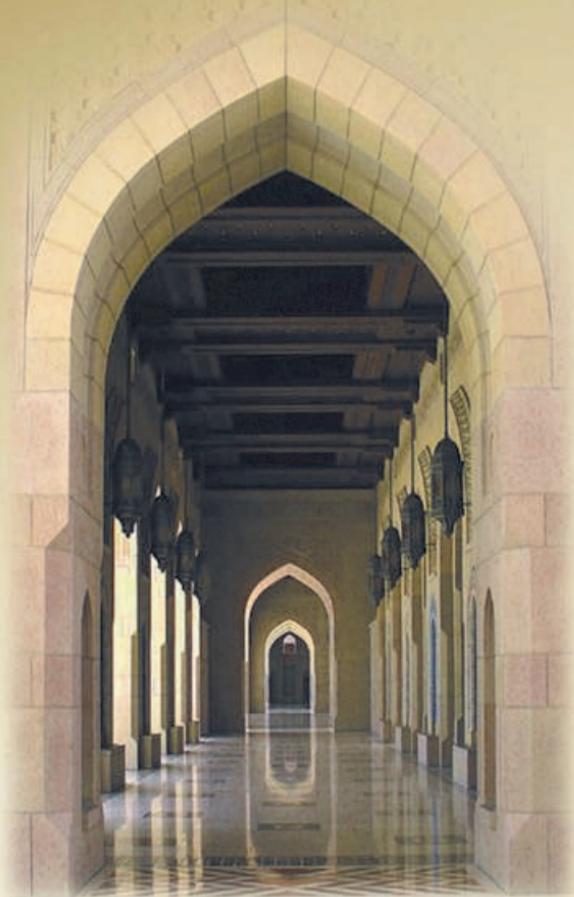




دُرْسُ الْبَلاغَةِ

مع شرحه

شَهْوَرُ الْزَّاغَةِ



(دُعْوَةُ إِسْلَامٍ)

(شَعبَةُ دُرْسِ كِتَابِ)

المدينة العلمية

من مؤسس جمعية "الدعوة الإسلامية" محبٌ أعلى حضرة،
شيخ الطريقة، أمير أهل السنة، العلامة مولانا أبي بلال محمد إلياس
العطّار القادري^(١) الرضوي الضيائي، دام ظله العالي:

(١) قامع البدعة حامي السنة، شيخ الطريقة، أمير أهل السنة، أبو بلال، العلامة مولانا محمد إلياس عطّار القادري الرضوي دامت برకاتهم العالية ولد في مدينة "كرياتشي" في ٢٦ رمضان المبارك عام ١٣٦٩هـ الموافق ١٩٥٠م. عامل، عامل، تقىٰ، ورثٰ. حياته المباركة مظهر خشية الله عزٰ وجٰلٰ وعشق الحبيب المصطفى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، مع كونه عابداً وزاهداً، فإنه داعية للعالم الإسلامي وأمير مؤسس جمعية "الدعوة الإسلامية" غير السياسية، العالمية لتبيّن القرآن والسنة، محاولاًاته المخلصة المؤثرة، من تصانيفه وتأليفاته: المذاكرات المدنية (أسئلة حول أهم المسائل الدينية اليومية) والمحاضرات الملبية بالسنن النبوية، رسائله الإصلاحية في الأردية كثيرة، ومن بعض رسائله يترجم إلى اللغة العربية، منها: "عظيم الملوك"، "هوم الميت"، "ضياء الصلاة والسلام"، وأسلوب تربيته أدى إلى حصول انقلاب في حياة المسلمين من المسلمين، خاصة الشباب، وأعطى هذا المقصد المدنى بأنه:

"عليَّ محاولة إصلاح نفسي وإصلاح نفوس العالم" إن شاء الله عزٰ وجٰلٰ

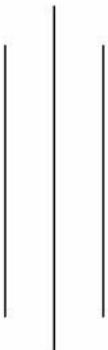
ولتحقيق هذا المقصد انتشر الدعاة المستفيضون منه إلى أنحاء العالم، المزيتون بتأج العمامات الخضر، والمعطرّون بـ"الإنعامات المدنية" (السنن النبوية) في "القوافل المدنية" (قوافل تسافر للدعوة إلى الله عزٰ وجٰلٰ) للدعوة إلى الكتاب والسنة. فالشيخ مع كونه كثير الكرامة فهو نظير نفسه في أداء الأحكام الإلهية واتباع السنة، إنه صورة للشرعية والطريقة العملية والعلمية حيث يمظهره يذكرنا به بعد السلف الصالح، وترشف بالإرادة من شيخ العرب والعمجم ضياء الدين المدين رحمة الله، والخلفية للمفتى الأعظم لباكستان مولانا وقار الدين القادرى رحمة الله، والمفتى وفقىءه "الهند" شريف الحق الأجمدی رحمة الله أيضاً جعله خليفة له، وأعطاه الخلافة أيضاً عدة من المشايخ من الطرق الأخرى



(١)

مجلس: "المدينة العلمية" جمعية (دعوت إسلامي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دروس البخاري

الحمد لله الذي أنزل القرآن، وعلم البيان، والصلوة والسلام على خير الأنام سيدنا ومولانا محمد المصطفى أحمـد المجـتـبـى، وعلى آله الطـيـبـين الطـاهـرـين، وصـحـبـه الصـدـيقـين الصـالـحـين. بـرـحـمـتك يـا أـرـحـمـ الرـاحـمـين! وبعد:

فـإـنـ سـيـديـ وـمـوـلـائـيـ، إـمامـ أـهـلـ السـنـةـ وـالـجـمـاعـةـ، عـظـيـمـ البرـكـةـ، عـظـيـمـ الـمـرـتـبـةـ، مـجـدـ الدـيـنـ وـالـمـلـلـةـ، حـامـيـ السـنـةـ، مـاحـيـ الـبـدـعـةـ، عـالـمـ الشـرـيـعـةـ، شـيـخـ الـطـرـيـقـةـ، باـعـثـ الخـيـرـ وـالـبـرـكـةـ، العـلـامـ مـوـلـانـاـ الحاجـ الـحـافـظـ الـقـارـيـ الـإـمـامـ أـحـمـدـ رـضـاـ خـانـ عـلـيـهـ رـحـمـةـ الرـحـمـنـ كـانـ بـطـلـاـ جـلـيلـاـ، وـرـجـلـاـ فـطـيـنـاـ، وـعـالـمـ نـبـيـلـاـ، وـفـقـيـهـاـ ذـكـيـاـ، لـاـ مـثـيـلـ لـهـ مـتـكـلـمـاـ، وـلـاـ مـعـادـلـ لـهـ رـاسـخـاـ فـيـ سـائـرـ الـعـلـومـ، وـلـاـ شـكـ فـيـ أـنـهـ كـانـ يـتـفـوقـ فـيـ الـعـلـوـمـ الـجـدـيـدـةـ وـالـقـدـيـمـةـ بـالـمـهـارـةـ التـامـةـ، وـتـصـانـيـفـهـ قـدـ نـيـفـتـ عـلـىـ عـدـدـ الـأـلـفـ، كـلـهاـ تـدـلـ عـلـىـ عـقـلـهـ الـكـبـيرـ، وـتـدـبـرـهـ الـمـيـرـ، وـتـبـحـرـهـ فـيـ عـلـمـ الـفـقـهـ وـالـحـدـيـثـ وـالـتـفـسـيرـ.

وـكـتـبـ الـإـمـامـ الـيـتـيـ نـالـتـ رـفـعـتـهـ فـيـ الـعـالـمـ كـثـيـرـةـ، مـنـهـاـ: "كـنـزـ الإـيمـانـ فـيـ تـرـجـمـةـ الـقـرـآنـ" وـهـوـ تـرـجـمـةـ لـعـانـيـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ إـلـىـ الـأـرـدوـيـةـ، وـتـعدـ هـذـهـ تـرـجـمـةـ أـجـمـلـ وـأـكـمـلـ عـمـلـ فـيـ حـقـلـهـ وـهـيـ مـفـخـرـةـ لـهـذـاـ الـعـالـمـ وـدـلـيـلـ عـلـىـ سـعـةـ اـطـلـاعـهـ وـتـبـحـرـهـ بـالـلـغـتـيـنـ: الـعـرـبـيـةـ وـالـأـرـدوـيـةـ،

كـالـقـادـرـيـةـ وـالـجـشـيـةـ وـالـسـهـرـوـرـيـةـ وـالـقـشـبـنـدـيـةـ مـعـ إـجازـاتـ فـيـ الـحـدـيـثـ النـبـوـيـ الشـرـيفـ، لـكـتـهـ يـعـطـيـ الـطـرـيـقـةـ الـقـادـرـيـةـ فـقـطـ. نـسـأـلـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ أـنـ يـغـفـرـ لـنـاـ بـجـاهـ هـؤـلـاءـ الـأـوـلـيـاءـ، آـمـيـنـ.



الموضوع: البلاغة

دروس البلاغة

العنوان : حفي ناصف، محمد دياب

التأليف : سلطان محمد، مصطفى طومم

الإشراف الطباعي: مكتبة المدينة كراتشي

التنفيذ: "المدينة العلمية" جمعية (دعوت

إسلامي)

شعبة الكتب الدراسية

عدد الصفحات: ٢٤٢ صفحة

جميع الحقوق محفوظة للناشر، يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتقليل والترجمة، والنسخ والتسميم
الميكانيكي أو الإلكتروني أو الحاسوبي إلا بإذن خططي من:

مكتبة المدينة، كراتشي، باكستان

هاتف: +92-21-4921389/90/91

فاكس: +92-21-4125858

البريد الإلكتروني: ilmia@dawateislami.net

الطبعة الأولى

م ٢٠٠٧-٥١٤٢٨

طبعة (جهاود الثاني)

(May) ٢٠١١ / هـ ١٤٣٢

عدد النسخ: 2000

طبعة (ربيع الثاني)

(Mar) ٢٠١٣ / هـ ١٤٣٤

عدد النسخ: 2000

يطلب من:

1	مكتبة المدينة بكراتشي. أفنان مكتبة المدينة للطباعة والنشر والتوزيع.
2	مكتبة المدينة: كراچی، شہید مسجد کھاڑا ر باب المدینہ کراچی. ہاتف: ۰۲۱-۳۲۲۰۳۳۱۔
3	مکتبۃ المدینۃ: لاہور، دربار مارکیٹ، گنج بخش روڈ۔ لاہور۔ ہاتف: ۰۴۲-۳۷۳۱۱۶۷۹
4	مکتبۃ المدینۃ: سردار آباد (فیصل آباد): امین پور بازار۔ ہاتف: ۰۰۴۱-۲۶۳۲۶۲۵
5	مکتبۃ المدینۃ: کشمیر، چوک شہیدان، میر پور۔ ہاتف: ۰۰۵۸۲۷۴-۳۷۲۱۲
6	مکتبۃ المدینۃ: حیدر آباد: فیضان مدینہ آفندی ٹاؤن۔ ہاتف: ۰۰۲۲-۲۶۲۰۱۲۲
7	مکتبۃ المدینۃ: ملتان، نزد بیل ولی مسجد، اندرون بوئر گیت۔ ہاتف: ۰۶۱-۴۵۱۱۱۹۲۔
8	مکتبۃ المدینۃ: لوکاڑ، کالج روڈ بال مقابل غوثیہ مسجد، نزد تحصیل کونسل ہال۔ ہاتف: ۰۴۴-۲۵۰۷۳۷
9	مکتبۃ المدینۃ: راولپنڈی: فضل داد پلازہ، کمیٹی چوک اقبال روڈ۔ ہاتف: ۰۰۵۱-۵۵۵۳۷۶۵
10	مکتبۃ المدینۃ: خان پور، درانی چوک نہر کنارہ، ہاتف: ۰۰۶۸-۵۵۷۱۶۸۶
11	مکتبۃ المدینۃ: نوابشاہ: چکرا بازار، نزد MCB۔ ہاتف: ۰۰۲۴۴-۴۳۶۲۱۴۵
12	مکتبۃ المدینۃ: سکھر: فیضان مدینہ بیراج روڈ۔ ہاتف: ۰۰۷۱-۵۶۱۹۱۹۰
13	مکتبۃ المدینۃ: گھرانوالہ: فیضان مدینہ شیخوپورہ موڑ گھرانوالہ۔ ہاتف: ۰۰۵۵-۴۲۲۵۶۵۳
14	مکتبۃ المدینۃ: پشاور: فیضان مدینہ گلبرگ نمبر ۱، التور ستریٹ، صدر۔

ومنها: "حدائق الغفران" المعروفة بـ"حدائق بخشش" تقوم هذه المنظومة على مدحِّ النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذِكْرِ مَعْجزَاتِهِ وَصَفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَلَذَا فَإِنَّهَا تَسْجُلُ أَحْدَاثًا وَأَعْمَالًا مُسْتَمْدَةً مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَوْ مِنْ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسِيرَتِهِ بِمَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ الْمُوَثَّقِ عَنْ حَيَاةِ سَيِّدِ الْمَرْسُلِينَ وَأَخْبَارِهِ، وَهَكُذا لِهِ دِيوَانٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ الْمُسَمَّى بـ"بساتين الغفران".

ومنها: "العطایا النبویة في الفتاوى الرضویة" وهذا الكتاب يحتوي على ثلاثة وثلاثين مجلداً كبيراً، ويشتمل على المسائل المستندة والتحقيقات النادرة، والأبحاث العجيبة، حينما سأله السائل في أيّ لغة فأجابه وفقاً لها، مثلًا بالأردوية والعربية والفارسية والإإنگلیزیة، فلهذا عندما يطالعها العلماء الكرام والفقهاء العظام يتعجبون ويتغيّرون من عبرية الإمام في كلّ حين ومكان.

وكتب الإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن مشعلة الطريق لل المسلمين إلى يوم الدين.

الحمد لله عز وجل جمعية الدعوة العالمية، الحركة غير السياسية "الدعوة الإسلامية" لتبلیغ القرآن والسنّة تصمم لدعوة الخير وإحياء السنّة وإشاعة علم الشرائع في العالم، ولأداء هذه الأمور بحسن فعل ونجح متكامل أقيمت المجالس، منها: مجلس "المدينة العلمية"، وبحمد الله تبارك وتعالى أركان هذا المجلس وهم العلماء الكرام

والمفتون العظام كثُرُهم الله تعالى عزُّمُوا عزْماً مصمّماً لإشاعة الأمر العلميّ الخالصيّ والتحقيقيّ.

وأنشأوا لتحصيل هذه الأمور سَتَّة شعبٍ، فهي:

(١) **شعبة لفيضان الصحابة**

شعبة لكتب أعلى الحضرة، إمام أهل السنة، مجدد الدين والملة، حامي السنة، ماحي البدعة، عالم الشريعة، **الإمام أحمد رضا خان** عليه رحمة الرحمن.

(٢) **شعبة** لكتب أمير أهل السنة

(٣) **شعبة** للكتب الإصلاحية.

(٤) **شعبة** لترجمات الكتب (من لغات إلى لغات أخرى).

(٥) **شعبة** للكتب الدراسية.

(٦) **شعبة** لنفتيش الكتب.

(٧) **شعبة** للتخرير.

ومن أول ترجيحات مجلس "المدينة العلمية" أن يقدم التصانيف الجليلة الشميمية لأعلى حضرة، إمام أهل السنة، عظيم البركة، عظيم المرتبة، مجدد الدين والملة، حامي السنة، ماحي البدعة، عالم الشريعة،شيخ الطريقة، العلامة، مولانا، الحاج، الحافظ، القاري، الشاه **الإمام أحمد رضا خان** عليه رحمة الرحمن بأساليب السهلة وفقاً لعصرنا الجديد.

وليتعاون كل أحدٍ من الإخوة والأخوات في هذه الأمور
المدنية ببساطه، وليطالع بنفسه الكتب التي طبعت من المجلس وليرغب
من سوا نفسه أيضاً.

أعطى الله عزّ وجلّ المجالس الأخرى لا سيما "المدينة
العلمية" ارتقاءً مستمراً، وجعل أمورنا في الدين مزييناً بحلية
الإخلاص ووسيلة لخير الدارين. وأعطانا الله عزّ وجلّ الشهادة تحت
ظلال القبة الخضراء (من المسجد النبوي على صاحبها الصلاة
والسلام)، والمدفن في روضة البقيع، والمسكن في جنة الفردوس".
آمين بجاه النبي الأمين صَلَّى الله تعالى عليه وآلِه وسَلَّمَ.



رمضان المبارك ١٤٢٥ هـ

(تعريب المدينة العلمية)

مقدمة الشارح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أهمنا بداع المعانى وغرائب البيان وعلّمنا دقائق المثاني وعجائب التبيان، **والصلوة والسلام** على من اصطفاه بالإرسال إلى كافة الخلق من الإنس والجان، وأعطاه من الكتاب ما أفحى به فصحاء عدنان، وبلغاء قحطان، ومن الحكمة ما مزق به حكم اليونان، وعلى آله وأصحابه الذين حاز واقصب السبق في كل ميدان، **وبعد!**

فيقول أحوج الخلق إلى الغني الباري **أبو الأفضال** محمد فضل حق الرامضوري أصلح الله حاله وأحسن مآلاته. لما رأيت كتاب **دروس البلاغة** الذي ألفه جماعة من الذين لهم اليد الطولى في العلوم جلّها ولا سيّما العلوم العربية والفنون الأدبية لتعليم طلبة العلم في «الجامع الأزهر» الواقع في «مصر» نظرت بعين التأمل فيه فوجده حاوياً مع اختصاره لما حواه مطولةً فـ البلاغة من الأصول والقواعد وحالياً مع كثرة مسائله من المناوشات والزوائد وواعداً على ترتيب حسن لم يعهد في كتب المتأخرين كما يعرفه من طال نظره في كتب المتقدمين ولذا اشتهر اشتهر الشّمس على نصف النهار وطارقة القبول والدبور إلى

الأقطار وجعله أولو العلم وال بصيرة من الكتب التي تقرر دراستها في أكثر مدارس «المهد» من علم البلاغة، وهو إن كان جزء العبرة فصريح البيان؛ لأنّ عامة المحصلين في هذا الزمان يحتاجون في كشف وداعنه إلى الشرح والإيضاح، ولم يقع له شرح إلى الآن؛ فلذا توادر على التماس جماعة من طلاب العلم والكمال بلسان الحال والمقال أن أكتب له شرحاً يذلل صعابه ويكشف عن وجوه خرائده، نقابه فأخذت في شرحه بعد أن قدّمت رجلاً وأنحرت أخرى لما رأيت الأقدام عليه أخرى وشرعت فيه مقتضياً أثر المصنف في الإيجاز والاختصار ومعرضاً عن التعرّض لما لا مدخل له في حل الكتاب من المباحث والأنظار فجاء بحمد الله تعالى في زمان يسير كما استحسنه الأحباء وارتضاه الأولياء اللهم اختم على ما عملته بختام الرضاء والثواب، ولا تجعله عرضة لكلّ طعان ومحاجة، واجعله ذخراً إلى يوم الحساب، على كلّ شيء قادر وبإجابة الدعاء جدير.

الشارح

خطبة الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي قصرت عبارة البلاغاء، عن الإحاطة بمعانٍ آياته وعجزت ألسن الفصحاء، عن بيان بدائع مصنوعاته والصلاه والسلام على من ملك طرق البلاغة إطناباً وإيجازاً وعلى آله وأصحابه الفاتحين بهديهم إلى الحقيقة بجازاً.

وبعد! فهذا كتاب في فنون البلاغة الثلاثة سهل المنال، فريب المآخذ، برئ من وصمة التطويل الممل، وعيب الاختصار المخل، سلكنا في تأليفه أسهل الترتيب وأوضح الأساليب. وجمعنا فيه خلاصة قواعد البلاغة وأمهات مسائلها وتركتنا ما لا تمسّ إليه حاجة التلامذة من الفوائد الروايد وقوفاً عند حدّ اللازم وحرضاً على أوقافهم أن تضيع في حلّ معقد أو تلخيص مطول أو تكميل مختصر فتمّ به مع كتب الدروس النحوية سلم الدراسة العربيّة في المدارس الابتدائية والتجهيزية. (والفضل) في ذلك كله للأميرين الكبيرين ثُبلاً، والإنسانيين الكاملين فضلاً ناظر المعارف المتحفاف عن مهاد الراخة في خدمة البلاد الواقف في منفعتها على قدم الاستعداد (صاحب العطوفة محمد زكي باشا) ووكيلها ذي الأيدي البيضاء في تقدم المعرف نحو الصراط المستقيم وأدارة

شُؤْنَهَا عَلَى الْمَحْوِرِ الْقَوْيِمِ (صَاحِبُ السَّعَادَةِ يَعْقُوبُ أَرْتِينَ باشاً) فَهُمَا اللَّذَانِ أَشَارَا عَلَيْنَا بِوَضْعِ هَذَا النَّظَامِ الْمَفِيدِ وَسُلُوكُ سَبِيلِ هَذَا الْوَضْعِ الْجَدِيدِ تَحْقِيقًا لِرَغَائِبِ أَمِيرِ الْبَلَادِ وَوَليِّ أَمْرِهَا النَّاشِيِّ فِي مَهْدِ الْمَعْارِفِ الْعَارِفِ بِقَدْرِهَا مُجَدِّدِ شَهْرَةِ الْدِيَارِ الْمَصْرِيَّةِ، وَمُعِيدِ شَبَبِيَّةِ الدُّولَةِ الْحَمْدِيَّةِ الْعُلُوَّيَّةِ (مَوْلَانَا الْأَفْخَمُ عَبَّاسُ حَلْمِيُّ باشاً الثَّانِي) أَدَمُ اللَّهُ سَعُودُ أَمْتَهُ وَأَقْرَرَ بِهِ عَيْنَوْنَ آلَهُ وَرَجَالَهُ وَسَائِرَ رَعَيْتَهُ آمِينَ.

المُؤْلِفُونَ

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٠١	المدينة العلمية
٠٦	مقدمة الشارح
٠٨	خطبة الكتاب
١٤	مقدمة في الفصاحة والبلاغة
١٤	الفصاحة
١٥	(١) فصاحة الكلمة
١٧	(٢) فصاحة الكلام
٢٢	(٣) فصاحة المتكلّم
٢٨	علم المعاني
٣٠	الباب الأول في الخبر والإنشاء
٣٢	(١) الكلام على الخبر
٣٨	(٢) الكلام على الإنشاء
٦١	الباب الثاني في الذكر والمحذف
٦٨	الباب الثالث في التقديم والتأخير
٧٤	الباب الرابع في التعريف والتشكير
٩٠	الباب الخامس في الإطلاق والتقييد
١٠٢	الباب السادس في القصر
١٠٦	الباب السابع في الوصل والفصل

١١٥	الباب الثامن في الإيجاز والإطناب والمساواة
١٢٠	أقسام الإيجاز
١٢٢	أقسام الإطناب
١٢٩	الخاتمة في إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
١٤٢	علم البيان
١٤٤ التشبهية
١٤٥	المبحث الأول في أركان التشبهية
١٥٠	المبحث الثاني في أقسام التشبهية
١٥٨	المبحث الثالث في أغراض التشبهية
١٦٢ المحاجز
١٦٥	الاستعارة
١٧٢	المحاجز المرسل
١٧٤	المحاجز المركب
١٧٦	المحاجز العقلي
١٧٩ الكتابية
١٨٤	علم البديع
١٨٥ محسنات معنوية
١٨٥	(١) التورّيّة
١٨٦	(٢) الإبهام
١٨٧	(٣) التوجيه
١٨٧	(٤) الطباق

١٨٨	(٥) المقابلة
١٨٩	(٦) التدبيح
١٨٩	(٧) الإدماج
١٩٠	(٨) الاستباع
١٩٠	(٩) مراعاة النظير
١٩١	(١٠) الاستخدام
١٩٣	(١١) الاستطراد
١٩٤	(١٢) الافتنان
١٩٥	(١٣) الجمع
١٩٥	(١٤) التفريق
١٩٥	(١٥) التقسيم
١٩٧	(١٦) الطي ونشر
١٩٨	(١٧) إرسال المثل
١٩٩	(١٨) المبالغة
٢٠١	(١٩) المغافرة
٢٠١	(٢٠) تأكيد المدح بما يشبه الذم
٢٠٣	(٢١) تأكيد الذم بما يشبه المدح
٢٠٣	(٢٢) التجريد
٢٠٦	(٢٣) حسن التعليل
٢٠٨	محسنات لفظية
٢٠٨	(١) تشابه الأطراف

٢٠٨ (٢) الجناس
٢١٤ (٣) التصدير
٢١٧ (٤) السجع
٢١٩ (٥) القلب
٢١٩ (٦) العكس
٢١٩ (٧) التشريع
٢٢٠ (٨) المواربة
٢٢١ (٩) ائتلاف
٢٢٢ خاتمة
٢٢٢ (١) سرقة الكلام
٢٢٧ (٢) الاقتباس
٢٢٨ (٣) التضمين
٢٢٩ (٤) العقد والحلّ
٢٣٠ (٥) التلميح
٢٣١ (٦) حسن الابتداء
٢٣٢ (٧) حسن التخلص
٢٣٣ (٨) براعة الطلب
٢٣٣ (٩) حسن الانتهاء
٢٣٥ تنبية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

علوم البلاغة

مقدمة في الفصاحة والبلاغة

الفصاحة في اللغة تنبئ عن البيان والظهور، يقال: «أفصح الصبي في منطقه»، إذا بان وظهر كلامه، وتقع في الاصطلاح وصفاً للكلمة والكلام والمتكلّم.

(مقدمة) أي: هذه مقدمة؛ فهي خبر لمبدأ محنوف، ولذا نكّرها؛ لأنّ الأصل في الخبر التنكيرُ (في الفصاحة والبلاغة) أي: في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وأقسامهما، وإنما جعل الكلام فيه مقدمة؛ لأنّ المراد بالمقدمة هاهنا ما يذكر قبل المقصود؛ ليرتبط به ذلك المقصود، ويتنفع به الطالب فيه، ولا شكّ أنّ بيان معنى الفصاحة والبلاغة مما يرتبط به مقاصد هذا الفنّ، ويتنفع به الطالب فيها (الفصاحة في اللغة تنبئ عن البيان والظهور، يقال: «أفصح الصبي في منطقه» إذا بان وظهر كلامه) وأيضاً يقال: «فصح الأعمى» و«أفصح» إذا انطلق لسانه، وخلصت لغته من اللكتة وجادت فلم يلحن، وهذا المعنى وإن لم يكن نفس البيان والظهور لكنه يؤول إليه بنوع من الاستلزام، فلهذا قال: «تنبئ عن البيان والظهور»، ولم يقل: «هي البيان والظهور»، وأشار به إلى أنّ المراد هو مطلق الدلالة سواء كانت بطريق المطابقة، أو بغيرها من أنواع الدلالة (وتقع في الاصطلاح وصفاً للكلمة والكلام والمتكلّم) لكنّ بالمعنى الذي تقع وصفاً لأحد هذه الموصفات لا تقع به وصفاً للآخر، بل بالمعنى المغاير، حتى صار فصاحة المفرد والكلام والمتكلّم كأنّها حقائق مختلفة، غير مشتركة في أمر يصلح تعريفاً وبياناً لها، فلذا أفرد كلاًّ منها بتعريف، وقال مقدماً لتعريف فصاحة الكلمة على ⇔

(١) فصاحة الكلمة سلامتها من تنافر الحروف، ومخالفة القياس، والغرابة؛ فتنافر الحروف: وصف في الكلمة يجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها، نحو: «الظش» للموضع الحشن، و«المفعخ» لنبات ترعاه الإبل، و«النقاح» للماء العذب الصافي، و«المستشرز» للمفتول، ومخالفة القياس: كون الكلمة غير جارية على القانون الصرفي.....

فصاحة الكلام والمتكلّم؛ لتوّقّفهمما عليها: (فصاحة الكلمة سلامتها من تنافر الحروف، ومخالفة القياس، والغرابة) أي: من كلّ واحد من هذه الثلاثة، حتى لو وجد في الكلمة شيء منها لا تكون فصيحة. وإنما انحصر فصاحة الكلمة في السلامة من هذه الثلاثة؛ لأنّ المدخل في فصاحتها إما عيب في مادّتها وحروفها، وهو التنافر، أو في صورتها وصيغتها، وهو مخالفة القياس، أو في دلالتها على معناها، وهو الغرابة؛ إذ لا يتصور فيها شيء آخر سوى هذه الثلاثة يكون مخلاً بفصاحتها (تنافر الحروف وصف في الكلمة يجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها) الظاهر أنّ الثقل في الكلمة سبب لتعسر النطق بها، فهذا العطف من قبيل عطف المسبب على السبب، ويحتمل أن يكون عطف تفسير؛ بناء على أنّ الثقل في الكلمة ليس إلاّ عسر النطق بها (نحو: «الظش» للموضع الحشن، و«المفعخ» لنبات ترعاه الإبل، و«النقاح» للماء العذب الصافي، و«المستشرز» للمفتول) أي: نحو وصف هذه الكلمات؛ ليكون المثال مطابقاً للممثّل له، ثمّ هذه الكلمات متفاوتة في التنافر وإيجاب الثقل؛ فبعضها كـ«هُعْنُعْ» متناهٍ فيه، وبعضها كـ«مُسْتَشِرْ» دون ذلك (ومخالفة القياس كون الكلمة غير جارية على القانون الصرفي) أي: لا باندراجها فيه ولا بكونها في حكم المستثناء منه، وبيان شذوذها عقيب بيان القانون، فنحو: ↳

كجمع «بوق» على «بوقات» في قول المتنبي:

فَإِنْ يَكُ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفًا لِّدُوَلَةٍ فَفِي النَّاسِ بُوقَاتٌ لَّهَا وَطَبُولٌ

إذ القياس في جمعه للقلة «أبواق»، وكـ«موعدة» في قوله:

إِنْ بَنِيَ لِلَّئَامَ زَهَدَةً مَا لِي فِي صُدُورِهِمْ مِنْ مَوْدَدَةٍ

والقياس «موعدة» بالإدغام، والغرابة كون الكلمة غير ظاهرة المعنى،

«أبى يابى» من الشواذ الشائبة في اللغة الواقعية في كلام الفصحاء ليست من المخالففة في شيء؛ لأنّها في حكم المستثناء (كجمع «بوق» على «بوقات» في قول

المتنبي:

فَإِنْ يَكُ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفًا لِّدُوَلَةٍ فَفِي النَّاسِ بُوقَاتٌ لَّهَا وَطَبُولٌ

البوق بالضم، هو الذي ينفع فيه، وجمعه للقلة «بوقات»، كما في البيت على

خلاف القانون (إذ القياس في جمعه للقلة «أبواق») وللكثرة «بائق»، والمراد

ـ «بعض الناس» في البيت نفس المدوح، يعني «سيف الدولة» (وكـ«موعدة» في قوله:

إِنْ بَنِيَ لِلَّئَامَ^(١) زَهَدَةً مَا لِي فِي صُدُورِهِمْ مِنْ مَوْدَدَةٍ

والقياس «موعدة» بالإدغام) والقول بأنّ مخالففة القياس في الشعر جائز للضرورة

الشعرية لا يجدي شيئاً؛ لأنّ الجواز لا ينافي انتفاء الفصاحة، فإنّ كثيراً من

الألفاظ مع كونها جائزة مخلة بالفصاحة، وهذا ظاهر جداً (والغرابة كون الكلمة غير

ظاهرة المعنى) أي: غير ظاهرة الدلالة على المعنى الموضوع له، فلا يصدق هذا

التعريف على المتشابه والجمل، حتى يلزم اشتتمال القرآن على الغريب؛ لوقوعهما، ↵

(١) لفام جمع لثيم ناكس وبخيل، زهدة جمع زاهد من زهد بالضم ناخواهاني خلاف رغبت

۱۲ ص.

نحو: «تكاكاً» بمعنى «اجتمع»، و«افرنق» بمعنى «انصرف»، و«اطلخم» بمعنى «اشتدّ».

(٢) فصاحة الكلام سلامته من تنافر الكلمات مجتمعة، ومن ضعف التأليف، ومن التعقيد مع فصاحة كلماته.

وذلك؛ لأنَّ كلاًًاً منها، وإنْ كان غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد، لكنَّه ظاهر المعنى الموضوع له؛ لسهولة انتقال الذهن منها إلى معناها الموضوعان له، (نحو: «تكاكاً» بمعنى «اجتمع»، و«افرنق» بمعنى «انصرف»، و«اطلخم» بمعنى «اشتدّ») فإنَّ مثل هذه الألفاظ لعدم تداوِلها فيما بين العرب العرباء ليست بظاهر الدلالة على معانيها، بل يحتاج في معرفتها إلى أن ينقر، ويبحث عنها في الكتب المبسوطة من اللغة (**وفصاحة الكلام سلامته من تنافر الكلمات مجتمعة**) بأن لا يكون في اجتماع كلماته تنافر، وإنما قال هذا؛ لأنَّ المعتر في فصاحة الكلام هو سلامته من تنافر كلَّ واحدة من كلماته للأخرى، لا السلامة من تنافر أجزاء كلمة واحدة؛ فإنَّ ذلك من فصاحة الكلمة (**ومن ضعف التأليف، ومن التعقيد**) والمراد هاهنَا أيضًا هو سلامته من كلَّ واحد هذه الثلاثة لا من الجموع من حيث الجموع، ودلالة هذا الكلام عليه أظهر ممَّا قال في فصاحة الكلمة؛ لأنَّه أتى هاهنَا بكلمة «من» في كلَّ واحد من الثلاثة، ومن الظاهر أنَّ تكرار حرف الجرّ في مثل هذا المقام يؤذن بذلك، ومثل ما ذكرنا في فصاحة الكلمة من وجه الحصر يجري في فصاحة الكلام أيضًا، فعييه في مادَّته: تنافر الكلمات، وفي صورته أي: التأليف العارض على الكلمات: ضعف التأليف، وفي دلالته على معناه: التعقيد (**مع فصاحة كلماته**) حال من الضمير في سلامته، واحتزز به عن مثل قولنا: «شعره مستشرز»؛ فإنه وإنْ كان كلامًا خالياً عن تنافر الكلمات، وعن ضعف التأليف، وعن التعقيد إلاَّ أنَّ فيه كلمة غير فصيحة، وهي «مستشرز»؛ لأنَّ حروفها متتافرة، ↵

فالتسافر: وصف في الكلام يوجب ثقله على اللسان،

وعسر النطق به، نحو:

**في رفع عَرْشِ الشَّرْعِ مُثْلِكَ يَسْرَعُ = وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرٍ حَرْبَ قَبْرٍ
كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لَمْتَهُ لَمْتَهُ وَحْدِي**

وضعف التأليف: كون الكلام غير جار على القانون

النحوى المشهور

فلا يكون كلاماً فصيحاً (فالتسافر وصف في الكلام يوجب ثقله على اللسان، وعسر النطق به) سواء كان منشأ الثقل وعسر النطق اجتماعاً مجموع كلمة مع أخرى، أو اجتماع بعض حروف الكلمة مع بعض حروف من الأخرى، فقوله (نحو: في رفع عَرْشِ الشَّرْعِ مُثْلِكَ يَسْرَعُ) وكذا قوله: (ولَيْسَ قُرْبَ قَبْرٍ حَرْبَ قَبْرٍ) من الأول؛ إذ لا شك أنّ منشأ الثقل فيهما انتقاء مجموع كلّ كلمة مع مجموع الأخرى، وقوله:

(كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لَمْتَهُ لَمْتَهُ وَحْدِي) من الثاني؛ لأنّ موجب الثقل فيه اجتماع «الباء» و«الباء» في الكلمة معهما في الكلمة أخرى، وإن كان مجرد الجمع بين «الباء» و«الباء» بدون التكرير لا يخل بالفصاحة. (وضعف التأليف كون الكلام غير جار على القانون النحوى المشهور^(١)) مع كونه مما جوزه البعض، فإنه إذا كان مخالفًا للقانون المجمع عليه كتقديم المستند

(١) فضعف التأليف ينشأ من العدول عن المشهور إلى قول له صحة عند بعض أولى النظر، فإن خالف تأليف الكلام القانون الجماع عليه كحجر الفاعل ورفع المفعول وتقديم المستند المخصوص فيه بـ«إنما» ف fasad غير معتبر، والكلام في تركيب له صحة واعتبار. ١٢ منه.

كـ «الإضمار قبل الذكر» لفظاً ورتبة في قوله:

جزئي بنوة أبا الغيلان عن كبرٍ وحسنٍ فعلٍ كما يحيى سِنَمَارٌ

المحصور فيه بـ «إنما» في قوله: «إنما قائم زيد»؛ فإن تأخيره واجب بالإجماع كان فاسداً لا ضعيفاً، وهذا معنى ما قال في الحاشية: «ضعف التأليف ينشأ... إلخ» (كـ «الإضمار قبل الذكر» أي: ذكر مرجعه (لفظاً ورتبة) وكذا معنى وحكمها؛ لأن القانون هو تقدم المرجع بأحد هذه الوجوه الأربع، فمحالفته إنما يكون إذا لم يتقدم المرجع بشيء من هذه الوجوه، لا بأن لم يتقدم لفظاً ورتبة فقط، ولعل المصنف أراد بـ «الذكر رتبة» مقابل الذكر لفظاً، وهو معنى عامٌ شامل للذكر على الوجهين الأخيرين أيضاً، وبالجملة إذا كان الإضمار في الكلام قبل ذكر مرجعه بأحد هذه الوجوه الأربع كان التأليف ضعيفاً، كما (في قوله: (جزئي بنوة أبا الغيلان) كنية الرجل الذي جراه بنوه (عن كبر) أي: بعد كبر، فـ «عن» هاهنا يعني «بعد»، كما قيل في قوله تعالى: ﴿لَتُرْكَبَنَ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الإنشقاق: ١٩] (وَحَسْنٌ فَعْلٌ كَمَا يُحْزِي سِنَمَارٌ) قيل: هو اسم رجل رومي بين «الخورنق» وهو قصر بظاهر الكوفة للنعمان الأكبر، فأعجبه، وخاف أن يبني لغيره مثله، فرمى من أعلى القصر فمات، فضرب العرب به المثل في سوء المكافآت، فقالوا: «جراه جراء سنمار»، فقد ذكر فيه ضمير «بنوه» قبل ذكر مرجعه، أعني: «أبا الغيلان» لفظاً ورتبة ومعنى وحكمها؛ أما الأول ظاهر، وأما الثاني؛ فلأن الذكر رتبة عبارة عن أن يكون المرجع مع كونه مؤخراً لفظاً في رتبة التقدم، وتقديره كـ «ضرب غلامه زيد»، على أن زيداً فاعل، فإن مرجع الضمير في غلامه وهو زيد وإن كان مؤخراً بحسب اللفظ، لكنه مقدم بحسب الرتبة والتقدير؛ لكونه فاعلاً، والمرجع هاهنا؛ لكونه مفعولاً في رتبة التأخير، وأما الثالث فلأن المراد بالذكر معنى هو أن يذكر ما يقتضي معناه وإن لم يذكر لفظه، كقوله تعالى: ﴿

والتعقيد: أن يكون الكلام خفي الدلالة على المعنى المراد، والخلفاء إما من جهة اللفظ بسبب تقديم، أو تأخير، أو فصل، ويسمى: «تعقيداً لفظياً»، كقول المتنبي:

جَعَلْتُهُ وَهُمْ لَا يَجْعَلُونَ بِهَا بِهِمْ شِئْمٌ عَلَى الْحَسَبِ الْأَغْرِي دَلَائِلٌ

﴿اعْدُلُوا هُوَ أَفْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]، فإن الضمير عائد إلى العدل الذي يقتضيه ويتضمنه «اعدلوا»، وظاهر أنه لم يتقدم في البيت ذكر لفظ المرجع ولا ذكر ما يقتضي معناه، وأما الرابع فلأنه معنى الذكر حكماً، أن لا يتقدم ما يدل على معناه، ولا يتقدم لفظه صريحاً أو تقديرأً، ولكن يوجد نكتة تقتضي الإضمار قبل الذكر، فيجعل المرجع بوجود هذه النكتة متقدماً حكماً، كما يجعل المندوف لنكتة كالثابت، كما في قوله تعالى: ﴿فُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد﴾ [الإخلاص: ١]، فإنه جعل مرجع الضمير وهو الشأن من قبيل المذكور حكماً لنكتة الإجمال والتفصيل؛ ليتمكن في ذهن السامع، ومن البين أنه لم يوجد في البيت نكتة لإبعاد الضمير قبل الذكر، فكان تأليفه مخالفاً للقانون النحوي المشهور من كون المرجع مذكوراً بأحد الوجوه الأربع المذكورة، فكان ضعيفاً مخلاً بالفصاحة، وإن كان ذلك مما جوزه بعضهم كـ«الأخفش» وـ«ابن جنّي» (والتعقيد أن يكون الكلام خفي الدلالة على المعنى المراد) للمتكلّم، وإن كان ظاهر الدلالة على معناه الموضوع له بخلاف الغرابة؛ فإنّها عبارة عن كون الكلام خفي الدلالة على المعنى الموضوع له، كما سبق (والخلفاء) أي: وخلفاء المراد يكون خلل واقع (إما من جهة اللفظ بسبب تقديم، أو تأخير، أو فصل) أو غير ذلك مما يجب صعوبة فهم المراد (ويسمى) هذا التعقيد الذي أوجبه خلل من جهة اللفظ والتركيب لذلك الكلام (تعقيداً لفظياً) وذلك (كقول المتنبي):

جَعَلْتُهُ وَهُمْ لَا يَجْعَلُونَ بِهَا بِهِمْ شِئْمٌ عَلَى الْحَسَبِ الْأَغْرِي دَلَائِلٌ

فَإِنْ تَقْدِيرُهُ: «جَفَخْتُ بِهِمْ شَيْمَ دَلَائِلَ عَلَى الْحَسْبِ الْأَغْرِيِّ وَهُمْ لَا يَجْفَخُونَ بِهَا».

وإِمَّا مِنْ جَهَةِ الْمَعْنَى بِسَبَبِ اسْتِعْمَالِ مَجَازَاتٍ وَكَنَائِيَّاتٍ، لَا يَفْهَمُ الْمَرَادُ بِهَا، وَيُسَمَّى «تَعْقِيْدًا مَعْنَوِيًّا»، نَحْوُ قَوْلِكَ: «نَشْرُ الْمَلَكِ أَلْسِنَتِهِ فِي الْمَدِينَةِ»، مَرِيدًا جَوَاسِيْسَهُ، وَالصَّوَابُ نَشْرُ عَيْنَوْنَهُ، وَقَوْلُهُ: سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَيِ الدُّمُوعِ لِتَجْمُدُوا

الجفخ: الفخر، والشييم: جمع شيمة، وهي الخلائق، والأغر: الأبيض الواضح، فقيه من التقاديم والتأخير ما خفي به الدلالة على المراد (**فَإِنْ تَقْدِيرُهُ: «جَفَخْتُ بِهِمْ شَيْمَ دَلَائِلَ عَلَى الْحَسْبِ الْأَغْرِيِّ وَهُمْ لَا يَجْفَخُونَ بِهَا»**) فهاهنا وقع التعقيد وخفاء المراد خلل من جهة اللفظ بسبب التقاديم والتأخير والفصل (وإِمَّا مِنْ جَهَةِ الْمَعْنَى) عطف على قوله: «إِمَّا مِنْ جَهَةِ الْلَّفْظِ»، أي: يكون الخفاء خلل واقع إِمَّا من جهة اللفظ، وإِمَّا من جهة المعنى (بِسَبَبِ اسْتِعْمَالِ مَجَازَاتٍ وَكَنَائِيَّاتٍ، لَا يَفْهَمُ الْمَرَادُ بِهَا) لخفاء القرائن الدالة على المراد بها..... (وَيُسَمَّى) هذا التعقيد (تعقيداً مَعْنَوِيًّا)، نَحْوُ قَوْلِكَ: «نَشْرُ الْمَلَكِ أَلْسِنَتِهِ فِي الْمَدِينَةِ»، مَرِيدًا بِأَلْسِنَتِهِ (جواسِيْسَهُ، وَالصَّوَابُ نَشْرُ عَيْنَوْنَهُ) فَإِنَّ الْعَيْنَ لَكُوْنَهَا اسْمًا لِلجزءِ الْذِي لَهُ مُزِيدٌ اخْتِصَاصٌ بِالشَّخْصِ الْجَاسُوسِيِّ بِحِيثَ يَتَوقَّفُ تَحْقِيقُهُ بِوَصْفِ كُونِهِ جَاسُوسًا عَلَيْهِ؛ إِذْ لَوْلَاهُ انتَفَتْ عَنْهُ الْجَاسُوسِيَّةُ، تَسْتَعْمِلُ مَجَازًا فِي الْجَاسُوسِ بِخَلَافِ الْلِّسَانِ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ جَزَّاً مِنْهُ، لَكِنْ لَيْسَ لَهُ مُزِيدٌ اخْتِصَاصٌ بِكُونِهِ جَاسُوسًا، فَلَا يَصْحُّ إِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ لَا يَصْحُّ إِطْلَاقُ اسْمٍ كُلَّ جَزْءٍ عَلَى الْكُلِّ مَجَازًا، وَإِنَّمَا يُطْلِقُ اسْمَ الْجَزءِ الْذِي لَهُ مُزِيدٌ اخْتِصَاصٌ بِتَحْقِيقِ مَا صَارَ بِهِ الْكُلُّ حَاصِلًا بِوَصْفِهِ الْخَاصِّ (وَقَوْلُهُ: سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَيِ الدُّمُوعِ لِتَجْمُدُوا

حيث كَنَى بالجمود عن السرور مع أنَّ الجمود يكفي به عن البخل وقت البكاء.

(٣) وفصاحة المتكلم ملكرة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بكلام فصيح في أيِّ غرض كان.

فلكَنَى بـ«سكب الدموع» عن وجود الحزن الذي يحصل كثيراً عن فراق الأحبة، وأصاب في هذه الكلمة لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع عُرفاً، ولكنَّه أخطأ (حيث كَنَى بالجمود عن السرور) بدوام لقاء الأحبة (مع أنَّ الجمود يكفي به عن البخل) بالدموع (وقت البكاء) وهو وقت الحزن على مفارقة الأحباب؛ لأنَّه الذي يفهم من جمودها بسرعة، لا دوام السرور والفرح الذي قصدته، وفي معنى هذا البيت وجهان: أحدهما: أنَّ عادة الزمان والإخوان المعاملة بنقيس المطلوب وعكس المقصود، فأطلب خلاف المراد لمغالطة الزمان والإخوان، فإذاً في المراد، وهذا على وجه الظرافة والتخيل الشعري، والثانى: أنَّ المراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها على المكره المؤذى إلى إفاضة الدموع؛ ليحصل عن ذلك دوام السرور بدوام التلاقي، فإنَّ الصير مفتاح الفرج (٣) (وفصاحة المتكلم ملكرة) الملكرة عبارة عن كيفية نفسيَّة رسخت برسوخ أمثلتها وبنطليها في النفس (يقتدر بها على التعبير عن المقصود) وإنما قال: «يقتدر بها»، ولم يقل: «يعبر»؛ لأنَّه لا يشترط النطق بالفعل، ثمَّ المراد بالقدرة: «القدرة بال مباشرة»، فلا يتضمن بالحقيقة؛ لأنَّ الاقتدار بها ليس بال مباشرة بل بتوسط سليقة عربية، أو تعلم وممارسة (بكلام فصيح) وإنما قال: «بكلام فصيح»، ولم يقل: «بلغظ فصيح»، ليعُمَّ المفرد والمركب كما في "التلخيص"؛ لأنَّ مقصود المتكلَّم لا يكون في الأكثر إلا الإعْبار والطلَّب، وكلَّ منهما يعبر بالمركب الإسنادي والكلام (في أيِّ غرض كان) من أنواع المعاني كالمدح والذمّ وغيرهما، حتَّى لو حصل لشخص ملكرة ↵

والبلاغة في اللغة: الوصول والانتهاء، يقال: «بلغ فلان مراده» إذا وصل إليه، و«بلغ الركوب المدينة»، إذا انتهى إليها، وتقع في الاصطلاح وصفاً للكلام والمتكلّم.

بلاغة الكلام: مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحتها،

الاقتدار على التعبير عن مقاصده بكلام فصيح بالنظر إلى نوع خاصٍ فقط كالمدح مثلاً، لا يكون فصيحاً **(البلاغة في اللغة: الوصول والانتهاء)**، يقال: «بلغ فلان مراده» إذا وصل إليه، و«بلغ الركوب المدينة»، إذا انتهى إليها) ونقل عن "التاج" و"القاموس": «بلغ الرجل بلاغة» إذا كان يبلغ بعبارة كنه مراده، فعلى هذا أيضاً يكون معناها الوصول، وإن كان وصولاً مخصوصاً، وهو الوصول بالعبارة إلى كنه المراد، فلهذا قال هننا: «البلاغة في اللغة: الوصول والانتهاء»، ولم يقل: «تبني عن الوصول والانتهاء»، كما قال في بيان معنى الفصاحة **(وتقع في الاصطلاح وصفاً للكلام والمتكلّم)** لا للكلمة؛ لأنَّ هذا أمرٌ يتعلّق بالسماع، ولم يسمع من العرب أصناف الكلمة بالبلاغة، ثمَّ البلاغة أيضاً لا تقع وصفاً للكلام والمتكلّم، معنى واحد، بل معانيٌ مختلفةٌ بحيث صارت بلاغة الكلام والمتكلّم، كأنهما حقيقةان مختلفتان غير مشتركتين في أمرٍ يصلح تعريفاً لهما؛ فلذا بادر بالتقسيم أولاً، وتعريف كلٍّ على حدة بعد ذلك، مع أنَّ الأصل أن يذكر التعريف أولاً ثمَّ التقسيم ثانياً، وقدّم تعريف بلاغة الكلام؛ لكونها مأحوذة في تعريف بلاغة المتكلّم، فقال: **(بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحتها)** قوله:

«مع فصاحتها» حال من الضمير المبورو في «مطابقته» الذي هو فاعل المصدر، وهذا شرط لتحقيق البلاغة، غير داخل في مفهومها؛ ولهذا لم يذكره بعضهم، ثمَّ لِمَا كان معرفة مقتضى الحال موقوفاً على معرفة الحال ضرورة أنَّ معرفة المضاف من حيث إنه كذلك يتوقف على معرفة المضاف إليه، قدم تعريف الحال ثمَّ بين ←

والحال ويسمى بـ«المقام» هو الأمر الحامل للمتكلّم على أن يورد عبارته على صورة مخصوصة، والمقتضى ويسمى «الاعتبار المناسب»: هو الصورة المخصوصة التي تورد عليها العبارة،

ال المقتضى فقال: **(والحال ويسمى بـ«المقام»)** ظاهر هذا الكلام يدلّ على ترافق الحال والمقام، وقيل: اعتبار في مفهوم الحال توهم كونه زماناً لورود الكلام فيه، وفي مفهوم المقام توهم كونه محلاً له، فهُما متغايران بهذا الاعتبار، متّحدان في القدر المشترك الذي **(هو الأمر الحامل للمتكلّم على أن يورد عبارته)** التي يؤدّي بما أصل المراد **(على صورة مخصوصة)** من الإطاب والإيجاز وغيرهما، **(والمقتضى ويسمى «الاعتبار المناسب»)** وفي هذه التسمية إشارة إلى أنّ مقتضى الحال معناه: مناسب الحال لا موجّبه الذي يمتنع تخلّفه عنه، وإنّما أطلق عليه لفظ «المقتضى»؛ ليكون تبيّناً على أنّ المناسب والمستحسن كالمقتضى والموجّب في نظر البلغاء **(هو الصورة المخصوصة التي تورد عليها العبارة)** هذا صريح في أنّ مقتضى الحال، هو نفس تلك الصورة المخصوصة، لكنّ قوله في تعريف علم المعاني: «هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربيّ التي بها يطابق مقتضى الحال» يأبى عنه؛ إذ من الظاهر أنّ الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال: هي التأكيد والذكر والمحذف ونحو ذلك، وهي بعينها الصورة المخصوصة التي جعلت مقتضيات الأحوال فكيف يصحّ قوله: «الأحوال التي بها يطابق مقتضى الحال»، وإلاّ يلزم أن تكون تلك الأحوال سبباً لمطابقة الكلام نفس تلك الأحوال إلاّ أن يفرق بين الأحوال التي جعلت مقتضيات الأحوال وبين تلك الأحوال التي ذكرها المصطف في تعريف علم المعاني؛ لأنّ يراد بالأول الأحوال الكلية كالتأكيد الكليّ والتعريف الكليّ، وبالثاني الجزئيات الموردة في الألفاظ كالتأكيد المخصوص بـ«إنّ» مثلاً في: «إنّ زيداً قائم»، ولا شكّ أنّ اللفظ بسبب اشتتماله على الجزئيّ يطابق الكليّ ←

مثلاً: «المدح» حال يدعو لإيراد العبارة على صورة الإطناب، و«ذكاء المخاطب» حال يدعو لإيرادها على صورة الإيجاز؛ فكلّ من المدح والذكاء حال، وكلّ من الإطناب والإيجاز مقتضى، وإيراد الكلام على صورة الإطناب والإيجاز مطابقة للمقتضى، وبلاعنة التكلّم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بكلام بلين في أيّ غرض كان، ويعرف التنافر بالذوق،

ويوافقه، ويصحّ أن يقال: «إنّ زيداً قائم» قد طابق وافق بالتأكيد المخصوص مطلقاً التأكيد من حيث اشتماله على فرد من أفراده. وهذا مثل ما فرق من جعل مقتضى الحال الكلام المشتمل على الصورة المخصوصة؛ لا نفسها بين الكلامين المتطابقين بأنّ جعل أحدهما كليّاً، والآخر جزئياً؛ لدفع استحالة مطابقة الشيء لنفسه، ثمَّ المصنف بعد ما بين معنى الحال والمقتضى، أراد أن يوضحها مع زيادة بيان معنى المطابقة التي هي نسبة بينهما فقال: (مثلاً: «المدح» حال يدعو لإيراد العبارة على صورة الإطناب، و«ذكاء المخاطب» حال يدعو لإيرادها على صورة الإيجاز؛ فكلّ من المدح والذكاء حال، وكلّ من الإطناب والإيجاز مقتضى، وإيراد الكلام على صورة الإطناب والإيجاز مطابقة للمقتضى، وبلاعنة التكلّم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بكلام بلين في أيّ غرض كان) قد مرّ في تعريف فصاحة التكلّم من بيان فائدة القيود ما يعني بياناً هاهنا (ويعرف التنافر بالذوق) المقصود من هذا الكلام بيان ما يحتاج إليه في حصول البلاغة من العلوم وغيرها؛ ليعلمها طالب البلاغة ويحصلها، فيمكن له حصول البلاغة، وتفصيل ذلك أنه قد علم ممّا ذكر من تعريف البلاغة بأنّها مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحتته: أنه لا بدّ في حصول البلاغة من شيئاً: أحدهما: معرفة الأسباب المخلّة بالفصاحة؛ ليحترز بهذه المعرفة عن إيراد الكلام غير فصيح؛ لأنّه متى فقد الاحتراز عن واحد من ↵

مخالفة القياس بالصرف، وضعف التأليف والتعقيد اللفظي بال نحو، والغرابة بكثرة الإطلاع على كلام العرب، والتعقيد المعنوي بالبيان، ...

تلك الأسباب انتفت الفصاحة، فانتفت البلاغة أيضاً، لما علمت من كون الفصاحة شرطاً لتحقيق البلاغة، والثاني: معرفة الأحوال ومتضيئها ضرورة أن إيراد الكلام مطابقاً لمقتضى الحال لا يتَّسَى بدون هذه المعرفة، والأسباب المخللة بالفصاحة أمور بعضها يعرف بعلمٍ، وبعضها بعلم آخر، وبعضها لا يعلم بعلمٍ أصلًا بل بالذوق، على ما قال: «يعرف التنافر بالذوق»، أي: على ما هو المذهب الصحيح من أن كلَّ ما عده الذوق السليم ثقلاً متعرِّضاً النطق فهو متنافر، ولا مدخل فيه لقرب المخارج أو بُعدها، على ما قيل: والذوق قوَّة للنفس، بما يدرك لطائف الكلام ووجوه تحسينه، وهو سليقيٌّ، كما للعرب العرباء، وكسيٌّ كما للمؤلَّدين الممارسين كلام بلغاء العرب المزاولين بنكائهم وأسرارهم (**مخالفة القياس**) يعرف (**بالصرف**)؛ إذ به يعرف أن «موددة» في قوله: «مالي في صدورهم من موددة»، مخالف للقياس؛ لأنَّ من قواudemهم أنَّ المثلين إذا اجتمعوا في كلمة، وكان الثاني منهما متحرِّكًا، ولم يكن زائداً لغرض، وجوب الإدغام (**ضعف التأليف والتعقيد اللفظي**) يعرف كلَّ منهما (**بالنحو**) أمَّا الأول فظاهر، وأمَّا الثاني، فلأنَّ سببه: إما ضعف التأليف، أو احتماع أمور مخالفة للأصل، والنحو يبيَّن ما هو الأصل وما هو خلافه (**والغرابة**) يعرف (**بكثرة الإطلاع على كلام العرب**) لأنَّ من تيسِّر له كثرة الإطلاع على كلامهم، حصل له الإحاطة بالألفاظ المألوفة، وعلم أنَّ ما عدتها مِمَّا هو غير ظاهر الدلالة على المعنى الموضوع له، فهو غريب (**والتعقيد المعنوي**) يعرف (**باليان**)؛ إذ به يعرف ⇔

والأحوال ومقتضياتها بالمعاني؛ فوجب على طالب البلاغة معرفة اللغة، والصرف، والنحو، والمعنى، والبيان مع كونه سليم الذوق، كثير الاطلاع على كلام العرب.

اختلاف طرق الدلالة في الوضوح، وتميز السالم عن التعقيد المعنوي من المشتمل عليه (**والأحوال ومقتضياتها**) يعرف (**المعاني**) وهذا ظاهر من تعريفه الآتي عن قريب (فوجب على طالب البلاغة معرفة اللغة، والصرف، والنحو، والمعنى، والبيان) كلّها (مع كونه سليم الذوق، كثير الاطلاع على كلام العرب) إلا أن تعلق المعاني والبيان بالبلاغة لمّا كان أزيد من تعلق غيرهما بها؛ لأنّهما لا يحيثان إلا عمّا يتعلّق بالبلاغة سمّوا هذين العلميin بـ«البلاغة»، ولمّا كان موضوع علم البيان أخصّ تحققاً من موضوع علم المعاني، ونالزاً منه منزلة الشعبة من الأصل؛ لأنّ المعاني يبحث عن الألفاظ من حيث دلالتها على الخواص؛ سواء كانت مستعملة في المدلولات الوضعية أو العقلية، والبيان عن الألفاظ المستعملة في المدلولات العقلية من حيث تفاوتها في الجلاء والخفاء قدم المعاني على البيان، فقال:

علم المعاني

هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال، فتختلف صور الكلام لاختلاف الأحوال، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن : ١٠]؛ فإنّ ما قبل «أم» صورة من الكلام تختلف صورة ما بعدها؛ لأنّ الأولى فيها فعل الإرادة مبنيّ للمجهول، والثانية فيها فعل الإرادة مبنيّ للمعلوم، وال الحال

(علم المعاني هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي) أي: هو علم يستنبط به إدراك كل فرد من جزئيات أحوال اللفظ العربي، كما يدلّ عليه التعبير بـ«يعرف»، وإنما خصّ اللفظ بـ«العربي»؛ لأنّ الصناعة لم توضع إلا لمعارة أحواله، لكن لا مطلقاً بل من حيث إنّها (التي لها يطابق) اللفظ **(مقتضى الحال)** فخرج بذلك علم البيان؛ لأنّ الأمور المذكورة فيه من تحقيق المجاز بأنواعه والكتابية ونحوهما لم تذكر فيه من حيث إنه يطابق لها اللفظ مقتضى الحال بل من حيث ما يقبل منها وما لا يقبل، وخرج بذلك أيضاً المسنّات البدعية من التجنيس والتوصيع ونحوهما؛ لأنّهما إنما يؤتى بها بعد حصول المطابقة بغيرها **(فتختلف صور الكلام لاختلاف الأحوال)** أي: فتختلف الصور المخصوصة التي يورد عليها الكلام، وهي التي سميت بـ«مقتضيات الأحوال»؛ لكون الأحوال مختلفة غير واقعة على نجح واحد، يستدعي كلّ منها ما يناسبه (مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾)؛ فإنّ ما قبل «أم» صورة من الكلام تختلف صورة ما بعدها؛ لأنّ الأولى فيها فعل الإرادة مبنيّ للمجهول، والثانية فيها فعل الإرادة مبنيّ للمعلوم، ↵

الداعي لذلك نسبة الخير إليه سبحانه في الثانية، ومنع نسبة الشر إلىه في الأولى.

وينحصر الكلام على هذا العلم في ثانية أبواب وخاتمة.

والحال الداعي لذلك نسبة الخير إليه سبحانه في الثانية، ومنع نسبة الشر إلىه في الأولى) مع أن المراد بالمريد هاهنا أيضاً هو الله عز وجل، فلقد أحسنوا الأدب في ذكر الشر مخدوف الفاعل وإبرازهم لاسمه تعالى عند إرادة الخير والرشد (وينحصر الكلام على هذا العلم) أي: علم المعاني (في ثانية أبواب وخاتمة) الخصار الكل في الأجزاء لا الكللي في الجزئيات؛ لأن علم المعاني عبارة عن هذا المجموع، ولا يصدق على كل واحد منها.

الباب الأول في الخبر والإنشاء

كلّ كلام فهو إما خبر أو إنشاء، والخبر ما يصحّ أن يقال لقائله: إنّه صادق فيه أو كاذب، كـ«سافر محمد»، و«عليّ مقيم». والإنشاء ما لا يصحّ أن يقال لقائله ذلك، كـ«سافر يامحمد»، و«أقم يا عليّ».

(الباب الأول في الخبر والإنشاء) لما كان ما ذكره من تقسيم الكلام إلى

الخبر والإنشاء وتعريفهما وبعض الأحكام ككون كلّ جملة ذات ركين مما لا اختصاص له بوحد من الخبر والإنشاء، جمعهما المصنف في الباب الواحد، وذكر فيه هذه الأمور التي يشتراك فيهما، ثمّ بعد الفراغ عن بيانها قسم ذلك الباب إلى قسمين: أحدهما في الكلام على الخبر وبيان ما يختصّ به من أحواله، والآخر في الكلام على الإنشاء وأحواله المختصة به، وهذا الذي فعله أحسن وأناسب من الجعل لكلّ من الخبر والإنشاء باباً على حدة، كما جعل صاحب التلخيص وغيره (كلّ كلام فهو) بالاستقراء (إما خبر أو إنشاء، والخبر ما) أي: كلام (يصحّ أن يقال لقائله: إنّه صادق فيه أو كاذب) لأنّ القائل يقصد بذلك الكلام حكاية معنى حاصل في الواقع، فهذه الحكاية إنّ كانت مطابقة لمَا في الواقع، يقال له: «إنّه صادق فيه»، وإنّ لم تكن مطابقة له، يقال له: «إنّه كاذب» (كـ«سافر محمد»، و«عليّ مقيم») فقصد القائل بالأول حكاية ثبوت السفر لـ«محمد»، وبالثاني حكاية ثبوت الإقامة لـ«عليّ» في الواقع، فإنّ حصل الطلاق بين تلك الحكاية وما وقع في نفس الأمر بأنّ وجد اتصاف محمد بالسفر واتصاف عليّ بالإقامة، ثبت صدقه، وإلاّ ثبت كذبه (والإنشاء ما لا يصحّ أن يقال لقائله ذلك)؛ لأنّه لا يقصد به الحكاية عن معنى حاصل في الواقع حتى ثبت صدقه بمطابقة الحكاية، أو كذبه بعد عدم مطابقتها، بل القصد به إحداث مدلوله وإيجاده بذلك اللفظ ⇔

والمراد بصدق الخبر مطابقته للواقع، وبكذبه عدم مطابقته له؛ فجملة «عليّ مقيم»، إن كانت النسبة المفهومة منها مطابقة لما في الخارج فصدق، وإلاًّ فكذب.

ولكلّ جملة ركنان: محكوم عليه، ومحكوم به، ويسمى الأول «مسنداً إليه»، كالفاعل، ونائبه، والمبتدأ الذي له خبر، ويسمى الثاني «مسنداً» كال فعل، والمبتدأ المكتفى بمعرفته.

(كـ«سافر يا محمد»، وأقم يا عليّ)؛ فإنه لم يقصد به حكاية شيء، بل إحداث مدلوله، وهو طلب السفر والإقامة (**والمراد بصدق الخبر مطابقته للواقع**) ونفس الأمر، والمراد بنفس الأمر ما عليه الأمر في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار الذهن وتعمله، ويقال له: «الخارج» أيضاً؛ لكونه خارجاً عن اعتبار العقل، وللتتبّيه على هذا ورد بعد ذكر الواقع هاهنا لفظ «الخارج» في قوله بعيداً هنا: «إن كانت النسبة المفهومة منها مطابقة لما في الخارج... إلخ» (**وبكذبه عدم مطابقته له؛ فجملة عليّ مقيم إن كانت النسبة المفهومة منها مطابقة لما في الخارج**) بأن تكون في الخارج كما فهمت من اللفظ (**صدق، وإن**) أي: وإن لم تكن النسبة المفهومة منها مطابقة لما في الخارج؛ بأن تكون في الخارج على خلاف ما دلّ عليه الكلام (**فكذب. ولكلّ جملة**) سواء كانت خبرية أو إنشائية (**ركنان**)؛ أحدهما: (**محكوم عليه**) والآخر: (**محكوم به**)، ويسمى الأول «مسنداً إليه»، كالفاعل، ونائبه، والمبتدأ الذي له خبر، ويسمى الثاني «مسنداً» كال فعل، والمبتدأ المكتفى بمعرفته) وهو القسم الثاني من المبتدأ، أي: الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام رافعة لظاهر، مثل: «ما قائم الزيدان» و«أقام الزيدان»؛ فإنّ الصفة في هذين المثالين مسندة إلى ما بعدها، وهو فاعلها يسدّ مسدّ الخبر.

الكلام على الخبر

الخبر إما أن يكون جملة فعلية أو سمية؛ فالأولى موضوعة لإفادة الحدوث في زمن مخصوص مع الاختصار، وقد تفيد الاستمرار التجددي بالقرائن إذا كان الفعل مضارعاً، كقول طريف:

أَوْ كُلُّمَا وَرَدَتْ عَكَاظَ قَبِيلَةٌ بَعْثُوا إِلَيْهِ عَرِيقُهُمْ يَتَوَسَّمُ

(الكلام على الخبر: الخبر إما أن يكون جملة فعلية أو سمية؛ فالأولى موضوعة

لإفادة الحدوث) أي: لإفادة حدوث الحدث المدلول عليه بالفعل الواقع فيها (في زمن مخصوص) من الأزمنة الثلاثة؛ سواء كان معيناً كالجملة الفعلية التي وقع الفعل فيها ماضياً، أو مبهمًا كالجملة الفعلية التي فعلها مضارع، إذا قلنا: «إنه محتمل للحال والاستقبال» **(مع الاختصار)** وهذا احتراز عن مثل قولنا: «زيد قائم الآن أو أمس أو غداً»؛ فإن دلالته على الرمان المخصوص ليس إلا بانضمام قولنا: «الآن أو أمس أو غداً» بخلاف الفعل، فإنه يدل على أحد تلك الأزمنة بصيغة من غير حاجة إلى انضمام أمر آخر يدل عليه **(وقد تفيد الاستمرار التجددي بالقرائن إذا كان الفعل مضارعاً، كقول طريف: أَوْ كُلُّمَا وَرَدَتْ)** الهمزة هاهنا للاستفهام التقريري، والواو للعطف على مقدار، أي: «حضرت العرب في عكاظ»، وكلمة وردت...إن **(عَكَاظَ)** وهو سوق بين «نخلة» و«الطائف» تجتمع فيها قبائل العرب فيفاخرون ويتناسدون، وهذا مفعول «وردت» بمعنى «جاءت» **(قَبِيلَةٌ)** فاعله **(بَعْثُوا إِلَيْهِ عَرِيقُهُمْ)** عريف القوم القيم بأمرهم ورئيسهم المتولي للبحث عنه، والكلام في شأنهم حتى اشتهر بذلك وعرف **(يَتَوَسَّمُ)** أي: يصدر منه ذلك التوسّم وتفرّس الوجوه متجدداً شيئاً فشيئاً، ولحظة فلحظة، فهذه الجملة الفعلية تدل على الاستمرار التجددي بمعونة المقام وبقرينة السياق؛ لأنّ تعين المطلوب ↵

والثانية موضوعة بُحْرَد ثبوت المسند للمسند إليه، نحو: «الشمس مضيئه»، وقد تفيد الاستمرار بالقرائن إذا لم يكن في خبرها فعل، نحو: «العلم نافع».

والأصل في الخبر أن يلقى لإفادته المخاطب الحكم الذي تضمنه الجملة، كما في قولنا: «حضر الأَمِير»، أو لإفادته أن المتكلّم عالم به، نحو: «أنت حضرت أَمْس»، ويسمى الحكم «فائدة الخبر»، وكُونُ المتكلّم عالماً به «لازم الفائدة».

إنما يحصل بعد التفّرس المتعدد كثيراً في وجوه الحاضرين في السوق (والثانية موضوعة بُحْرَد ثبوت المسند للمسند إليه) أي: من غير إفادتها الحدوث، ومن غير اقتضائها التجدد (نحو: «الشمس مضيئه») وهذا بحسب أصل الوضع (وقد تفيد الاستمرار بالقرائن) الخارجية (إذا لم يكن في خبرها فعل)؛ إذ لو كان في خبرها فعل فلدلالة الفعل على الحدوث والتتجدد لا تفيد الشivot على وجه الاستمرار (نحو: «العلم نافع». والأصل في الخبر) أي: ما وضع المركب الخبري له (أن يلقى لإفادته المخاطب الحكم الذي تضمنه الجملة) وهو وقوع النسبة أو لا وقوعها (كما في قولنا: «حضر الأَمِير») لمن لا يعلم، إذا يريد به المتكلّم إعلام وقوع الحضور للأمير (أو لإفادته أن المتكلّم عالم به) ذلك فيما إذا كان المخاطب عالماً بأصل الحكم (نحو: «أنت حضرت أَمْس»)؛ فإنه يمتنع فيه إفاده المخاطب أنه حضر أَمْس؛ لكونه معلوماً له، بل يريد إفادته أن المتكلّم يعلم به (ويسمى الحكم «فائدة الخبر»، وكُونُ المتكلّم عالماً به «لازم الفائدة») لأنّه كلّما استفيد من الخبر الأوّل استفيد الثاني، ولا عكس؛ بجواز أن يكون الأوّل معلوماً قبل الخبر بدون الثاني، فحينئذ يفيد الخبر الثاني دون الأوّل؛ لامتناع تحصيل الحصول، فالزوم بينهما ليس باعتبار وجودهما \Leftarrow

وقد يلقى الخبر لأغراض أخرى:

- (١) كالاسترحام في قول موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِيَّيِّ لَمَّا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤].
- (٢) وإظهار الضعف في قول زكريا عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظُمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤].
- (٣) وإظهار التحسّر في قول امرأة عمران: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ

في الواقع؛ لظهور أنه لا يلزم من تحقق الحكم الخبر فضلاً عن كون مخبره عالماً بالحكم بل باعتبار استفادتها من الخبر، فعلى هذا جعل الحكم نفسه فائدة الخبر ونفس كون المتكلم عالماً به لازمها لاستفادتها كما جعل المصنف إنما هو بالنظر إلى أنّ ما يستفاد من الشيء أحقّ بأن يسمى فائدة من نفس الاستفادة (وقد يلقى الخبر) على خلاف الأصل، وبطريق المجاز (لأغراض أخرى) غير إفادته إحدى الفائدتين ((١) كالاسترحام في قوله تعالى حكاية عن (قول موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِيَّيِّ لَنَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾)؛ فإنه لا يمكن حمل هذا القول على الإفاداة؛ لأنّه خطاب لمن ﴿يَعْلَمُ الْجَهَرَ وَمَا يَخْفَى﴾ [الأعلى: ٧]، فكيف يراد به إفادة الحكم أو لازمه، بل إنما سبق لأجل طلب الرحمة والاعطف، وإنما عدّي «فقير» باللام؛ لأنّه ضمن معنى سائل وطالب ((٢) وإظهار الضعف في قول زكريا عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ إِيَّيِّ وَهَنَ الْعَظُمُ مِنِّي﴾)؛ فإنه أيضاً ليس للإفاداة، بل للتخصّص وإظهار الضعف، وإنما خصّ «العظم» بالذكر؛ لأنّه عمود البدن وبه قوامه، فإذا وهن تداعى وتساقطت قوّته ((٣) وإظهار التحسّر في قول امرأة عمران: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِيَّيِّ وَضَعَتْهَا أَنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾) فمرادها بهذا القول إظهار التحسّر والحزن على ما فات من رجائهما، وهو كون الذكر في بطنهما ←

رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أَثْنَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴿٣٦﴾ [آل عمران : ٣٦].

(٤) وإظهار الفرح بمقابل الشماتة بمدبر في قوله: «جاء الحقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ» [بني إسرائيل: ٨١].

(٥) وإظهار السرور في قوله: «أَخْذَتْ جَائِزَةَ التَّقْدِيمِ لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ.

(٦) والتوبیخ في قوله للعاشر: «الشمس طالعة».

أضرب الخبر: حيث كان قصد المخبر بخبره إفاده المخاطب، ينبغي أن يقتصر من الكلام على قدر الحاجة؛ حذراً من اللغو، فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم ألقى إليه الخبر

(٤) وإظهار الفرح بمقابل الشماتة بمدبر في قوله: «جاء الحقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ» أي:

ذهب وهلك من قوله: «زهقت نفسه» إذا خرجت، والحق: الإسلام، والباطل: الشرك، فالمقصود منه إظهار الفرح بإقبال الإسلام، وإظهار الشماتة بإدبار الشرك

(٥) وإظهار السرور في قوله: «أَخْذَتْ جَائِزَةَ التَّقْدِيمِ لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ»؛ فإنه لا

يكون حينئذ لإفادة بل مجرد إظهار السرور، والجائزة؛ الصلة والعطاء

(٦) والتوبیخ في قوله للعاشر: «الشمس طالعة» فإن كون الشمس طالعة مما يعلمه كل

أحد فلا يكون المراد به الإفادة بل الغرض التوبیخ على عثرته وزلتته (أضرب الخبر:

حيث كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب) إحدى الفائدتين (ينبغي أن يقتصر من

الكلام على قدر الحاجة) أي: على مقدار حاجة المخبر في إفادة أحد الأمراء، أو

حاجة المخاطب في استفادتهم، فلا يزيد ولا ينقص عن مقدارها (حذراً من

اللغو) فإنه مخل بالبلاغة؛ أما على تقدير الزيادة، فلزم اللغو في الكلام ظاهر،

وأما على تقدير النقصان، فلأنه لم يحصل الغرض حينئذ وأخل بالمقصود، فيكون

الكلام لغواً غير مفيد (فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم ألقى إليه الخبر ↵

مجرداً عن التأكيد، نحو: «أخوك قادم»، وإن كان متربداً فيه، طالباً معرفته حسن توكيده، نحو: «إنّ أخيك قادم»، وإن كان منكراً وجب توكيده بمؤكد أو مؤكدين أو أكثر حسب درجة الإنكار،

مجرداً عن التأكيد أي: تأكيد الحكم، وإن كان يجوز هاهنا التأكيد اللفظي والمعنوي في أحد الطرفين (نحو: «أخوك قادم») إذا أقيمه إلى من لا يعلم الحكم، فإنه لو أورد تأكيد الحكم هاهنا وقيل: «إنّ أخيك قادم»، لكن لغواً لحصول الغرض - وهو قبول معنى الخبر - بلا مؤكد؛ لأن المدلّ الحالّي يتمكّن فيه كله نقش يرد عليه، وإن كان يصح أن يقال في ذلك المثال: «أخوك أخوك قادم»، أو «أخوك نفسه قادم» (**وإن كان متربداً فيه، طالباً معرفته**) وهذا ليس احترازاً عن شيء بل هو لازم للتعدد بحسب الطبع والعادة، فإنّ الجاري طبعاً أن الإنسان إذا تردد في شيء صار متشوقاً إليه، وطالباً للاطلاع على شأنه، وإلاّ كان منسياً غير متربداً فيه (**حسن توكيده**) أي: حسن في باب البلاغة تقويته بمؤكد واحد؛ ليزيل ذلك المؤكّد التردد، ويتمكن الحكم، فلو زاد على مؤكد واحد أو لم يؤكّد أصلاً لم يستحسن (نحو: «إنّ أخيك قادم») بالتأكيد بـ«إن» إذا أقيمه إلى من يتربّد فيه (**وإن كان منكراً وجب توكيده بمؤكد أو مؤكدين أو أكثر حسب درجة الإنكار**) أي: قوّة وضفّاً؛ فإنّ كان الإنكار في الجملة كفّي فيه التأكيد بمؤكد واحد، وإن بولغ في الإنكار بولغ في التأكيد بمؤكددين أو أكثر بحيث يقاومه في إزالته، هذا على طبق ما قال المصنف، وعلى هذا فالفرق بين المؤكّد الواحد في صورة الإنكار وبينه في صورة التردد بالوجوب والاستحسان، وقيل: إنّه يزاد توكييد الخبر الذي خوطب به المنكر على توكييد الطلبي بحسب قوّة إنكاره، فعلى هذا لا ↳

نحو: «إنْ أخاك قادم»، و«إله لقادم»، أو «والله! إله لقادم». فالخبر بالنسبة خلوه من التوكيد، واشتماله عليه ثلاثة أضرب كما رأيت، ويسمى الضرب الأول «ابتدائياً»، والثاني «طلبياً»، والثالث «إنكارياً». ويكون التوكيد بـ«إن»، و«أن»، و«لام الابتداء»، و«أحرف التنبية»، و«القسم»، و«نوني التأكيد»، و«الحروف الزائدة»، و«التكبير»، و«قد»، و«أما» الشرطية.

يجوز الاكتفاء في صورة الإنكار بـ«كـد واحد» (نحو: «إنْ أخاك قادم») مؤكداً بـ«إن» (أو «إله لقادم») بزيادة اللام (أو «والله! إله لقادم») بزيادة اللام والقسم (فالخبر بالنسبة خلوه من التوكيد، واشتماله عليه ثلاثة أضرب كما رأيت، ويسمى الضرب الأول) وهو الخلو عن التأكيد (ابتدائياً) أي: ضرباً ابتدائياً؛ لكونه غير مسبوق بطلب وإنكار (والثاني) وهو التأكيد استحساناً (طلبياً) أي: ضرباً طلبياً؛ لأنّه مسبوق بالطلب، أو لكونه للطالب (والثالث) وهو كون الكلام مؤكداً وجوباً (إنكارياً) أي: ضرباً إنكارياً؛ لكونه مسبوقاً بالإنكار، أو لكون المخاطب به منكراً (ويكون التوكيد بـ«إن») بكسر المهمزة (و«أن») بفتحها، على ما هو مذهب بعضهم، وأكثرهم لم يعدواها من مؤكّدات النسبة؛ لكون ما بعدها في حكم المفرد (ولام الابتداء و«أحرف التنبية») وهي «ألا» و«أما» و«ها» وأحرف (القسم) لكـ «واو القسم» و«تائه» (و«نوني التأكيد») الثقلية والخفيفة (والحروف الزائدة) وهي سبعة أحرف: «إن» و«أن» مخففتين، و«ما» و«لا» و«من» و«الباء» و«لام» (والتكبير) أي: تكرير الجملة (و«قد») التي للتحقيق (و«أما» الشرطية) هذا آخر الكلام على الخبر.

الكلام على الإنشاء

الإنشاء إما طلبي أو غير طلبي؛ فالطلبي ما يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، وغير الطلبي ما ليس كذلك. والأول يكون بخمسة أشياء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء.

أما الأمر فهو طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وله أربع صيغ:

(الكلام على الإنشاء: الإنشاء إما طلبي أو غير طلبي؛ فالطلبي ما يستدعي مطلوباً)؛ إذ الطلب بدون المتعلق غير متصور (غير حاصل وقت الطلب)؛ لأنَّ الطلب حقيقة عبارة عن إرادة تحصيل شيء، أو الحبة والشهوة لحصوله، وظاهر أنَّ الإرادة لا تتعلق بتحصيل الحاصل من حيث هو حاصل، وكذا الشهوة في حصول المشتهى، لا تبقى بعد حصوله، فلو أوردت صيغة الطلب في الحاصل، لم تتحمل على معناها الحقيقي بل على ما يناسب المقام، كطلب دوام الإيمان والتقوى في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قَدِمْتُمْ إِلَيْكُم مُّؤْمِنِينَ إِذَا أَعْلَمْتُمُوهُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذْ أَتَتِ اللَّهَ رِسْالَتِي﴾ [الأحزاب: ١]، (وغير الطلبي ما ليس كذلك) كأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، وصيغ العقود والقسم، ونحو ذلك (وال الأول يكون بخمسة أشياء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء) وأما الثاني فسيجيء من المصنف أنه ليس من مباحث علم المعاني، ولذا لم يتعرّضوا به (أما الأمر فهو طلب الفعل على وجه الاستعلاء) أي: طلباً كائناً على جهة طلب الأمر العلوُّ سواء كان عالياً في نفسه أو لا؛ بأن يكون كلامه على جهة الغلظة والقوَّة لا على جهة التواضع والخضوع، كما في الدعاء، ولا على جهة المساواة كما في الالتماس، (وله أربع صيغ:) المراد بصيغة الأمر هاهنا: ما دلَّ على طلب الفعل على وجه ↵

فعل الأمر، نحو: «**خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ**» [مرم: ۱۲]، والمضارع المقوون باللام، نحو: «**لَيُفِيقُ دُوْسَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ**» [الطلاق: ۷]، واسم فعل الأمر، نحو: «**حَيٌّ عَلَى الْفَلَاحِ**»، والمصدر النائب عن فعل الأمر، نحو: «**سَعِيَا فِي الْخَيْرِ**».

وقد تخرج صيغ الأمر عن معناها الأصلي إلى معانٍ آخر تفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال:

- (۱) كالدعاء، نحو: «**أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ**» [النمل: ۱۹].
- (۲) والالتماس، كقولك لمن يساويك: «**أَعْطِنِي الْكِتَابَ**».
- (۳) والتمني، نحو:

الاستعلاء، سواء كان اسمًا أو فعلًا (فعل الأمر، نحو: «**خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ**، والمضارع المقوون باللام) في غير الفاعل المخاطب (نحو: «**لَيُفِيقُ دُوْسَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ**») وقد يستعمل نادرًا في الأمر المخاطب أيضًا (اسم فعل الأمر، نحو: «**حَيٌّ عَلَى الْفَلَاحِ**» أي: أقبل عليه، فـ«**حَيٌّ**» اسم بمعنى الأمر (المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو: «**سَعِيَا فِي الْخَيْرِ**» أي: اسع فيه، فـ«**سَعِيَا**» هاهنا قائم فعل الأمر المخوف لازماً، وقد تخرج صيغ الأمر عن معناها الأصلي إلى معانٍ آخر تفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال) وهي نحو ستة وعشرين ذكرها أهل الأصول، وذكروا العلاقة أيضًا بين المعنى الأصلي لصيغ الأمر وبين تلك المعاني، وذكر المصنف بعضاً من تلك المعاني، ولم يتعرض لبيان العلاقة أصلًا، نظراً للاختصار ((۱) كالدعاء)، أي: الطلب على سبيل التضرع والخضوع (نحو: «**أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ**»)، (۲) والالتماس، كقولك لمن يساويك في الرتبة (أعطني الكتاب) بدون الاستعلاء والتضرع ((۳) والتمني) وهو طلب محبوب لا طماعية فيه، وذلك في مقام لا يقدر المأمور على تحصيل المطلوب (نحو: ⇨

أَلَا إِيَّاهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَجَلِيْ بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلٍ

(٤) والإرشاد، نحو: «إِذَا تَدَايَشْتُمْ بِدَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاقْتُبُوهُ وَلِيُكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ» [القراءة: ٢٨٢].

(٥) والتهديد، نحو: «أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ» [فصلت: ٤٠].

(٦) والتعجيز، نحو:

يَا الْبَكْرُ أَتَشْرِوْا لِيْ كُلَّيَاً

أَلَا إِيَّاهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَجَلِيْ بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلٍ

فليس المراد طلب الانجلاع من الليل؛ لأنّه لا يقدر على ذلك، بل تمني الانجلاع فقط. قوله: «وما الإصباح منك بأمثل»، أي: أفضل، كلام تقديرٍ؛ فكأنّه يقول هذا الليل لا طماعية في زواله وانكشافه، وعلى تقدير الانكشاف فالإصباح لا يكون أفضل منه عندي؛ لأنّي أقاسي همومي نهاراً كما أقاسيها ليلاً (٤) والإرشاد وجعله بعضهم قسماً من الندب، وفرق بعضهم بينه وبين الندب؛ بأنّ الندب لمصلحة الآخرة، والإرشاد لمصلحة الدنيا (نحو: «إِذَا تَدَايَشْتُمْ بِدَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاقْتُبُوهُ وَلِيُكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ»)؛ فإنّ الله تعالى أرشد في هذه الآية العباد عند المداينة بكتابة الدين (٥) والتهديد أي: والتخويف بمحاصبة وعيدهم بعين أو محمل (نحو: «أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ») أي: فسترون جزائهم أمامكم، فهو يتضمن وعيدها بمحلاً، والتهديد مع الوعيد المبين كأن يقول السيد لعبدته: «دم على عصيانك فالعصا أمامك» (٦) والتعجيز وهذا في مقام إظهار عجز من يدعّي أنّ في وسعه طاقته أن يفعل الأمر الفلاحي (نحو: «يَا الْبَكْرُ أَتَشْرِوْا لِيْ كُلَّيَاً

- (٧) والإهـانـة، نحو: ﴿كُوئوا حـجـارـةً أـوْ حـدـيدـاً﴾ [بني إسرائـيل: ٥٠].
- (٨) والإـبـاحـة، نحو: ﴿كـلـوا وـاـشـرـبـوا﴾ [البـقرـة: ٦٠].
- (٩) والـامـتنـانـ، نحو: ﴿وـكـلـوا مـمـا رـزـقـكـمـ اللـهـ﴾ [المـائـدة: ٨٨].
- (١٠) والتـخـيـرـ، نحو: «خذـ هـذـاـ أـوـ ذـاكـ».
- (١١) والتـسـوـيـةـ، نحو: ﴿فـاصـبـرـوا أـوـ لـاـ تـصـبـرـوا﴾ [الـطـور: ١٦].
- (١٢) والإـكـرامـ، نحو: ﴿وـأـذـخـلـوهـا بـسـلـامـ آمـنـينـ﴾ [الـحـجـرـ: ٤٦].

إذ ليس المراد به أمرهم حقيقة بإنتشار الكليب، وإنما المراد إظهار عجزهم عن ذلك؛ لأنهم إذا حاولوه بعد سماع صيغة الأمر، ولم يمكنهم ظهر عجزهم (٧) والإـهـانـةـ أي: إظهار ما فيه تصغير المهاـنـ وقلـةـ المـبـالـاـةـ (نـحـوـ ﴿كـوـئـوا حـجـارـةـ أـوـ حـدـيدـاـ﴾) فليـسـ المرـادـ أمرـهـمـ بـكـوـنـهـمـ حـجـارـةـ أـوـ حـدـيدـاـ لـعـدـمـ قـدـرـتـهـمـ عـلـىـ ذـلـكـ، بل المقصود إظهار قـلـةـ المـبـالـاـةـ بـهـمـ (٨) والإـبـاحـةـ والإـذـنـ في الفـعـلـ لـمـ يـسـأـذـنـ فـيـهـ بـلـ بـلـسـانـ الـمـقـاـلـ أـوـ بـلـسـانـ الـحـالـ (نـحـوـ ﴿كـلـوا وـاـشـرـبـوا﴾) معـنىـ آتـهـ يـبـاـحـ لـكـمـ الـأـكـلـ وـالـشـرـبـ (٩) والـامـتنـانـ، نحو: ﴿وـكـلـوا مـمـا رـزـقـكـمـ اللـهـ﴾) فإنـ اقتـرـانـ قولـهـ تعـالـىـ: ﴿رـزـقـكـمـ اللـهـ﴾، قـرـيـنةـ الـامـتنـانـ عـلـىـ الـعـبـادـ (١٠) والتـخـيـرـ، نحو: «خذـ هـذـاـ أـوـ ذـاكـ») والـفـرقـ بـيـنـ التـخـيـرـ وـالـإـبـاحـةـ عـلـىـ ماـ قـالـواـ: آتـهـ لاـ يـجـوزـ الجـمـعـ بـيـنـ الـأـمـرـيـنـ فـيـ التـخـيـرـ، وـيـجـوزـ فـيـ الإـبـاحـةـ (١١) والتـسـوـيـةـ) بـيـنـ شـيـئـيـنـ، وـذـلـكـ فـيـ مـقـامـ يـتـوـهـمـ المـخـاطـبـ أـنـ أـحـدـهـاـ أـرـجـحـ مـنـ الـآـخـرـ، (نـحـوـ ﴿فـاصـبـرـوا أـوـ لـاـ تـصـبـرـوا﴾); فإـنـهـ ربـمـاـ يـتـوـهـمـ أـنـ الصـبـرـ نـافـعـ، فـدـفـعـ ذـلـكـ بـالـتـسـوـيـةـ بـيـنـ الصـبـرـ وـعـدـمـهـ، فـلـيـسـ المرـادـ بـالـصـيـغـةـ الـأـمـرـ بـالـصـبـرـ، بلـ المرـادـ كـمـ دـلـلـتـ عـلـيـهـ الـقـرـائـنـ التـسـوـيـةـ بـيـنـ الـأـمـرـيـنـ (١٢) والإـكـرامـ) وـهـذـاـ إـذـاـ استـعـمـلـتـ صـيـغـةـ الـأـمـرـ فـيـ مـقـامـ يـحـصـلـ مـنـ حـصـولـ الـمـطـلـوبـ إـكـرامـ المـأـمـورـ (نـحـوـ ﴿وـأـذـخـلـوهـا بـسـلـامـ آمـنـينـ﴾).

وأَمَا النَّهْيُ فَهُوَ طَلْبُ الْكَفَّ عَنِ الْفَعْلِ عَلَى وِجْهِ الْاسْتِعْلَاءِ، وَلَهُ صِيغَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ الْمُضَارِعُ مَعَ «لَا» النَّاهِيَةِ، كَقُولَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦].

وَقَدْ تَخْرُجَ صِيغَتِهِ عَنْ مَعْنَاهَا الْأَصْلِيِّ إِلَى مَعْنَىٰ أَخْرَ تَفْهِمٍ مِنَ الْمَقَامِ وَالسِّيَاقِ:

(١) كَالْدُعَاءُ، نَحْوُ: ﴿فَلَا تُشْتَمِّتُ بِيَ الْأَعْدَادِ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

(٢) وَالْتَّمَاسُ، كَقُولَكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ: «لَا تَرْحَ مِنْ مَكَانِكَ حَتَّىٰ أَرْجِعَ إِلَيْكَ». .

(٣) وَالْتَّمَنِيُّ، نَحْوُ: «لَا تَطْلُعْ» فِي قُولِهِ:

وَأَمَا النَّهْيُ فَهُوَ طَلْبُ الْكَفَّ عَنِ الْفَعْلِ أي: عن الفعل المأمور منه الصيغة، نحو: «لَا تَرْنَ»؛ فإنَّه طلب الكف عن الزنا المأمور منه هذه الصيغة، فلا ينقض التعريف بنحو: «كَفَّ عَنِ الْقَتْلِ»؛ لأنَّه طلب الكف عن القتل، وهو غير الفعل المأمور منه صيغة الأمر (**عَلَى وِجْهِ الْاسْتِعْلَاءِ**) أي: عَدَ الْآتِي بصيغته لنفسه عالياً، وقد مر في الأمر تفصيله (**وَلَهُ صِيغَةٌ وَاحِدَةٌ**) وحدة نوعية (**وَهِيَ الْمُضَارِعُ مَعَ «لَا» النَّاهِيَةِ**) فهو واحد بال النوع وإن كان تحته أشخاص كثيرة (كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾) نهياً عن الفساد (**وَقَدْ تَخْرُجَ صِيغَتِهِ عَنْ مَعْنَاهَا الْأَصْلِيِّ**) وهو طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء (تفهم من المقام والسياق) سواء كان فيها طلب بدون الاستعلاء ((١) كَالْدُعَاءُ، نَحْوُ: **«فَلَا تُشْتَمِّتُ**») أي: لا تفرح (**بِيَ الْأَعْدَادِ**) بإهانتك إيماني، ((٢) وَالْتَّمَاسُ، كَقُولَكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ: «لَا تَرْحَ مِنْ مَكَانِكَ حَتَّىٰ أَرْجِعَ إِلَيْكَ»، (٣) وَالْتَّمَنِيُّ، نَحْوُ: «لَا تَطْلُعْ» فِي قُولِهِ: ↵

يَأَيُّلْ طُلْ يَا ئَوْمُ زُلْ يَا صُبْحُ قِفْ لَا تَطْلُعْ

(٤) والتهديد، كقولك خادمك: «لا تطع أمري».

وأمام الاستفهام فهو طلب العلم بشيء، وأدواته: الهمزة، وهل، وما، ومن، ومتى، وأين، وكيف، وأئن، وأئى، وكم، وأى. فالمهمزة لطلب التصور، أو التصديق، والتصور هو إدراك المفرد،

يَأَيُّلْ طُلْ يَا ئَوْمُ زُلْ يَا صُبْحُ قِفْ لَا تَطْلُعْ

فصيغة «لا تطلع»، هاهنا ليس للطلب، إذ ليس الصبح مما يخاطب بذلك، وفيهم الخطاب بل مجرد التمتي، أو لم يكن فيها طلب أصلاً، ومثاله ما ذكره بقوله: (٤) والتهديد أي: التخويف والتوعيد (كقولك خادمك: «لا تطع أمري») وإنما كان هذا تهديداً للعلم الضروري؛ بأن المطلوب من الخادم امثاله الأمر لا ترك إطاعته الآمر، فهو للتهديد، فكأنك قلت: «لا تطع أمري، فسترى ما يلزمك على ترك الإطاعة» (وأمام الاستفهام فهو طلب العلم بشيء) أي: بالأدوات المخصوصة، فلا يرد نحو: «علّمني» على صيغة الأمر (وأدواته) أي: كلماته من الحروف الدالة عليه، والأسماء المتضمنة لمعناه (الهمزة، وهل، وما، ومن، ومتى، وأين، وكيف، وأئن، وأئى، وكم، وأى) وهذه الأدوات؛ إماماً مختصة بطلب التصور، أو بطلب التصديق، أو غير مختصة بشيء منها، فالقسم الثالث هو «الهمزة»، والثاني «هل»، والأول بقية الكلمات (١) فالمهمزة لطلب التصور أي: تصور المستفهم عنه بوجه مخصوص لم يكن حاصلاً بهذا الوجه، وإن كان تصوره بوجه آخر ضروريّاً، لظهور استحالة طلب ما لم يتصور أصلاً، (أو التصديق) فهي غير مختصة بواحد منها (والتصور هو إدراك المفرد) أي: غير النسبة التامة الخبرية؛ لأن التصور مقابل التصديق وقد فسر التصديق

كقولك: «أعلىٌ مسافر أم خالد؟» تعتقد أنَّ السفر حصل من أحد هما، ولكنْ تطلب تعينه، وللذا يجاب بالتعيين، فيقال: «عليٌّ مثلاً، والتصديق هو إدراك النسبة، نحو: «أسافر عليٌّ»؟ تستفهم عن حصول السفر وعدمه، وللذا يجاب بـ«نعم» أو «لا». والمسئول عنه في التصور ما يلي الهمزة، ويكون له معادل يذكر بعد «أم»، وتسمى «متصلة»؛

يعيَّد هذا بإدراك النسبة، وأراد بالنسبة هناك النسبة التامة الخبرية، فلا بدَّ أن يكون المراد بالفرد هاهنا مقابلَ هذه النسبة (كقولك: «أعلىٌ مسافر أم خالد؟») تعتقد قبل السؤال (أنَّ السفر قد حصل من أحد هما) من غير تعين مسافر (ولكنْ) لم تعلم المحكوم عليه بهذا الحكم على وجه التفصيل والتعيين، فتفصد علمه بهذا الوجه و(طلب تعينه) فيكون المطلوب بالسؤال هو تصور المحكوم عليه بهذا الوجه، لا التصديق مخصوصه قبل السؤال (ولذا يجاب بالتعيين، فيقال: «عليٌّ مثلاً» فحيثُد يحصل لك تصور المحكوم عليه بخصوصه بأنه علىٌّ والتصديق هو إدراك النسبة، نحو: «أسافر عليٌّ»؟ تستفهم عن حصول السفر وعدمه) وتطلب التصديق بأنَّ حصوله معنٍ متتحقق في الواقع أو لا (ولذا يجاب بـ«نعم» أو «لا») فيحصل لك التصديق بوقوع تلك النسبة أو لا وقوعها (والمسئول عنه في التصور ما يلي الهمزة) من المسند إليه، أو المسند، أو شيء من متعلقاتهما (ويكون له معادل يذكر بعد «أم»، وتسمى «متصلة») أي: حقَّة أن تردف فيه الهمزة بـ«أم» المتصلة؛ لتدلَّ على أنَّ الاستفهام لتعيين أحد المفردَين المتصل أحدهما بالهمزة والآخر بـ«أم» مع حصول أصل التصديق ⇔

فتقول في الاستفهام عن المسند إليه: «أأنت فعلت هذا أم يوسف»، وعن المسند: «أراغب أنت عن الأمر أم راغب فيه»، وعن المفعول: «أإياتي تقصد أم خالداً»، وعن الحال: «أراكباً جئت أم ماشياً»، وعن الظرف: «أيوم الخميس قدمت أم يوم الجمعة»، وهكذا، وقد لا يذكر المعادل، نحو: «أأنت فعلت هذا»،

بالحكم (فقول في الاستفهام عن المسند إليه: **«أأنت فعلت هذا أم يوسف؟»**) إذا كنت تعلم أنّ شخصاً صدر منه الفعل، وشككت في كونه المخاطب أو غيره، فالسؤال هاهنا لطلب تعين المسند إليه والفاعل (و) تقول في الاستفهام **(عن المسند): «أراغب أنت عن الأمر أم راغب فيه؟»** إذا حصل لك التصديق بأنّه قد وقع رغبة من المخاطب، ولكن لا تعرف أنّها عن الأمر أو فيه، فالسؤال هاهنا لطلب تصور المسند بخصوصه وتعيينه (و) تقول في الاستفهام **(عن المفعول): «أإياتي تقصد أم خالداً؟»** إذا عرفت أنّ مخاطبك قصد أحدها منك وحالداً، ولكن ما عرفت هل وقع هذا القصد عليك أم على خالد، فالسؤال هاهنا لتعيين المفعول (و) تقول في الاستفهام **(عن الحال): «أراكباً جئت أم ماشياً؟»** إذا كان الشك في حال الحبيء، هل هي الركوب أو المشي؟ مع حصول التصديق بوقوع الحبيء من المخاطب، فالمقصود من السؤال هاهنا طلب تعين الحال (و) تقول في الاستفهام **(عن الظرف): «أيوم الخميس قدمت أم يوم الجمعة؟»** إذا كنت شككت في زمان القدوم بأنّه أيّ يوم هو؟ مع القطع بوقوع القدوم من المخاطب، فالسؤال هاهنا لطلب تصور الظرف وتعيينه **(وهكذا)** قياس سائر المعمولات **(وقد لا يذكر المعادل)** أي: لفظاً، لكنه يعتبر تقديرًا، فتقول في الاستفهام عن المسند إليه بمذف المعادل **(نحو: «أأنت فعلت هذا؟»)** ↵

«أراغب أنت عن الأمر؟»، «أيّاي تقصد؟»، «أراكاً جئت؟»، «أيوم الخميس قدمت؟». والمسئول عنه في التصديق النسبة، ولا يكون لها معادل، فإن جاءت «أم» بعدها، قدرت منقطعة، وتكون معنى «بل». (٢) و«هل» لطلب التصديق فقط، نحو: «هل جاء صديقك؟»، والجواب «نعم» أو «لا»، ولذا يمتنع معها ذكر المعادل؛ فلا يقال: «هل جاء صديقك أم عدوّك؟»،

ومن المسند (**أراغب أنت عن الأمر؟**) وعن المفعول (**أيّاي تقصد؟**) وعن الحال (**أراكاً جئت؟**) وعن الظرف (**أيوم الخميس قدمت؟**) وهكذا قياس باقي المعمولات (**والمسئول عنه في التصديق النسبة**) الرابطة بين المسند إليه والمسند لا أحدهما، أو شيء من قيودهما، حتى يكون هو أولى بالإلاء من غيره، بل إلاء الكلام بتمامه الهمزة على النظم الطبيعي من غير تقسيم لما يشعر أن تقادمه إنما هو لقصد الاستفهام عنه يدل على أن المطلوب هو التصديق بالنسبة (**ولا يكون لها معادل**)؛ فإن الهمزة في هذا القسم تغنى غناء «أم»، فلا حاجة إلى ذكر المعادل بعد الهمزة (**فإن جاءت «أم» بعدها، قدرت منقطعة، وتكون معنى بل**) التي تدل على أن الكلام السابق وقع غلطًا، أو معنى «بل»، التي تكون بحرّد الانتقال من كلام إلى كلام آخر أهم منه، لا لتدارك الغلط (٢) و«**هل**» لطلب التصديق فقط أي: دون طلب التصور (نحو: «هل جاء صديقك؟») إذا كان المطلوب التصديق، وأريد السؤال هل حصل المجيء لصديق المحاطب أو لم يحصل (**والجواب «نعم»**) أي: حصل مجيئه (أو «لا») أي: لم يحصل (ولذا) أي: ولاختصاص «هل» لطلب التصديق (**يمتنع معها ذكر المعادل؛ فلا يقال: «هل جاء صديقك أم عدوّك؟**) لأن ذكر المعادل ووقوعه مفرداً بعد «أم» يدل على ↵

و«هل» تسمى «بسطة» إن استفهم بها عن وجود شيء في نفسه، نحو: «هل العنقاء موجودة؟»، و«مركبة» إن استفهم بها عن وجود شيء لشيء، نحو: «هل تبيض العنقاء وتفرخ؟»

(٣) و«ما» يطلب بها شرح الاسم، نحو: «ما العسجد أو اللجين؟»،

كونها متصلة، وهي تدل على كون السؤال عن التصور، وتعيين أحد الأمرين بعد حصول التصديق بنفس الحكم، فكيف يتصور هاهنا استعمال «هل» التي طلب التصديق؛ لأن مقتضاها جهل أصل الحكم، نعم! لو ذكرت «أم» معها منقطعة بمعنى «بل» الإضرايبة، فقيل مثلاً: «هل زيد قائم أم عمرو قائم»، على سبيل الإضراب لم يمتنع (و«هل») قسمان: أحدهما: ما (تسمى «بسطة» إن استفهم) وأريد السؤال (بها عن وجود شيء في نفسه) أي: عن التصديق بوقوع النسبة بين موضوع ما ومحمول هو نفس وجود ذلك الموضوع (نحو: «هل العنقاء موجودة؟») فيحاب بأنها موجودة أو لا، وثانيهما: ما تسمى («مركبة» إن استفهم) وسئل (بها عن وجود شيء لشيء) أي: عن التصديق بوجود المحمول المعاير لوجود الموضوع في نفسه للموضوع (نحو: «هل تبيض العنقاء وتفرخ؟») ويحاب بأنها تبيض وتفرخ أو لا، ثم هذه التسمية ليست باعتبار «هل» في نفسها، بل باعتبار مدخلوها؛ لأن مدخل الأولي لما كان حكاية عن نفس وجود الموضوع وصيورته في نفسه، بخلاف مدخل الثانية، فإنها حكاية عن الموضوع على حال وصفة، سميت الأولى «بسطة»، والثانية «مركبة» (٣) و«ما» يطلب بها شرح الاسم) أي: الكشف عن معناه وبيان مفهومه الذي وضع له في اللغة أو الاصطلاح مع قطع النظر عن كونه موجوداً في نفس الأمر (نحو قوله: ما العسجد أو اللجين؟ طالباً أن يشرح هذا الاسم ببيان مدلوله، فيحاب ↵

أو حقيقة المسمى، نحو: «ما الإنسان؟»، أو حال المذكور معها، كقولك لقادم عليك: «ما أنت؟»؟

(٤) و«من» يطلب بها تعين العقلاء، كقولك: «من فتح مصر؟»؟

(٥) و«متى» يطلب بها تعين الزمان ماضياً كان أو مستقبلاً، نحو: «متى جئت؟»، و«متى تذهب؟».

(٦) و«أيّان» يطلب بها تعين الزمان المستقبل خاصة، وتكون في موضع التهويل، كقوله تعالى: **﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾** [القيمة: ٦].

يإيراد لفظ أشهر، ويقال: «هو الذهب أو الفضة» (**أو حقيقة المسمى**) أي: تصوّر ماهية من حيث وجودها في نفس الأمر (نحو: «ما الإنسان؟») أي: ما حقيقة مسمى هذا اللفظ وماهية الموجودة، فيحاب بـ«أنه حيوان ناطق» (**أو حال المذكور معها**) وصفته (كقولك لقادم عليك: «ما أنت؟») أي: عالم أم جاهل؟ فيحاب بتعين الوصف، ويقال: «هو عالم» مثلاً (٤) و«من» يطلب **بها تعين العقلاء** أي: شخصاً، وهو الأكثر (كقولك: «من فتح مصر؟») فيحاب بـ«زيد» ونحوه مما يفيد تشخيصه، أو جنساً، كما يقال: «من جبريل؟»، معنى: «أبشر هو أم ملك أم جنّي»، فيحاب بـ«الملك» ومثله مما يدلّ على تعين جنسه (**ومتى**) يطلب **بها تعين الزمان ماضياً كان أو مستقبلاً**، نحو: «متى جئت؟» في الماضي، والجواب: «سحراً» أو نحوه (٥) و**«متى تذهب؟»** في المستقبل، فيقال: «بعد شهر» مثلاً (٦) و«أيّان» يطلب **بها تعين الزمان المستقبل خاصة** فيقال: «أيّان يمرّ هذا الغرس»، فيحاب: «بعد عشر» مثلاً (**وتكون في موضع التهويل**) أي: في الموضع الذي يقصد فيه التهويل بشأن المسؤول عنه وتعظيمه (كقوله تعالى: **﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾**) فقد استعملت «أيّان» مع يوم القيمة للتهدّيل والتخفيف بشأنه ↵

(٧) و «كيف» يطلب بها تعين الحال، نحو: «كيف أنت؟»

(٨) و «أين» يطلب بها تعين المكان، نحو: «أين تذهب»؟

(٩) وَأَنِّي « تكون بمعنى «كيف»، نحو: ﴿أَنِّي يُحِبِّي هَذَا اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [القرآن: ٢٥٩]، وبمعنى «من أين»، نحو: ﴿يَا مَرِيمُ أَنِّي لَكِ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، وبمعنى «متى»، نحو: «زِرْ أَنِّي شَئْتُ».

(٧) «كيف» يطلب بها تعين الحال أي: الصفة التي عليها الشيء كالصحة والمرض والركوب والمشي (نحو: «كيف أنت؟») أي: على أيّ حال من الصحة والمرض أنت، ونحو: «كيف جئت»، أي: راكباً أو ماشياً (٨) و«أين» يطلب بها تعين المكان، نحو: «أين تذهب؟» والجواب: «إلى المسجد» وشبهه (٩) وألئى « تكون لها استعمالات سواء كانت حقيقة في جمعها، أو حقيقة في البعض، وبمازاً في البعض: أحدها: أن تكون (معنى «كيف») ولكن يجب حينئذ أن يكون بعدها فعل بخلاف «كيف»؛ فإن إيلاء الفعل بها غير واجب (نحو: ﴿أَلَيْ يُخِيِّنَ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهِ﴾) أي: «كيف يحيي»، معنى: «على أيّ حال وصفة يحيي»، وهذا على سبيل الاعتراف بالعجز عن معرفة كيفية الإحياء والاستعظام لقدرة المحيي، ولا يقال: «ألئى زيد؟»، معنى: «كيف هو؟» بموجة الاسم إياتها، ويقال: «كيف زيد؟»، وثانيها: أن تكون (معنى «من أين») فتكون في تلك الحالة متضمنة لمعنى الاسم والحرف معاً، وهما الظرفية والابتدائية، وهذه لا يجب أن يكون بعدها فعل (نحو) قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام: (﴿يَا مَرِيمُ أَلَيْكِ هَذَا﴾) أي: من أين لك هذا الرزق الذي لا يشبه أرزاق الدنيا؟ وهو آتٍ في غير حينه والأبواب معلقة عليك، لا سبيل للداخل به إليك، وثالثها أن تكون (معنى «متى») وحينئذ أيضاً يليها الفعل (نحو: «زُرْ أَلَيْ شَتَّ») أي: «متى ←

(١٠) و«كم» يطلب بها تعين عدد مبهم، نحو: **﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾** [الكهف: ١٩].

(١١) و«أي» يطلب بها تمييز أحد المشاركون في أمر يعمّهما، نحو: **﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَاماً﴾** [مرم: ٧٣]، ويسئل بها عن

شتت» (و«كم» يطلب لها تعين عدد مبهم، نحو: **﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾**) أي: «كم يوماً» أو «كم سنة»، أو «كم ساعة»، فممّيز «كم» هاهنا محنوف، ومثال ما ممّيزه مذكور قولنا: «كم درهماً لك» (١١) و«أي» يطلب بها تمييز أحد المشاركون في أمر يعمّهما يعني: إذا كان هناك أمر يعمّ شيئاً؛ سواء كان ذاتياً أو عرضياً، وكان واحد منهما محكوماً عليه بحكم وهو مجھول عند السائل، وأريد تمييزه، فيسأل بـ«أي» عن الممّيز له، وحينئذ يكون الجواب ما يفيد التمييز؛ سواء كان علماً أو صنفاً أو نوعاً أو جنساً أو فصلاً أو خاصة، لكن أرباب العقول اصطلحوا على أنّ الجواب هو الفصل أو الخاصة لا غير، وذلك لأنّهم رأوا أنّ السؤال بـ«أي» عن الممّيز وكان المقصود في علومهم تمييز الماهيات، والممّيز لها ليس إلاّ الفصل أو الخاصة، حكموا بأنّ الجواب عن السؤال بـ«أي»، هو الفصل أو الخاصة (نحو: **﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَاماً﴾**) هذا حكاية لكلام المشركون لعلماء اليهود، فالفرقية أمر يعمّ الفريقين، وقد اعتقاد المشركون أنّ أحد الفريقين ثبت له الخيرية، فسأّلوا عمّا يمّيز هذا الفريق، فكأنّهم قالوا: «أنّن خير أم أصحاب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم؟» والجواب الذي يحصل به التمييز، وهو الجواب بالتعيين؛ ولذا أحاجهم اليهود بقولهم: «أنتم»، لكنّهم مراوون في هذا الجواب كاذبون، ولو قالوا: « أصحاب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم»، لكانوا صادقين في الجواب ناطقين بالحق (ويسئل بها عن) كلّ ما يمّيز المبهم الذي ↪

الزمان، والمكان، والحال، والعدد، والعاقل، وغيره حسب ما تضاف إليه.

وقد تخرج ألفاظ الاستفهام عن معناها الأصلي لمعانٍ آخر تفهم من سياق الكلام:

(١) كالتسوية، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتُهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

(٢) والنفي، نحو: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: ٦٠].

أضيفت كلمة «أي» إليه من (الزمان، والمكان، والحال، والعدد، والعاقل، وغيره) ويكون تعين واحد منها (حسب ما تضاف) كلمة «أي» (إليه) لا عن الفصل والخاصية فقط، كما هو اصطلاح أرباب المعمول (وقد تخرج ألفاظ الاستفهام عن معناها الأصلي) الذي هو الاستفهام و تستعمل (المعانٍ آخر تفهم من سياق الكلام) وتناسب معناها الأصلي، فيكون استعمالها في تلك المعاني مجازاً

(١) كالتسوية، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتُهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ فإنّ كلمة «الهمزة» و«أم» هاهنَا، قد خرجتا عن معناهما الأصليّ الذي هو الاستفهام عن أحد المستويين في علم المستفهم مجرّد معنى الاستواء؛ فإنّ اللفظ الحامل لمعنىين قد يجرّد لأحدّهما، ويستعمل فيه وحده، كما في صيغة النداء؛ فإنّها كانت لاختصاص النداء، فحرّدت لمطلق الاختصاص في قوله: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيْتَهَا الْعِصَابَةَ»؛ ولذا بطل مقتضى الاستفهام من الصداراة، وكوئلما لأحد الأمرين

(٢) والنفي، نحو: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ أي: ما جزاء الإحسان بالطاعة إلّا الإحسان بالثواب، فـ«هل» هاهنَا بمعنى: «الجحد والنفي» ↵

(٣) والإنكار، نحو: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأعراف: ٤٠]، ﴿إِلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦].

(٤) والأمر، نحو: ﴿فَهُلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، ونحو: ﴿أَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠] بمعنى «انتهوا»، و«أسلموا».

(٥) والنهي، نحو: ﴿أَتَخْشَوْهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾ [آل عمران: ١٣].

(٦) والتشويق، نحو: ﴿هَلْ أَذْلُكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ ثُنِجِيكُمْ مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف: ١٠].

(٣) والإنكار) وفي هذه الصورة يكون المنكر ما يلي المهمزة اسمًا كان أو فعلًا، ففي قوله (نحو: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾) المنكر هو المفعول، وهو غير الله سبحانه، لا نفس الدعاء؛ لأنّ الدعاء مسلم، والمنكر إنما هو كون المدعوه غير الله تعالى، وفي قوله (﴿إِلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدَهُ﴾) المنكر الفعل، وهو النفي، فيكون المراد الإثبات؛ لأنّ إنكار النفي إثبات، أي: كاف الله عبده، (٤) والأمر، نحو: ﴿فَهُلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾، نحو: ﴿أَسْلَمْتُمْ﴾ فالأول (معنى «انتهوا») والثاني (معنى «أسلموا») بصيغة الأمر (٥) والنهي، نحو: ﴿أَتَخْشَوْهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾ أي: لا تخشاوا إياهم، فالله أحقّ أن تخشاوه (٦) والتشويق، نحو: ﴿هَلْ أَذْلُكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ ثُنِجِيكُمْ مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ فحقيقة الاستفهام فيها غير مراد، وإنما المراد تشويق النفوس ليكون الأمر بالإيمان والجهاد الواقع بعده من قوله سبحانه: ﴿لَئِنْ تُمْتَنَنَّ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُحَاجَهُنَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ [الصف: ١١] الآية أوقع في النفوس؛ لأنّه خبر عن الأمر كما يدلّ عليه الجواب بقوله تعالى: ﴿وَيَعْفُرُ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، ومن الظاهر أنّ الأمر الوارد على النفوس بعد تشويق وتطلع منها إليه أوقع فيها ↵

- (٧) والتعظيم، نحو: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا يَأْذِنُهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].
- (٨) والتحقير، نحو: «أهذا الذي مدحته كثيرا؟».
- (٩) والتهكم، نحو: «أعقلك يسوغ لك أن تفعل كذا؟».
- (١٠) والتعجب، نحو: ﴿وَقَالُوا مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧].
- (١١) والتبني على الضلال، نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذَهَّبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦].

وأقرب من قبولاً له مما فوجئت به. (٧) والتعظيم، نحو: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا يَأْذِنُهُ﴾ الاستفهام هاهنا للنفي، لكن المقصود منه التعظيم والبيان لكبرياء شأنه تعالى بأنه لا أحد يستقل بأن يدفع ما يريده هو سبحانه، شفاعة واستكانة فضلاً أن يعاوه عناداً ومقابلة، ولعلك قد تفطنت من هذا أن الاستفهام المستعمل للتعظيم، لا يجب أن يكون لتعظيم ما دخلت عليه كلمة الاستفهام، بل ربما يكون لتعظيم ما يتعلق به بنحو من التعلق (٨) والتحقير، نحو: «أهذا الذي مدحته كثيرا؟» فالاستفهام هاهنا لقصد الاحتقار والاستخفاف بالمشار إليه مع آنئك تعرفه، وهذا جيء باسم الإشارة الدال على التحقير أيضاً (٩) والتهكم أي: الاستهزاء والسخرية (نحو: «أعقلك يسogue لك أن تفعل كذا؟») فليس المراد به السؤال عن كون عقل المخاطب مسوغًا بما ذكر، بل المقصود الاستخفاف بشأن عقله (١٠) والتعجب، نحو: ﴿وَقَالُوا مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ فإن الغرض من هذا الاستفهام التعجب؛ لأنهم لم رأوا الرسول يأكل كما يأكل غيره، ويتردد في الأسواق كما يتردد غيره فيها، تعجبوا من حاله بناء على زعمهم أن الرسول يجب أن يكون مستعيناً عن الأكل والعيش (١١) والتبني على الضلال، نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذَهَّبُونَ﴾؛ إذ ليس القصد منه الاستعلام عن مذهبهم، بل ↲

(١٢) والوعيد، نحو: «أتفعل كذا وقد أحسنت إليك».

وأما التمني فهو طلب شيء محبوب لا يرجى حصوله
لكونه مستحيلاً، أو بعيد الواقع، كقوله:
ألا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأَخْبِرْهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيفُ
وقول المعرس: «ليت لي ألف دينار».

وإذا كان الأمر متوقع الحصول؛ فإن ترقبه

التنبيه على ضلالهم وأنهم لا مذهب لهم ينجون به (١٢) والوعيد، نحو: «أتفعل كذا وقد أحسنت إليك»؛ فإنه يدل على كراهة الإساءة بمقابلة الإحسان المقتضية لنزجر بالوعيد، فيحمل على الوعيد بهذه القرينة (وأما التمني فهو طلب شيء محبوب لا يرجى حصوله) وذلك (لكونه مستحيلًا عقلاً أو عادة أو مكناً (بعد الواقع) فإن كلاً منها مما لا يرجى حصوله (ك قوله):

ألا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأَخْبِرْهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيفُ
هذا مثال لكون التمني مستحيلًا؛ فإن استحالة عود الشباب مما لا
كلام لأحد فيها، وإنما الكلام في أنه مستحيل عادة أو عقلاً؟ ولعل الحق أنه إن
أريد بالشباب قوة الشبوبية، كان عوده محالاً عادة، وإن أريد به زمان ازدياد
القوى النامية، كان عوده محالاً عقلاً؛ لاستلزم أنه أن يكون للزمان زمان (وقول
المعرس) الذي لا طماعية له في حصول ألف دينار (ليت لي ألف دينار) وهذا مثال
لكون التمني مكناً بعد الواقع، فعلم منه أن التمني إذا كان أمراً مكناً فلا بد
أن يكون بعيد الواقع بحيث لا يكون لك توقع وطماعية في حصوله؛ لأنه إذا
كان مما للك توقع وطماعية في وقوعه انقلب التمني بالترجمي، كما قال (وإذا
كان الأمر متوقع الحصول) غير بعيد الواقع (فإن ترقبه) وتطمع في حصوله، ⇔

يسمى «ترجيّاً»، ويعبّر عنه بـ«عسى» أو «لعلّ»، نحو: ﴿لَعَلَّ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١].

وللتمني أربع أدوات: واحدة أصلية، وهي «ليت» وثلاثة غير أصلية، وهي «هل»، نحو: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءٍ فَيُشْفِعُونَا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣]. و«لو»، نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢].

(يسمى «ترجيّاً») وحينئذ يستعمل فيه الألفاظ الدالة على الترجي (ويعبّر عنه بـ«عسى» أو «لعلّ») نحو قوله تعالى: ﴿فَسَمِّيَ اللَّهُ أَنَّ يَأْتِي بِالْفُتْحِ أَوْ أَمْرٌ مِّنْ عِنْدِهِ﴾ [المائدة: ٥٢]، فإنّ إتيان الله بالفتح لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على أعدائه متوقع الحصول، متربّب الواقع بلا شبهة، و(نحو) قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ فإنّ المراد هاهنا بالأمر الذي يحدّثه الله تعالى هو أن يقلب قلب الزوج من بعض الزوجة إلى محبّتها، ومن الرغبة عنها إلى الرغبة فيها، ومن عزيمة الطلاق إلى الندم عليه ورجوعها؛ على ما يدلّ عليه سياق الآية، ولا شبهة أنه أمر متوقع الواقع مرجوّ الحصول (وللتمني أربع أدوات: واحدة أصلية، وهي «ليت»؛ لأنّها موضوعة للتمني (وثلاثة غير أصلية)، لأنّها مستعملة في التمني بطريق التوسيع والمحاز (وهي «هل») التي للاستفهام في الأصل (نحو: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءٍ فَيُشْفِعُونَا لَنَا﴾)؛ فإنه يقال لقصد التمني، والقرينة عليه زيادة «من»؛ لأنّها لا تزاد في الاستفهام الغير المنقول إلى النفي، فعلم أنّ «هل» هاهنا متضمنة للتمني المستلزم لنفي التمني (و«لو») التي أصلها الشرطية (نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾) بالتصب بإضمار «أن» بعد الفاء، فالتصب قرينة على أنّ «لو» ليست على أصلها؛ إذ لا ينصب الفعل بـ«أن» مضمرة بعد الفاء إلاّ بعد الأشياء الستة التي ←

و«لعلّ»، نحو قوله:

أَسْرِبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَةً لَعَلَى إِلَيْهِ إِلَيْ مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطْيَرُ

ولاستعمال هذه الأدوات في التمني ينصب المضارع الواقع في جواهها.

وأَمَّا النداء، فهو طلب الإقبال

هي: «الاستفهام» و«التمني» و«العرض» و«الأمر» و«النفي» و«النهي»، فلو حملت على أصلها لم يكن لنصب المضارع بعدها وجه، وأمّا حملها على خصوص التمني فلما بين التمني ومعناها الأصلي من التلاقي في التقدير، فلذلك شاع استعارتها لذلك، (و«لعلّ»، نحو قوله:

أَسْرِبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَةً لَعَلَى إِلَيْهِ إِلَيْ مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطْيَرُ

فإن طيران المتكلّم إلى من قد هواه ليس مما يتوقع حصوله، ويترجّى وقوعه؛ لكونه مستحيلاً، فلا تحمل كلمة «لعلّ» هاهنا على أصلها، الذي هو الترجي، بل على معنى التمني المستعمل في الحالات والممكّنات التي لا طماعية في وقوعها

(**ولاستعمال هذه الأدوات في التمني ينصب المضارع الواقع في جواهها**) وهذا ظاهر في

كلمة «لو»؛ لأن الشرطية ليست من الأشياء التي ينصب المضارع في جواهها، وكذا في «لعلّ» على مذهب البصرّيين؛ إذ لا جواب للترجّي عندهم، فنصب

المضارع في جواههما يكون قرينة على خروجهما عن أصلهما، واستعمالهما في معنى التمني، لكنه غير ظاهر في «هل»؛ لأن الاستفهام الذي هو أصلها أيضاً من

الأشياء التي ينصب المضارع بعدها، فنصب الجواب بعد «هل» لا يدلّ على خروجهما عن أصلها، وتضمينها لمعنى «ليت»، فلعله أراد أن الاستعمال في معنى

التمني علة لنصب الجواب في جميع هذه الأدوات وإن كان يمكن ذلك في بعضها غير هذا الاستعمال أيضاً، أو أراد بصيغة الجمع ما فوق الواحد، فقصد هذه

الأدوات كلمة «لو» و«لعلّ» فقط (**وأَمَّا النداء، فهو طلب الإقبال**) أي: طلب ↵

بحرف نائب مناب «أدعوا»، وأدواته ثانية: يا، والهمزة، وأي، وآ، وأي، وأيا، وهيا، ووا.

فالمهمزة و«أي» للقريب، وغيرهما للبعيد، وقد ينزل البعيد منزلة القريب فينادي بالهمزة و«أي» إشارةً إلى أنه لشدة استحضاره في ذهن المتكلم صار كالحاضر معه، كقول الشاعر:

أَسْكَانَ نَعْمَانَ الْأَرَاكِ تَيَقَّنُواْ بِأَنَّكُمْ فِي رَبِيعِ قَلْبِيِّ سُكَّانٌ

وقد ينزل القريب منزلة البعيد، فينادي بأحد الحروف الموضوعة له إشارةً إلى أنَّ المنادى عظيم الشأن، رفع المرتبة، حتى كانَ بعد

المتكلّم إقبال المخاطب (بحرف نائب مناب «أدعوا») سواء كان ذلك الحرف ملفوظاً كـ«يا زيد»، أو مقدراً كـ«يوسفُ أعرضُ عنْ هَذَا» [يوسف: ٢٩]، (أدواته ثانية: يا، والهمزة، وأي، وآ، وأي، وأيا، وهيا، ووا؛ فالمهمزة و«أي» للقريب، وغيرهما للبعيد) باعتبار أصل الوضع (وقد ينزل البعيد منزلة القريب) ويستعمل فيه ما للقريب (فينادي بالهمزة و«أي») الموضوعتين للقريب (إشارةً إلى أنه لشدة استحضاره في ذهن المتكلم صار كالحاضر معه، كقول الشاعر: أَسْكَانَ نَعْمَانَ الْأَرَاكِ) بالفتح فيهم، اسم واد بين «عرفات» و«طائف» (تَيَقَّنُوا) فعل أمر من التيقن (بِأَنَّكُمْ فِي رَبِيعِ قَلْبِيِّ سُكَّانٌ) الرابع بالفتح: المنزل، والباء في «بِأَنَّكُمْ» زائدة، وهو في محل مفعول «تَيَقَّنُوا»، فنودي سُكَّان نعمان الأراك مع كونهم بعيدين بالهمزة الموضوعة للقريب؛ تنبئهاً على أنَّهم حاضرون في القلب، لا يغيبون عنه أصلاً حتى صاروا كالشهودين الحاضرين (وقد ينزل القريب منزلة البعيد، فينادي بأحد الحروف الموضوعة له إشارةً إلى أنَّ المنادى عظيم الشأن، رفع المرتبة، حتى كانَ بعد ↵

درجته في العظم عن درجة المتكلّم بعد في المسافة، كقولك: «أيا مولاي» وأنت معه، أو إشارة إلى اختطاط درجته، كقولك: «أيا هذا» لمن هو معك، أو إشارة إلى أن السامع غافل نحو نوم، أو ذهول، كأنه غير حاضر في المجلس، كقولك للساهي: «أيا فلان».

وقد تخرج ألفاظ النداء عن معناها الأصلي لمعانٍ آخر تفهم من القرآن:

(١) كالإغراء، نحو قولك لمن أقبل يتظلم: «يا مظلوم».

درجته في العظم عن درجة المتكلّم بعد في المسافة) فيستبعد المتكلّم نفسه عن مرتبته، وبعد ذاته في مكان بعيد عن حضرته (كقولك: «أيا مولاي» وأنت معه) كقولك: «يا الله»، مع أنه تعالى أقرب إلينا من جبل الوريد (أو إشارة إلى اختطاط درجته) كقولك: «أيا هذا» لمن هو معك) إشارة إلى أنه لاختطاط درجته كأنه بعيد عن الحضور (أو إشارة إلى أن السامع غافل نحو نوم، أو ذهول) فيجعل نحو النوم والذهول بمنزلة البعيد في إعلاء الصوت (كأنه غير حاضر في المجلس، كقولك للساهي: «أيا فلان») وقد لا يكون السامع غافلاً حقيقة، لكنه يجعل كالغافل لعظم الأمر المدعى له حتى كأنه غافل عنه مقصراً لم يف بما هو حقه من السعي والاجتهداد، كقولك لمن حضر عندك: «أيا فلان هنيئاً للحرب» (وقد تخرج ألفاظ النداء عن معناها الأصلي) الذي هو طلب الإقبال، و تستعمل (معانٍ آخر تفهم من القرآن (١) كالإغراء) والحدث على شيء (نحو قولك لمن أقبل) إليك حال كون ذلك المقبل (يتظلم) أي: يظهر ظلم الغير ويتشكى منه (يا مظلوم); فإنك لا ترى بهذا ↵

(٢) والزجر، نحو:

أَفْوَادِيْ مَتَّى الْمَقَابُ الْمَّا تَصْحُّ وَالشَّيْبُ فَوْقَ رَأْسِيْ الْمَّا

(٣) والتحير والتضجر، نحو: «أيا منازل سلمى أين سلماك؟»؟

ويكثُر هذا في نداء الأطلال، والمطايَا، ونحوها.

(٤) والتحسر والتوجع، كقوله:

أَيَا قَبَرَ مَعْنِ كَيْفَ وَارِيْتَ جُودَةَ وَقَدْ كَانَ مِنْهُ الْبَرُّ وَالْبَحْرُ مُتَرَعًا

(٥) والتذكرة، نحو:

أَيَا مَنْزِلَيْ سَلْمَى سَلَامُ عَلَيْكُمَا هَلِ الْأَزْمُنُ الْلَّاتِيْ مَاضِيْنَ رَوَاجِعَ

النداء طلب إقباله؛ لكنه حاصلاً، بل تزيد إغرائه وحثّه على زيادة التظلم، وبثّ

الشكوى (٢) والزجر) والملامة (نحو:

أَفْوَادِيْ مَتَّى الْمَقَابُ الْمَّا تَصْحُّ وَالشَّيْبُ فَوْقَ رَأْسِيْ الْمَّا

فليس المراد فيه النداء حقيقة؛ لأنّه لا معنى لنداء الإنسان نفسه، وإنّما الغرض منه

الزجر والملامة؛ ليحصل به الندامة والميل إلى التوبة (٣) والتحير والتضجر، نحو: «أيا

منازل سلمى أين سلماك؟» ويكثُر هذا في نداء الأطلال، والمطايَا، ونحوها) فإنّها لا تصلح

لعن النداء، وإنّما المقصود من ندائها التحير والتضجر (٤) والتحسر والتوجع، كقوله:

أَيَا قَبَرَ مَعْنِ كَيْفَ وَارِيْتَ جُودَةَ وَقَدْ كَانَ مِنْهُ الْبَرُّ وَالْبَحْرُ مُتَرَعًا

المترع الملوء، وكان الظاهر أن يقول: «متربعين» بصيغة الثنائيّة، لكن وحده؛ لأنّ

أصل العبارة: «البرّ متربع والبحر متربع أيضاً»، ومعنى البيت: أنه ينادي القبر

فيقول: أتعجب من مواراتك الذي بدفعه دُفن جوده الذي ملا البرّ والبحر،

فالمقصود من نداء القبر مجرد إظهار الوجع والحسرة (٥) والتذكرة، نحو:

أَيَا مَنْزِلَيْ سَلْمَى سَلَامُ عَلَيْكُمَا هَلِ الْأَزْمُنُ الْلَّاتِيْ مَاضِيْنَ رَوَاجِعَ

وغير الطليبي يكون بالتعجب، والقسم، وصيغ العقود، كـ«بعث»، و«اشتريت»، ويكون بغير ذلك.

وأنواع الإنشاء غير الطليبي ليست من مباحث علم المعاني فلذا ضربنا صفحًا عنها.

فإن الغرض من هذا النداء التذكّر لما مضى من التأسيس والألفة بها (وغير الطليبي) يكون بالتعجب، والقسم، وصيغ العقود، كـ«بعث»، و«اشتريت»، ويكون بغير ذلك كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم (وأنواع الإنشاء غير الطليبي ليست من مباحث علم المعاني)؛ لقلة دورها على ألسنة البلغاء (فلذا) ولأن أكثر أقسامه نقلت عن الخبرية إلى الإنسانية، فيستغنى بإيجازها الخبرية عن الإنسانية (ضربنا صفحًا عنها) ولم نتعرّض لبيان أحواها.

الباب الثاني في الذكر والمحذف

إذا أريد إفادة السامع حكمًا، فـأي لفظ يدل على معنى فيه فالـأصل ذكره، وأـي لفظ علم من الكلام دلالة باقيه عليه فالـأصل حذفه، وإذا تعارض هـذه الأـصـلـان فلا يعدل عن مقتضى أحـدـهـما إلى مـقـتـضـىـ الآـخـرـ إلاـ لـدـاعـ، فـمـنـ دـوـاعـيـ الـذـكـرـ:

(١) زيادة التقرير والإيضاح، نحو: **﴿أَوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّنْ رَبِّهِمْ وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾** [البقرة: ٥].

(الـبـابـ الثـانـيـ فـيـ) بـيـانـ (الـذـكـرـ وـالـحـذـفـ) وـدـوـاعـيـهـماـ (إـذـاـ أـرـيدـ) مـنـ كـلـامـ (إـفـادـةـ السـامـعـ حـكـمـ) لـعـلـ الـاقـتصـارـ عـلـيـ إـفـادـةـ الـحـكـمـ؛ لـكـونـهـ أـغـلـبـ، وـإـلـاـ فـهـذـاـ الـبـيـانـ يـتـائـيـ عـلـيـ تـقـدـيرـ إـفـادـةـ السـامـعـ عـلـمـ الـمـتـكـلـمـ بـالـحـكـمـ أـيـضاـ (فـأـيـ لـفـظـ يـدـلـ عـلـيـ مـعـنىـ) فـيـ مـعـانـيـهـ فـالـأـصـلـ ذـكـرـهـ، وـأـيـ لـفـظـ عـلـمـ منـ الـكـلـامـ دـلـالـةـ باـقـيـهـ عـلـيـ فـالـأـصـلـ حـذـفـهـ، وـإـذـاـ تـعـارـضـ هـذـهـ أـصـلـاـنـ) بـأـنـ يـكـونـ الـلـفـظـ الـواـحـدـ مـعـ كـوـنـهـ دـالـاـ عـلـيـ مـعـنىـ فـيـهـ مـنـ مـعـانـيـهـ مـمـاـ يـعـلـمـ مـنـ الـكـلـامـ دـلـالـةـ باـقـيـهـ عـلـيـهـ (فـلـاـ يـعـدـ) حـيـثـنـ (عـنـ مـقـتـضـىـ) أحـدـهـماـ إـلـيـ مـقـتـضـىـ الآـخـرـ إـلـاـ لـدـاعـ؛ لـقـلـاـ يـلـزـمـ التـرجـيـحـ بـلـاـ مـرـجـحـ، فـلـاـ بـدـ مـنـ مـعـرـفـةـ دـوـاعـيـ كـلـ مـنـهـماـ (فـمـنـ دـوـاعـيـ الـذـكـرـ): (١) زـيـادـةـ التـقـرـيرـ وـالـإـيـضـاحـ) المرـادـ بـالـتـقـرـيرـ الـإـثـبـاتـ فـيـ ذـهـنـ السـامـعـ، وـبـالـإـيـضـاحـ الـكـشـفـ، فـنـفـسـ التـقـرـيرـ وـالـإـيـضـاحـ حـاـصـلـ فـيـ الـحـذـفـ أـيـضاـ عـنـ وـجـودـ الـقـرـيـنةـ الـمـعـيـنـةـ لـهـ، وـفـيـ الـذـكـرـ زـيـادـهـماـ لـاجـتمـاعـ الـدـلـالـةـ الـلـفـظـيـةـ مـعـ الـدـلـالـةـ الـعـقـلـيـةـ حـيـثـنـ؛ فـلـهـذـاـ جـعـلـ دـاعـيـ الـذـكـرـ زـيـادـةـ التـقـرـيرـ وـالـإـيـضـاحـ لـاـ نـفـسـهـماـ (نـحـوـ) **﴿أَوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّنْ رَبِّهِمْ وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾**؛ فـإـنـ فـيـ ذـكـرـ أـولـئـكـ الثـانـيـ مـنـ زـيـادـةـ التـقـرـيرـ وـالـإـيـضـاحـ مـاـ لـوـ حـذـفـ وـنـصـبـتـ الـقـرـيـنةـ عـلـيـ حـذـفـهـ لـمـ يـكـنـ، وـلـيـسـ الـمـرـادـ أـنـ أـولـئـكـ الثـانـيـ لـوـ لـمـ يـذـكـرـ

الباب الثاني في الذكر والمحذف
 (٢) وقلة الشقة بالقرينة؛ لضعفها أو ضعف فهم السامع، نحو:
 «زيد نعم الصديق»، تقول ذلك إذا سبق لك ذكر زيد، وطال
 عهد السامع به، أو ذكر معه كلام في شأن غيره.

(٣) والتعريض بغاوة السامع، نحو: «عمرو قال كذا» في
 جواب «ماذا قال عمرو؟»

(٤) والتسجيل على السامع حتى لا يتأتى له الإنكار، كما إذا قال
 الحكم لشاهد: «هل أقرّ زيد هذا بأنّ عليه كذا»، فيقول الشاهد:

ها هنا كان مخدوفاً، حتى يرد أنه لو لم يذكر كان ما بعده وهو «هم المفلحون»
 معطوفاً على خبر «أولئك» الأول، أعني «على هدى» من غير احتياج إلى اعتبار
 حذف «أولئك» الثاني، فلا يكون الآية مثالاً لاختيار الذكر على المحذف ((٢))
 وقلة الشقة) والاعتماد (بالقرينة إما (ضعفها) في نفسها (أو ضعف فهم السامع) بما
 فيكون مقتضى الاحتياط أن يذكر ولا يحذف (نحو: «زيد نعم الصديق»، تقول ذلك
 إذا سبق لك ذكر زيد، وطال عهد السامع به، أو ذكر معه كلام في شأن غيره) فإن سبق
 ذكر زيد وإن كان قرينة للحذف، لكن طول عهد السامع به، أو ذكر الكلام في
 شأن غيره أورث ضعف تلك القرينة وخفائها، فيضعف التعويل عليها والثقة بها،
 فصار الاحتياط أن يذكر زيد؛ لأنّ فهم السامع من اللفظ أقرب من فهمه من
 القرينة (٣) والتعريض بغاوة السامع) إما لقصد أنها وصفه، أو لقصد إهانته (نحو:
 «عمرو قال كذا» في جواب: «ماذا قال عمرو؟») فذكر عمرو في السؤال قرينة على
 حذفه في الجواب، لكن مع ذلك لم يحذف لقصد التعريض بغاوة السامع،
 والتبيه على أنه غبي، لا ينبغي أن يكون الخطاب معه إلا هكذا (٤) والتسجيل
 على السامع أي: كتابة الحكم، وتقريره عليه بين يدي الحكم (حتى لا يتأتى له
 الإنكار، كما إذا قال الحكم لشاهد: «هل أقرّ زيد هذا بأنّ عليه كذا»، فيقول الشاهد: ⇐

«نعم زيد هذا أقرّ بـأنّ عليه كذا».

(٥) والتعجبُ إذا كان الحكم غريباً، نحو: «عليّ يقاوم الأسد»، تقول ذلك مع سبق ذكره.

(٦) والتعظيم والإهانة، إذا كان اللفظ يفيد ذلك لأنّ يسألك سائل: «هل رجع القائد؟» فتقول: «رجع المتصور» أو المهزوم». ومن دواعي الحذف:

(١) إخفاء الأمر عن غير المخاطب، نحو: «أقبل» تزيد على مثلاً.

(٢) وتأئي الإنكار.....

«نعم زيد هذا أقرّ بـأنّ عليه كذا» فذكر زيد مع قيام قرينة الحذف، وهي السؤال من شأنه؛ لذاً يجب سبيلاً للإنكار؛ لأنّ يقول للحاكم: «إثماً فهم الشاهد أنّك أشرت إلى غيري فأحاب، ولذلك سكتُ ولم أطلب الأعتذار فيه» (٥) والتعجب إذا كان الحكم غريباً أي: إظهار التعجب منه؛ لأنّ نفس التعجب لا يتوقف على الذكر، بل يكون بغراوة الحكم، سواء ذكر أو لم يذكر (نحو: «عليّ يقاوم الأسد») تقول ذلك مع سبق ذكره الذي هو القرينة على الحذف، لكنّ مع ذلك لم يحذف؛ لأنّ في ذكره إظهار التعجب منه، وأمّا نفس التعجب فمن شاهد مقاومة الأسد، سواء ذكر «عليّ» أو حذف (٦) والتعظيم والإهانة، إذا كان اللفظ يفيد ذلك التعظيم أو الإهانة (كان يسألك سائل: «هل رجع القائد؟» فتقول: «رجع المتصور أو المهزوم») فذكره بعنوان المتصور يفيد تعظيمه، وبعنوان المهزوم إهانته، (ومن دواعي الحذف (١) إخفاء الأمر عن غير المخاطب) من الحاضرين، وهذا عند قيام القرينة على المذوق للمخاطب دون غيره منهم (نحو: «أقبل» تزيد على مثلاً) عند قيام القرينة عليه، عند المخاطب دون سائر الحاضرين (٢) وتأئي الإنكار) وتيسره ⇔

عند الحاجة، نحو: «لَيْمَ خَسِيس»، بعد ذكر شخص معين.

(٣) والتبيه على تعين المذوف ولو ادعاءً، نحو: «خَالِقُ كُلُّ شَيْءٍ» [الأنعام: ٢١٠]، و«وَهَابُ الْأَلْوَف».

(٤) واختبار تبنته السامع، أو مقدار تبنته، نحو: «نُورٌ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْس»، و«وَاسْطَة عَقْدِ الْكَوَاكِبِ».

(٥) وضيق المقام إما لتوجع، نحو:

قالَ لِيْ كَيْفَ أَلْتَ قُلْتُ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ

للمتكلّم (عند الحاجة) إلى الإنكار (نحو: «لَيْمَ خَسِيس» بعد ذكر شخص معين) فتريد ذلك الشخص، وتحذفه ليتيسّر لك الإنكار عند لومه لك على سبّه أو تشكيه منك، ويمكن لك أن تقول: «ما سَمِيْتُكَ مَا عَيْتُكَ» ((٣) والتبيه على تعين المذوف ولو) كان ذلك التعين (ادعاء) فعلة المذف التبيه على مطلق التعين سواء كانحقيقة بأن لا يصلح ذلك الوصف حقيقة إلا له أو ادعاء بأن يدعى أن ذلك الوصف له لا لغيره، والأول (نحو: «خَالِقُ كُلُّ شَيْءٍ») أي: الله سبحانه وتعالى، فلم يذكره لتعيينه بذلك الوصف حقيقة لظهوره أن لا خالق سواه (٤) الثاني نحو: (وهاب الألواف) أي: السلطان، فتحذفه لادعاء تعيينه بهذا الوصف، وإن كان يمكن في الواقع أن يتّصف بذلك غيره (٤) واختبار تبنته السامع) عند القرينة هل يتتبّه بما أم لا يتتبّه إلا بالصراحة (أو) اختبار (مقدار تبنته) ومبلغ ذكائه، هل يتتبّه بالقرائن الخفية أم لا؟ (نحو: «نُورٌ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْس»، و«وَاسْطَة عَقْدِ الْكَوَاكِبِ») فتحذف المسند إليه في قوله: «وَوَاسْطَة عَقْدِ الْكَوَاكِبِ» اختبارا للسامع بأنه يتتبّه أم لا؟ ((٥) وضيق المقام) عن إطالة الكلام بذكره (إما لتوجع، نحو:

قالَ لِيْ كَيْفَ أَلْتَ قُلْتُ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ

الباب الثاني في الذكر والحدف
وإما خوف فوات فرصة، نحو قول الصياد: «غزال».

(٦) والتعظيم والتحقيق لصونه عن لسانك، أو صون لسانك عنه، فالأول، نحو: «نحوم سماء».

والثاني، نحو: «قوم إذا أكلوا أنحفوا حديثهم».

(٧) والحافظة على وزن أو سجع؛ فالأول، نحو:

ئحن بما عندنا وأتت بما عـ سـنـدـكـ رـاضـيـ وـالـرأـيـ مـخـتـلـفـ
والثاني، نحو: ﴿مَا وَدَعَكَ رِبْكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣].

(٨) والتعريم باختصار، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُونَ إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥]

فلم يقل: «أنا عليل» لضيق المقام عن إطالة الكلام بذكر المسند إليه بسبب توجّع وسامة إليه من عنته (وإما خوف فوات فرصة، نحو قول الصياد: «غزال») أي: هنا غزال (٦) والتعظيم والتحقيق إيهاماً (صونه عن مخالطة (لسانك)؛ تعظيمها له (أو صون لسانك عنه)؛ تحقيقاً له، وادعاء للحسنـةـ فيهـ (ـفـالـأـوـلـ)ـ أيـ:ـ الحـذـفـ لـلـتـعـظـيمـ (ـنـحـومـ سـمـاءـ)ـ أيـ:ـ هـمـ نـحـومـ سـمـاءـ،ـ فـلـمـ تـذـكـرـهـ تـعـظـيمـاـ،ـ وـصـوـنـاـ لـهـ عـنـ لـسـانـكـ (ـوـالـثـانـيـ)ـ أيـ:ـ الحـذـفـ لـلـتـحـقـيقـ (ـنـحـوـ قـوـمـ إـذـاـ أـكـلـواـ أـنـحـفـواـ حـدـيـثـهـمـ)ـ أيـ:ـ هـمـ قـوـمـ،ـ فـحـذـفـتـهـ تـحـقـيقـاـ لـهـ،ـ وـإـيهـاماـ لـصـونـ لـلـسـانـ عـنـهـ (ـ٧ـ)ـ والـحـافـظـةـ عـلـىـ وزـنـ)ـ فيـ الـبـيـتـ بـأـنـ يـخـتـلـلـ الـوزـنـ بـذـكـرـهـ (ـأـوـ)ـ الـحـافـظـةـ عـلـىـ (ـسـجـعـ)ـ فيـ الشـرـ بـأـنـ يـكـوـنـ ذـكـرـهـ يـفـسـدـ ذـلـكـ السـجـعـ (ـفـالـأـوـلـ)ـ أيـ:ـ الـحـافـظـةـ عـلـىـ وزـنـ الـبـيـتـ (ـنـحـوـ ئـحنـ بـمـاـ عـنـدـنـاـ وـأـتـتـ بـمـاعـ سـنـدـكـ رـاضـيـ وـالـرأـيـ مـخـتـلـفـ

أـيـ:ـ نـحـنـ بـمـاـ عـنـدـنـاـ رـاضـونـ،ـ فـحـذـفـ الـخـبـرـ هـاـهـنـاـ لـحـافـظـةـ الـوزـنـ؛ـ إـذـ لـوـ ذـكـرـ لـمـ يـسـتـقـمـ وزـنـ الـبـيـتـ (ـوـالـثـانـيـ)ـ أيـ:ـ الـحـافـظـةـ عـلـىـ سـجـعـ فـيـ الشـرـ (ـنـحـوـ مـاـ وـدـعـكـ رـبـكـ وـمـاـ قـلـىـ)ـ أيـ:ـ وـمـاـ قـلـاكـ،ـ فـحـذـفـ ضـمـيرـ المـفـعـولـ لـرـعـيـةـ السـجـعـ السـابـقـ وـالـآـتـيـ (ـ٨ـ)ـ وـالـتـعـرـيمـ)ـ أيـ:ـ تـعـرـيمـ الـفـعـلـ وـتـعـلـقـهـ بـكـلـ مـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـتـعـلـقـ بـهـ (ـبـاـخـصـاـرـ)ـ الـكـلـامـ (ـنـحـوـ وـالـلـهـ يـدـعـونـ إـلـىـ دـارـ السـلـامـ)ـ

أي: جميع عباده؛ لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم.

(٩) والأدب، نحو قول الشاعر:

قد طلبنا فلم تجذلَكَ في السُّوْ دَدِ الْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلًا

(١٠) وتنزيل المتعدي منزلة اللازم؛ لعدم تعلق الغرض بالمعمول،

نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

ويعدّ من الحذف إسناد الفعل إلى نائب الفاعل، فيقال:

بحذف المعمول (أي جميع عباده؛ لأن حذف المعمول) إذا لم يوجد قرينة على تعينه كما في

الآية (يؤذن بالعموم) أي: بعموم الفعل وتعلقه بكلّ معمول معلوم جنسه في ضمن

الفعل؛ لأنّ تقدير بعض دون بعض حينئذ يعود إلى ترجيح أحد المتساوين على

الآخر بلا مر جح، فيكون جميع الخصوصيات منوية، فيحصل التعميم مع

الاختصار، بخلاف ما لو ذكر ذلك المعمول بصيغة العموم، فإنه وإن كان يفيد

العموم أيضاً لكن يفوت الاختصار حينئذ (٩) والأدب، نحو قول الشاعر:

قد طلبنا فلم تجذلَكَ في السُّوْ دَدِ الْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلًا

فحذف مفعول «طلبنا»، ولم يقل: «وطلبنا لك مثلاً» لقصد التأدب مع المدوح

يترك مواجهته بالتصريح بطلب مثل له (١٠) وتنزيل المتعدي منزلة اللازم في

كون الغرض منه مجرد إثباته للفاعل من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه، فلا

يؤتي مفعول مذكور ولا منويّ أصلًا؛ لعدم (تعلق الغرض بالمعمول) والمفعول

(نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾) أي: من يحدث له حقيقة

العلم ومن لا يحدث له تلك الحقيقة، فنزل الفعل منزلة اللازم، إذ ليس

الغرض الذين يعلمون شيئاً مخصوصاً، والذين لا يعلمون ذلك الشيء، بل المراد

الذين وجد لهم معنى العلم، والذين لم يوجد لهم (ويعدّ من الحذف إسناد الفعل إلى

نائب الفاعل) الظاهر أنّ عدم الإتيان بالفاعل في الفعل المبني للمفعول ليس من ↵

«حذف الفاعل للخوف منه، أو عليه، أو للعلم به، أو الجهل»،
نحو: «سرق المتاع»، و﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

قبيل المحذف؛ إذ على تقدير جعل الفاعل مخدوفاً اعتبر إسناد ذلك الفعل إلى الفاعل المخدوف مع أن ذلك الفعل لا يصلح للإسناد إليه، لكنه قد يطلق عليه المحذف أيضاً اعتباراً لصلوح نفس التركيب للإتيان به من غير نظر إلى بناء الفعل للمفعول، فكأنه اعتبر المحذف أولاً ثم البناء (فيقال) حينئذ (حذف الفاعل) إما للخوف) بأن يخشى بذكره وإظهاره من غائلة (منه، أو عليه، أو للعلم به) فلا حاجة لذكره (أو الجهل) به فلا سبيل إلى ذكره (نحو: «سرق المتاع») فحذف السارق في هذا المثال؛ إما للخوف منه، أو عليه إن كان معلوماً، وإن كان مجهولاً كأن حذفه للجهل به، وقوله: (﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾) مثال لحذف الفاعل للعلم به؛ إذ من المعلوم لكل أحد أنه لا خالق سوى ذاته تعالى.

الباب الثالث في التقديم والتأخير

من المعلوم أنه لا يمكن النطق بأجزاء الكلام دفعة واحدة، بل لا بد من تقديم بعض الأجزاء، وتأخير البعض، وليس شيء منها في نفسه أولى بالتقديم من الآخر؛ لاشتراك جميع الألفاظ من حيث هي ألفاظ في درجة الاعتبار، فلا بد من تقديم هذا على ذاك من داع يوجبه، فمن الدواعي:

(١) التشويق إلى المتأخر، إذا كان المقدم مشعرًا بغرابة، نحو:
وَالَّذِي حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ

(الباب الثالث في التقديم والتأخير: من المعلوم أنه لا يمكن النطق بأجزاء الكلام دفعة واحدة) لكونه من الأمور الغير القارّ النوات التي يستحيل فيها اجتماع بعض الأجزاء مع البعض (بل لا بد من تقديم بعض الأجزاء، وتأخير البعض، وليس شيء منها في نفسه أولى بالتقديم من الآخر^(١)؛ لاشتراك جميع الألفاظ من حيث هي ألفاظ) أي: مع قطع النظر عن عروض معنى يوجب الصدارة (في درجة الاعتبار) كما قال في الحاشية: «هذا بعد مراعاة... إلخ» (فلا بد من تقديم هذا على ذاك من داع يوجبه، فمن الدواعي (١) التشويق إلى المتأخر إذا كان المقدم مشعرًا بغرابة) بحيث يوجب التشويق إلى المتأخر، ولذا إذا ذكر تمكّن في ذهن السامع؛ لأنّ الحاصل بعد الشوق أمكّن في النفس من المسايق بلا شوق وانتظار (نحو: **وَالَّذِي حَارَتِ الْبَرِيَّةُ**) أي: اختلّفت (فيه) في أنه يعاد أو لا يعاد (**حَيَوانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ**) والمراد باستحداث الحيوان من جماد، البعض والمعاد للأجسام الحيوانية من القبور؛ ⇐

(١) هذا بعد مراعاة ما يجب له الصدارة كألفاظ الشرط وألفاظ الاستفهام ١٢ منه.

(٢) وتعجّلُ المسرة أو المساعدة، نحو: «العفو عنك صدر به الأمر»، أو «القصاص حكم به القاضي».

(٣) وكون المتقدم محظوظ الإنكار والتعجب، نحو: «أ بعد طول التجربة تخدع بهذه الزخارف؟».

(٤) وسلوك سبيل الترقى، أي: الإتيان بالعام أولًا ثم الخاص بعده؛ لأن العام إذا

لكونها مستحدثة من التراب الذي تثبت منه، فتقديم المسند إليه هاهنا يوجب الاشتياق إلى أن الخبر عنه ما هو لكونه مشعرًا بغراوة، وهي حيرة البرية فيه ((٢) وتعجّل المسرة أو المساعدة) يعني: إذا كان اللفظ مشعرًا بالمسرة والمساعدة وكان الغرض حصول واحد منهما للسامع بالتعجل قدم هذا اللفظ؛ ليحصل المسرة أو المساعدة بمستهل الكلام واللفظ المسنون أولًا (نحو: «العفو عنك صدر به الأمر»، أو «القصاص حكم به القاضي») ففي تقديم لفظ «العفو» تعجّل المسرة للسامع، وفي تقديم لفظ «القصاص» تعجّل المساعدة له ((٣) وكون المتقدم محظوظ الإنكار والتعجب، نحو: «أ بعد طول التجربة تخدع بهذه الزخارف؟») فتقديم هذا القيد يفيد أنه محظوظ الإنكار ومناط التعجب، لا نفس الانخداع؛ إذ لو كان المقصود جعل الانخداع نفسه مناط التعجب والإإنكار، قدّم الانخداع، وقيل: «أينخدع بهذه الزخارف بعد طول التجربة؟»، ويدل على كون المتقدم مناط التعجب والإإنكار، تصرّح بهم في «أينخدع بالزريب بعد المشيب»، وأبالزريب ينخدع بعد المشيب، وأبعد المشيب ينخدع بالزريب «بأن مناط التعجب في الأول نفس الانخداع، وفي الثاني كونه بالزريب، وفي الثالث كونه بعد المشيب ((٤) وسلوك سبيل الترقى، أي: الإتيان بالعام أولًا ثم الخاص بعده) لغرض من أغراض ذكر الخاص بعد العام كإيضاح بعد الإبهام (لأن العام إذا) لم يقدم ↳

ذكر بعد الخاص لا يكون له فائدة، نحو: «هذا الكلام صحيح فصيح بلieve»؛ فإذا قلت: «فصيح بلieve»، لا تحتاج إلى ذكر صحيح، وإذا قلت: «بلieve»، لا تحتاج إلى ذكر صحيح، ولا فصيح.

(٥) ومراعات الترتيب الوجودي، نحو: ﴿لَا تأخذُه سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [القراءة: ٢٥٥].

(٦) والنص على عموم السلب أو سلب العموم؛ فال الأول يكون بتقديم أداة العموم على أداة النفي،

بل (ذكر بعد الخاص لا يكون له فائدة، نحو: «هذا الكلام صحيح فصيح بلieve») ففى هذا الكلام سلوك سبيل الترقى؛ لأنّ قولنا: «صحيح» عام شامل للفصيح والبلieve وغيرهما، فيفيد تقديمك فائدة الإيضاح بعد الإيمام (فإذا) ذكرت الخاص أولًا و(قلت: «فصيح بلieve»، لا تحتاج إلى ذكر صحيح) هو أعمّ منهما وكذا (إذا قلت: «بلieve»، لا تحتاج إلى ذكر) ما هو أعمّ منه فلا تقول: (صحيح، ولا فصيح)؛ لأنّ الحكم بالخاص حكم بالعام؛ لاستلزماته له، فلا فائدة في ذكر العام بعد الخاص (٥) ومراعات الترتيب الوجودي) فيقدم في اللفظ ما هو مقدم في الوجود (نحو: ﴿لَا تأخذُه سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾) فروعى فيه الترتيب الوجودي، وقدّمت السنة على النوم في الذكر؛ لكونها متقدمة عليه في الوجود؛ لأنّ السنة عبارة عن الفتور الذي يتقدّم النوم (٦) والنص على عموم السلب أو سلب العموم يعني: إذا اجتمع في كلام أداة العموم وأداة النفي فتعين أنّ المراد في هذا الكلام هل هو عموم السلب وشمول النفي، أو سلب العموم ونفي الشمول، لا يتضح إلا بتقديم أحد أدلة العموم وأداة النفي على الآخر (فال الأول يكون بتقديم أداة العموم على أداة النفي) ودخولها عليها؛ لكونه صريحاً في الدلالة على عموم النفي وشمول السلب ←

نحو: «كُلَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»، أي: لَمْ يَقُعْ هَذَا، وَلَا ذَاكُ، وَالثَّالِتُ يَكُونُ بِتَقْدِيمِ أَدَاءِ النَّفْيِ عَلَى أَدَاءِ الْعُوْمَ، نَحْوُ: «لَمْ يَكُنْ كُلَّ ذَلِكَ»، أي: لَمْ يَقُعْ الْجَمْعُ، فَيَحْتَمِلُ ثَبَوتُ الْبَعْضِ، وَيَحْتَمِلُ نَفْيَ كُلَّ فَرْدٍ.

(٧) وَتَقوِيَةُ الْحُكْمِ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ فَعَلًا، نَحْوُ: «الْهَلَالُ ظَهَرَ»؛ وَذَلِكُ لِتَكْرَارِ الإِسْنَادِ.

(نَحْوُ: «كُلَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ») فَإِنَّ تَقْدِيمَ «كُلَّ ذَلِكَ» عَلَى «لَمْ يَكُنْ» يَفِيدُ سَلْبَ الْكُونِ عَنْ كُلَّ فَرْدٍ فَرْدٍ (أَي: لَمْ يَقُعْ هَذَا، وَلَا ذَاكُ) وَذَلِكُ مَعْنَى عُومَ السَّلْبِ (وَالثَّالِتُ يَكُونُ بِتَقْدِيمِ أَدَاءِ النَّفْيِ عَلَى أَدَاءِ الْعُوْمَ)؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي إِفَادَةِ سَلْبِ الْعُومَ وَنَفْيِ الْشَّمْوَلِ (نَحْوُ: «لَمْ يَكُنْ كُلَّ ذَلِكَ») فَإِنَّهُ يَفِيدُ نَفْيَ الْحُكْمِ عَنْ جَمْلَةِ الْأَفْرَادِ (أَي: لَمْ يَقُعْ الْجَمْعُ) لَا عَنْ كُلَّ فَرْدٍ (فَيَحْتَمِلُ ثَبَوتُ الْبَعْضِ، وَيَحْتَمِلُ نَفْيَ كُلَّ فَرْدٍ) فَمَثَلُ هَذَا التَّرْكِيبِ نَصٌّ عَلَى سَلْبِ الْعُومَ وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ عُومَ السَّلْبِ أَيْضًا، وَلَذَا جَعَلَ الْمَصْنُفُ السَّبِبَ الدَّاعِيَ لِلتَّقْدِيمِ هُوَ النَّصُّ عَلَى أَحَدِ هَذَيْنِ الْمَعْنَيَيْنِ، وَالْحَاصلُ أَنَّهُ إِذَا اقْتَضَى مَقَامُ عُومَ السَّلْبِ، وَقَصَدَ الْمُتَكَلِّمُ أَنْ يَفِيدَهُ بِحِيثِ يَكُونُ كَلَامُهُ نَصًّا عَلَيْهِ، وَلَا يَلْتَبِسُ عَلَى السَّامِعِ أَصْلًا، فَلَا سَبِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْإِفَادَةِ إِلَّا بِتَقْدِيمِ لَفْظِ الْعُومَ عَلَى النَّفْيِ، وَكَذَا إِذَا اقْتَضَى مَقَامُ سَلْبِ الْعُومَ فَطَرِيقُ إِفَادَتِهِ عَلَى وَجْهِ النَّصِّ لَيْسَ إِلَّا بِتَقْدِيمِ أَدَاءِ النَّفْيِ عَلَى لَفْظِ الْعُومِ، فَظَاهِرٌ أَنَّ النَّصُ عَلَى إِفَادَةِ عُومِ السَّلْبِ أَوْ سَلْبِ الْعُومِ سَبِبٌ دَاعٌ لِتَقْدِيمِ أَدَاءِ الْعُومِ أَوْ أَدَاءِ النَّفْيِ فِي الْمَقَامِ الَّذِي يَقْتَضِي أَحَدِ هَذَيْنِ الْمَعْنَيَيْنِ ((٧) وَتَقوِيَةُ الْحُكْمِ) أَي: تَقْرِيرُهُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ، وَتَثْبِيَتِهِ فِيهِ دَفْعًا لِتَوْهِمِ كُونِهِ مِمَّا يَرْمِي بِهِ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقِ (إِذَا كَانَ الْخَبَرُ فَعَلًا، نَحْوُ: «الْهَلَالُ ظَهَرَ»؛ وَذَلِكُ لِتَكْرَارِ الإِسْنَادِ) وَوَجْهُ تَكْرَارِ الإِسْنَادِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ يَسْتَدِعِي أَنَّ ↪

(٨) والتخصيص، نحو: «ما أنا قلت»، و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].

(٩) والحافظة على وزن أو سجع، فالأول، نحو:

إذا نطق السفينة فلَا تُجْبِهُ فَخَيْرٌ مِنْ إِجَابَتِهِ السُّكُوتُ

والثاني، نحو: ﴿خُذُوهُ فَقُلُوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُوهُ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ

ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذَرَاعًا فَاسْكُنُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٢-٣٠]،

ولم يذكر لكل من التقديم والتأخير دواع خاصة؛ لأنّه إذا تقدّم

أحد ركبي الجملة تأخر الآخر،

يسند إليه شيء فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إليه صرفه إلى نفسه، فيعتقد بينهما حكم ثم إذا كان الخبر فعلاً صرفه إليه ضميره ثانياً، فصار الإسناد بهذا الاعتبار مكرراً، وكان قولنا: «الحلال ظهر»، بمثابة أن يقال: «ظهر الحلال ظهر الحلال» (٨) والتخصيص يعني: تخصيص الفعل بمعنّقه وقصره عليه (نحو: «ما أنا قلت») فتقديم المسند إليه في هذا الكلام لأجل اختصاصه بانتفاء القول عنه، أي: انتفاء القول مقصور على (و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾) فإن تقدم المفعول هاهنا لقصد التخصيص، والمعنى: نخصك بالعبادة (٩) (والحافظة على وزن أو سجع، فالأول، نحو:

إذا نطق السفينة فلَا تُجْبِهُ فَخَيْرٌ مِنْ إِجَابَتِهِ السُّكُوتُ

والثاني، نحو: ﴿خُذُوهُ فَقُلُوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُوهُ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذَرَاعًا فَاسْكُنُوهُ﴾

فإن تقدم الخبر في البيت، وهو قوله: «فَخَيْرٌ مِنْ إِجَابَتِهِ» على المبدأ الذي هو «السکوت» لحافظة وزن البيت، وتقدم «ثُمَّ الْجَحِيمَ» و«ثُمَّ في سلسلة» على الفعل في الآية لحافظة السجع (ولم يذكر لكل من التقديم والتأخير دواع خاصة؛ لأنّه إذا تقدّم أحد ركبي الجملة تأخر الآخر، ⇫

فهما متلازمان.

فهما متلازمان فما يكون داعياً لتقديم أحد ركني الجملة يكون داعياً لتأخير الآخر، ففي بيان دواعي أحد الأمرين من التقديم والتأخير غنية عن بيان دواعي الآخر؛ فلذا لم يذكر لكلّ منهما دواعي على حدة.

الباب الرابع في التعريف والتنكير

إذا تعلق الغرض بتفهيم المخاطب ارتباط الكلام بمعين، فالمقام للتعريف، وإذا لم يتعلق الغرض بذلك، فالمقام للتنكير، وتلخيص هذا الإجمال نقول: من المعلوم أنّ المعرف: «الضمير» و«العلم» و«اسم الإشارة» و«الاسم الموصول» و«المخلّى بــ«أَلــ»» و«المضاف» لواحد مما ذكر و«المنادى».

أما الضمير؛ فيؤتى به لكون المقام للتكلّم، أو الخطاب، أو الغيبة مع الاختصار،

(الباب الرابع في التعريف) أي: في بيان الأمور المقتضية لإيراد أحد أجزاء الكلام معرفة (**والتنكير**) أي: في بيان الأسباب لإبراده نكرة، وإنما قدم التعريف؛ لأنّه الأصل في المسند إليه الذي هو أشرف أجزاء الكلام وأقدمها، ثمّ آتاه قبل ذكر الأمور المقتضية لإيراد كلّ من أقسامهما بخصوصه ذكر مقام مطلق التعريف والتنكير، فقال (إذا تعلق الغرض بتفهيم المخاطب ارتباط الكلام بمعين، فالمقام للتعريف)؛ لأنّ وضع المعرف على أن يستعمل للشيء المعين (إذا لم يتعلق الغرض بذلك) أي: بتفهيم المخاطب ارتباط الكلام بمعين (**فالمقام للتنكير**)؛ فإنه لا يدلّ بالوضع على المعين، هذا بيان لمقام التعريف والتنكير على الإجمال (وتفصيل هذا الإجمال نقول: من المعلوم أنّ المعرف: «الضمير» و«العلم» و«اسم الإشارة» و«الاسم الموصول» و«المخلّى بــ«أَلــ»» و«المضاف» لواحد مما ذكر و«المنادى») فمقتضي التفصيل أن يذكر المقتضي لإيراد كلّ واحد من هذه الأقسام السبعة بخصوصه، ولذا ذكر نكتة إيراد كلّ واحد واحد وقدّم الضمير على سائر الأقسام لكونه أعرف المعرف، فقال (أما الضمير؛ فيؤتى به لكون المقام للتكلّم، أو الخطاب، أو الغيبة مع الاختصار) ⇔

نحو: «أنا رجوتك في هذا الأمر»، و«أنت وعدتني بالنجازه». والأصل في الخطاب أن يكون لمشاهد معين، وقد يخاطب غير المشاهد إذا كان مستحضرًا في القلب، نحو: **﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ﴾** [الفاتحة: ٥]، وغير المعين إذا قصد تعميم الخطاب لكل من يمكن خطابه، وإنما قال: «مع الاختصار» احترازاً عن مثل قول الخليفة: «أمير المؤمنين يأمر بكلذا»، فإنه وإن كان قد أوثق فيه بالاسم الظاهر مع كون المقام للتوكّل لكن ليس فيه اختصار (نحو: «أنا رجوتك في هذا الأمر») فقد أوثق فيه بضمير المتكلّم لكون المقام للتوكّل مع حصول الاختصار وجمع بين «أنا» و«الباء» إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلة أو منفصلًا، وكذا يقال في مثال الخطاب في وجه الجمع بين الضمير المتصل والمنفصل، وهو قوله (و«أنت وعدتني بالنجازه»)، ولمّا كان هذا المثال متضمناً لمثال الغيبة أيضاً لم يذكر لها مثلاً على حدة، ثمّ المثال الأول وإن كان أيضاً متضمناً لمثال الخطاب لكنه لم يكتف به بل أورد للخطاب مثلاً على حدة؛ لأنّه بقصد تفصيل الخطاب وزيادة البحث فيه، فناسب أن يذكر له مثلاً بالاستقلال، ثمّ يفصل فيه الكلام ويبحث عن حاله، فلذا أورد مثاله أو لا ثمّ قال: **(والأصل في الخطاب أن يكون لمشاهد معين)** أمّا كونه لمشاهد فلأنّ الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر، وهو لا يكون في الأغلب إلا مشاهداً، وأمّا كونه معيناً، فلأنّ وضع مطلق المعارف على أن يستعمل في معين (وقد) يعدل عن هذا الأصل و**يُخاطب غير المشاهد إذا كان مستحضرًا في القلب** لجعل ذلك الحضور بمنزلة المشاهدة (نحو: **﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ﴾**) فإنّ المخاطب فيه وهو ذاته تعالى وإن لم يكن مشاهداً، لكنه لاستحضاره في القلب جعل بمنزلة المشاهد، ونحو طب خطاب المشاهد (و) كذا قد يخاطب **(غير المعين** إذا قصد تعميم الخطاب لكل من يمكن خطابه) أي: على سبيل البديل لا على سبيل **⇨**

نحو: «اللَّهِمَ مَنْ إِذَا أَحْسَنْتَ إِلَيْهِ أَسَأْتَ إِلَيْكَ».

وأَمَّا الْعِلْمُ؛ فَيُؤْتَى بِهِ لِإِحْضَارِ مَعْنَاهُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ بِاسْمِهِ الْخَاصِّ، نَحْوُ: «وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْيَتِّيمِ وَإِسْمَاعِيلُ» [البقرة: ١٢٧].

وقد يقصد به مع ذلك أغراض أخرى:

(١) كالتعظيم في نحو: «رَكْبُ سِيفِ الدُّولَةِ».

(٢) والإهانة في نحو: «ذَهَبَ صَخْرُ».

(٣) والكنية عن معنى يصلح اللفظ.....

التناول دفعة (نحو: «اللَّهِمَ مَنْ إِذَا أَحْسَنْتَ إِلَيْهِ أَسَأْتَ إِلَيْكَ») فإنك لا تريد بهذا مخاطباً بعينه قصداً إلى أن سوء معاملة لا يختص واحدا دون واحد، فكأنك قلت: «إذا أحسنَ إِلَيْهِ»، وفائدة العدول عن هذه العبارة إلى الخطاب المبالغة في تشهير سوء معاملته، كأنك أحضرت كلّ واحد ممَّن يمكن خطابه، فمخاطبته بذلك وصَوَّرتَ سوء معاملته في ذهنه (وأَمَّا الْعِلْمُ؛ فَيُؤْتَى بِهِ لِإِحْضَارِ مَعْنَاهُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ بِاسْمِهِ الْخَاصِّ) معناه بحيث لا يطلق باعتبار وضعه لهذا المعنى المخصوص على غيره، وإن أطلق على الغير باعتبار وضع آخر كما في الأعلام المشتركة (نحو: «وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْيَتِّيمِ وَإِسْمَاعِيلُ») فإبراهيم وإسماعيل علما، أوتي بهما لأجل إحضار معناهما في ذهن السامِعِ بِاسْمِهِمَا الْخَاصِّ (وَقَدْ يَقْصُدُ بِهِ مَعْذِلَةً) أي: بإحضار معناه باسمه الخاصّ (أغراض أخرى) باعتبار الأصلي قبل العلمية، فإن الأعلام كثيراً ما يلحظ فيها إلى معانيها الأصلية (١) كالتعظيم في نحو: «رَكْبُ سِيفِ الدُّولَةِ» مما كان الاسم صالحًا للتعظيم والمقام مقامه (٢) والإهانة في نحو: «ذَهَبَ صَخْرُ» مما كان الاسم دالاً على الإهانة، والمقام يقتضيها (٣) والكنية عن معنى يصلح اللفظ) أي: لفظ العَلَمِ ↵

له في نحو: **﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾** [اللهب: ١].
 وأمّا اسم الإشارة؛ فيؤتى به إذا تعين طريقاً لإحضار معناه
 كقولك: «عني هذا» مثيرةً إلى شيء لا تعرف له اسمًا ولا صفةً،
 أما إذا لم يتعين طريقاً لذلك، فيكون لأغراض أخرى:

(١) كإظهار الاستغراب، نحو:

كُمْ عَاقِلٌ عَاقِلٌ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ
وَجَاهِلٌ جَاهِلٌ تَلْقَاهُ مَرْزُوقًا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرًا
وَصَيْرَ الْعَالَمَ النِّحْرِيرَ زُدِيقًا

(له في نحو: **﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾**) ممّا ينتقل من معناه الأصلي إلى ما يصلح كنهاية عنه،
 ففي قوله تعالى: **﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾**، عبر بـ«أبي لهب» عن مسماه، وقد
 باعتبار معناه الأصليّ أعني: ملازم اللهب، الكنهاية عن كونه جهنميّاً؛ لأنّه لازم
 ملازمته للهيب، فإنّ اللهب الحقيقيّ لهب نار جهنّم، فيكون انتقالاً من الملزم إلى
 اللازم باعتبار الوضع الأوّل، وهذا القدر كافٌ في الكنهاية (**وَأَمّا اسم الإشارة؛**
 فيؤتى به إذا تعين طريقاً لإحضار معناه) بأن لا يكون للمتكلّم إلى إحضار شيء بعينه
 في ذهن المحاطب طريق سوى الإشارة الحسية (كقولك: «عني هذا» مثيرةً إلى شيء
 لا تعرف له اسمًا ولا صفةً) فإنّك لا تجد حينئذ طريقاً إلى إحضاره سوى الإشارة
 (أمّا إذا لم يتعين طريقاً لذلك، فيكون لأغراض أخرى: (١) كإظهار الاستغراب) وهذا
 في مقام يكون للمشار إليه اختصاص بمحكم بديع (نحو: **كُمْ عَاقِلٌ عَاقِلٌ**) أي: كامل
 العقل متناه فيه؛ فإنّ تكرار اللفظ بقصد الوصفية يفيد ذلك، كما يقال: «مررت
 برجل رجل»، أي: كامل في الرجولية (**أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ**) أي: أعيته وأعجزته طرق
 معيشته، فلا ينال منها إلاّ قليلاً، وكم (**وَجَاهِلٌ جَاهِلٌ**) أي: كامل الجهل (**تَلْقَاهُ**
مَرْزُوقًا هَذَا) أي: كون العاقل محروماً، والجاهل مرزوقاً (**الَّذِي تَرَكَ**) أي: صير ⇔

(٢) وكمال العناية به، نحو:

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءَ وَطَائِهَةَ وَالْحَلْ وَالْحَرَمُ

(٣) وبيان حاله في القرب والبعد، نحو: «هذا يوسف»، و«ذاك أخوه»، و«ذلك غلامه».

(الأوهام حائرة) أي: متحيرة؛ إذ لم تفهم السرّ في ذلك (**وصير العالم النحرير**) أي: المتقن للعلوم من: نحر العلوم أتقنها (**زنديقاً**) أي: كافراً نافياً للصانع الحكيم، فالحكم البديع الذي اختصّ به المشار إليه، هو تصوير المشار إليه الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقاً، وإنما أظهر اسم الإشارة هاهنا للاستغراب؛ لأنّ الإشارة به في الأصل إلى محسوس، ففي التعبير به عن الأمر المعقول، وهو كون العاقل محروماً والجاهل مزروقاً، إظهاره في صورة المحسوس، فكتّبه يقول: «هذا المتعين الذي صار كالمحسوس هو المختصّ بهذا الحكم البديع العجيب وهذا أمر مستغرب جداً»، **((٢) وكمال العناية به)** أي: بمعنى اسم الإشارة المعتبر عنه به وبتمييزه، وتلك العناية والاهتمام إنما للتعظيم أو الإهانة حسب ما يرد عليه من صفة مدح أو ذم على وجه لا يتطرق إلى عظمته أو ذلتّه التباساً **(نحو)** قول الفرزدق في مدح الإمام زين العابدين رضي الله تعالى عنه وتعظيمه:

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءَ وَطَائِهَةَ وَالْحَلْ وَالْحَرَمُ

أي: هذا الممدوح الممتاز عمّا عداه الذي تراه رأي العين اختصّ بحكم لا يشترك فيه غيره، وهو كونه في الفضائل بحيث يعرفه ما ليس له روح وعقل، فضلاً عن ذوي العقول **((٣) وبيان حاله)** أي: حال معناه (**في القرب والبعد**) ولم يذكر التوسط؛ لأنّ المراد بالقرب هاهنا مقابل البعاد، فيشمل التوسط أيضاً **(نحو: «هذا يوسف»)** في بيان حاله من القرب الحقيقي **(و«ذاك أخوه»)** في بيان حاله من التوسط الذي هو القرب بالإضافة أي: بالنسبة إلى البعاد **(و«ذلك غلامه»)** في بيان حاله من البعاد

(٤) والعظيم، نحو: **إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلّٰتِي هِيَ أَقْوَمُ**

[بني إسرائيل: ٩]، و**فَذٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَبٌّ لَّهُ فِيهِ** [البقرة: ٢].

(٥) والتحقيق، نحو: **أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آهٰتَكُمْ** [الأنياء: ٣٦]

فَذٰلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيٰتِيمَ [الماعون: ٢].

((٤) والعظيم) أي: تعظيم معناه بسبب دلالته على القرب أو البعاد؛ أمّا الأول فلأن عظمة الشيء يقتضي التوجّه إليه والتقرّب منه (نحو: **إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلّٰتِي هِيَ أَقْوَمُ**) فقد أورد لها نا اسم الإشارة الموضع للقرب قصدًا لتعظيم القرآن، وإشعارًا بأنه مع قربه قد بلغ في كماله بحيث لا يكتنه ولا يدرك إلاً بالإشارة، وأمّا الثاني فوجه ذلك؛ أنّ البعيد مسافة لكونه لا ينال بالأيدي شأنه العظمة، فنزل أعظم المشار إليه، وشرف منزلته بمنزلة بعد المسافة، ومثال ذلك قوله تعالى: **(فَذٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَبٌّ لَّهُ فِيهِ)** أي: ذلك الرفع المنزلي في البلاغة، العزيز المرتبة في علومه وأسلوبه، وهو الكتاب الكامل الذي يستحق أن يسمى كتاباً حتّى كأنّه لا كتاب سواه ((٥) والتحقيق) يعني: أنّ اسم الإشارة كما يؤتى به بسبب دلالته على القرب وبعد لقصد تعظيم المشار إليه بالوجه الذي ذكر، كذلك قد يؤتى به بسبب هذه الدلالة لقصد تحقيره، فيحمل القرب على دنوّ المرتبة وسفالة الدرجة، وبعد على بعد عن ساحة غير الحضور والخطاب (نحو) قول الكفراة مثيرةً للنبي صلّى الله تعالى عليه وسلم (**أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آهٰتَكُمْ**) فمقصودهم لعنة الله عليهم بإيراد اسم الإشارة المفهم للقرب تحقيـر شأنه صلى الله عليه وسلم، كأنّهم يقولون: «أهذا الحقير الذي يذكر آهاتكم بـنفي الألوهية عنها»، ونحو: **(فَذٰلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيٰتِيمَ)** أي: فـذلك الحقير البعـيد لـقارته عن غير الخطاب والحضرـة يـدعـي اليـتـيمـ، فقد عـبر باـسـم الإـشـارـة المـوضـع للـبعـد قـصـداً

وأَمَّا الموصول؛ فِيؤْتِي بِهِ إِذَا تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِإِحْضارِ معناه كَقُولَكَ: «الَّذِي كَانَ مَعَنَا أَمْسَ مَسَافِرًا»، إِذَا لَمْ تَكُنْ تَعْرِفُ اسْمَهُ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَعَيَّنْ طَرِيقًا لِذَلِكَ فَيَكُونُ لِأَغْرِاضٍ أُخْرَى:

- (١) كالتعليق، نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَاتَبُوا لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٧].
- (٢) وإخفاء الأمر عن غير المخاطب، نحو: وَأَخْدُتُ مَا جَادَ الْأَمِيرُ بِهِ وَقَضَيْتُ حَاجَاتِيْ كَمَا أَهْوَى
- (٣) والتبيه على الخطأ، نحو:

لِحَقْارَتِهِ (وَأَمَّا الموصول؛ فِيؤْتِي بِهِ إِذَا تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِإِحْضارِ معناه) بِأَنَّ لَا يَكُونُ لِلْمُتَكَلِّمِ عِلْمٌ سَوْيَ اتِّصافِهِ بِعَضْمُونَ حَمْلَةِ، هِيَ الصلة (كَقُولَكَ: «الَّذِي كَانَ مَعَنَا أَمْسَ مَسَافِرًا»، إِذَا لَمْ تَكُنْ تَعْرِفُ اسْمَهُ) وَلَا أَحْوَالَهُ الْمُخْتَصَّةُ بِهِ سَوْيَ الصلة (أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَعَيَّنْ طَرِيقًا لِذَلِكَ فَيَكُونُ لِأَغْرِاضٍ أُخْرَى: (١) كالتعليق) بِأَنَّ يَكُونُ التَّعْبِيرُ عَنِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِالْمَوْصُولِ بِصَلْتِهِ مُشْعِرًا بِعَلَّةِ ثَبَوتِ الْمُخْبِرِ عَنِهِ (نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَاتَبُوا لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾) فَهَذَا التَّعْبِيرُ مُشْعِرٌ بِأَنَّ إِيمَانَهُمْ وَأَعْمَالَهُمُ الصَّالِحَاتُ عَلَّةٌ لِكُونِ الْجَنَّاتِ لَهُمْ (٢) وإخفاء الأمر عن غير المخاطب حيث لا يعرفه على وجه انتساب الصلة إلا المخاطب (نحو:

وَأَخْدُتُ مَا جَادَ الْأَمِيرُ بِهِ وَقَضَيْتُ حَاجَاتِيْ كَمَا أَهْوَى

فَالْتَّعْبِيرُ عَنِ هَذَا الشَّيْءِ الَّذِي جَاءَ بِهِ الْأَمِيرُ بِالْمَوْصُولِ بِصَلْتِهِ؛ لِإِخْفَائِهِ عَنِ غَيْرِ الْمَخَاطِبِ مِنَ الْحَاضِرِينَ حِيثُ لَا يَعْرِفُ عَلَيْهِ هَذَا الْوَجْهُ إِلَّا الْمَخَاطِبُ (٣) والتبيه على الخطأ أي: تنبية المتكلّم للمخاطب على خطأه وغلوطه (نحو: ↵)

إِنَّ الَّذِينَ تُرَوَّهُمْ إِخْرَانُكُمْ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا

(٤) وتفحيم شأن الحكم به، نحو:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمَهُ أَعْزُّ وَأَطْوَلُ

(٥) والتهليل تعظيماً وتحقيقاً، نحو: **﴿فَعَشِيهِمْ مَنْ أَلْيَمْ مَا غَشِيهِمْ﴾**

[طه: ٧٨]، نحو: «من لم يدر حقيقة الحال قال ما قال».

(٦) والتهكم، نحو: **﴿بِاِنَّهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرِ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾** [الحجر: ٦]

إِنَّ الَّذِينَ تُرَوَّهُمْ بصيغة المجهول، المعنى على البناء للفاعل أي: تظلونهم؛ لأنَّ استعمال «الإِرَاءَة» يعني «الظن» بصورة المبني للمجهول، وإن كان المعنى على البناء للفاعل **(إِخْرَانُكُمْ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ)** أي: عطش قلوبهم وحقدتهم (**أَنْ تُصْرَعُوا**) أي: تصابوا وتهلكوا بالحوادث، ففي هذا التعبير من التنبية على خطائهم في هذا الظنَّ ما ليس في قوله لو قلت: «إنَّ القوم الغلاني يشفى غليل صدورهم أنَّ تصرعوا» ((٤)) وتفحيم شأن **الحكم به** تعظيمه من جهة إسناده إلى ذلك الموصول بصلته (نحو: **إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ**) أي: رفعها (**بَنَى لَنَا بَيْتًا**) أي: بيت الشرف والمجد (**دَعَائِمَهُ**) أي: قوائم ذلك البيت (**أَعْزُّ وَأَطْوَلُ**) من دعائم كلَّ بيت، فالإتيان بالموصول مع صلته وإسناد الحكم به إليه يدلُّ على فخامة شأن الحكم به؛ لكونه فعلٌ من رفع السماء التي لا بناء أعظمُ وأرفعُ منها في مرأى العين ((٥)) **والتَّهْلِيلُ تَعْظِيْمًا وَتَحْقِيْرًا** أي: تهليل معناه لقصد تعظيمه، أو تحقيمه (نحو: **﴿فَعَشِيهِمْ مَنْ أَلْيَمْ مَا غَشِيهِمْ﴾**)؛ فإنَّ في هذا الإيمان الكائن في الموصول من التهليل والتعظيم ما لا يخفى لما فيه من الإيماء إلى أنَّ تفصيله تقصر عنه العبارة (نحو: «من لم يدر حقيقة الحال قال ما قال») فالموصول في قوله: «قال ما قال» يدلُّ على آنه بلغ من التحقيف غاية لا تدرك ولا تُفْيِي العبارة بتفصيلها ((٦)) **والتَّهْكِمُ**، نحو: **﴿بِاِنَّهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرِ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾**؛ فإنَّ قوله: «الذي نزل عليه الذكر»، إنما ↳

وأَمَا الْمُحَلَّ بـ«أَل»؛ فَيُؤْتِي بِهِ إِذَا كَانَ الْغَرْضُ
الْحَكَايَةَ عَنِ الْجِنْسِ نَفْسِهِ، نَحْوَ: «الإِنْسَانُ حَيْوَانٌ نَاطِقٌ» وَتُسَمَّى
«أَل جَنْسِيَّةً»، أَوِ الْحَكَايَةَ عَنِ مَعْهُودٍ مِنْ أَفْرَادِ الْجِنْسِ، وَعَهْدٍ
إِمَّا بِتَقْدِيمٍ ذِكْرٍ، نَحْوَ: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ فِرْعَوْنَ رَسُولًا٥﴾
فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ [الزَّمَل: ١٥-١٦]، وَإِمَّا بِخُضُورِهِ بِذَاتِهِ،
نَحْوَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [الْمَائِدَةَ: ٣]، وَإِمَّا بِعِرْفَةٍ

هو على وجه التهكم والاستهزاء منهم، كما قال فرعون: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي
أَرْسَلَ إِلَيْكُمْ لَمَحْتُونَ﴾ [الشعراء: ٢٧]، كيف وهم لا يقرّون بنزول الذكر عليه
صلِّي الله تعالى عليه وسلم (وَأَمَا الْمُحَلَّ بـ«أَل»؛ فَيُؤْتِي بِهِ إِذَا كَانَ الْغَرْضُ الْحَكَايَةَ
عَنِ الْجِنْسِ نَفْسِهِ) أي: من غير اعتبار لِمَا صدق عليه من الأفراد، ولكن لا بدّ فيه
من اعتبار حضور الحقيقة الجنسية في الذهن ليتميّز عن اسم الجنس النكرة، فإنّ
الغرض منه وإن كان هو الحكاية عن الجنس من حيث هو، لكن لا باعتبار كونه
حاضرًا في الذهن (نحو: «الإِنْسَانُ حَيْوَانٌ نَاطِقٌ») فإنّ المراد بلفظ «الإِنْسَان» نفس
معناه الجنسيّ ومفهومه الذهنيّ، لا فرد من أفراده؛ لأنّ التحديد إِمَّا يكون
للحقيقة نفسها لا لأفرادها (وَتُسَمَّى «أَل جَنْسِيَّةً») وأيضاً تُسَمَّى «أَل طَبَعِيَّةً» (أَو
الْحَكَايَةَ عَنِ مَعْهُودٍ) أي: عن فرد معهود بين المتكلّم والمخاطب (من أَفْرَادِ الْجِنْسِ)
واحدًاً كَانَ أَوْ أَكْثَرَ (وَعَهْدٍ) المفاد باللام (إِمَّا بِتَقْدِيمٍ ذِكْرٍ) فيكون هذا الذكر
طريق العهد لكونه قرينة (نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ فِرْعَوْنَ رَسُولًا٥ فَعَصَى فِرْعَوْنُ
الرَّسُولَ﴾) فذكر الرسول أوّلًا منكراً بإبرادة بعض الرسل، ثُمَّ لِمَّا أعاده وهو
معهود بالذكر أدخل «أَل العَهْدِيَّةً»؛ إشارة إلى المذكور بعينه (وَإِمَّا بِخُضُورِهِ بِذَاتِهِ)
فيكون هذا الحضور طريق عهده (نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾) فالاليوم إشارة ↳

السامع له، نحو: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]

وتسمى «أَلْ عَهْدِيَّة»، أو الحكاية عن جميع أفراد الجنس، نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، وتسمى «أَلْ اسْتَغْرَاقِيَّة»،

وقد يراد بـ«أَلْ» الإشارة إلى الجنس في فرد مَّا، نحو:

إلى اليوم الحاضر بذات المعهود في الخارج (واما بمعرفة السامع له) بواسطة القرائن، فتقوم هذه المعرفة مقام ذكره (نحو: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾) أي: المعلومة لك، قيل: وكانت تلك الشجرة «سمراً»، وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جالساً في أصلها، وعلى ظهره صلى الله تعالى عليه وسلم غصن من أغصانها (وتسمى «أَلْ عَهْدِيَّة») أي: عهدية خارجية (أو الحكاية عن جميع أفراد الجنس) وذلك بأن يشار بـ«أَلْ» إلى كلّ فرد مَّا يتناوله الجنس بحسب الوضع (نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾) فقد أشير فيه إلى كلّ فرد من أفراد جنس الإنسان بدليل الاستثناء، وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [العصر: ٣]؛ لأنّ شرط الاستثناء المتصل الذي هو الأصل في الاستثناء دخول المستثنى في المستثنى منه قطعاً، وهذا الشرط لا يتحقق إلا بالعموم وإرادة الجميع، وتسمى «أَلْ اسْتَغْرَاقِيَّة» حقيقة، أو إلى كلّ فرد مَّا يتناوله بحسب مفاهيم العرف، نحو: «جمع الأمير الصاغة» أي: صاغة بلده، أو مملكته؛ لأنّ هذا هو المفهوم عرفاً، لا صاغة الدنيا (وتسمى «أَلْ اسْتَغْرَاقِيَّة») عرفية (وقد يراد بـ«أَلْ» الإشارة إلى الجنس) لكن لا لقصده من حيث هو، بل من حيث تتحققه (في) ضمن (فرد مَّا) هذا الكلام يدلّ على أنّ هذه اللام من فروع «لام الجنس»، وليس قسماً برأسها، ولعله لهذا الوجه لم يجعل لهذا القسم اسمًا على حدة، وهو عندهم مسمى بـ«العهد الذهنيّ»، وأكثرهم على أنّ «لام الاستغراف» أيضاً من فروع «لام الجنس»، وقالوا: إنّ المنظور له في الاستغراف والعهد الذهنيّ كليهما الحقيقة ←

وَلَقَدْ أَمْرٌ عَلَى الْكِتَمِ يَسْبِئُ فَمَضَيْتُ ثَمَّةَ قُلْتُ لَا يَعْنِيْنِي
وَإِذَا وَقَعَ الْمُحَلَّ بـ«أَل» خَبْرًا أَفَادَ الْقُصْرَ، نَحْوَهـ
وَهـوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ» [البروج: ١٤].

وَأَمَّا الْمَضَافُ لِلْمَعْرِفَةِ؛ فَيُؤْتَى بِهِ إِذَا تَعَيَّنَ طَرِيقاً لِلْإِحْضَارِ
مَعْنَاهُ أَيْضًا كـ«كِتَابِ سَبِيُّوْيَه»، وـ«سَفِينَةِ نُوح» عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَمَّا
إِذَا لَمْ يَتَعَيَّنْ لِذَلِكَ فَيَكُونُ لِأَغْرَاضِ أُخْرَى:

الجنسية، لكنّ في الأوّل من حيث تحقّقها في جميع الأفراد، وفي الثاني من حيث تتحقّقها
في بعض الأفراد، فالأقسام الأصلية لللام عندهم، العهد الخارجيّ ولام الجنس (نحو:

وَلَقَدْ أَمْرٌ عَلَى الْكِتَمِ يَسْبِئُ فَمَضَيْتُ ثَمَّةَ قُلْتُ لَا يَعْنِيْنِي
فَالْمَلَادُ بـ«الْكِتَمِ» جَنْسُهُ فِي ضَمِنِ فَرْدٍ مَّا؛ لِأَنَّ الْمَرْوَرَ أَنَّمَا يَتَصَوَّرُ عَلَى الْأَفْرَادِ
الْخَارِجِيَّةِ، لَا عَلَى حَقِيقَةِ الْجِنْسِ مِنْ حِيثِ هِيَ، وَلَذَا كَانَ فِي الْمَعْنَى كـ«النَّكْرَةِ»
وـ«عَوْمَلِ» مَعَالِمِهَا، وَصَحَّ وَصَفَهُ بِالْجَمِيلِ (وَإِذَا وَقَعَ الْمُحَلَّ بـ«أَل») أَيْ: بِأَيِّ اسْمٍ
مِنَ الْأَقْسَامِ الْمُذَكُورَةِ (خَبْرًا أَفَادَ الْقُصْرَ) أَيْ: أَفَادَ قُصْرَ ذَلِكَ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ؛ سَوَاءَ
كَانَ هَذَا الْقُصْرُ تَحْقِيقًا بِأَنَّ لَا يَوْجِدُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْمُبْتَدَأِ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ (نحو: «وَهـوَ
الْغَفُورُ الْوَدُودُ») أَوْ مِبَالَعَةٌ لِكَمَالِهِ فِي الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ، فَيَعْدُ وَجْهُهُ فِي غَيْرِهِ كَالْعَدْمِ،
نَحْوُ «زَيْدُ الشَّجَاعِ» أَيْ: هُوَ الْكَاملُ فِي الشَّجَاعَةِ، حَتَّى أَنَّ شَجَاعَةَ غَيْرِهِ كَالْعَدْمِ
لِمَقْصُورِهِ فِيهِ عَنْ رَتَبَةِ الْكَمَالِ، فَكَانَتْهَا مَقْصُورَةٌ عَلَى «زَيْدٍ» (وَأَمَّا الْمَضَافُ لِلْمَعْرِفَةِ)
مِنَ الْمَعْرِفَاتِ الْمُذَكُورَةِ (فَيُؤْتَى بِهِ إِذَا تَعَيَّنَ طَرِيقاً لِلْإِحْضَارِ) الْمُتَكَلِّمُ (مَعْنَاهُ أَيْضًا)
ذَهَنُ السَّامِعِ (كـ«كِتَابِ سَبِيُّوْيَه»، وـ«سَفِينَةِ نُوح» عَلَيْهِ السَّلَامُ) إِذَا لَمْ يَكُنْ
لِلْإِحْضَارِ طَرِيقٌ سَوَى الإِضَافَةِ (أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَعَيَّنْ لِذَلِكَ فَيَكُونُ لِأَغْرَاضِ أُخْرَى): ↵

(١) كتعذر التعداد أو تعسره، نحو: «أجمع أهل الحق على كذا»، و«أهل البلد كرام».

(٢) والخروج من تبعة تقديم البعض على البعض، نحو: «حضر أمراء الجند».

(٣) والتعظيم للمضاف، نحو: «كتاب السلطان حضر»، أو المضاف إليه، نحو: «هذا خادمي»، أو غيرهما، نحو: «أخو الوزير عندي».

(٤) والتحقير للمضاف، نحو: «هذا ابن اللص»، أو المضاف إليه، نحو: «اللص رفيق هذا»،

((١)) كتعذر التعداد أو تعسره فيؤتى بالإضافة لإغفالها عن التعداد والتفصيل (نحو: «أجمع أهل الحق على كذا») فإنه يتعذر تعداد كلّ من كان على الحق وتسميتهم (و«أهل البلد كرام») فتعداد أهل البلد وتسميتهم، ولو لمكن متعرّ قطعاً ((٢)) والخروج من تبعة تقديم البعض على البعض) ودفع الحرج الناشي من ذلك التقدّم بأن يورث التقدّم عداوة، أو أذى خاطر (نحو: «حضر أمراء الجند») فإنه لو قيل: «فلان وفلان»، توهم منه تعظيم بعضهم على بعضهم بالتقدير، وفيه غيظ المتقدّم عليه ((٣)) والتعظيم للمضاف، نحو: «كتاب السلطان حضر» ففي إضافة الكتاب إلى السلطان تعظيم الكتاب الذي هو المضاف بأنه كتاب السلطان (أو المضاف إليه، نحو: «هذا خادمي») فإنّ في إضافة الخادم إلى ياه المتكلّم تعظيم المتكلّم نفسه بأنّ له خادماً (أو غيرهما، نحو: «أخو الوزير عندي») ففي الإخبار بعندي الوزير للمتكلّم تعظيم للمتكلّم بأنّ أخي الوزير لديه، وهو غير المضاف والمضاف إليه أعني قوله: «أخو الوزير» ((٤)) والتحقير للمضاف، نحو: «هذا ابن اللص» تحقيراً للمضاف بأنه ابن اللص (أو المضاف إليه، نحو: «اللص رفيق هذا») تحقيراً للمشار إليه بهذا الذي هو المضاف ⇐

وغيرهما، نحو: «أخو اللصّ عند عمرو».

(٣) والاختصار لضيق المقام، نحو:

هَوَىٰ يَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْنَعٌ جَيْبٌ وَجُثْمَانٌ بِمَكَّةَ مُؤْتَقُ
بدل أن يقال: «الذى أهواه».

وأما المنادى: فيؤتى به إذا لم يعرف للمخاطب عنوان خاص، نحو: «يا رجال»، و«يا فتي»، وقد يؤتى به للإشارة إلى علة ما يطلب منه، نحو: «يا غلام أحضر الطعام»، و«يا خادم أسرج الفرس»،

بكون اللصّ رفيقه (أو غيرهما، نحو: «أخو اللصّ عند عمرو») تحبيراً لعمرو وبأنّ أحنا اللصّ جليسه، وهو غير المضاف، والمضاف إليه (**والاختصار**) أي: في مقام يناسبه الاختصار ولذا زاد قوله: (**ضيق المقام**) فإنّ ضيق المقام بسبب من الأسباب مقام الاختصار (نحو: **هَوَىٰ**) أي: مهوي ومحبوي (**مَعَ الرَّكْبِ**) اسم جمع للراكب (**الْيَمَانِينَ**) جمع يمان، وأصله يماني نسبة لليمان، أعلّ إعلال قاض (**مُصْنَعٌ**) من أصعد في الأرض مضى فيها (**جَيْبٌ**) أي: مجنوب مستتبع (**وَجُثْمَانٌ بِمَكَّةَ مُؤْتَقٌ**) أي: جسمى وشخصى بمكّة مقيّد، فقوله: «**هَوَىٰ**» هو المقصود بالتمثيل، ووجه اختياره (**بدل أن يقال: «الذى أهواه»**) وهو ذلك، هو الاختصار، فإنّ الاختصار، هو المطلوب هاهنا لضيق المقام؛ لأنّه قاله حال كونه في السجن والحبس على الرحب، وهو حال ضيق الصدر، وفرط الضجر، فاختيار الاختصار لعدم الارتكاب إلى الإكثار (**وأما المنادى**: فيؤتى به إذا لم يعرف للمخاطب عنوان خاص) وكان الغرض طلب إقباله فينادى بعنوان عام (نحو: «يا رجال»، و«يا فتي») إشارة إلى حصة معينة من ذلك العنوان العام، فهو في التعريف بمنزلة اللام في العهد الخارجي (**وقد يؤتى به للإشارة إلى علة ما يطلب منه**، نحو: «يا غلام أحضر الطعام»، و«يا خادم أسرج الفرس») وفي النداء بهذا العنوان إشارة ←

أو لغرض يمكن اعتباره هاهنا ممّا ذكر في النداء.

وأمّا النكرة؛ فيؤتى بها إذا لم يعلم للممْحُكِّ عنه جهة
تعريف كقولك: « جاء هاهنا رجل »،

إذا لم يعرف ما يعنيه من علم، أو صلة، أو نحوهما، وقد يؤتى
بها لأغراض أخرى:

(١) كالتكثير والتقليل، نحو: « لفلان مال »، و« رضوانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ » [الجود: ٧٢]، أي: مال كثير، ورضوان قليل.

(٢) والتعظيم والتحقير،

إلى أنّ طلب إحضار الطعام، وإسراج الفرس منها، لكونهما سببين للإحضار
والإسراج (أو لغرض يمكن اعتباره هاهنا ممّا ذكر في النداء) في بحث الإنشاء وبيان
أحواله كما علمت سابقاً (وأمّا النكرة؛ فيؤتى بها إذا لم يعلم للممْحُكِّ عنه جهة تعريف)
إما حقيقة (قولك: « جاء هاهنا رجل »، إذا لم يعرف ما يعنيه من علم، أو صلة، أو
نحوهما) فيكون التنكير هاهنا لعدم القدرة على أزيد من ذلك، أو ادعاء، وذلك
بأن تتجاهل وتريد تخيل أنك لا تعرف منه إلا جنسه، نحو قوله تعالى: « هَلْ نَدْلُكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُبَيِّنُكُمْ » [سبأ: ٧] الآية، فنکروه صلى الله تعالى عليه وسلم،
مع أنه عليه السلام كان أشهر عندهم من الشمس، تجاهلاً كأنهم لم يكونوا
يعرفون منه عليه الصلاة والسلام إلا أنه رجل ممّا (وقد يؤتى بها لأغراض أخرى):

(١) كالتكثير والتقليل) أي: كإفاده تكثير معناه وتقليله لناسبة المقام ذلك التكثير
أو التقليل (نحو: « لفلان مال »، و« رضوانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ») فالتنكير في الأول للتکثير،
وفي الثاني للتقليل على ما يتضمنه المقام (أي: مال كثير، ورضوان قليل). (٢) والتعظيم
والتحقير) والفرق بين التعظيم والتنكير أنّ التعظيم راجع إلى رفعه الشأن ⇔

نحو:

لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلٍّ أَمْرٌ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ

(٣) والعموم بعد النفي، نحو: **«ما جاءنا من بشير»** [المائدة: ١٩]؛

فإن النكرة في سياق النفي تعم.

(٤) وقد صد فرد معين أو نوع كذلك،

وغرأة القدر، والتكثير راجع إلى الكميات في المقادير والأعداد، وكذا الفرق بين مقابليهما، وهو التحقيق والتقليل؛ أنَّ الأوَّل يرجع إلى الامتهان ودناءة القدر، والثاني إلى قلة الأفراد والأجزاء؛ إما حقيقة أو تقديرًا كما في الرضوان (نحو):

لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلٍّ أَمْرٌ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ
 فإن التكثير في الحاجب الأوَّل للتعظيم، وفي الثاني للتحقيق؛ لأنَّ مقام المدح يقتضي أنَّ الحاجب، أي: المانع عن كلَّ ما يشين، أي: يعيَّب المدوح عظيم، وال الحاجب عن المعروف والإحسان ينسُب حقيره فكيف عظيمه (٣) والعموم بعد النفي (نحو: **«ما جاءنا من بشير»**) لأنَّ معناه: «ما جاءنا أحد من بشير» على أنه سلب كليّ (**فإن النكرة في سياق النفي تعم**) ضرورة أنَّ انتفاء فرد منهم لا يكون إلا بانتفاء جميع الأفراد (٤) وقد صد فرد معين أي: شخص معين من حيث صدق مفهوم الجنس والنكرة عليه، وليس المراد بالمعين المعين في الخارج حتى يكون منافيًّا لكون النكرة موضوعة للوحدة الشائعة المبهمة، لا للوحدة المخصوصة المعينة (أو نوع كذلك) أو نوع معين من أنواع اسم الجنس المنكر، وذلك؛ لأنَّ ↵

نحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَائِبٍ مِّنْ مَاءٍ﴾ [النور: ٤٥].

(٥) وإخفاء الأمر، نحو: «قال رجل إِنَّكَ انْحَرَفْتَ عَنِ الصَّوَابِ»،
تُخْفِي اسْمَهُ حَتَّى لا يَلْحِقَهُ أَذْيَ.

التنكير كما يدل على الوحدة شخصاً، كذلك يدل على الوحدة نوعاً (نحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَائِبٍ مِّنْ مَاءٍ﴾ أي: كل فرد مما يصدق عليه الدائبة من نوع من الماء مختص بجنس تلك الدائبة (٥) وإخفاء المتكلّم (الأمر) عن المخاطب (نحو: «قال رجل إِنَّكَ انْحَرَفْتَ عَنِ الصَّوَابِ»، تُخْفِي اسْمَهُ حَتَّى لا يَلْحِقَهُ أَذْيَ) من المخاطب، إذا لو قلت قال زيد لكاد يتضرر من المخاطب.

الباب الخامس في الإطلاق والتقيد

إذا اقتصر في الجملة على ذكر المسند والمسند إليه فالحكم مطلق، وإذا زيد عليهم شيء مما يتعلّق بهما، أو بأحدٍ منهما فـالحكم مقيد، والإطلاق يكون حيث لا يتعلّق الغرض بـتقيد الحكم بـوجهه من الوجوه؛ ليذهب السامع فيه كلّ مذهب ممكّن، والتقييد حيث يتعلّق الغرض بـتقيده بـوجه مخصوص لو لم يراع تفوت الفائدة المطلوبة، ولتفصيل هذا الإيجاز نقول: إنّ التقييد يكون بالفأعيل ونحوها، والواسخ، والشرط، والنفي والتوبّع وغير ذلك.

(الباب الخامس في الإطلاق والتقيد). إذا اقتصر في الجملة على ذكر المسند والمسند إليه) وقطع النظر عن تعلّقهما بـمتعلّقاتهما (فالحكم مطلق، وإذا زيد عليهم شيء مما يتعلّق بهما، أو بأحدٍ منهما) ولو حظ تعلّقهما أو تعلّق أحدٍ منهما به (فالحكم مقيد) هذا بيان لمعنى المطلق والمقيد، وأمّا بيان مقامهما فهو ما ذكره بقوله: (والإطلاق يكون حيث لا يتعلّق الغرض بـتقيد الحكم بـوجه من الوجوه؛ ليذهب السامع فيه كلّ مذهب ممكّن) ويجوز تعلّقه بكلّ ما يمكن تعلّقه به (والتقيد حيث يتعلّق الغرض بـتقيده بـوجه مخصوص) من الوجوه التي سيأتي ذكرها بحيث (لو لم يراع) ذلك التقييد (تفوت الفائدة المطلوبة) فإنّ ذلك التقييد يدلّ على أنّ المطلوب ليس هو ما يغيفه الحكم فقط، بل هو مع زيادة ما يغيفه ذلك التقييد، فلو لم يراع ذلك التقييد لم يحصل ما هو المطلوب من الفائدة (ولتفصيل هذا الإيجاز نقول: إنّ التقييد يكون بالفأعيل ونحوها) كالحال والتمييز والاستثناء (والواسخ) وهي من الأفعال والحرروف ما ينسخ وينزيل حكم المبتدأ والخبر (والشرط والنفي والتوبّع وغير ذلك) مما يصحّ ⇔

أَمَا المفاعيل ونحوها؛ فالتقييد بها يكون لبيان نوع الفعل، أو ما وقع عليه، أو فيه، أو لأجله، أو بمقارنته، أو بيان المهم من الهيئة والذات، أو بيان عدم شمول الحكم، وتكون القيود مخطّة، والكلام بدونها كاذباً، أو غير مقصود بالذات، نحو: **﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَأَعْبِينَ﴾** [الدخان: ٣٨].

التقييد به (**أَمَا المفاعيل ونحوها؛ فالتقييد بها يكون لبيان نوع الفعل**)، كما في المفعول المطلق الذي يكون لبيان النوع، نحو: «أكرمت إكراماً أهل الحسب»، وإنما خصّ الكلام بهذا القسم من المفعول المطلق؛ احترازاً عن المفعول المطلق للتأكد؛ فإنّ مفهومه ليس بزائد على ما يفهم من الفعل، فلا يزيد فائدة عن فائدة مطلق الحكم (**أو**) بيان (**ما وقع عليه**) الفعل من المفعول به، كقولك: «حفظتُ القرآن» (**أو**) بيان ما وقع (**فيه**) الفعل من الظرف والمفعول فيه، نحو: «جلستُ أمامك» (**أو**) بيان ما وقع (**الأجل**) الفعل من المفعول له، مثل: «ضررتُ تأدبياً» (**أو**) بيان ما وقع الفعل (**بمقارنته**) من المفعول معه، كقولنا: «سرتُ وطريقَ المدينة» (**أو**) بيان **المهم من الهيئة** في الحال (**والذات**) في التمييز، مثل: «ضربتُ قائماً»، و«طبّت نفساً» (**أو**) بيان **عدم شمول الحكم** كما في الوصف المخصوص، كقولك: «جاءني رجل»، كان شاملًا للجاهل والعالم كلّيهما، فإذا قلت: «جاءني رجل»، فيكون التقييد به لبيان عدم شمول الحكم للجاهل، (**وتكون القيود**) في المقيد بها، أيّ قيود كانت (**مخطّة الفائدة**) والكلام بدونها كاذباً، أو غير مقصود بالذات) ضرورة أنّ الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات والنفي، فهو الغرض الخاصّ والمقصود من الكلام، (**نحو:** **﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَأَعْبِينَ﴾** [الدخان: ٣٨]، فإنّ قيد ←

وأمام التواصخ؛ فاللتقييد بها يكون للأغراض التي تؤديها معاني ألفاظ التواصخ، كالاستمرار، أو الحكاية عن الزمن في «كان»، والتوقيت بزمن معين في «ظل»، و«بات»، و«أصبح»، و«أمسى»، و«أضحي»، أو بحالة معينة في «دام»، والمقاربة في «كاد» و«كرَبَ» و«أوشَكَ»، واليقين في «وَجَدَ» و«أَلْفَى» و«درى» و«تعلَّم»، وهلْمَ جرًّا، فاجملة في هذا.....

«لاعبين» هو المقصود بالنفي، والكلام بدونه كاذب بالضرورة (**وأمام التواصخ**) المراد بالتواصخ هاهنا الأفعال الناسخة لحكم المبتدأ والخبر، كـ«كان» وأخواتها و«ظل» وأفعال المقاربة (**اللتقييد**) أي: فتقييد الحكم الذي في الجملة الداخلية عليها هذه التواصخ (**بما**) أي: بهذه التواصخ (**يكون للأغراض التي تؤديها معاني ألفاظ التواصخ، كالاستمرار، أو الحكاية عن الزمن في «كان»**) في قوله: «كان زيد منطلقًا»، فإن تقييد الحكم فيه بـ«كان» للغرض الذي هو مفاد «كان»، وهو الحكاية عن الزمان الماضي، سواء كان مستمرًا أو منقطعاً، فكأنك قلت: «زيد منطلق في الزمان الماضي»، وأمام الاستمرار مطلقاً فكما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلَيْهَا﴾ [النساء: ١٤٨]، (**واللتوقيت بزمن معين في «ظل»، و«بات»، و«أصبح»، و«أمسى»، و«أضحي»**) فإن معنى «ظل»: اتصاف المخبر عنه بالخبر تهاراً، ومعنى «بات»: اتصافه به ليلاً، ومعنى «أصبح»: اتصافه به في الصباح، ومعنى «أمسى»: اتصافه به في المساء، ومعنى «أضحي»: اتصافه به في الضحى، (**أو**) التوقيت لأمر (أو بحالة معينة في «دام»، والمقاربة) أي: وكالمقاربة (**في «كاد» و«كرَبَ» و«أوشَكَ»**) من أفعال المقاربة (**واليقين**) أي: وكاليقين (**في «وَجَدَ» و«أَلْفَى» و«درى» و«تعلَّم»**) من أفعال القلوب (**وهلْمَ جرًّا**) إلى غير ذلك من التواصخ، (**فاجملة في هذا**) أي: في ←

تعقد من الاسم والخبر، أو من المفعولين فقط، فإذا قلت: «ظننتُ زيداً قائماً» فمعناه زيد قائم على وجه الظن. وأمّا الشرط؛ فالتجييد به يكون للأغراض التي تؤديها معاني أدوات الشرط، كالرمان في «متى»، و«أيّان»، والمكان في «أين»، و«أى»، و«حيثما»، والحال في «كيفما»، واستيفاء ذلك وتحقيق الفرق بين الأدوات يُذكر في علم النحو، وإنّما يُفرق هنا بين «إنْ» و«إذا» و«لو»؛ لاختصاصها بميزاً تعدد من وجوه البلاغة، فـ«إن» و«إذ» للشرط في الاستقبال، وـ«لو» للشرط في

تجييد الحكم بالنواسخ (تعقد من الاسم والخبر) والنواسخ إنّما هي تكون قيوداً للحكم فيها، وهذا في غير أفعال القلوب (أو) تعقد (من المفعولين فقط) وهذا في أفعال القلوب؛ لأنّ المفعولين فيها هما المبتدأ والخبر، وتلك الأفعال قيود (فإذا) قلت: «ظننتُ زيداً قائماً» فمعناه: زيد قائم على وجه الظن فاجملة في هذا انعقدت من المفعولين، وفعل الظن قيد للحكم (وأمّا الشرط؛ فالتجييد به يكون للأغراض التي تؤديها معاني أدوات الشرط) في مقام يقتضي تلك الأغراض (كالرمان) أي: كعموم الرمان في الاستقبال (في «متى»، و«أيّان») و عموم (المكان في «أين»، و«أى»، و«حيثما») و عموم (الحال في «كيفما»)، فيعتبر في كلّ مقام ما يناسبه من معانٍ تلك الأدوات، (واستيفاء ذلك وتحقيق الفرق بين الأدوات يذكر في علم النحو، وإنّما يُفرق هنا بين «إنْ» و«إذا» و«لو»؛ لاختصاصها بميزاً) ومعانٍ لطيفة (تعدد من وجوه البلاغة) ولم يتعرّض لها النحوويون؛ (ـ«إن» وـ«إذ») تشرّكـان في أنّهما (للشرط في الاستقبال) يعني: أنّهما تفيدان تعليق المتكلّم في الحال وقوع مضمون الجزاء بوقوع مضمون الشرط في المستقبل (ـ«لو» للشرط في الماضي) يعني: أنّها تدلّ ⇔

المُضِّيُّ، والأصل في اللفظ أن يتبع المعنى، فيكون فعلاً مضارعاً مع «إن» و«إذا»، وماضياً مع «لو»، نحو: **﴿وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُعَاثُوا بِمَاء كَالْمُهْل﴾** [الكهف: ٢٩]، **﴿وَإِذَا تَرَدَّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْعُ﴾**، **﴿وَلَوْ شَاء لَهُدَاءٌ كُمْ أَجْمَعِين﴾** [النحل: ٩].

والفرق بين «إن» و«إذا» أنَّ الأصل عدم الجزم بوقوع الشرط مع «إن»، والجزمُ بوقوعه مع «إذا»؛ وهذا غلب استعمال الماضي مع «إذا»،

على أنَّ الجزاء كان فيما مضى بحيث يقع على تقدير وقوع الشرط، ثمَّ لما كان معنِّي «إن» و«إذا» الشرطُ في الاستقبال، ومعنِّي «لو» الشرطُ في المضي، **(الأصل في اللفظ أن يتبع المعنى، فيكون الشرط فعلاً مضارعاً مع «إن» و«إذا»، وماضياً مع «لو»)** ولا يخالف ذلك لفظاً إلا لنكتة؛ لأنَّ الدلالة على المعنى بما يطابقه هو مقتضى الظاهر، ومخالفته بلا فائدة لا يجوز في باب البلاغة، (نحو: **﴿وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُعَاثُوا بِمَاء كَالْمُهْل﴾**) قيل: «المهل» ما أذيب من جواهر الأرض، وقيل: «هو درد الريت»، فوُقع فيه مع «إن» فعل مضارع، وكذا مع «إذا» في قوله: **﴿وَإِذَا تَرَدَّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْعُ﴾** وفي قوله تعالى: **﴿وَلَوْ شَاء لَهُدَاءٌ كُمْ أَجْمَعِين﴾** وقع الفعل الماضي مع «لو»، **(الفرق بين «إن» و«إذا» مع كونهما تشتراكان في أنهما للشرط في الاستقبال أنَّ الأصل عدم الجزم بوقوع الشرط مع «إن»، والجزمُ بوقوعه مع «إذا»)** وإنما قال: «الأصل»؛ لأنَّهما قد تستعملان على خلاف ذلك، فتستعمل «إن» في مقام الجزم، وتستعمل «إذا» في مقام الشك؛ لاعتبارات خطابية، لكنَّ هذا الاستعمال ليس على الأصل الذي تستعملان فيه بالحقيقة اللغوية **(وهذا)** أي: وأجل أنَّ الأصل في «إذا» الجزمُ بالوقوع، وفي «إن» عدمُ الجزم به **(غلب استعمال الماضي مع «إذا»)** لدلالة المضي على تحقق الواقع نظراً إلى نفس اللفظ، \Leftarrow

فكان الشرط واقع بالفعل، بخلاف «إن»؛ فإذا قلت: «إن أبرء من مرضي أتصدق بalf دينار»، كت شاكاً في البرء، وإذا قلت: «إذا برئت من مرضي تصدقت»، كنت جازماً به أو كالجازم، وعلى ذلك فالحالات النادرة تذكر في حيز «إن»، والكثيرة في حيز «إذا»، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿فِإِذَا جَاءَهُمْ هُنَّا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطْبِرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾** [الأعراف: ١٣١]؛ فلكون مجيء الحسنة محققاً؛ (إذ المراد بها مطلق الحسنة الشامل لأنواع كثيرة)

وإن نقلها إلى معنى الاستقبال (فكان الشرط واقع بالفعل) وهو يناسب مفاد «إذا» الذي هو الجزم بالوقوع، فناسب استعمال الماضي معها لفظاً، وإن صار بدخولها معنى المستقبل (بخلاف «إن»)؛ فإنه غالب استعمال المستقبل معها كما هو مقتضى بتبيعة اللفظ للمعنى؛ لعدم وجود ما يقتضي العدول عن هذا المقتضى فيها (فإذا قلت: «إن أبرء من مرضي أتصدق بalf دينار»، كت شاكاً في البرء، وإذا قلت: «إذا برئت من مرضي تصدقت»، كنت جازماً به أو كالجازم) أي: كالظان غلبة الظن، فإن المراد بالجزم في قوله: إن أصل «إذا» الجزم بوقوع الشرط ما يشمل اليقين وغلبة الظن (وعلى ذلك) أي: على كون أصل «إن» عدم الجزم بالوقوع، وأصل «إذا» الجزم بالوقوع (فالحالات النادرة تذكر في حيز «إن»، والكثيرة في حيز «إذا») لكون النادر غير مقطوع به في الغالب بخلاف الكثير؛ فإنه يقطع به في الأكثر (ومن ذلك قوله تعالى: **﴿فِإِذَا جَاءَهُمْ الْحَسَنَةَ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطْبِرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾**)؛ فلكون مجيء الحسنة محققاً وكتير الوقوع (إذ المراد بما مطلق الحسنة الشامل لأنواع كثيرة) مثل: الخصب، والرخاء، ونحو المال، وكثرة ↵

كما يفهم من التعريف بـ«أَلِ الجنسِيَّةِ» ذُكر مع «إذا»، وعبر عنه بالماضي، ولكون مجيء السيئة نادراً إِذ المراد بها نوع مخصوص كما يفهم من التكير، وهو الجدب ذُكر مع «إن»، وعبر عنه بالمضارع؛ ففي الآية من وصفهم بإنكار النعم وشدة التحامل على موسى عليه السلام ما لا يخفى، و«لو» للشرط في المضي، ولذا

الأولاد، وغير ذلك من سائر أنواع الحسنات (كما يفهم من التعريف بـ«أَلِ الجنسِيَّةِ»)؛ فإنه يدلّ على أنّ المراد حقيقة الحسنة، لكن لا من حيث هي لعدم وجودها في الخارج، بل من حيث تتحققها في ضمن أيّ فرد لأيّ نوع (ذُكر مع «إذا») الدالة على الجزم (وعبر عنه بالماضي) المشعر بتحقق الواقع؛ لأنّ جنس الحسنة وقوعه كالواجب؛ لكثرته واسعه، (ولكون مجيء السيئة نادراً) بالنسبة إلى الحسنة المطلقة (إِذ المراد بها نوع مخصوص كما يفهم من التكير) الدالّ على التقليل (وهو) أي: ذلك النوع المخصوص (الجدب ذكر مع «إن») الدالة على عدم الجزم بالوقوع (وعبر عنه بالمضارع) المشعر بعدم التحقق، فإنّ كُلّاً منهما يناسبه النادر (ففي الآية من وصفهم بإنكار النعم وشدة التحامل على موسى عليه السلام ما لا يخفى)؛ فإنّها تدلّ على أنّ الحسنة كثيرة الدور فيما بينهم وقطعية الحصول بهم، وأنّ السيئة مع كونها قليلة غير قطعية الواقع بهم، وذلك من كمال فضله تعالى ورحمته، ثمّ هؤلاء الذين لا يشكرون الله تعالى بل يدعون أنّهم أحقاء باختصاص هذه الحسنات، وينسبون السيئة إلى موسى عليه السلام، ويتشائمون به، فهو أبشع الناس كفراً، وأسوءهم إنكاراً (و«لو») موضوعة (للشرط) أي: للدلالة على استبعان الأول من طرفيها للثاني، وتعليق الثاني على الأول (في المضي) مع الإشعار بانتفاءهما وصدق نقضيهما في الواقع، (ولنا) أي: ولأجل ⇔

يليها الفعل الماضي، نحو: ﴿وَلَوْ عِلْمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]، وممّا تقدّم يعلم أنّ المقصود بالذات من الجملة الشرطية هو الجواب، فإذا قلت: «إن اجتهد زيد أكرمته»، كنت مخبراً بذلك ستكرمه، ولكن في حال حصول الاجتهد لا في عموم الأحوال، ويتفرّع على هذا أنها تعدّ خبرية أو إنشائية باعتبار جواهها. وأما النفي؛ فالتشديد به يكون بسلب النسبة على وجه مخصوص ممّا تفيده أحرف النفي، وهي ستة: «لا» و«ما» و«إن» و«لن» و«لم» و«لما»؛ فـ«لا» للنفي مطلقاً،

كوفئهما للشرط في المضي (يليها الفعل الماضي)؛ إذ الأصل في اللفظ أن يتبع المعنى كما ذكره قبيل هذا (نحو: ﴿وَلَوْ عِلْمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾) ففيه تعلق لإسماعهم على علم الخير فيهم في الماضي مع انتفاءهما في الواقع (وممّا تقدّم) من كون الشرط قياداً كالمفعول ونحوه (يعلم أنّ المقصود بالذات) والمعتبر في أصل الإفادة (من الجملة الشرطية هو الجواب) والجزاء، والشرط ليس مقصوداً لذاته بل إنما ذكر على أنه قيد للحكم فيه (إذا قلت: «إن اجتهد زيد أكرمته») فالمقصود بالذات والمعتبر لأصل الإفادة هو الإخبار بإكرام زيد، وأما الشرط فهو قيد فيه، ليس مقصود لذاته، فكذلك (كت مخبراً بذلك ستكرمه، ولكن في حال حصول الاجتهد لا في عموم الأحوال، ويتفرّع على هذا) الذي ذكرنا من كون المقصود بالذات الجواب (أنها تعدّ خبرية أو إنشائية باعتبار جواهها)؛ فإن كان الجواب خيراً كانت الشرطية خبرية، وإن كان إنشاء كانت إنشائية؛ إذ لم يخرج الجواب بسبب ذلك القيد عن كونه جملة خبرية أو إنشائية (وأما النفي؛ فالتشديد به يكون بسلب النسبة على وجه مخصوص ممّا تفيده أحرف النفي، وهي ستة: «لا» و«ما» و«إن» و«لن» و«لم» و«لما»؛ فـ«لا» للنفي مطلقاً) أي: غير مقيّد بنفي الماضي، أو الحال، أو الاستقبال ⇐

و«ما» و«إن» لنفي الحال إن دخلا على المضارع، و«لن» لنفي الاستقبال، و«لَمْ» و«لَمَا» لنفي المُضي إلّا أنه بـ«لَمَا» ينسحب على زمن التكلّم، ويختص بالمتوقّع، وعلى هذا فلا يقال: «لَمَا يقم زيد ثُمَّ قام»، ولا: «لَمَا يجتمع النقيضان»، كما يقال: «لَمْ يقم ثُمَّ قام»، و«لَمْ يجتمعوا»؛ فـ«لَمَا» في النفي تقابل «قد» في الإثبات،

بخلاف «ما»، كما قال: (و«ما» و«إن» لنفي الحال إن دخلا على المضارع) وهذا عند الإطلاق، وأمّا عند التقييد بزمان من الأزمنة فلما قيّد به (و«لن» لنفي الاستقبال) نفياً مؤكّداً (و«لَمْ» و«لَمَا») تشتريكان في آنّهما (لنفي المُضي) وتفترقان في بعض الأحكام على ما قال (الآلة) أي: هذا النفي (ـ«لَمَا» ينسحب على زمن التكلّم) ويجب أن يتصل بحال النطق، وأمّا بـ«لَمْ» فقد ينسحب ويتصل، نحو: «لَمْ يلِدْ وَلَمْ يُولِدْ» [الإخلاص: ٣]، وقد ينقطع، مثل: «لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً» [الدهر: ١] (و) أيضاً (يختص) هذا النفي (بالمتوقّع) الحصول، بخلاف «لَمْ»؛ فإنّ نفيها يكون المتوقّع وغيره (وعلى هذا) الذي ذكر من استمرار النفي بـ«لَمَا» إلى زمان التكلّم، ومن كون النفي بما متوقّع الحصول (فلا يقال: «لَمَا يقم زيد ثُمَّ قام»؛ لكونه منافيًّا للأمر الأوّل، فإنّ قوله: «ثُمَّ قام» يدلّ على انقطاع النفي قبل زمان التكلّم (ولا) يقال: («لَمَا يجتمع النقيضان»؛ لكونه منافيًّا للأمر الثاني، فإنّ المنفيّ هاهنا وهو اجتماع النقيضين لكونه مستحيلًا غير متوقّع الحصول (كما يقال: «لَمْ يقم ثُمَّ قام»، و«لَمْ يجتمعوا» بكلمة «لَمْ» فيهما؛ لكونها لنفي المضي مطلقاً ولعدم اختصاصها بالمتوقّع (ـ«لَمَا» في النفي تقابل «قد» في الإثبات) فكما أنّ «قد» ↪

وحيئذ يكون منفيها قريباً من الحال، فلا يصح «لَمَا يجيءُ محمدٌ في العامِ الماضي».

وأما التوابع؛ فالتقييد بها يكون للأغراض التي تقصد منها؛ فالنعت يكون للتمييز، نحو: «حضر على الكاتب»، والكشف، نحو: «الجسم الطويل العريض العميق يشغل حيزاً من الفراغ»، والتأكيد، نحو: «**تُلْكَ عَشَرَةُ كَامِلَةٍ**» [البقرة: ١٩٦]، ...

لتقريب الإثبات إلى الحال كذلك «لَمَا» لتقريب النفي إليها، (وحيئذ يكون منفيها قريباً من الحال، فلا يصح «لَمَا يجيءُ محمدٌ في العامِ الماضي»)؛ لأنّ معنى «لَمَا يجيءُ محمدٌ» نفي مجيهه في الزمان الماضي، ولكنه قريب من الزمان الحال، فقوله: «في العامِ الماضي» ينافيه (وأما التوابع؛ فالنعت يكتب لها للأغراض التي تقصد منها) ثم لا بدّ لكلّ منها من فائدة تخصّه (فالنعت يكون للتمييز) أي: لتمييز الموصوف عمّا عداه حيث يراد نفي تشريكه مع الغير في الاسم (نحو: «حضر على الكاتب»)؛ فإنّك إذا قلت: «حضر على» احتمل أن يكون المراد به فلان أو آخر ممّا يعرض له الاشتراك في التسمية، وإذا قلت: «الكاتب» خرج المحتمل الآخر، وتميّز ما هو المراد، (والكشف) عن معنى الموصوف في مقام يقتضي التفسير والتعريف كجهل المخاطب بحقيقة الموصوف، (نحو: «الجسم الطويل العريض العميق يشغل حيزاً من الفراغ»)؛ فإنّ هذه الأوصاف مما يكشف عن معنى الجسم ويفسره (والتأكيد) المراد بالتأكيد هاهنا مطلق المقرر لا المعنى الاصطلاحي، وذلك إذا كان الموصوف متضمناً لمعنى ذلك الوصف، (نحو) قوله تعالى: (**تُلْكَ عَشَرَةُ كَامِلَةٍ**)، وكقوله تعالى: (**نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**) [الحاقة: ١٣]، ومثل: «أمس الدابر لا يعود» ↪

دروس البلاغة ————— الباب الخامس في الإطلاق والتقييد
والمدح، نحو: «حضر خالد الهمام»، والذم، نحو:
﴿وَأَمْرَأُهُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾ [اللهب: ٤]، والترحّم، نحو: «ارحم
إلى خالد المسكين».

وعطف البيان يكون لمجرد التوضيح، نحو: «أقسم بالله أبو
حفص عمر»، أو للتوضيح مع المدح، نحو: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ
الْحَرَامَ قِياماً لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، ويكتفي في التوضيح أن يوضح الثاني
الأول عند الاجتماع وإن لم يكن أوضح منه عند الإنفراد،

(والمدح، نحو: «حضر خالد الهمام»، والذم، نحو: ﴿وَأَمْرَأُهُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾) فـ«حملة
الخطب» للذم سواء قرأ باللرفع أو النصب؛ لأنّ قراءة النصب على الذم والشتم
(والترحّم، نحو: «ارحم إلى خالد المسكين») وإنما يكون الوصف للمدح في الأول،
والذم في الثاني، والترحّم في الثالث، إذا تعين الموصوف قبل ذكر الوصف؛ إما
بأن لا يكون له شريك في الاسم، أو يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل الوصف،
وإلا يكون الوصف للتمييز (وعطف البيان يكون) للإيضاح بتّه، كما قالوا في
تفسيره: «هو الذي يوضح متبعه»، لكنه قد يكون (مجرد التوضيح) بدون إرادة
المدح (نحو: «أقسم بالله أبو حفص عمر») وقد يقصد به مع الإيضاح المدح
أيضاً، كما قال (أو للتوضيح مع المدح، نحو: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِياماً
لِلنَّاسِ﴾)؛ فإنّ البيت الحرام كما يوضح المتبع، يشعر بكونه موصوفاً بالحرمة،
ومنعوتاً بتعظيم الاحترام، والمنع من الانتهاك والامتهان، فهو عطف بيان جيء به
للإيضاح والمدح كليهما لا للإيضاح فقط. ثُمّ المراد بتوضيح عطف البيان
متبعه أن يحصل من اجتماعهما بإيصال لم يحصل من أحدهما على الإنفراد،
سواء كان أوضح من متبعه أو لا، وهذا ما قال: (ويكتفي في التوضيح أن يوضح
الثاني الأول عند الاجتماع وإن لم يكن أوضح منه عند الإنفراد، ↵

كـ «عليٌ زين العابدين»، و«العسجد الذهب». .

وعطف النسق يكون للأغراض التي تؤديها أحرف العطف، كالترتيب مع التعقيب في «الفاء»، ومع التراخي في «ثم». والبدل يكون لزيادة التقرير والإيضاح، نحو: «قدم ابني عليٍ» في بدل الكل، و«سافر الجندي أغلبه» في بدل البعض، و«نفعني الأستاذ علمه» في بدل الاشتغال.

كـ «عليٌ زين العابدين»، و«العسجد الذهب» بل يصبح أن يكون المتبع أوضح من التابع على ما صرّح به ثقات الفن، (وعطف النسق) أي: العطف بالحرف، وإنما سُمي بـ «عطف النسق»؛ لأنّ المعطوف فيه يكون مع متبعه على نسق واحد لكون كلّ منها مقصوداً بالنسبة (يكون للأغراض التي تؤديها أحرف العطف)، كالترتيب مع التعقيب في «الفاء» ومعنى التعقيب أن يجعل المعطوف ملابساً مدلول الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه به بدون المهلة والتراخي (ومع التراخي) والمهلة (في «ثم») و«حتى» مثل «ثم» في الترتيب بمهلة، إلا أنّ المهلة في «حتى» أقلّ منها في «ثم»، فهي متوسطة بين «الفاء» و«ثم» (والبدل يكون لزيادة التقرير والإيضاح)؛ لأنّه يقصد بالذكر أصالة، والبدل منه إنما يذكر توطئة وتمهيداً، ولا خفاء في أنّ الذكر بعد التوطئة يفيد زيادة التقرير والإيضاح (نحو: «قدم ابني عليٍ» في بدل الكل، و«سافر الجندي أغلبه» في بدل البعض، و«نفعني الأستاذ علمه» في بدل الاشتغال) ولم يذكر مثال بدل الغلط؛ لأنّ ما ذكره من فائدة البدل، وهي زيادة التقرير والإيضاح لا يتناسب فيه؛ إذ من المعلوم أنّ ذكر «زيد» على سبيل الغلط في قوله: «جاءني زيد حمار»، ليس توطئة لذكر «حِمار» فلا يكون ذكر البدل هاهنا لزيادة التقرير والإيضاح، ثم إنّما لم يتعرّض لبيان فائدة هذا النوع من البدل، وخصوص الكلام ببيان فائدة غيره من أنواعه؛ لأنّه لا يقع في فصيح الكلام على ما قالوا.

الباب السادس في القصر

القصر تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص، وينقسم إلى حقيقي وإضافي؛ فالحقيقي ما كان الاختصاص فيه بحسب الواقع والحقيقة لا بحسب الإضافة إلى شيء آخر، نحو: «لا كاتب في المدينة إلاً على» إذا لم يكن غيره فيها من الكتاب، والإضافي ما كان الاختصاص فيه بحسب الإضافة إلى شيء معين، نحو: «ما على إلاً قائم»، أي: إن له صفة القيام لا صفة القعود، وليس الغرض نفي جميع الصفات عنه ما عدا صفة القيام، وكل منها

(الباب السادس في القصر: القصر تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص) أي: من الطرق الآتية من النفي والاستثناء وغير ذلك، واحتذر به من نحو: «حضرت زيداً بالعلم»، و«زيد مقصور على القيام»؛ فإنه لا يسمى «قصراً اصطلاحاً» (وينقسم إلى حقيقي وإضافي؛ فالحقيقي ما كان الاختصاص فيه بحسب الواقع والحقيقة) يعني أنه لا يتجاوز المخصص به إلى غيره أصلاً في نفس الأمر وفي الحقيقة (لا بحسب الإضافة إلى شيء آخر) كما في قسيمه الآتي (نحو: «لا كاتب في المدينة إلاً على» إذا لم يكن غيره فيها من الكتاب) فقد قصرت الكتابة على «علي»، ونفيتها عن كل ما عداه بحسب الحقيقة لا بحسب الإضافة إلى شيء خاص، وإنما زاد قيد «في المدينة»؛ ليتقرّب إلى القبول ولم يستبعد زيادة الاستبعاد، (والإضافي ما كان الاختصاص فيه بحسب الإضافة إلى شيء معين)؛ بأن لا يتجاوز إلى ذلك الشيء وإن تجاوز إلى غيره من الأشياء، (نحو: «ما على إلاً قائم»، أي: إن له صفة القيام لا صفة القعود) فالغرض أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود (وليس الغرض نفي جميع الصفات عنه ما عدا صفة القيام) وإلاً كان القصر حقيقياً لا إضافياً (وكل منها ⇔

ينقسم إلى قصر صفة على موصوف، نحو: «لا فارس إلا عليّ»، وقصر موصوف على صفة، نحو: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ» [آل عمران: ١٤٤]؛ فيجوز عليه الموت.

والقصر الإضافي ينقسم باعتبار حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام: قصر إفراد إذا اعتقد المخاطب الشركة،

ينقسم إلى قصر صفة على موصوف وهو أن يحكم بأنّ هذه الصفة لا تتجاوز هذا الموصوف إلى موصوف آخر أيّ موصوف كان، وهذا في القصر الحقيقى، أو إلى موصوف معين، وهذا في القصر الإضافي، وإن كان الموصوف يتتجاوزها إلى غيرها من الصفات (نحو: «لا فارس إلا عليّ») فقد حكم فيه بقصر صفة الفارسية على «عليّ» بحيث لا يتتجاوزه إلى غيره، ولا يقتضي ذلك أنّ عليّاً لا يتتجاوز الفارسية إلى غيرها من الصفات كالشجاعة والساخونة وغيرهما، **(قصر موصوف على صفة)** وهو أن يحكم بأنّ هذا الموصوف لا يتتجاوز هذه الصفة إلى صفة أخرى مطلقة، وهو في القصر الحقيقى، أو معينة، وهو في القصر الإضافي، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر (نحو: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ») فقصر النبي عليه الصلاة والسلام على وصف الرسالة قصراً إضافياً بالنسبة إلى صفة الخلود في الدنيا وبعد عن الموت، فلا يتتجاوز هو صلى الله تعالى عليه وسلم الرسالة إلى هذه الصفة **(فيجوز عليه الموت)** وإن كانت الرسالة تتتجاوز إلى غيره صلى الله تعالى عليه وسلم من الرسل عليهم السلام، **(والقصر الإضافي ينقسم باعتبار حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام: قصر إفراد إذا اعتقد المخاطب الشركة)** أي: شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة، وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف، ومثال هذا القصر في قصر الموصوف على الصفة ما مرّ من قوله تعالى: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ» [آل عمران: ١٤٤]، فإنّ ←

قصر قلب إذا اعتقد العكس، وقصر تعين إذا اعتقد

واحداً غير معين.

المخاطبين وهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم لما استعظموا موته صلى الله تعالى عليه وسلم، وصاروا كائناً لهم أثبتوا له صلى الله تعالى عليه وسلم صفتين: الرسالة والتبرّي عن الموت، قصره عليه السلام على الرسالة بمعنى أنه لا يتعداها إلى البترّي من الالٰك، وإنما سُمِّي هذا القصر «قصر إفراد»؛ لأنَّ المتكلّم ينفي بـهذا القصر الشركة المعتقدة للمخاطب، ويفرد موصوفاً بصفة، أو صفة بموصوف (قصر قلب إذا اعتقد العكس) أي: عكس الحكم الذي أثبته المتكلّم، ففي قصر الصفة على الموصوف إذا اعتقد المخاطب أنَّ الفارس حسنٌ لا علىٌ يقول: «لا فارس إلا علىٌ»، حسراً للفارسيّة في علىٍ، ونفيأً لها عن حسنٍ، وتسمية هذا القصر بـ«قصر القلب»؛ لأنَّ فيه قلباً وتبديلاً لحكم المخاطب (قصر تعين إذا اعتقد واحداً غير معين) من أتصف هذا الموصوف بتلك الصفة أو بغيرها في قصر الموصوف على الصفة، أو أتصف هذا الموصوف أو غيره بتلك الصفة في قصر الصفة على الموصوف، حتى يكون المخاطب لقولنا: «ما علىٌ إلا قائم» من يعتقد أنه إما قائم أو قاعد، ولا يعرف على التعين، ولقولنا: «ما قائم إلا علىٌ» من يعتقد أنَّ القائم إما علىٌ أو حسنٌ، من غير أن يعرفه معيناً، فلما كان هذا القصر لتعيين ما هو غير معين عند المخاطب، سُمِّي «قصر تعين»، ثم إنما خصَّ هذا الانقسام بالقصر الإضافي؛ لأنَّ هذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقـي؛ إذ المخاطب العاقل لا يعتقد أتصف أمر بجميع الصفات حتى يصبح قصر إفراد قسراً حقيقياً، ولا أتصف به جميع الصفات غير صفة واحدة حتى يقلب المتكلّم حكمه، ويتحقق قصر القلب، وهكذا لا يتردد بين الاتّصاف بجميع الصفات غير صفة واحدة، وبين الاتّصاف بتلك الصفة الواحدة، حتى يتصور قصر التعين، ⇐

وللقصر طرق، منها: النفي والاستثناء، نحو: **«إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ»** [يوسف: ٣١]، ومنها: **«إِنَّمَا»**، نحو: **«إِنَّمَا الْفَاهِمُ عَلَيْهِ»**، ومنها: العطف بـ**«لَا»** أو **«بِلَّا»** أو **«لَكُنْ»**، نحو: **«أَنَا نَاثِرٌ لَا نَاظِمٌ»**، و**«مَا أَنَا حَاسِبٌ بِلَّا كَاتِبٌ»**، ومنها: تقديم ما حقّه التأخير، نحو: **«إِيَّاكَ نَعْبُدُ»** [الفاتحة: ٥].

وهذا في القصر الحقيقى من جانب الموصوف على الصفة، وكذا لا يعتقد العاقل اشتراك صفة بين جميع الأمور، ولا اشتراكها بين كلّ الأمور سوى أمر واحد، ولا يتراوح بين ذلك حتى يجري أنواع القصر الحقيقى من جانب الصفة على الموصوف، هكذا قالوا (**وللنصر**) سواء كان حقيقةً أو غيره (**طريق**) أي: أسباب لفظية تقيده (منها: **النفي**) بأداة من أدواته كـ**«لَيْسَ»** و**«مَا»** و**«إِنْ»** وغيرها من أدوات النفي (**والاستثناء**) بـ**«إِلَّا»** وغيرها من إحدى أنواعها (نحو: **«إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ»**) في قصر الموصوف على الصفة (ومنها: **«إِنَّمَا»**، نحو: **«إِنَّمَا الْفَاهِمُ عَلَيْهِ»**) في قصر الصفة على الموصوف، والفرق بين **«إِنَّمَا»** وبين **«النفي والاستثناء»** مع كون **«إِنَّمَا»** متصنة لمعناهما أنّ الأصل في **«إِنَّمَا»** أن تستعمل في الحكم الذي من شأنه أن لا يجعله المخاطب ولا ينكره، بخلاف النفي والاستثناء، فإنّ الأصل فيما أن يكون ما استعمل فيه مما يجعله المخاطب وينكره، (ومنها: **العطف بـ**«لَا»**** أو **«بِلَّا»** أو **«لَكُنْ»**) دون سائر حروف العطف (نحو: **«أَنَا نَاثِرٌ لَا نَاظِمٌ»**، و**«مَا أَنَا حَاسِبٌ بِلَّا كَاتِبٌ»**) وإنما لم يذكر مثال **«لَكُنْ»**; لكنهما مثل **«لَا»** في إفاده القصر، (ومنها: تقديم ما حقّه التأخير) تقديم الخبر على المبدأ، إذا لم يكن المبدأ نكرة، وتقدم معمولات الفعل عليه بخلاف ما وجب تقديمها لصدارته كـ**«أَنْ»** و**«مَتَى»**، أو لإفادته التخصيص في النكرة المؤخرة كتقديم الخبر على المبدأ إذا كان المبدأ نكرة، نحو: **«فِي الدَّارِ رَجُلٌ»**، فإنّ تقديمها لا يفيد الحصر، (نحو: **«إِيَّاكَ نَعْبُدُ»**); فتقديم المفعول هاهنا للدلالة على الحصر، ولذا قيل: معناه: **نَعْبُدُكَ وَلَا نَعْبُدُ غَيْرَكَ**.

الباب السابع في الوصل والفصل

الوصل عطف جملة على أخرى، والفصل تركه، والكلام
ها هنا قاصر على العطف بـ«الواو»؛ لأنّ العطف بغيرها لا يقع
فيه اشتباه، ولكلّ من الوصل بها والفصل مواضع.
موضع الوصل بالواو: يجب الوصل في موضعين:
الأول: إذا اتفقت الجملتان خبراً أو إنشاء، وكان بينهما جهة
جامعة، أي: مناسبة تامة،

(الباب السابع في الوصل والفصل: الوصل عطف جملة على أخرى، والفصل

تركه) هذا ليس تعريفاً للوصل والفصل مطلقاً، بل لنوع منها، وهو الواقع في
الجمل، وإنما خصّ الكلام ببيان هذا النوع من الوصل والفصل؛ لأنّ فيه من
زيادة الغموض والبحث ما ليس فيما يقع في المفردات، وما يجري بغيرها؛ لأنّه في
الغالب واضح (**والكلام هنا قاصر على العطف بـ«الواو»؛ لأنّ العطف بغيرها لا يقع
فيه اشتباه**) وذلك لأنّ ما سوى «الواو» من حروف العطف لها معانٍ مختلفة
سوى الاشتراك، فالعطف بما يحصل معاني تلك الحروف، فتظهر فائدة تغنى عن
طلب خصوصية أخرى، جامحة بين المتعاطفين بخلاف «الواو»، فإنّها لا تفيد إلا
محرّد الاشتراك، وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابي، وأماماً في غيره فيحتاج إلى
الجهة الخاصة التي تجمع الجملتين وتقرب إحداهما إلى الأخرى، واستخراج تلك
الجهة الجامعة لا يخلو عن إشكال واشتباه (**ولكلّ من الوصل بها والفصل مواضع
موضع الوصل بالواو: يجب الوصل في موضعين: الأول: إذا اتفقت الجملتان خبراً أو
إنشاء، وكان بينهما جهة جامعة، أي: مناسبة تامة**) باعتبار كلّ من المسند إليه والمسند
من الجملتين بأن يتحقق بين المسند وإليه في الجملة الأولى، وبينه في الجملة ↵

ولم يكن مانع من العطف، نحو: **﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۝ وَإِنَّ الْفُجَارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾** [الانفطار: ١٤-١٣]، و نحو: **﴿فَلَيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلَيُبَيِّكُوا كَثِيرًا﴾** [التوبه: ٨٢]، الثاني: إذا أوهם ترك العطف خلاف المقصود، كما إذا قلت:

الثانية جامع، وكذا بين المسند في الأولى، وبينه في الثانية حتى لو وجد بين المسند إليهما دون المسندَين، أو بين المسندَين دون المسند إليهما، لم يكُف في قبول العطف، ولذا حكموا بامتناع، نحو: «خففي ضيق» و«خاتمي ضيق»، مع اتحاد المسندَين لعدم المناسبة والعلاقة الخاصة بين الحرف والخاتم (ولم يكن) مع تلك المناسبة التامة (مانع من العطف) ككون عطف جملة على جملة، يصح عليها العطف مُوهماً لعطفها على جملة، لا يصح عليها العطف، فحيثُد يترك العطف وإن كانت الجملتان متفقَتَن خبراً أو إنشاء، ووُجِدَت الجهة الجامعة بينهما كما سيَتَضح من المثال الآتي في المثلن (نحو: **﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۝ وَإِنَّ الْفُجَارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾**) فهاتان جملتان متفقَتَن خبراً، وبينهما جهة جامعة بين المسندَين والمسند إليهما جميعاً، لأنَّ الأبرار ضد الفجَار، والكون في النعيم، ضد الكون في الجحيم، ومع ذلك ليس بينهما ما يمنع من العطف، وكذا (نحو: **﴿فَلَيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلَيُبَيِّكُوا كَثِيرًا﴾**) جملتان اتفقا إنشاء، ووُجِدَ الجامع بينهما، و اتحاد المسند إليه فيهما، وتناسب المسندَين لـما بين الضحك والبكاء من التضاد مع عدم وجود مانع من العطف وإنما اعتبر التضاد جهة جامعة لأن التضاد عند الوهم كالتضادُ عنـد العقل، فكما لا ينفك أحد المتضادَين عن الآخر عند الآخر عند العقل، كذلك لا ينفك أحد المتضادَين عن الآخر عند الوهم، ولذلك الارتباط الوهمي تحدـد الصدَّ أقرب خطوراً بالبال مع الصدَّ الآخر من سائر المغایرات الغير المتضادَة بعضها مع بعض (الثاني: إذا أوهם ترك العطف خلاف المقصود، كما إذا قلت: ↵

«لا وشفاه الله»، جواباً لمن يسألك: «هل برأ على من المرض؟»، فترك «الواو» يوهم الدعاء عليه، وغرضك الدعاء له.

موضع الفصل: يجب الفصل في خمسة موضع:

الأول: أن يكون بين الجملتين اتحاد تام؛ لأن تكون

الثانية بدلاً من الأولى، نحو: **﴿أَمَدْكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ٥ أَمَدْكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾** [الشعراء: ١٣٣-١٣٢]

«لا وشفاه الله»، جواباً لمن يسألك: «هل برأ على من المرض؟» فقولك: «لا» نفي لمضمون المسئول عنه، أي: «ما برأ على من المرض»، وقولك: «شفاه الله» دعاء بالشفاء له، فكلمة «لا» تضمنت جملة خبرية، و«شفاه الله» جملة إنشائية فيبيهما كمال الانقطاع وهو سبب للفصل وترك العطف، لكن وجوب الوصل هاهنا بعطف الجملة الثانية على الجملة المقدرة؛ لأنّه لو لم تعطف وقيل: «لا شفاء الله» لتوهم أنّ هذا الكلام دعاء على المريض بنفي الشفا مع أنّ المقصود هو الدعاء له بالشفاء كما قال (**فترك «الواو» يوهم الدعاء عليه، وغرضك الدعاء له**) فوجب

العطف هاهنا لدفع هذا الإيهام (موضع الفصل: يجب الفصل في خمسة موضع:

الأول: أن يكون بين الجملتين اتحاد تام؛ لأن تكون الثانية بدلاً من الأولى) وهذا إنما

يكون إذا كانت الجملة الأولى غير وافية بتمام المراد لكونها جملة أو خفيّة

الدلالة، وكان المقام يقتضي اعتماد بشأن المراد إذ لا بدّ حينئذ لإتمام المراد وإيفائه

من الإتيان بالبدل الوافي بتمام المراد كمال الوفاء (نحو) قوله تعالى حكاية عن

قول نبيه هود على نبينا وعليه الصلاة والسلام لقومه: **﴿وَأَتَقُوا الَّذِي أَمَدَكُمْ بِمَا**

تَعْلَمُونَ ٥ أَمَدَكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٤]، فإنّ المراد من

هذا القول التنبية على نعم الله تعالى، والمقام يقتضي اعتماداً واهتماماماً بشأن ذلك

التنبيه؛ لكونه ذريعة للتشرّك الذي هو مبدأ لكلّ خير وطاعة، والجملة الأولى

أو بأن تكون بياناً لها، نحو: **﴿فَوْسُوسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَذْلَكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخَلْدِ﴾** [طه: ١٢٠]، أو بأن تكون مؤكدة لها، نحو: **﴿فَمَهَلِ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ رُؤْيَا﴾** [الطارق: ١٧]، ويقال في هذا الموضع إنَّ بين الجملتين كمال الاتصال.

الثاني: أن يكون بين الجملتين تبائن تامَّ بأن يختلفا خبراً وإنشاء

لكونها دالة على تلك النعم إجمالاً، ولا حالة تفصيلها على علم المحاطين المعاندين بکفرهم غير وافية بتمام هذا المراد الذي هو التنبية على نعمه تعالى، فأوردت جملة ثانية بطريق البدل منها وفصلت فيها النعم وسميت أنواعها من غير إحالة على علمهم لتكون وافية بتأدبة المراد كمال الوفاء (أو بأن تكون بياناً لها) وهذا إذا كان في الجملة الأولى خفاء، وقصد بالثانية إيضاحها وإزالة ذلك الخفاء (نحو: **﴿فَوْسُوسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَذْلَكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخَلْدِ﴾**) ففي الجملة الأولى، أي: قوله تعالى: **﴿فَوْسُوسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ﴾** [طه: ١٢٠] خفاء، إذ لم تبيَّن فيها تلك الوسوسة، فأوردت الجملة الثانية، وهي قوله تعالى: **﴿قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَذْلَكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخَلْدِ وَمُلْكُ لَا يَلِي﴾** [طه: ١٢٠] ليبيان تلك الوسوسة وإيضاحها (أو بأن تكون مؤكدة لها) تأكيداً معنوياً، بأن يختلف مفهومهما، ولكن يلزم من تقرير معنى أحدهما تقرير معنى الأخرى، أو تأكيداً لفظياً، بأن يكون مضمون الثانية مضمون الأولى، فؤتي بالثانية بعد الأولى؛ ليتقرر ذلك المضمنون في ذهن السامع بحيث لا يتوهّم فيه الغلط والسهوا (نحو: **﴿فَمَهَلِ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ رُؤْيَا﴾**) فالجملة الثانية هاهنا تأكيد للفظي للجملة الأولى؛ لكون الثانية مقررة للأولى، ومع كونهما متفقين في المعنى، فوزان الجملة الثانية وزان «زيد» الثاني في قولنا: « جاء زيد زيد » (ويقال في هذا الموضع إنَّ بين الجملتين كمال الاتصال. **الثالث:** أن يكون بين الجملتين تبائن تامَّ بأن يختلفا خبراً وإنشاء ←

قوله:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَارُهَا فَحَتَّفُ كُلُّ امْرَئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارٍ
 أو بَأْنَ لَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا مَنَاسَةٌ فِي الْمَعْنَى، كَقُولُكَ: «عَلَيْ
 كَاتِبِ، الْحَمَامِ طَائِرٌ»؛ فَإِنَّهُ لَا مَنَاسَةٌ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ كِتَابَةِ عَلَيْ وَطَيْرَانَ
 الْحَمَامِ، وَيَقَالُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِنَّ بَيْنَ الْجَمْلَتَيْنِ كَمَالَ الْانْقِطَاعِ.

كَقُولُهُ: وَقَالَ رَائِدُهُمْ وَهُوَ الَّذِي يَتَقَدَّمُ الْقَوْمَ لِتَطْلُبِ الْمَاءِ وَالْكَلَاءِ، وَالْمَرَادُ بِهِ هَاهُنَا عَرِيفُ الْقَوْمِ، أَيْ: الشَّجَاعُ الْمُقْدَامُ مِنْهُمْ (أَرْسُوا) أَيْ: أَقِيمُوا بِهَذَا الْمَكَانِ الْمَلَائِمُ لِلْحَرْبِ (نُزَارُهَا) بِالرَّفْعِ لَا بِالْجَزْمِ، جَوَابًا لِلْأَمْرِ، أَيْ: نَخَوِّلُ أَمْرَ الْحَرْبِ وَنَعَالِجُهَا (فَحَتَّفُ كُلُّ امْرَئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارٍ) «الْفَاءُ» فِي قُولُهُ: «فَحَتَّفُ» لِلتَّعْلِيلِ، أَيْ: لَا تَخَافُوا بِمَحَاوِلَةِ الْحَرْبِ مِنَ الْحَتْفِ وَالْمَوْتِ؛ لَأَنَّ حَتْفَ كُلِّ امْرَئٍ... إِلَخُ، فَقُولُهُ: «أَرْسُوا» فِي هَذَا الشِّعْرِ جَمْلَةً إِنْشَائِيَّةً لِفَظًا وَمَعْنَى، وَقُولُهُ: «نُزَارُهَا» جَمْلَةُ خَبْرِيَّةٍ، وَبَيْنَهُمَا تَبَيْنَ تَامٌ، فَلَذَا لَمْ تَعْطُفِ الثَّانِيَةُ عَلَى الْأُولَى (أَوْ بَأْنَ لَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا مَنَاسَةٌ فِي الْمَعْنَى) مَعَ كُونَهُمَا غَيْرَ مُخْتَلِفِيْنَ خَبْرًا وَإِنْشَاءً (كَقُولُكَ: «عَلَيْ كَاتِبِ، الْحَمَامِ طَائِرٌ»؛ فَإِنَّهُ لَا مَنَاسَةٌ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ كِتَابَةِ عَلَيْ وَطَيْرَانَ الْحَمَامِ) لَا باِعْتِبَارِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ وَلَا باِعْتِبَارِ الْمَسْنَدِ، مَعَ أَنَّهُمَا مُتَفَقَّانِ خَبْرًا (وَيَقَالُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِنَّ بَيْنَ الْجَمْلَتَيْنِ كَمَالَ الْانْقِطَاعِ^(١)) أَيْ: كَمَالُ الْانْقِطَاعِ بِلَا إِيْهَامٍ، فَإِنَّ الْمَوْضِعَ الثَّانِي مِنَ الْوَصْلِ أَيْضًا، يَقَالُ فِيهِ: «إِنَّ بَيْنَ الْجَمْلَتَيْنِ كَمَالَ الْانْقِطَاعِ»، لَكِنْ يَقَالُ فِيهِ: «كَمَالُ الْانْقِطَاعِ مَعَ الإِيْهَامِ»، كَمَا قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ: «كَمَا يَقَالُ... إِلَخُ»، فَاخْتَلَافُ الْحَكْمِ بَيْنَ هَذِينَ الْكَمَالَيْنِ بِوُجُوبِ الْوَصْلِ فِي أَحَدِهِمَا، وَالْفَصْلِ فِي الْآخَرِ بِسَبَبِ ⇔

(١) كَمَا يَقَالُ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي مِنَ الْوَصْلِ وَالْعَطْفِ هُنَاكَ لِدْفَعِ الإِيْهَامِ. ١٢ مِنْهُ.

الثالث: كون الجملة الثانية جواباً عن سؤال نشأ من

الجملة الأولى، كقوله:

رَعَمَ الْعَوَادِلُ أَنِّي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا وَلَكِنَّ غَمْرَتِي لَا تَنْجَلِي
كَانَهُ قَيلٌ: «أَصَدَقُوا فِي زَعْمِهِمْ أَمْ كَذَبُوا؟» فَقَالَ
«صَدَقُوا»، وَيُقَالُ بَيْنَ الْجَمْلَتَيْنِ شَبَهٌ كَمَالُ الاتِّصالِ.

الرابع: أن تسبق جملة بجملتين يصحّ عطفها على إحديهما؛ لوجود المناسبة، وفي عطفها على الأخرى فساد، . . .

إيهام خلاف المراد عند الفصل وعدمه (**الثالث: كون الجملة الثانية جواباً عن سؤال نشأ من الجملة الأولى**) فتفصل الثانية عن الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال (**كقوله: رَعَمَ الْعَوَادِلُ** جمع «عاذلة»، لكنّ المراد بها: «جماعة عاذلة من الذكور»، بقرينة قوله: «صَدَقُوا» بضمير الذكور (**أَنِّي فِي غَمْرَةٍ**) أي: شدة (**صَدَقُوا وَلَكِنَّ غَمْرَتِي لَا تَنْجَلِي**) أي: لا تنكشف، والمعنى: إنّ كما قالوا ولكنّ غمرتي ليست كغيرها من الغمرات، فإنّها غالباً تنحلي وغمري لا تنحلي، ولا مطبع لي في فلاحي، فقوله: «صَدَقُوا» جواب سؤال مقدر (**كَانَهُ قَيلٌ: أَصَدَقُوا فِي زَعْمِهِمْ أَمْ كَذَبُوا؟**) فـ(**فَقَالَ**) في الجواب (**«صَدَقُوا، وَيُقَالُ**) في هذا الموضع (**بَيْنَ الْجَمْلَتَيْنِ شَبَهٌ كَمَالُ الاتِّصالِ**) لأنّ اتصال الجواب بالسؤال ليس كاتصال الأقسام الثلاثة من كمال الاتصال، أي: البدل وعطف البيان والتأكيد مع متبعاهما لكونها متحدة معها، بخلاف الجواب بالنسبة إلى السؤال، فإنه معاير له لكنّه شبيه باتصال هذه الأقسام في أنّ الجملة الأولى في هذه الأقسام كما هي مستتبعة للثانية، ولا توجد الثانية بدون الأولى كذلك السؤال مستتبع للجواب، والجواب لا يوجد بدون السؤال، فلذا يقال لهذا الاتصال: «شبّه كمال الاتصال» (**الرابع: أن تسبق جملة بجملتين يصحّ عطفها على إحديهما؛ لوجود المناسبة، وفي عطفها على الأخرى فساد،** ↵

فيترك العطف دفعاً للوهم، كقوله:

وَتَظُنْ سَلْمَى أَنِّي أَبْغِي بِهَا بَدْلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمُ

فجملة «أراها» يصح عطفها على «تظن»، لكن يمنع من هذا

توهم العطف على جملة «أبغي بها»، فتكون الجملة الثالثة من مطونات

سلمي مع أنه ليس مراداً، ويقال بين الجملتين في هذا الموضع

فيترك العطف دفعاً للوهم أي: دفعاً لوهم عطفها على الأخرى الموجب للفساد في

المعنى (ك قوله):

وَتَظُنْ سَلْمَى أَنِّي أَبْغِي بِهَا بَدْلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمُ

فجملة «أراها» يصح عطفها على) جملة (تظن) لوجود المناسبة بين هاتين الجملتين،

وهي الاتحاد بين مستديهما؛ لكون «أرى» بمعنى «أظن»، وشبّه التضاد بين

المستند إليه في الأولى وبينه في الثانية، فإن المستند إليه في الأولى «سلمي»، وهي

محبوبة، وفي الثانية الضمير المستتر في «أرى» العائد إلى الشاعر المتكلّم، وهو

محبٌّ، فيتوقف تعلق كلّ منهما على تعلق الآخر باعتبار وصف المحبوبة والمحببة،

فيبين الجملتين مناسبة باعتبار المستندين والمستند إليهما، فلو عطف جملة «أراها»

على جملة «تظن سلمي» لكان صحيحاً وموافقاً لمراد الشاعر إذ المعنى حينئذ: إنّ

سلمي تظنّ كذا، وأظنهما كذا (لكن يمنع من هذا توهم العطف على جملة «أبغي بها»)،

فككون الجملة الثالثة وهي جملة «أراها» أيضاً (من مطونات سلمي) ويكون معنى

الشعر الإخبار بظن سلمي، أنّها تظنني موصوفاً بوصفين؛ أحدهما: أني أبغي،

وأطلب بها بدلاً، والآخر أني: أظنهما أنها تكيم في أودية الضلال (مع أنه ليس

مراداً) للشاعر، بل مراده الإخبار عن ظنّها: «أَنِّي أَبْغِي بِهَا بَدْلًا»،

والإخبار عن ظنّ نفسه: إنّها تخطئ في ظنّها بي هذا الظنّ وكيم، وتذهب

بسبب هذا الظنّ في أودية الضلال، (ويقال بين الجملتين في هذا الموضع: ←

شبه كمال الانقطاع .

الخامس: أن لا يقصد تشريك الجملتين في الحكم لقيام مانع، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ۝ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [القراءة: ١٤-١٥]؛ فجملة «الله يستهزئ بهم» لا يصح عطفها على «إننا معكم»؛ لاقتضائه أنه من مقوفهم، ولا على جملة «قالوا»؛ لاقتضائه أنَّ استهزاء الله تعالى بهم مقيد بحال خلوهم إلى شياطينهم،

«شبه كمال الانقطاع» لتحقق المشابهة بينه وبين كمال الانقطاع في كون الجملتين متغيرتين مع وجود المانع من العطف إلا أنَّ المانع في صورة كمال الانقطاع هو التباين التام أو عدم وجود المناسبة، وهاهنا المانع هو إيهام غير المراد (الخامس: أن لا يقصد تشريك الجملتين في الحكم) أي: تشريك الجملة الثانية للجملة الأولى في حكمها الإعرابي الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ، أو صفة، أو مفعولاً، أو نحو ذلك، أو في قيد زائد على مفهومها، مثل الظرف، والشرط، ونحوهما (القيام مانع) من ذلك التشريك (كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ۝ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾؛ فجملة «الله يستهزئ بهم» لا يصح عطفها على «إننا معكم»؛ لاقتضائه أنه من مقوفهم) لأنَّه يلزم حينئذ تشريك جملة «الله يستهزئ بهم» لجملة «إننا معكم» في كونها مفعول «قالوا»، فيلزم أن تكون هي أيضاً مقوله قول «المنافقين» وليس كذلك (ولا على جملة «قالوا»؛ لاقتضائه أنَّ استهزاء الله تعالى بهم مقيد بحال خلوهم إلى شياطينهم) لأنَّ جملة «قالوا» مقيد بظرف هو «وإذا خلوا»، يعني: إنَّهم إنما يقولون: «إننا معكم» في حال خلوهم إلى شياطينهم، لا في حال وجود أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فلو عطفت على هذه الجملة ←

ويقال بين الجملتين في هذا الموضع توسط بين الكمالين.

جملة «الله يستهزئ بهم» لزم تشريكيها لها في كونها مقيدة بذلك الظرف، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم أيضاً مختصاً بحال حلولهم إلى شياطينهم مع أنّ استهزاء الله بهم دائم غير مقيد بحال الخلود **(ويقال بين الجملتين في هذا الموضع توسط بين الكمالين^(١))** أي: بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال؛ لأنّ الجملة الثانية في هذا الموضع لا تكون متحدة مع الجملة الأولى؛ لأن تكون بدلاً منها، أو بياناً لها، أو مؤكدة لها، كما في كمال الاتصال، ولا مبادنة عنها؛ لأن تكون مخالفة لها في الخبرية والإنشائية، أو لم يوجد بينهما وبين الجملة الأولى مناسبة في المعنى، كما في كمال الانقطاع، بل هي مع كونها مغایرةً للجملة الأولى في المفهوم والمقصود، تكون موافقة لها في الخبرية وتوجد بينها وبين الجملة الأولى مناسبة وجهة جامعة أيضاً، فلا تكون فيها بالنسبة إلى الجملة الأولى كمال الاتصال ولا كمال الانقطاع، بل هي بين بين، فلذا يقال هاهنا: «إنّ بين الجملتين توسطاً بين الكمالين»، ولهذا الوجه يعنيه يقال في الموضع الأول من الوصل أيضاً: أن بين الجملتين توسطاً بين الكمالين إلا أنّ الحكم قد اختلف في هاتين الصورتين للتتوسط؛ لوجود مانع من العطف هاهنا وعدمه هناك، كما قال في الحاشية: «كما يقال بين الجملتين في الموضع الأول...إلا»، فعلم من هذا البيان أنّ الأحوال التي بين الجملتين خمسة: «كمال الانقطاع» و«شبهه» و«كمال الاتصال» و«شبهه» و«التوسط بين الكمالين»، ما ذكره من صورتي وجوب الوصل، ليس خارجاً عن هذه الخمسة، والأصل في الأربعه الأولى الفصل، وفي الخامسة الوصل، لكنّ الحكم قد يختلف لوجود المانع من الفصل أو الوصل.

^(١) كما يقال بين الجملتين في الموضع الأول من الموضع غير أن الفصل هاهنا لقصد عدم التشريك. ١٢ منه.

الباب الثامن في الإيجاز والإطناب والمساواة

كلّ ما يجول في الصدر من المعاني يمكن أن يعبر عنه

بثلاث طرق:

(١) المساواة: وهي تأدية المعنى المراد بعبارة متساوية بأن تكون على الحدّ الذي جرى به عرف أو سطوة الناس، وهم الذين لم يرتفعوا إلى درجة البلاغة، ولم ينحطوا إلى درجة الفهافة، نحو: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٦٨].

(الباب الثامن في الإيجاز والإطناب والمساواة: كلّ ما يجول في الصدر من المعاني يمكن أن يعبر عنه بثلاث طرق) وهي المساواة والإيجاز والإطناب، لكن يفهم من بيانه هذه الطرق ثلاث طرق أخرى: وهي الإخلال والتطويل والخشوع، فجملة طرق التعبير ستة إلا أن المقبول منها الثلاث الأولى، فمراده بحصر الطرق في الثلاث حصر الطرق المقبولة فيه ثمّ لما كان لا بدّ في ضبط كلّ من المساواة والإيجاز والإطناب من ضبط الحدّ الخاصّ الذي يقاس عليه كلّ واحد منها، فيقال ما كان عليه فهو متساوية، وما نقص منه فهو إيجاز، وما زاد عليه فهو إطناب، جعلوا ذلك الحدّ الكلام العربي؛ لأنّه أقرب الأمور إلى الضبط، فإن تفاوت أفراده متقارب ومعرفة مقداره مع ما فيه من الاختلاف الخفيف متيسّر؛ فلذا بين المصنف الكلام عليه، فقال ((١) المساواة وهي تأدية المعنى المراد) الذي قصد المتكلّم إفادته للمخاطب (عبارة متساوية له بأن تكون) تلك العبارة (على الحدّ الذي جرى به عرف أو سطوة الناس) أي: تعاملوا به في مجرى عرفهم في تأدية المعنى التي تعرض لهم الحاجة إلى تأديتها في الحوادث اليومية، والمراد بأوساط الناس (وهم الذين لم يرتفعوا إلى درجة البلاغة، ولم ينحطوا إلى درجة الفهافة) أي: العي والعجز في الكلام (نحو: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾) ففي هذا الكلام ↳

(٢) والإيجاز: وهو تأدية المعنى بعبارة ناقصة عنه مع وفائها بالغرض نحو:

قِفَائِبُكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ
فِإِذَا لَمْ تَفِ بِالغَرْضِ سُمِّيَ «إِخْلَالًا»، كَوْلُهُ:
وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظَلَاءِ لِ النُّوكِ مِمْنَ عَاشَ كِدَّا
..... مراده أن العيش الرغد

مساواة؛ لأنّ فيه تأدية المعنى المراد بعبارة يستحقّها ذلك المعنى في مجرى العرف من غير زيادة ولا نقصان إذ لم يوجد في المقام ما يقتضي العدول عنها (٢) والإيجاز وهو تأدية المعنى المراد (عبارة ناقصة عنه) بأن تكون أقلّ من الحدّ الذي جرى به عرف أو ساط الناس (مع وفائها بالغرض) والمراد بوفائها بالغرض أن تكون دلالتها على ذلك الغرض مع نقصان اللفظ واضحة في تراكيب البلغاء (نحو: قِفَائِبُكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ) فهذا الكلام مع كونه ناقص العبارة؛ لأنّ الأصل من ذكرٍ حبيباً ومنزله ظاهر الدلالة على المراد؛ لأنّ سوق الكلام في أمثال هذا الموضوع يدلّ دلالة واضحة على حذف المضاف إليه (فِإِذَا لَمْ تَفِ بالغرض) بأن يكون اللفظ ناقصاً مع خفاء الدلالة على ذلك الغرض بحيث يحتاج فيها إلى تكليف وتعسّف (سُمِّيَ «إِخْلَالًا») لكونه مخللاً في فهم المراد (كَوْلُه): وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظَلَالٍ جمع «ظلّة»، وهي ما يتظلّل به (النُّوك) بالضمّ، «الْحُمُقُّ والجهالة»، وإضافة الظلال إلى النُّوك من إضافة المشبه به إلى المشبهة (مِمْنَ عَاشَ كِدَّا) أي: من عيش من عاش مكتدوًّا متعباً، فظاهره يفيد أنّ العيش ولو بالنكد، والتعب مع الحمق خير من العيش النكد والشاق ولو مع العقل، وهو غير صحيح؛ لاستوائهمما في النكد، وزيادة الثاني بالعقل الذي من شأنه الترسّعة، وإطفاء بعض نكبات العيش فلا يكون هذا المعنى مراد الشاعر بل (مراده أن العيش الرغد) والمعيشة ⇔

دروس البلاغة ————— الباب الثامن في الإيجاز والإطناب والمساواة
في ظلال الحمق، خير من العيش الشاق في ظلال العقل.

(٣) والإطناب وهو تأدية المعنى بعبارة زائدة عنه مع الفائدة،
نحو: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظُمُ مِنِّي وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا﴾
[سـ: ٤]، أي: كبرت، فإذا لم تكن في الزيادة فائدة سُمي
«تطويلاً» إن كانت الزيادة غير متعلقة و«خشواً» إن تعينت.

فالتطويل، نحو: **وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنَا**

الناعمة (في ظلال الحمق) والجهالة (خير من العيش الشاق) المعتوب صاحبه (في ظلال العقل) والعلم، وهذا المراد لا يفهم من ظاهر الكلام حتى يتأمل فيه، ويصح بتقدير الصفة في المصراع الأول، أي: «والعيش الرغد الناعم»، والحال في المصراع الثاني، أي: «مِنْ عاشَ كَذِبًا»، حال كونه في ظلال العقل مع خفاء الدلالة على هذا التقدير، فجاء الإخلاص (٣) والإطناب وهو تأدية المعنى بعبارة زائدة عنه مع الفائدة، نحو: **﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظُمُ مِنِّي وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا﴾**، أي: كبرت) وشخت، فأوردت بذلك العبرة الزائدة عليه بكثير؛ لفائدة مزيد التقريري، والتبسيط للضعف المطلوب تأديته بهذا الكلام؛ لأنَّه لَمَّا بَيَّنَ أَنَّ الْعَظِيمَ هُوَ عمود البدن وأصل بنائه، وهن ثبت تساقط القوة وتمرر أمر الضعف بالضرورة، ثُمَّ قررَ هذا المعنى في الجملة الثانية بطريق الاستعارة التي هي أحسن وأبلغ من الحقيقة المستبدلة، وتشبيه الشيب بشواذ النار في بياضه وأنارته وانتشاره في الشعر وفسوه فيه (إذا لم تكن في الزيادة فائدة سُمي «تطويلاً» إن كانت الزيادة غير متعلقة و«خشواً» إن تعينت) فالفرق بين الحشو والتطويل تعين الزيادة، وعدم ذلك التعين مع اشتراكهما في كون الزيادة بلا فائدة (التطويل، نحو: **وَأَلْفَى**) وجد حذيفة الأبرش (**قَوْلَهَا**) أي: قول الزباء (**كَذِبًا وَمَيْنَا**) وهذا في قصة قتل الزباء لخديعة الأبرش، وهي معروفة، فالكذب والميَّن في هذا القول واحد، ولا فائدة في ↵

والخشو، نحو: وأعلم علم اليوم والأمس قبله

ومن دواعي الإيجاز: تسهيل الحفظ، وتقريب الفهم، وضيق المقام،
وأسامة المحادثة، ومن دواعي الإطناب: تشبيت المعنى،

الجمع بينهما؛ إذ مقام هذا الكلام ليس مقتضياً للتأكد، فأخذهما زائد بلا
فائدة، وليس المزيد متعيناً، لأنَّ المعنى يصحُّ بكلِّ منها، فزياد أحدهما تطويل
(والخشو، نحو: وأعلم علم اليوم والأمس قبله) فإنَّ قوله: «قبله» زائد لدخول القافية
في مفهوم «الأمس»، ومتى زاد للزيادة، وليس كالمرين بالنسبة إلى الكذب فيكون
«خشوا» (ومن دواعي الإيجاز: تسهيل الحفظ) فإنَّ حفظ العبارة القليلة أسهل من
حفظ الكثيرة بالضرورة (وتقريب الفهم) للمراد، كما في قوله: «وسورة أيام
حزن إلى العظم»، أي: قطعن اللحم إلى العظم، فاختير هاهنا الإيجاز، وحذف
المفعول ليقرب فهم المراد، لا يتوجه إرادة غيره؛ لأنَّ المقصود أنَّ الحزن بلغ إلى
العظم، فلو ذكر المفعول، أعني: «اللحم»؛ لربما توهَّم السامع قبل ذكر ما بعده
أنَّ الحزن لم ينته إلى العظم وإنما كان في بعض اللحم، فحذف دفعاً لهذا الوهم،
وتقريباً لفهم المراد (وضيق المقام) عن إطالة الكلام؛ بسبب خوف فوات فرصة
أو نحو ذلك، كقول الصياد: «غزال فاصطادوه»، فالحذف هاهنا لضيق المقام
بسبب خوف فوات الفرصة بالإطالة بذكره (والإخفاء) عن غير المقصود سَمَاعَه
عن الحاضرين، كما تقول: « جاءَ تريـد زـيد، الـقـيـمة عـنـدـه دونـ غـيرـهـ منـ

**الحاضرين (وسامة المحادثة) نحو: قال لي: كيف أنت، قلت: عليل»، فلم يقل: «أنا
عليل» بسبب ضجر الصدر وسامة المحادثة من علة، وبالجملة جميع ما ذكر من
دواعي ترك المسند إليه أو المسند أو متعلقاً بهما، هي دواعي الإيجاز، فلا حاجة
إلى زيادة الكلام والتفصيل في بيانها (ومن دواعي الإطناب: تشبيت المعنى) في نفس
المخاطب، وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التشبيت؛ لكون المعنى مما ينبغي أن يملاً ←**

وتوضيح المراد، والتوكيد، ودفع الإبهام.

به القلب لرغبة، أو لرهاة، أو نحو ذلك، وكذا (وتوضيح المراد، والتوكيد، ودفع الإبهام) عند اقتضاء المقام ذلك، وسيأتي في أقسام الإطناب بيان كل منها على التفصيل فانتظره.

أقسام الإيجاز

الإيجاز: إما أن يكون يتضمن العبارة القصيرة معانٍ كثيرةً، وهو مركز عنابة البلاغة، وبه تفاوت أقدارهم، ويسمى «إيجاز قصر»، نحو قوله تعالى: **﴿ولَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾** [البقرة: ١٧٩]. وإنما أن يكون بحذف الكلمة أو جملة أو أكثر مع قرينة

(أقسام الإيجاز: الإيجاز: إما أن يكون يتضمن العبارة القصيرة معانٍ كثيرةً) اقتضتها تلك العبارة بدلالة الالتزام أو التضمن، بلا حذف شيء في نفس تركيبها (وهو مركز عنابة البلاغة) لزيادة اعتمادهم إلى أوماج المعاني الكثيرة بلفظ يسير، ولا يقدر عليه غيرهم من أوساط الناس (وبه تفاوت أقدارهم) في البلاغة (ويسمى) هذا الإيجاز (إيجاز قصر) ؟ لوجود الاقتصار في العبارة مع كثرة المعاني (نحو قوله تعالى: **﴿ولَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾**) فإنَّ المعنى الذي تفيده الآية كثير مع كون لفظ يسيرًا، وذلك ؛ لأنَّه لمَّا دلَّ بالموافقة على أنَّ القصاص فيه الحياة للناس، تأمل في وجه كونه سببًا لهذه الحياة، فاستفيد من تأمل معنى القصاص الذي هو قتل القاتل ظلماً، أنَّ ذلك أئمَّا هو لمَّا جبت عليه النقوس من أنَّ الإنسان إذا علم أنه إن قُتلَ قُتُلَ ارتدع عن ارتكاب ما يتلف به نفسه، فجبنه لا يتقدم على القتل، فيحصل له، وللذي يغرم على قتله حياة ثُمَّ هذا المعنى يستوي فيه جميع العقلاة، فيعمَّ ثبوت الحياة لجميعهم، وهذا المعنى كثير، استفيد من لفظ يسير بلا حذف شيء، يفتقر التركيب إليه في تأدية معناه، وأيُّما تقدير متعلق الجار والمجرور من فعل أو اسم فاعل، فهو ؛ لأمر لفظي، لا لاحتياج أصل المعنى إليه، وقد أشير في المطولة إلى مطالب أخرى، تستفاد من هذا القول، فيزيد بها معناه كثرةً، لا يليق ذكرها في مثل هذا المختصر (إنما أن يكون بحذف الكلمة أو جملة أو أكثر مع قرينة) ↵

تُعَيْنُ المَذْوَفُ، وَيُسَمَّى «إِيجَازٌ حَذْفٌ»؛ فَحَذْفُ الْكَلْمَةِ كَحَذْفِ
«لَا» فِي قَوْلِ امْرَاءِ الْقَيْسِ:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا
 وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِيْ لَدِيْكَ وَأَوْصَالِيْ
 وَحَذْفُ الْجَمْلَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكُمْ فَقَدْ كُلُّبْتُ رُسْلَ مِنْ
 قَبْلِكُم﴾ [فاطر: ٤]، أَيْ: فَتَأَسَّ وَاصِبْرْ، وَحَذْفُ الْأَكْثَرِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿فَارْسِلُونَ ٥٠ يُوسُفُ إِيْهَا الصَّدِيقُ﴾ [يوسف: ٤٥-٤٦]، أَيْ: أَرْسَلُونِي
 إِلَى يُوسُفَ؛ لَاستَعْبُرَ الرَّؤْيَا، فَفَعَلُوا، فَأَتَاهُ، وَقَالَ لَهُ: «يَا يُوسُفَ».

تُعَيْنُ المَذْوَفُ، وَيُسَمَّى «إِيجَازٌ حَذْفٌ»؛ لِحَصْولِهِ بِحَذْفِ شَيْءٍ مِنَ الْكَلْمَانِ (فَحَذْفُ الْكَلْمَةِ)
كَحَذْفِ «لَا» فِي قَوْلِ امْرَاءِ الْقَيْسِ:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا
 وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِيْ لَدِيْكَ وَأَوْصَالِيْ
 قَوْلُهُ: «أَبْرَحُ»، بَعْنَى «لَا أَبْرَحُ»، وَلَا أَزَالَ فَحَذْفُ حَرْفِ النَّفِيِّ لِعَدَمِ التَّبَاسِ بِالْإِثْبَاتِ،
 إِذْ لَوْ كَانَ إِثْبَاتًا لَمْ يَكُنْ بَدِّ مِنَ الْلَّامِ وَالنُّونِ مَعًا أَوْ أَحَدَهُمَا، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَاللَّهُ
 تَعَالَى تَذَكَّرُ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٨٥]، أَيْ: لَا تَفْتَأِ وَلَا تَزَالْ (وَحَذْفُ الْجَمْلَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكُمْ فَقَدْ كُلُّبْتُ رُسْلَ مِنْ قَبْلِكُم﴾ أَيْ: فَتَأَسَّ) بِتَكْذِيبِ الرَّسُلِ مِنْ قَبْلِكُمْ (وَاصِبْرْ)
 عَلَى تَكْذِيبِكُمْ، فَحَذَفَتْ هَذِهِ الْجَمْلَةُ الَّتِي هِيَ الْجَزَاءُ لِلشَّرْطِ، وَوُضِعَ مَوْضِعُهَا «فَقَدْ
 كُلُّبْتُ رُسُلَ مِنْ قَبْلِكُمْ» اسْتَغْنَاءُ بِالسَّبِّ عنِ الْمُسَبَّبِ، فَإِنَّ تَكْذِيبَ الرَّسُلِ الْمُتَقَدِّمِينَ
 سَبَبَ لِلتَّأْسِيِّ (وَحَذْفُ الْأَكْثَرِ) مِنَ الْجَمْلَةِ (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى) حَكَايَةً عَنْ صَاحِبِ السَّجْنِ
 يُوسُفَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ وَعَلَى نَبِيِّنَا السَّلَامِ (﴿فَارْسِلُونَ ٥٠ يُوسُفُ إِيْهَا الصَّدِيقُ﴾)؛ فَإِنَّ هَذَا
 الْقَوْلُ حَذْفُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ جَمْلَةٍ وَاحِدَةٍ لَا يُسْتَقِيمُ الْمَعْنَى إِلَّا بِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَى تَقْدِيرِهِ
 بِقَوْلِهِ: (أَيْ: أَرْسَلُونِي إِلَى يُوسُفَ؛ لَاستَعْبُرَ الرَّؤْيَا، فَفَعَلُوا، فَأَتَاهُ، وَقَالَ لَهُ: «يَا يُوسُفَ»)
 فَهَذِهِ جَمْلَةٌ عَدِيدَةٌ حَذَفَتْ بِمَتَعَلِّقَاتِهِ إِيجَازًا لِدَلَالَةِ الْكَلْمَانِ عَلَيْهَا.

أقسام الإطناب

الإطناب يكون بأمور كثيرة:

منها: ذكر الخاصّ بعد العامّ، نحو: «اجتهدوا في دروسكم واللغة العربية»، وفائدة التبيه على فضل الخاصّ، كأنّه لرفعته جنس آخر مغایر لما قبله.

ومنها: ذكر العامّ بعد الخاصّ، كقوله تعالى: ﴿رَبُّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: ٢٨].

..... منها: الإيضاح بعد الإبهام،

(أقسام الإطناب: الإطناب يكون بأمور كثيرة: منها: ذكر الخاصّ بعد العامّ) أي: على سبيل العطف لا مطلقاً؛ لأنّ ما يذكره من الفائدة واعتبار المغایرة أئمّا يجري فيه، لا في ذكره على سبيل البذلية وغيرها مما ليس بعطف (نحو: «اجتهدوا في دروسكم واللغة العربية») فذكر اللغة العربية بعد ذكر الدروس، ذكر الخاصّ بعد العامّ على سبيل العطف (وفائدته التبيه على فضل الخاصّ) المذكور بعد العامّ ومزيته (كأنّه لرفعته) أي: لوصفه الذي به حصل له الرفعه والمزية على سائر أفراد العامّ، (جنس آخر مغایر لما قبله)، أي: مغاير لجنس العامّ المذكور قبله بحيث لا يشتمله ذلك العامّ، ولا يعلم حكمه منه، فلذا صحّ ذكره بعد ذلك العامّ على سبيل العطف المقتصي للتغاير (ومنها: ذكر العامّ بعد الخاصّ) وفائدة التبيه على كون الخاصّ أحقّ بالحكم مع عدم اختصاص هذا الحكم به (كقوله تعالى) حكاية عن نبيه نوح على نبينا وعليه السلام (﴿رَبُّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾) فشخصٌ أولاً من يتصل به ؛ لكونهم أولى وأحقّ بدعائهم ثمّ عمّ المؤمنين والمؤمنات (ومنها: الإيضاح بعد الإبهام) أي: إيضاح شيء بعد إيهامه ↵

نحو: ﴿أَمَدْكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ٥ أَمَدْكُم بِأَنَّعَامٍ وَبَيْنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٢-١٣٣]

ومنها: التوشيع، وهو أن يؤتى في آخر الكلام بشيئ

مفسر بيثنين، كقوله:

أَمْسِيٌّ وَأَصْبِحُ مِنْ تَذْكَارِكُمْ وَصِبَّاً يَرْتَئِي لِي الْمُشْفِقَانِ الْأَهْلُ وَالْوَلَدُ

ومنها: التكرير لغرض، كطول الفصل، في قوله:

وفائدته أن يتمكن في النفس فضل تمكّن؛ لأنّ الإشعار به إجمالاً يقتضي التشوق له ومقتضى الجبلة؛ أنّ الشيء إذا جاء بعد التشوق يقع في النفس فضل وقوع، ويتمكن فيها زيادة تمكّن (نحو: ﴿أَمَدْكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ٥ أَمَدْكُم بِأَنَّعَامٍ وَبَيْنِينَ﴾) فقوله تعالى: «أَمَدْكُم بِأَنَّعَامٍ وَبَيْنِينَ» بيان وتفصيل لنعم الله تعالى بعد ذكرها إيهاماً وإجمالاً بقوله تعالى: «أَمَدْكُم بِمَا تَعْلَمُونَ»؛ لأنّ المراد «مَا تَعْلَمُونَ» النعم كما يشعر به لفظ الإمداد، فيفيد زيادة التمكّن في النفس، والمقام يقتضي ذلك التمكّن؛ لكون المقام مقام تنبّههم على نعم الله تعالى، وإيقاظهم عن سنة غفلتهم عنها (ومنها: التوشيع، وهو أن يؤتى في آخر الكلام بشيئ مفسر بيثنين) أو بجمع مفسر بأسماء (كقوله:

أَمْسِيٌّ وَأَصْبِحُ مِنْ تَذْكَارِكُمْ وَصِبَّاً يَرْتَئِي لِي الْمُشْفِقَانِ الْأَهْلُ وَالْوَلَدُ

قوله: «الْأَهْلُ وَالْوَلَدُ» تفسير وبيان للمشيئ الذي هو المشفقان، ومثال الجمع المفسر بأسماء، كقولك: «إِنَّ فِي زِيدِ ثَلَاثٍ خَصَالٍ: الْكَرَمُ وَالشَّجَاعَةُ وَالْحَلَمُ» (ومنها: التكرير لغرض) وإنما قال لغرض؛ لأنّ التكرار متى كان لغير غرض كان تطويلاً لا قسماً من الإطناب، ثمّ لما كان التطويل ظاهراً في التكرار عند عدم غرض قيد به، وإلاًّ فما ذكره من أقسام الإطناب من الإيضاح بعد الإيهام وغيره، لا بدّ في كلّ منها من غرض وإلاًّ كان تطويلاً (كتطول الفصل، في قوله: ⇫

وَإِنْ امْرًا دَامَتْ مَوَاثِيقُ عَهْدِهِ عَلَى مِثْلِ هَذَا إِلَهٌ لَكَرِيمٌ
 وَكَـ«زِيادةُ التَّرْغِيبِ فِي الْعَفْوِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ
 وَأَوْلَادَكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفُحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ
 اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التغابن: ٤]. وَكَـ«تَكْرِيرُ الْإِنْذَارِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٤-٣].

وَمِنْهَا: الاعتراض: وَهُوَ تُوَسِّطُ لِفَظَ بَيْنِ أَجْزَاءِ جَمْلَةٍ أَوْ

بَيْنِ جَمْلَتَيْنِ مُرْتَبَطَتَيْنِ مَعْنَى لِغَرْبَضِ، نَحْوِ:

وَإِنْ امْرًا دَامَتْ مَوَاثِيقُ عَهْدِهِ عَلَى مِثْلِ هَذَا إِلَهٌ لَكَرِيمٌ
 فَتَكْرِيرُ أَنَّهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ لِطُولِ الْفَصْلِ بَيْنِ «امْرًا» وَخَبْرِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «لَكَرِيمٌ»
 بِصَفَةٍ، وَهِيَ قَوْلُهُ: «دَامَتْ مَوَاثِيقُ عَهْدِهِ عَلَى مِثْلِ هَذَا» (وَكَـ«زِيادةُ التَّرْغِيبِ فِي
 الْعَفْوِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادَكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ وَإِنْ تَعْفُوا
 وَتَصْفُحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾)؛ فَإِنَّ تَكْرَارَ الْأَمْرِ بِالْعَفْوِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفُحُوا وَتَغْفِرُوا﴾؛ لِزِيادةِ التَّرْغِيبِ فِي الْعَفْوِ، وَتَكْرِيرِ الْحَتْثِ
 عَلَى امْتِشَالِ هَذَا الْأَمْرِ (وَكَـ«تَكْرِيرُ الْإِنْذَارِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا
 سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾) فَالْإِنْذَارُ وَالتَّحْوِيفُ، قَوْلُهُ تَعَالَى: «سَوْفَ تَعْلَمُونَ» أَيْ: سَوْفَ
 تَعْلَمُونَ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ الْخَطَا إِذَا عَانَيْتُمْ أَهْوَالَ الْمَحْسُرِ، وَكَلْمَةً «كَلَّا» قَبْلَهُ
 لِلرُّوْءِ وَالْزَّرْجَرِ عَنِ الْأَنْهَمَكِ فِي الدُّنْيَا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾
 تَكْرِيرُ لِلرُّوْءِ وَالْإِنْذَارِ، فَعَلَى هَذَا لَوْ قَالَ: كَـ«تَكْرِيرُ الرُّوْءِ وَالْإِنْذَارِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ لِكَانَ أَنْسَبُ، (وَمِنْهَا: الاعتراض):
 وَهُوَ تُوَسِّطُ لِفَظَ بَيْنِ أَجْزَاءِ جَمْلَةٍ أَوْ بَيْنِ جَمْلَتَيْنِ مُرْتَبَطَتَيْنِ مَعْنَى) بَأْنَ تَكُونُ الثَّانِيَةُ بِيَانًاً لِلأُولَى،
 أَوْ تَأْكِيدًاً لَهَا، أَوْ بَدْلًاً مِنْهَا، أَوْ مَعْطُوفَةً عَلَيْهَا (الغَرْبَضُ كَالْدُعَاءِ فِي (نَحْوِ) ↳

إِنَّ الشَّمَائِينَ وَبَلْعَتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِيْ إِلَى تَرْجُمَانِ
 وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا
 يَشْتَهِيْنَ﴾ [النحل: ٥٧].

إِنَّ الشَّمَائِينَ وَبَلْعَتَهَا * قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِيْ لثقله بمعنى هذه السنة (**إِلَى تَرْجُمَانِ**) بفتح النساء والخيام، ويقال أيضاً: بضم الجيم وفتح النساء، وهو في الأصل: من يفسّره لغة بلغة، لكنّ المراد به هاهنا من يفسّر بصوت أحبر من الصوت الأول؛ ليسمع ما يقال، فقوله: «بلغتها» اعتراض بين أجزاء جملة؛ لغرض الدعاء للمخاطب بطول عمره بلوغه ثمانين سنة، والواو فيه «واو الاعتراض» وكالتنزيه لله سبحانه في (نحو قوله تعالى: **﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهِيْنَ﴾**) فقوله تعالى: «سبحانه» جملة معتبرة؛ لأنّه مصدر منصوب بفعل مقدر، أي: أسبّحه تسبّحـاً، وهي أيضاً وقعت بين أجزاء جملة واحدة؛ لأنّ المراد بالجملة الواحدة مجموع المسند إليه والمسند مع المتعلقـاتـ والفضـلاتـ، ولو بالعطف لا جمـوعـ المسـندـ إـلـيـهـ والمسـندـ فـقطـ، فـقولـهـ تـعالـىـ: «ولـهمـ ماـ يـشـتهـونـ»؛ لـكونـهـ معـطـوفـاـ عـلـىـ قولـهـ تـعالـىـ: «اللهـ الـبـنـاتـ» أيضـاـ منـ المـتعلـقـاتـ كـالمـعـطـوفـ عـلـيـهـ، وـالـجـمـلـةـ المـعـتـرـضـةـ وـاقـعـةـ بـيـنـ هـذـيـنـ الـمـعـاطـفـيـنـ، وـفـائـدـةـ الـاعـتـرـاضـ هـاهـنـاـ التـنـزـيـهـ للـهـ تـعالـىـ، وـهـوـ فيـ غـايـةـ الـمـنـاسـبـةـ لـلـمـقـامـ؛ لـأـنـ الـمـقصـودـ مـنـ هـذـاـ الـكـلـامـ بـيـانـ شـنـاعـتـهـمـ فـيـ نـسـبةـ الـبـنـاتـ إـلـيـهـ تـعالـىـ وـنـسـبةـ الـبـنـينـ لـأـنـفـسـهـمـ، فـبـيـانـ تـنـزـيـهـهـ تـعالـىـ وـبـعـدـ عـمـاـ أـثـبـواـهـ فـيـ أـثـنـاءـ الـكـلـامـ تـرـزـادـ بـهـ الشـنـاعـةـ فـيـ هـذـهـ النـسـبةـ، وـمـثـالـ الـاعـتـرـاضـ بـيـنـ الـجـمـلـتـيـنـ الـمـتـصـلـيـنـ مـعـنـ قولـهـ تـعالـىـ: **﴿فَأُثْوَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ۝ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ۝﴾** [البقرة: ٢٢٣-٢٢٢]. فإنّ قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» اعتراض بين جملتين إحداهما، قوله تعالى: **﴿فَأُثْوَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ﴾**، وثانيهما قوله تعالى: «نساؤكم حرث لكم»، ↪

ومنها: الإيغال: وهو ختم الكلام بما يفيد غرضاً يتم المعنى بدونه، كالمبالغة في قول النساء:
 وإنَّ صَخْرًا لَتَائِمُ الْهُدَاءَ بِهِ كَانَهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ ئَارٌ
 ومنها: التذليل: وهو تعقيب الجملة بأخرى تشتمل على معناها تأكيداً لها،

وهما متصستان معنى؛ لأنَّ قوله تعالى: «نَسَوْكُمْ حَرَثٌ لَكُمْ» بيان لقوله تعالى: «فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حِيثِ أَمْرَكُمُ اللَّهُ» لما فيه من الإجمال، فإنَّ المكان الذي أمر بإيتامهن منه مبهم، فيبيَّن بأنَّه موضع الحرث بقوله: «نَسَوْكُمْ حَرَثٌ لَكُمْ» (ومنها: الإيغال) **وهو** في الأصل: من أوغل في البلد إذا أسرع السير فيها حتى أبعد فيها، وفي الاصطلاح: (ختم الكلام) سواء كان شعراً أو غيره (بِمَا) أي: بلغظ مفرداً كان أو جملة (يفيد غرضاً) لا يتوقف أصل المعنى عليه بل (بِتَمَّ) أصل (المعنى) المراد (بدونه) وذلك الغرض (كمبالغة في قول النساء) في مدح أخيها صخر (وإنَّ صَخْرًا لَتَائِمُ) أي: لتقتدي (**الهُدَاءُ**) للناس إلى المعالي فكيف بالمهتدين (بِمَا) أي: بـصخر (**كَانَهُ**) أي: صخراً (**عَلَمٌ**) أي: جبل مرتفع، فهذا القدر واف بأصل المقصود، أعني: تحقق اقتداء الهداة به بـاللحاقه بالـجـيل المـرـتفـع الـذـي هو أـظـهـرـ الـمـحـسـوـسـاتـ في الـاهـتـدـاءـ بـهـ، فـوـصـفـ الـعـلـمـ بـقـوـلـهـ (**فِي رَأْسِهِ**) أي: في رأس ذلك العلم (**تَائِمٌ**) للمبالغة؛ لأنَّ وصف العلم بوجود نار على رأسه أبلغ في ظهوره في الابتداء به مما ليس كذلك، فتنجر المبالغة إلى المشبه الممدوح بالابتداء به (ومنها: التذليل وهو) في الأصل: جعل الشيء ذيلاً للشيء، وفي الاصطلاح: (تعقيب الجملة) أي: جعل الجملة عقيبة جملة أخرى (تشتمل على معناها) أي: تشتمل تلك الجملة الثانية العقب بما على معنى الأولى المعقبة، والمراد باشتمالها على معناها: فإذا كما لـمـاـ هوـ المـقـصـودـ منـ الـأـوـلـىـ، ولوـ معـ الـزـيـادـةـ، لـأـنـهـ تـفـيدـ نـفـسـ معـنىـ الـأـوـلـىـ بـالـطـابـقـةـ، وـإـلـاـ كـانـ ذـلـكـ تـكـرـارـاـ (**تـأـكـيدـاـ لـهـ**) أي: لـقـصـدـ التـأـكـيدـ وـالتـقوـيـةـ

وهو إما أن يكون جاريًّا مجرى المثل؛ لاستقلال معناه واستغناه عما قبله، كقوله تعالى: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَرَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [بني إسرائيل: ٨١].

وإما أن يكون غير جاريًّا مجرى المثل؛ لعدم استغناه عمّا قبله، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزِيَّتُهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ﴾ [سباء: ١٧].

يتلخص الجملة الثانية للأولى (وهو) أي: التذليل ضربان؛ لأنَّه (إما أن يكون جاريًّا مجرى المثل)؛ بأن يقصد بالجملة الثانية المذيل بما حكم كليًّا يكون منفصلاً عمّا قبله (لاستقلال معناه واستغناه عمّا قبله) فيكون في هذا الوصف ملحقاً بالمثل؛ لأنَّ مثل عبارة عن كلام تأمّن نقل عن أصل استعماله لكلّ ما يشبه حال الاستعمال الأولى فشأن المثل الاستقلال (كقوله تعالى: ﴿جَاءَ الْحَقُّ﴾) أي: الإسلام (﴿وَرَهَقَ الْبَاطِلُ﴾) أي: زال الكفر (﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾) فهذه الجملة مع كونها متضمنة لمعنى الأولى، وهو زهوق الباطل، أي: اضمحلاله وذهابه، وهذا كانت تأكيداً لها، قد قصد بما حكم كليًّا، لا يتوقف معناه على الأولى، فصدق على هذا القول اسم هذا الضرب من التذليل (إما أن يكون غير جاريًّا مجرى المثل) بأن لا يستقل بإفاده المراد (العدم استغناه عمّا قبله) فلا يكون جاريًّا مجرى المثل؛ لكون وصف المثل الاستقلال (كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزِيَّتُهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ﴾) وهذا على تأويل أن يجعل المعنى، وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص الذي ذكر من قبل وهو إرسال سيل العرم وتبدل الجنين إلا الكافر؛ لأنَّه حينئذ يكون متعلقاً بما قبله وهو قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرَمِ وَبَدَلْنَاهُمْ بِجَنَّتِهِمْ جَنَّتِينَ﴾ [سباء: ١٦] الآية. فلا يكون جاريًّا مجرى المثل في الاستقلال، ولو أول على أن يجعل المعنى، وهل تعاقب مطلق العقاب إلا الكافر، جرى ↪

ومنها: الاحتراس، وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف

المقصود بما يدفعه نحو:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

ومنها: التكميل، وهو أن يؤتى بفضلة تزيد المعنى حسناً،

نحو: «وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبَّه» [الإنسان: ٨]، أي: مع حبه،

وذلك أبلغ في الكرم.

محرى المثل لعدم توقف المراد حينئذ على ما قبله (ومنها: الاحتراس) من حرس الشيء حفظه (وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما) أي: قول (يدفعه) أي: يدفع ذلك الإيهام (نحو: فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا) حال مقدم من فاعل «سقى» وهو (صوب الربيع) أي: نزول المطر، ووقوعه في الربع (وديمة) بكسر الدال، المطر المسترسل، وأقله ما بلغ ثلث النهار والليل، وأكثره ما بلغ أسبوعاً (تهمي) أي: تسيل من «هي» الماء إذا سأله، فلما كان المطر قد يؤدي بدوامه إلى خراب الديار وفسادها أمكن أن يقع في الوهم، أن ذلك دعاء على فساد الديار، فأتى بقوله: «غير مفسدها» دفعاً لذلك التوهّم (ومنها: التكميل، وهو أن يؤتى) في كلام لا يوهم خلاف المقصود (بفضلة) أي: ما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كالمفعول، أو المجرور، أو نحو ذلك (تزيد المعنى) التام بذوتها (حسناً) في الغرض المسوق له الكلام (نحو: «وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبَّه» أي: مع حبه) واشتهائه الناشي عن الحاجة إليه (وذلك أبلغ في الكرم) والتزه عن البخل المنوم من مجرد إطعام الطعام، ولو كان كرماً أيضاً، فريادة الفضيلة هاهنا، وهو قوله تعالى: «على حبه» تزيد في مدح الأبرار بالكرم الذي هو الغرض المسوق له الكلام حسناً وبمبالغة وإن كان أصل المدح يتم بذوتها، وبعوضهم سمي هذا القسم بـ«التميم»، وجعل التكميل نفس الاحتراس المذكور قبله لتكميله المعنى بدفع خلاف المقصود عنه، والأمر سهل؛ إذ التكميل والتميم شيء واحد لغة.

الفاتمة

(في إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر)

إيراد الكلام على حسب ما تقدم من القواعد يسمى «إخراج الكلام على مقتضى الظاهر»، وقد تقتضي الأحوال العدول عن مقتضى الظاهر، ويورد الكلام على خلافه في أنواع مخصوصة: منها: تنزيل العالم بفائدة الخبر أو لازمهـا منزلة الجاهل بما: لعدم جريـه على موجـب علمـه،

(الخاتمة في إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر: إيراد الكلام على حسب ما تقدم من القواعد يسمى «إخراج الكلام على مقتضى الظاهر» أي: على مقتضى ظاهر الحال؛ فإنـ الحال كما مرّ عبارة عن الأمرـ الحاملـ للمتكلـمـ علىـ إيرادـ الكلـامـ علىـ صورةـ مخصوصـةـ، وذلـكـ الأمـرـ قدـ يـكونـ أـمـرـاـ مـحـقـقاـ ثـابـتاـ فيـ الواقعـ وـيـسـمـيـ حـيـنـذـ «ظـاهـرـ الحالـ»، وـقدـ يـكـونـ أـمـرـاـ يـعـتـرـهـ المـتـكـلـمـ كـتـنـزـيلـ شـيـءـ مـنـزـلـةـ غـيـرـهـ، فـيـكـونـ «خـلـافـ ظـاهـرـ الحالـ»، فـإـيرـادـ الكلـامـ علىـ القـوـاءـدـ الـتـيـ تـقـدـمـتـ يـسـمـيـ «إخـراجـ الكلـامـ علىـ مـقـتـضـىـ ظـاهـرـ الحالـ»؛ لـكـونـ الأمـرـ الدـاعـيـ حـيـنـذـ ثـابـتاـ فيـ الواقعـ منـ غـيـرـ أنـ يـكـونـ شـمـهـ تنـزـيلـ شـيـءـ كـغـيـرـهـ، وـهـوـ الأـصـلـ فـيـ الكلـامـ، لـكـنـ قـدـ يـعـدـلـ إـلـىـ خـلـافـهـ كـمـاـ قـالـ (وـقـدـ تـقـتـضـيـ الأـحـوالـ العـدـولـ عـنـ مـقـتـضـىـ الـظـاهـرـ، وـيـورـدـ الكلـامـ علىـ خـلـافـهـ فـيـ أنـوـاعـ مـخـصـوصـةـ) وـيـسـمـيـ الإـيرـادـ عـلـىـ هـذـاـ الـوـجـهـ «إخـراجـ الكلـامـ علىـ خـلـافـ مـقـتـضـىـ ظـاهـرـ الحالـ» (منـهـا: تنـزـيلـ العالمـ بـفـائـدةـ الـخـبـرـ) وـهـيـ الـحـكـمـ الـذـيـ تـضـمـنـهـ الـخـبـرـ (أـوـ لـازـمـهـ) الـذـيـ هوـ كـوـنـ الـمـتـكـلـمـ عـالـماـ بـتـلـكـ الـفـائـدةـ مـنـزـلـةـ الـجـاهـلـ بـمـاـ لـعـدـمـ جـرـيـهـ عـلـىـ مـوجـبـ علمـهـ الـذـيـ هوـ الـعـلـمـ بـجـسـبـ ذـلـكـ الـعـلـمـ، وـالـمـعـنـىـ أـنـ يـنـزـلـ العالمـ بـالـفـائـدةـ (منـزـلـةـ الجـاهـلـ بـمـاـ لـعـدـمـ جـرـيـهـ عـلـىـ مـوجـبـ علمـهـ) بـالـفـائـدةـ، أـوـ يـنـزـلـ العالمـ بـلـازـمـ الـفـائـدةـ ⇔

فيليـى إلـيـه الـخـبـر كـمـا يـلـقـى إلـى الـجـاهـل، كـقـولـك لـمـن يـؤـذـي أـبـاهـ: «هـذـا أـبـوكـ».

وـمـنـهـا: تـنـزـيلـغـيرـالـمـنـكـرـمـنـزـلـةـالـمـنـكـرـ، إـذـلاـحـعـلـيـهـ
شـيـءـمـنـعـلـامـاتـالـإـنـكـارـ، فـيـؤـكـدـلـهـ، نـحـوـ:
جـاءـشـقـيقـعـارـضـأـرـمـحـةـ إـنـبـنـيـعـمـلـفـيـهـمـرـمـاحـ

منـزـلـةـالـجـاهـلـبـهـلـعـدـمـجـريـهـعـلـيـمـوجـبـعـلـمـبـلـازـمـالـفـائـدـةـ، فـالـضمـيرـفيـ
قولـهـ: «مـنـزـلـةـالـجـاهـلـهـاـ» رـاجـعـإـلـىـالـفـائـدـةـ، لـكـنـالـمـرـادـبـالـفـائـدـةـحـيـثـنـذـمـاـيـعـمـ
لـازـمـالـفـائـدـةـ؛ لـكـونـهـفـائـدـةـأـيـضاـ(فـيلـىـإـلـيـهـالـخـبـرـ) بـسـبـبـهـذـاـتـنـزـيلـ(كـمـاـيـلـقـىـ
إـلـىـالـجـاهـلـ) وـلـوـمـيـكـنـهـذـاـتـنـزـيلـلـمـيـكـنـإـلـقـاءـالـخـبـرـإـلـيـهـلـاـئـقـاـ؛ لـأـنـالـعـالـمـبـاـ
يـقـصـدـبـالـخـبـرـمـنـالـفـائـدـةـأـوـلـازـمـهـلـيـسـمـنـشـأـنـعـقـلـاءـإـلـقـاءـالـخـبـرـإـلـيـهـ(كـفـولـكـ
لـمـنـيـؤـذـيـأـبـاهـ: «هـذـا أـبـوكـ») فـإـنـهـلـأـذـىـأـبـاهـمـعـعـلـمـهـبـأـنـهـأـبـوهـنـزـلـمـنـزـلـةـ
الـجـاهـلـبـكـونـهـأـبـاهـوـأـلـقـىـإـلـيـهـالـخـبـرـكـمـاـيـلـقـىـلـلـجـاهـلـتـنـيـهـاـعـلـىـأـنـهـهـوـالـجـاهـلـ
سـوـاءـ، وـإـيمـاءـإـلـىـأـنـهـذـاـإـيـذـاءـلـاـيـتـصـورـإـلـاـمـنـالـجـاهـلـ(وـمـنـهـ: تـنـزـيلـغـيرـ
الـمـنـكـرـمـنـزـلـةـالـمـنـكـرـ، إـذـلاـحـ) وـظـهـرـ(عـلـيـهـشـيـءـمـنـعـلـامـاتـالـإـنـكـارـ) الـيـبـعـمـبـاـ
الـمـنـكـلـمـكـونـهـمـنـكـراـمـعـأـنـهـلـيـسـكـذـلـكـفـيـالـحـقـيقـةـ(فـيـؤـكـدـلـهـ) الـكـلامـوـجـوـبـاـكـمـاـ
يـؤـكـدـلـلـمـنـكـرـ(نـحـوـ: جـاءـشـقـيقـعـارـضـأـرـمـحـةـ) أـيـ: وـاضـعـاـلـرـمـحـهـبـحـيـثـيـكـونـعـرضـهـ
فـيـجـهـةـالـأـعـدـاءـعـلـىـمـاـهـوـعـادـةـمـنـلـيـسـمـتـهـيـاـلـلـحـرـبـ، فـمـجـيـهـعـلـىـهـذـهـ
الـهـيـةـعـلـامـهـاعـتـقـادـهـأـنـهـلـاـرـمـحـفـيـبـنـعـمـهـالـخـصـومـلـهـ، فـنـزـلـبـسـبـبـهـذـهـ
الـعـلـامـةـلـلـإـنـكـارـمـنـزـلـةـالـمـنـكـرـمـعـأـنـهـلـاـيـنـكـرـأـنــفـيـأـعـدـائـهـمـنـبـنـعـمـهـ
رـمـاحــ، وـخـوـطـبـبـقـولـهـ(إـنـبـنـيـعـمـلـفـيـهـمـرـمـاحـ) عـلـىـوـجـهـتـأـكـيدـكـالـمـنـكـرـ ⇔

وَكَفُولُكَ لِلسَّائِلِ الْمُسْتَبِعِ حَصْوَلَ الْفَرْجِ: «إِنَّ الْفَرْجَ لِقَرِيبٍ». وَتَنْزِيلُ الْمُنْكَرِ أَوِ الشَّاكِهِ مِنْزَلَةَ الْخَالِيِّ، إِذَا كَانَ مَعَهُ مِنَ الشَّوَاهِدِ مَا إِذَا تَأْمَلَهُ زَالَ إِنْكَارُهُ أَوْ شَكُّهُ، كَفُولُكَ لِمَنْ يَنْكِرُ مِنْفَعَةَ الْطَّبِّ أَوْ يَشْكُّ فِيهَا: «الْطَّبُّ نَافِعٌ».

وَمِنْهَا: وَضْعُ الْمَاضِي مَوْضِعُ الْمَضَارِعِ لِغَرْضِهِ، كَالْتَبَيِّهِ عَلَى تَحْقِيقِ الْحَصْوَلِ، نَحْوُهُ: «أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ» [الحل: ۱]، أَوِ التَّفَاؤُلِ،

(وَكَفُولُكَ لِلسَّائِلِ الْمُسْتَبِعِ حَصْوَلَ الْفَرْجِ: «إِنَّ الْفَرْجَ لِقَرِيبٍ») مُؤَكِّدًا بـ «إِنَّ وَاللام»، فَمُجَرَّدُ كُونِهِ سَائِلًا، وَإِنْ كَانَ يَقْتَضِي أَنْ يُؤْتَى فِي الْكَلَامِ الْمُلْقَى إِلَيْهِ بِتَأْكِيدٍ، لَكِنَّ زِيَادَةَ التَّأْكِيدِ عَلَى الْوَاحِدِ لِتَنْزِيلِهِ مِنْزَلَةَ الْمُنْكَرِ وَجَعْلِ اسْتِبَاعَهُ عَالِمَةَ الْإِنْكَارِ (وَتَنْزِيلُ الْمُنْكَرِ أَوِ الشَّاكِهِ مِنْزَلَةَ الْخَالِيِّ) الْدَّهْنِ (إِذَا كَانَ مَعَهُ مِنَ الشَّوَاهِدِ) وَالدَّلَائِلِ (مَا إِذَا تَأْمَلَهُ وَتَفَكَّرُ فِيهِ (زالَ إِنْكَارُهُ أَوْ شَكُّهُ)) وَانتَقَلَ إِلَى مَرْتَبَةِ خَالِيِ الْدَّهْنِ فَيَلْقَى إِلَيْهِ الْخَيْرُ غَيْرُ مُؤَكِّدٍ كَمَا يَلْقَى إِلَى خَالِيِ الْدَّهْنِ (كَفُولُكَ لِمَنْ يَنْكِرُ مِنْفَعَةَ الْطَّبِّ أَوْ يَشْكُّ فِيهَا: «الْطَّبُّ نَافِعٌ») مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ، فَإِنَّ الدَّلَائِلِ الدَّالِلَةِ عَلَى كُونِ الْطَّبِّ نَافِعًا لِمَا كَانَ ظَاهِرًا بِحِيثِ لَوْ تَأْمَلَهَا الْمُنْكَرُ أَوِ الشَّاكِهُ زَالَ إِنْكَارُهُ أَوْ شَكُّهُ، جَعْلِ الْجَحْودِ وَالشُّكُّ مَعَهَا كَالْعَدْمِ، وَأَلْقَى الْكَلَامَ إِلَى الْمُنْكَرِ، وَالشَّاكِهِ غَيْرُ مُؤَكِّدٍ كَمَا يَلْقَى إِلَى خَالِيِ الْدَّهْنِ (وَمِنْهَا: وَضْعُ الْمَاضِي مَوْضِعُ الْمَضَارِعِ لِغَرْضِهِ، كَالْتَبَيِّهِ عَلَى تَحْقِيقِ الْحَصْوَلِ) فَإِنَّ لِفَظِ الْمَاضِيِّ مَشْعُورٌ بِتَحْقِيقِ الْوَقْعِ (نَحْوُهُ: «أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ») فَعَبَرَ بِالْمَاضِيِّ وَكَانَ مَقْتَضِيُّ الظَّاهِرِ يَأْتِي أَمْرُ اللَّهِ بِصِيَغَةِ الْمَضَارِعِ؛ لِكُونِهِ مُنْتَظَرًا تَبَيَّنَهَا عَلَى تَحْقِيقِ حَصْوَلِهِ لِيَطْمَئِنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُؤْمِنُونَ (أَوِ التَّفَاؤُلِ) وَالْتَّيْمَنِ، وَذَلِكُهُ لِأَنَّ السَّامِعَ إِذَا سَمِعَ ↪

نحو: «إن شفاك الله اليوم تذهب معي غداً».

وعكسه، أي: وضع المضارع موضع الماضي لغرض، كاستحضار الصورة الغريبة في الخيال، كقوله تعالى: «وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتَشِيرُ سَحَابَةً» [فاطر: ٩]، أي: فأشارت، وإفاده الاستمرار في الأوقات الماضية، نحو «لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنْتُمْ» [الحجرات: ٧]، أي: لو استمر على إطاعتكم.

ما يدل على حصول متمناه ووقوعه، حصل له من السرور ما لم يحصل إذا عبر بما يدل على حصوله في الاستقبال (نحو: «إن شفاك الله اليوم تذهب معي غداً») فالتعبير بالماضي هاهنا، وإن كان الأصل في الكلمة «إن» و«إذا» أن يكون كل من الشرط والجزاء، جملة استقبالية في اللفظ للتفاؤل من المخاطب، ودخول السرور عليه بحصول الشفاء (وعكسه، أي: وضع المضارع موضع الماضي لغرض، كاستحضار الصورة الغريبة في الخيال) يعني إذا أريد حكاية صورة ماضية يهتم باستحضارها لغرابة، عبر عنها بصيغة المضارع الدال على الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد فكانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة؛ ليشاهدها السامعون (ك قوله تعالى: «وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتَشِيرُ سَحَابَةً») فالتعبير بالمضارع، أي: «فتشير» موضع الماضي (أي: فأشارت) إنما هو لاستحضاره الصورة البدعة الغربية الدالة على قدرته تعالى الباهرة القاهرة (وإفاده الاستمرار) للفعل استمراً تحددياً (في الأوقات الماضية، نحو: «لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ») أي في كثيرين من الواقع («لَعْنُتُمْ») أي: لو قعدتم في جهد وباء، فالأصل في الكلمة «لو» دخولها على الماضي لكن عدل هاهنا إلى المضارع لقصد إفاده الاستمرار (أي: لو استمر) صلى الله تعالى عليه وسلم (على إطاعتكم) وموافقتكم في كل ما تستصوبونه بحسب رأيكم فيما ⇨

ومنها: وضع الخبر موضع الإنشاء لغرض، كـ«التأفّل»، نحو: «هذاك الله لصالح الأعمال»، وإظهار الرغبة، نحو: «رزقني الله لقاءك»، والاحتراز عن صورة الأمر تأدباً، كقولك: «ينظر مولاي في أمري».

وعكسه، أي: وضع الإنشاء موضع الخبر لغرض، إظهار العناية بالشيء، نحو: «**قُلْ أَمْرٌ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ**» [الأعراف: ٢٩]. لم يقل: «**وِإِقَامَةٍ وِجْهَكُمْ**؟ عناية بأمر الصلاة،

مضى وقتاً بعد وقت، ومرة بعد مرة، كما هو مرادكم منه صلى الله تعالى عليه وسلم، ذلك الاستمرار بقرينة في كثير من الأمر لوقعتم في بلاء وجهد (ومنها: **وضع الخبر موضع الإنشاء لغرض**) كالتأفّل بوقوع المعنى المراد، نحو قولك في مقام الدعاء للمخاطب: **(هذاك الله لصالح الأعمال)** موضع: اللهم اهدئ ليتأفّل بلفظ المضي على حصول المداية لصالح الأعمال، وعدها من الأمور الواقعة التي حقّها الإخبار عنها بأفعال ماضية (**واظهار الرغبة**) والحرص على وقوع المطلوب (نحو: **«رزقني الله لقاءك»**) فغير بالماضي، ولم يقل: «اللهم ارزقني لقاءه»، إظهاراً للرغبة والحرص على وقوع اللقاء (**والاحتراز عن صورة الأمر تأدباً، كقولك:**) إذا حول المولى عن أمرك وجهه (ينظر مولاي في أمري) مقام أنظر للتأدّب والاحتراز عن صورة الأمر والاستعلاء (وعكسه، أي: وضع الإنشاء موضع الخبر لغرض، كاظهار العناية بالشيء) والاهتمام بشأنه (نحو: **«قُلْ أَمْرٌ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ**»). لم يقل: **«وِإِقَامَةٍ وِجْهَكُمْ**» عطفاً على القسط كما هو مقتضى الظاهر (**عنابة بأمر الصلاة**) وإظهاراً لكونها مما يعني بشأنه للشرف والعزة ←

والتحاشي عن موازاة اللاحق بالسابق، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي أَشْهُدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [هود: ٤٥]. لم يقل: «وأشهدكم»، تحاشياً عن موازاة شهادتهم بشهادة الله، والتسوية، نحو: ﴿أَنْفَقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّنْ يُتَقْبَلَ مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٣].

ومنها: الإضمار في مقام الإظهار لغرض، كادعاء أنَّ

مرجع الضمير دائم الحضور في الذهن، كقول الشاعر:
أَبْتِ الْوِصَالَ مَخَافَةَ الرُّقَبَاءِ وَأَشْكَنَ تَحْتَ مَدَارِعِ الظُّلْمَاءِ

(والتحاشي عن موازاة اللاحق بالسابق، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي أَشْهُدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ فعدل عن لفظ الأول (ولم يقل: «وأشهدكم»، تحاشياً عن موازاة شهادتهم بشهادة الله) لما بينهما من الاختلاف، فإن إشهاد الله على البراءة من الشرك إشهاد صحيح ثابت، وأما إشهادهم فما هو إلا تناون بدينهما واستهانة بحاليهم (التسوية) بين الفعل وضده (نحو: ﴿أَنْفَقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّنْ يُتَقْبَلَ مِنْكُمْ﴾) فإيراد الأمر هاهنا في الموضع الخير أن لن يتقبل منكم أنفقتم طوعاً أو كرهما بالدلالة على التسوية بين الإنفاق طوعاً وبينه كرهما، والتبيه على عدم تفاوت حال إنفاقهم في نفي التقى، فإن الأمر في مثل هذا الكلام يستعمل للتسوية (ومنها: الإضمار في مقام الإظهار) والمراد بمقام الإظهار مقام لا يوجد فيه ما يقتضي الإضمار من تقديم المرجع، فإيراد المضرر في هذا المقام لا يكون إلا (لغرض) وعرض اعتبار لطف من إيراده المظاهر فيه (كادعاء أنَّ مرجع الضمير دائم الحضور في الذهن) بحيث لا يلتفت إلى غيره (كقول الشاعر:
أَبْتِ الْوِصَالَ مَخَافَةَ الرُّقَبَاءِ وَأَشْكَنَ تَحْتَ مَدَارِعِ الظُّلْمَاءِ

الفاعل ضمير لم يتقدم له مرجع، فمقتضى الظاهر الإظهار، وتقفين ما بعد الضمير في نفس السامع لتشوّقه إليه أولاً، نحو:

«هي النفس ما حملتها تحتمل» **﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** «نعم تلميذ المؤدب»

وعكسه، أي: الإظهار في مقام الإضمار لغرض، كتقوية داعي الامثال، كقولك لعبدك: «سيّدك يأمرك بكلّ ذا».

الفاعل ضمير في «أبْت» و«أَتَتْ» (**لم يتقدّم له مرجع، فمقتضى الظاهر الإظهار**) لكون المقام مقامه لعدم تقدّم المرجع، لكن عدل عنه إلى الإضمار؛ ليفيد ادعاء كون المرجع دائم الحضور، وكون الذهن غير ملتفت إلى غيره (**وتقفين ما بعد الضمير في نفس السامع لتشوّقه إليه أولاً**)؛ فإنّ السامع إذا لم يفهم من الضمير معنى؛ لعدم سبق ما يرجع هو إليه انتظر ما يرد عليه بعده وتشوّق إليه، فإذا جاء بعد الانتظار والتشوّق كان أمكن في النفس وأوقع فيها؛ لأنّ النفس تكون قبل لما حصل بعد تشوّق والانتظار مما حصل بلا شوق وتعب (نحو: **هي النفس ما حملتها تحتمل**، **﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾**، **نعم تلميذ المؤدب**)؛ فمقتضى الظاهر في هذه الأمثلة هو الإظهار دون الإضمار؛ لعدم تقدّم المرجع لكن عدل عنه، وأورد ضمير «هي» مكان القصة في الأول وضمير «هو» مكان الشأن في الثاني، والضمير المستتر في «نعم» مكان الاسم الظاهر في الثالث، أي: «نعم التلميذ»؛ ليتهيأ السامع بالضمير لما يرد بعده، وينشّق إليه، فيتمكن في نفسه إذا أورد عليه فضل تكّن؛ لكونه وارداً بعد الانتظار والتشوّق (**وعكسه، أي: الإظهار في مقام الإضمار لغرض، كتقوية داعي الامثال**) لمن أمرته بشيء (كقولك لعبدك: **سيّدك يأمرك بكلّ ذا**)؛ فإنّ مقتضى الظاهر هاهنا الإضمار، أي: «أنا أمرك بكلّ ذا»؛ ↳

ومنها: الالتفات: وهو نقل الكلام من حالة التكلّم أو الخطاب أو الغيبة إلى حالة أخرى من ذلك، فالنقل من التكلّم إلى الخطاب، نحو: «وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ» [يس: ٥٢]. أي: أرجع، ومن التكلّم إلى الغيبة، نحو: «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ» [الكوثر: ١-٢]، ومن الخطاب إلى التكلّم، كقول الشاعر:
 أَتَطْلُبُ وَصْلَ رَبَّاتِ الْجَمَالِ وَقَدْ سَقَطَ الْمَشِيبُ عَلَى قَذَالِي

لكون المقام مقام التكلّم لكن جيء مكانه بلفظ السيد، وأسند الأمر إليه؛ لأجل الدلالة على قوّة داعي الأمور على امثال الأمر (ومنها: الالتفات، وهو نقل الكلام من حالة التكلّم أو الخطاب أو الغيبة إلى حالة أخرى من ذلك) بأن يساق الكلام أو لاً على واحدة عن الثلاثة ثم يعدل منها إلى الأخرى مع أنّ ظاهر الحال يقتضي عدم ذلك العدول، وإلاّ لم يصحّ عده من أنواع إخراج الكلام على خلاف مقتضى ظاهر الحال (فالنقل من التكلّم إلى الخطاب، نحو: «وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ») فمقتضى الظاهر إجراء الكلام على طريق التكلّم (أي: أرجع)؛ ليكون الكلام جاريًّا على نسق واحد، لكن عدل عنه إلى الخطاب، وقال: «وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ» فكان نقلًا من التكلّم إلى الخطاب على خلاف مقتضى الظاهر والنقل (ومن التكلّم إلى الغيبة، نحو: «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ») ومقتضى الظاهر هاهنا أيضًا إجراء الكلام على التكلّم، أي: «فصل لنا»؛ لكون قوله تعالى: «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ» تكلّمًا، فالنقل إلى قوله تعالى: «لربك» التفات من التكلّم إلى الغيبة؛ لأنّ الاسم الظاهر من قبيل الغيبة (و) النقل (من الخطاب إلى التكلّم)، كقول الشاعر:
 أَتَطْلُبُ وَصْلَ رَبَّاتِ الْجَمَالِ وَقَدْ سَقَطَ الْمَشِيبُ عَلَى قَذَالِي

ومنها: تجاهُل العارف: وهو سوق المعلوم مَساقٌ غَيْرِهِ

لغرض، كالتوبیخ نحو:

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَالِكَ مُورِقاً كَائِنَكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ

ومنها: أسلوب الحكيم: وهو تلقّي المخاطب بغير ما

يتربّه، أو السائل بغير ما يطلبه؛ تنبّهَا على أنه الأولى بالقصد،

فالأول يكون بحمل الكلام

أي: خلف رأسى، ففيه التفات من الخطاب في «أتطلب» إلى التكلّم و كان مقتضى الظاهر أن يقول على «قدالك» (و منها: تجاهُل العارف: وهو سوق المعلوم مَساقٌ غَيْرِهِ) بأن يعبر عنه بما يدلّ باعتبار أصله على أنه غير معلوم (لغرض) وفائدة، فإنه لو كان هذا من غير نكتة وفائدة لم يكن من هذا الباب (كالتوبیخ) والتعبير على أمر قد وقع (نحو) قول "ليلي بنت طريف" في مرثية أخيها "الوليد بن طريف"، وقد كان قتله "يزيد بن معاوية" (أيَا شَجَرَ الْخَابُورِ) وهو ثغر في ديار "بكرا" (مَالِكَ مُورِقاً) أي: أي شيء ثبت لك في حال كونك مورقاً، أي: مخرجاً لأوراقك؟ فالاستفهام هاهنا للتعجب والإنكار و«مورقاً» حال من «الكاف» في «لَكَ» (كَائِنَكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ) فهي تعلم أن الشجر لم تجزع على "ابن طريف"، لكنّها تجهلت، فاستعملت لفظ «كأن» الدال على الشك؛ لتتوبيخ الشجر على إبراقه، وفيه من المبالغة في وجوب الجزع ما لا يخفى (و منها: أسلوب الحكيم، وهو تلقّي المتكلّم و مواجهته (المخاطب بغير ما يتربّه) ذلك المخاطب من المتكلّم (أو) تلقّي المتكلّم (السائل بغير ما يطلبه) ويسأله (تنبّهَا) على (آسَهُ الْأُولَى بالقصد) أي: تنبّهَا على أن ذلك الغير الذي لا يتربّه المخاطب في الأول، ولا يطلبه السائل في الثاني، هو الأولى بأن يقصد ويراد دون ما يتربّه ويطلب (فالأول) أي: تلقّي المخاطب بغير ما يتربّه (يكون بحمل الكلام) أي: بسبب حمل ←

على خلاف مراد قائله، كقول القبعتري للحجاج، (وقد توعده بقوله لأحملنك على الأدهم)؛ «مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشہب»، فقال له الحجاج: «أردت الحديد»، فقال القبعتري: «لأن يكون حديداً خيراً من أن يكون بليداً»، أراد الحجاج بالأدهم القيد، وبالحديد المعدن المخصوص، وحملهما القبعتري على الفرس الأدهم الذي ليس بليداً.

المتكلّم كلام المحاطب (على خلاف مراد قائله) الذي هو ذلك المحاطب (كقول القبعتري للحجاج، (وقد توعده بقوله لأحملنك على الأدهم)) ووجه توعد الحجاج القبعتري بهذا القول على ما قيل: أن القبعتري كان جالساً في بستان مع جماعة من إخوانه في زمن الحصرم، أي: العنب الأخضر، فذكر بعضهم الحجاج، فقال القبعتري: «اللَّهُمَّ سُودَ وَجْهِي، وَاقْطَعْ عَنْقِي، وَاسْقِنِي مِنْ دَمِي»، فبلغ ذلك الحجاج، فقال له: «أَنْتَ قَلْتَ ذَلِكَ؟» فقال: «نَعَمْ، وَلَكِنْ أَرَدْتَ الْعِنْبَ الْحَصْرَمَ؛ بَأْنَّ الْمَرَادَ بِتَسْوِيدِ وَجْهِهِ اسْتَوَاهُ، وَبِقْطَعِ عَنْقِهِ قَطْفَهُ، وَبِدَمِهِ الْخَمْرَ الْمُتَخَذِّدَ مِنْهُ»، فقال له الحجاج هذا القول متوعداً بإيه، فقال القبعتري: («مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشہب»، فقال له الحجاج ويلك (أردت الحديد)، فقال القبعتري: «لأن يكون حديداً خيراً من أن يكون بليداً») فتلقي القبعتري الحجاج بهذا القول بغير ما يتربّقه، وحمل كلامه على خلاف مراده إذ (أراد الحجاج بالأدهم القيد، وبالحديد المعدن المخصوص) المعروف (وحلها القبعتري) أي: الأدهم على الفرس الأدهم الذي غالب سواده، وأكّد كذلك الحمل بضمّ الأشہب إليه، وهو الفرس الذي غالب بياضه، والحديد على الفرس ذي الحدّة فكان المجموع محمولاً (على الفرس الأدهم الذي ليس بليداً) تبيهًا على أنّ حمل الكلام على هذا المعنى هو الأولى بـأن ↵

والثاني: يكون بتزيل السؤال منزلة سؤال آخر، مناسب لحالة السائل، كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٨٩]. سئل بعض صحابة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «ما بال الهلال يبدأ دقيقاً، ثم يتزايد حتى يصير بدرأً، ثم يتناقص حتى يعود كما بدء؟»، فجاء الجواب عن الحكمة المترتبة على ذلك؛ لأنها أهمل للسائل، فنزل سؤالهم عن سبب الاختلاف منزلة السؤال عن حكمته.

يقصده الأمير مثل الحاج (والثاني) أي: تلقى السائل بغير ما يطلب له (يكون بتزيل السؤال منزلة سؤال آخر، مناسب لحالة السائل) تبيهًا على أن ذلك السؤال الآخر المناسب لحاله، هو الأولى والأهم بالسؤال عنه (كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ﴾)، سئل بعض صحابة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «ما بال الهلال يبدأ دقيقاً، ثم يتزايد حتى يصير بدرأً، ثم يتناقص حتى يعود كما بدأ»^(١) فهذا بظاهره سؤال عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه (فجاء الجواب) بقوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ﴾ (عن الحكمة المترتبة على ذلك) الاختلاف، وهي أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم للناس، يوقنون بها أمورهم، ويعرفون بها وقت الحج، ولم يجابوا ببيان السبب؛ لذلك الاختلاف (لأنها) أي: تلك الحكمة التي جاء الجواب عنها (أهم للسائل)؛ إذ لا يتعلق لهم بالسبب غرض، ولا يطلع عليه كل أحد بسهولة فنزل سؤالهم عن سبب الاختلاف منزلة السؤال عن حكمته؛ لكونه الأولى ←

(١) "الدر المنشور" ، ٤٩٠ / ١ ، ملقطاً ، دار الفكر بيروت.

ومنها: التغليب، وهو ترجيح أحد الشيئن على الآخر في إطلاق لفظه عليه، كتغليب المذكّر على المؤنث في قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَاتِنِين﴾ [الحرم: ١٢]، ومنه: الأبوان للأب والأم، وكتغليب المذكّر والأخفّ على غيرهما، نحو: «القمرين»، أي: الشمس والقمر، و«العمررين»، أي: أبي بكر وعمر. والمخاطب على غيره، نحو: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شَعِيبًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرِيبِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨]،

بالسؤال والأيقن بالحال، فلذلك أجيّب ببيان الحكمة لا ببيان السبب (ومنها: التغليب، وهو ترجيح أحد الشيئن) المتصاحبين أو المشابهين (على الآخر في إطلاق لفظه عليه) أي: في إطلاق لفظ المغلب على الآخر المغلوب عليه بأن يجعل الآخر متّفقاً معه في الاسم، ثم يطلق اللفظ عليهما جيّعاً (كتغليب المذكّر على المؤنث في قوله تعالى) في وصف مريم (﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَاتِنِين﴾) فإنه غلب هاهنا المذكّر على المؤنث وأطلق اللفظ الموضوع للذكور فقط، وهو الجمع بالياء والنون على الذكور والإناث جيّعاً (ومنه) أي: ومن تغليب المذكّر على المؤنث (الأبوان للأب والأم) إلاّ أنّ مخالفة الظاهر فيما سبق من جهة الهيئة والصيغة، وهاهنا من جهة المادة وجوهر اللفظ (كتغليب المذكّر والأخفّ على غيرهما) وجعل المغلب ثانية بهذا الاعتبار، فالالأصل في هذا التغليب: أن يغلب الأخفّ على غيره إلاّ أن يكون الغير مذكراً، فيغلب على المؤنث وإن كان المؤنث أخفّ ففي (نحو: «القمرين»، أي: الشمس والقمر) غلب القمر؛ لكونه مذكراً، وإن كان لفظ الشمس؛ لسكون وسطه أخفّ (و) في نحو: (و«العمررين»، أي: أبي بكر وعمر) غلب عمر على أبي بكر رضي الله تعالى عنهمَا لخلفة لفظ عمر (و) تغليب (المخاطب على غيره، نحو: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شَعِيبًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرِيبِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾) فالمخاطب ↪

أدخل «شعيب» بحكم التغليب في «لَتَعُودُنَّ فِيْ مِلَّتِنَا» مع أنه لم يكن فيها قطّ حتى يعود إليها.

وكتغليب العاقل على غيره، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

حقيقة في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِيْ مِلَّتِنَا﴾ هو من آمن بشعيب دونه عليه السلام لكن (أدخل «شعيب» بحكم التغليب في «لَتَعُودُنَّ فِيْ مِلَّتِنَا») ونسب هذا الوصف إلى الجميع (مع أنه) عليه السلام (لم يكن فيها) أي: في ملتهم (قطّ حتى يعود إليها)، لأن ملتهم الكفر، والأنبياء معصومون عن الكفر قبل البشارة وبعدها بالاتفاق (وكتغليب العاقل على غيره، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾)، إذ العالم اسم لما يعلم به الصانع من العقلاة وغير العقلاة، فغلب العقلاة على غيرهم، وأورد بصيغة الجمع بالياء والنون المختصة بالعقلاة وأوصافهم هذا، والله سبحانه وتعالى أعلم.

علم البيان

البيان: علم يبحث فيه عن التشبيه، والمجاز، والكناية.

(البيان: علم يبحث فيه عن التشبيه، والمجاز، والكناية^(١)) قال في الحاشية: «وقد عرّفوا البيان أيضاً... إلخ» تفصيل المقام أنَّ المشهور في تعريف البيان: أنه علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطريق مختلفة في وضوح الدلالة عليه، ولما كان الظاهر أنَّ المراد بالعلم المأمور في التعريف القواعد والأصول؛ لأنَّها التي قصد في هذا الباب بياناً، أورد المصنف في هذا التعريف بدل العلم القواعد، فحاصل التعريف: أنَّ البيان قواعد يعرف بها إيراد المعنى الواحد بطريق وتركيب مختلف في وضوح الدلالة على ذلك المعنى الواحد بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها أوضح، سواء كانت تلك الطرق من قبيل التشبيه، أو المجاز، أو الكناية، فمثلاً إيراد المعنى الواحد بطريق من التشبيه أن يقال في وصف زيد مثلاً بالكرم: «زيد كالبحر في السخاء»، و«زيد كالبحر»، و«زيد بحر»، فهذه تركيب مختلفة الواضح من التشبيه؛ لأنَّ الأول منها أوضح من الثاني والثالث؛ لوجود التصريح فيه بوجه الشبه وأداة التشبيه، والثاني أوضح من الثالث؛ لتصريح الأداة فيه بخلاف الثالث، فإنه حذف فيه الوجه والأداة معًا، فهو دون الكل في الوضوح، ومثلاً إيراده بطريق الاستعارة أن يقال في وصفه بالكرم أيضاً: «رأيت بحراً في الدار»، و«طم زيد بالإنعم جميع الأنام»، و«لجة زيد تتلاطم أمواجها»، فهذه ↵

(١) وقد عرّفوا البيان أيضاً بأنه قواعد يعرف بها إيراد المعنى الواحد بطريق مختلفة في وضوح الدلالة عليه كالتعبير عن الكرم بعبارات التشبيه والمجاز والكناية والأقرب أن يقال: علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتمل بتفصيل هذه المباحث وقد أتبعنا ذلك تسهيلاً على التلامذة. ١٢ منه.

طرق مختلفة الواضوح من الاستعارة، فأوضحها الأول، وأخفها الأوسط، والأخير بين بين، ومثال إيراده بالطرق المختلفة الواضوح في باب الكنایة في وصفه بالكرم أيضاً «زید مهزول الفصیل»، و«زید جبان الكلب»، و«زید كثير الرماد»، فهذه التراكيب تفید وصف زید بالجحود على طريق الکنایة، وهي مختلفة وضوحاً، والأخير منها أوضحتها. فالقواعد التي يعرف بها إيراد كلّ معنى بما يناسبه من التراكيب المختلفة في وضوح الدلالة على ذلك المعنى هي «البيان»، ثمَّ لَمَّا كان هذا التعريف مشتملاً على كون التراكيب مختلفة في الواضوح، وليس كلّ دلالة تختلف في الواضوح بل منها: ما يقبل ذلك الاختلاف، ومنها ما لا يقبل، لم يفهم هذا التعريف ما لم يبيّن أقسام الدلالة، ولم يعيّن ما يجري فيه ذلك الاختلاف، وذلك البيان مع أنه يفضي إلى زيادة التطويل يتعرّض فهمه على التلامذة المبتدئين، فلذا لم يذكر المصنف هذا التعريف في الكتاب، واحتار ما هو الأقرب إلى أفهمهم، وهو أن يقال في تعريف البيان؛ أنه علم يبحث فيه عن التشبيه، والمحاز، والکنایة ثمَّ يشتغل بتفصيل هذه المباحث، وهذا كله توضيح لما في الحاشية.

التشبيه

التشبيه: إِلْحاق أَمْرٍ بِأَمْرٍ فِي وَصْفٍ بِأَدَاءٍ لِغَرْضٍ، وَالْأَمْرُ الْأُولُّ يُسَمَّى «الْمُشَبَّهُ»، وَالثَّانِي «الْمُشَبَّهُ بِهِ»، وَالْوَصْفُ «وَجْهُ الشَّبَهِ»، وَالْأَدَاءُ «الْكَافُ» أَوْ نَحْوُهَا، نَحْوُ: «الْعِلْمُ كَالنُورُ فِي الْهُدَىيَةِ»، فَالْعِلْمُ مُشَبَّهٌ، وَالنُورُ مُشَبَّهٌ بِهِ، وَالْهُدَىيَةُ وَجْهُ الشَّبَهِ، وَالْكَافُ أَدَاءُ التَّشَبِيهِ. وَيَتَعَلَّقُ بِالتَّشَبِيهِ ثَلَاثَةُ مُبَاحِثٍ: الْأُولُّ فِي أَرْكَانِهِ، وَالثَّانِي فِي أَقْسَامِهِ، وَالثَّالِثُ فِي الْغَرْضِ مِنْهُ.

(التشبيه إِلْحاق أَمْرٍ بِأَمْرٍ فِي وَصْفٍ بِأَدَاءٍ لِغَرْضٍ) فِي هَذَا الْإِلْحاق؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَمْرُوا الْأَخْتِيَارِيَّةِ، فَلَا يَصْارُ إِلَيْهِ إِلَّا لِغَرْضٍ (وَالْأَمْرُ الْأُولُ يُسَمَّى «الْمُشَبَّهُ»، وَالثَّانِي «الْمُشَبَّهُ بِهِ»، وَالْوَصْفُ «وَجْهُ الشَّبَهِ»، وَالْأَدَاءُ «الْكَافُ» أَوْ نَحْوُهَا) كَلْفَظٌ «مُثَلٌ»، وَ«كَأَنْ» (نَحْوُ: «الْعِلْمُ كَالنُورُ فِي الْهُدَىيَةِ») فَجَعَلَ الْعِلْمَ فِيْهِ مُلْحِقاً بِالنُورِ فِي وَصْفِ الْهُدَىيَةِ بِكَافِ التَّشَبِيهِ (فَالْعِلْمُ مُشَبَّهٌ، وَالنُورُ مُشَبَّهٌ بِهِ، وَالْهُدَىيَةُ وَجْهُ الشَّبَهِ، وَالْكَافُ أَدَاءُ التَّشَبِيهِ). وَيَتَعَلَّقُ بِالتَّشَبِيهِ ثَلَاثَةُ مُبَاحِثٍ: الْأُولُّ فِي أَرْكَانِهِ (وَالثَّانِي فِي أَقْسَامِهِ) الْمُؤْخُوذَةِ فِي تَعْرِيفِهِ (وَالثَّالِثُ فِي الْغَرْضِ مِنْهُ) الْبَاعِثُ عَلَى إِبْجَادِهِ.

المبحث الأول في أركان التشبيه

أركان التشبيه أربعة: المشبه، والمشبه به، ويسمىان «طرف التشبيه»، ووجه الشبه، والأداة.

والطرفان: إما حسيّان، نحو «الورق كالحرير في النعومة»،

(المبحث الأول في أركان التشبيه: أركان التشبيه أربعة: المشبه، والمشبه به، ويسمىان «طرف التشبيه»، ووجه الشبه، والأداة) ولما كان الطرفان من هذه الأركان هما الأصل، والعemma في التشبيه قدم البحث عنهم، فقال (**والطرفان: إما حسيّان**) المراد بالحسيّ: ما يدرك هو بنفسه، أو مادته التي يحصل منها حقيقة بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، فمن الأول (نحو: «الورق كالحرير في النعومة») فإنّ كلاً من المشبه والمشبه به هاهنا يدرك بنفسه بمحاسنة اللمس، ومن الثاني قوله:

وكأنّ حمر الشقيق إذا تصوب أو تصعد
أعلام ياقوت نشر ن على رماح من زبرجد

الشقيق: نور ينفتح كالورد وأوراقه حمر، فإذا صافحة الحمر إليه من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، وقوله: «إذا تصوب أو تصعد» متعلق بمعنى كأنّ، أي: يشبه الشقيق الحمر عين تصوب، أي: مال إلى أسفل، أو تصعد أي: مال إلى على بتحرريك الريح بأعلام ياقوت نشن على رماح من زبرجد، والأعلام: جمع علم معنى الرأية، والمراد بالياقوت: الحجر النفيس المعلوم بشرط أن يكون أحمر، وهو أغمر الياقوت، كما أنّ المراد بالزبرجد: الحجر النفيس الأخضر، فالمتشبه هاهنا، وهو الشقيق الحمر، وإن كان أمراً حسياً مدركاً بمحاسنة البصر، لكنّ المشبه به، وهو هيئه نشر الأعلام الياقوتية على الرماح الزبرجد مدعومة لم تشاهد قط إلا أن هذه الأشياء التي هي مادة تلك الهيئة، وهي الأعلام، والياقوت، والرماح، والزبرجد لما كانت مدركة بمحاسنة البصر، دخل هذا القسم في الحسيّ أيضاً، ←

وإما عقليان، نحو: «الجهل كالموت»، وإما مختلفان، نحو: «خلقه كالعطر».

ومثله يسمى بـ«الخيالي»، وبهذا البيان يتضح ما قال في الحاشية: «المراد بالحسي ما يدرك هو... إلخ» (وإما عقليان^(١)) والمراد بالعقلاني مقابل الحسي، أي: ما لا يدرك هو ولا مادته مدركاً بإحدى الحواس الخمس الظاهرة (نحو: «الجهل كالموت») فإن كلاماً من الجهل والموت ليس حسياً مدركاً بإحدى الحواس بل يدركان بالعقل، ويدخل في العقلاني أيضاً ما لا يحس به ولا يدركه، ولكن بحيث لو وجد في الخارج، وأدرك لكان مدركاً بتلك الحواس، كما في قول أمير القيس:

أيقتلني والمشري مضاجعي ومسنونة زرق كأنباب أغوال
أي: كيف يقتلني ذلك الرجل الذي توعدي في حب سلمي، والحال أن السيف المشري، أي: المنسوب إلى المشارف التي هي بلاد باليمين والسهام المسنونة، أي: المخدودة الزرق، أي: المخلوقة الصاقبة كأنباب أغوال في الحدة مضاجعي وملازمي، فالمتشبه به هاهنا، وهو أنباب الأغوال؛ لكونه صورة وهيئة اخترعها الوهم من عند نفسه من غير أن يكون له، أو مادته وجود في الخارج مما لا يحس به، ولا يدركه أصلاً، ولكن لو وجد في الخارج، وأدرك لم يدرك إلا بالحس، ومثل هذا التشبيه يسمى بـ«الوهبي»، وهذا التفصيل ما في الحاشية من قوله: «والمراد بالعقلاني... إلخ» (وإما مختلفان) بأن يكون أحد الطرفين حسياً والآخر عقلياً (نحو: خلقه كالعطر) فشبة ⇔

(١) والمراد بالعقلاني: ما لا يكون هو ولا مادته مدركاً بتلك الحواس ومنه ما ليس مدركاً بالحس لكن لو وجد في الخارج لكان مدركاً بها، نحو قوله:

أيقتلني والمشري مضاجعي ومسنونة زرق كأنباب أغوال

فإن أنباب الأغوال لم توجد هي ولا مادتها وإنما الوهم اخترعها ولو وجدت لادركت بالحس ومثل هذا التشبيه يسمى بـ«الوهبي» ١٢ منه.

ووجه الشبه هو الوصف الخاص الذي قُصد اشتراك

الطرفين فيه كـ«الهداية» في العلم والنور.

وأداة التشبيه: هي اللفظ الذي

الخلق: الذي هو عبارة عن كيفية راسخة في النفس تصدر عنها الأفعال بسهولة بذات العطر، أي: ما يتعذر به من كل طيب الرائحة كالمسك والعود الهندي، ولا شك أنّ الأول: أمر لا يدركه إلا العقل فهو عقلي، والثاني: أمر يشاهده البصر فهو محسوس بحاسة البصر، وإن قصد بالعطر: نفس الرائحة كان محسوساً بحاسة الشم (ووجه الشبه هو الوصف الخاص الذي قُصد اشتراك الطرفين فيه) وإنما جعل وجه الشبه الوصف الخاص بالمشبهين؛ لأنّه إذا كان من الذاتيات أو الإعراض العامة لم يكن للتشبيه وادعاء المماثلة فائدة (كـ«الهداية» في العلم والنور) فإنّ وجه الشبه في تشبيه العلم بالنور حيث يقال: «العلم كالنور» الهداية إلى المقصود، وهي الوصف الخاص: الذي اشتراكا فيه، فإنّ العلم يدل على طريق الحق، ويفرق بينه وبين طريق الباطل، والنور يدل على طريق السلامة، ويفصل بينه وبين طريق الهالك، فقد هدى كلّ منهما إلى المطلوب الذي هو طريق الحق في الأول وطريق السلامة في الثاني، فالهداية هي وجه الشبه، ثم وجه الشبه قسمان: الأول الحقّ: وهو الذي يتقرر في كلّ من المشبه والمشبه به على وجه التتحقق، كما في تشبيه العلم بالنور، فإنّ وجه الشبه، وهو الهداية، متقرر في كلّ منها حقيقة، والثاني المتخيل، وهو الذي لا يكون متقرراً فيهما، أو في أحدهما حقيقة، ولكن يخيّله الوهم، ويقرره بتأويل غير الحقّ محققاً، وتخيل ما ليس بواقع واقعاً كتشبيه الشعر بالخطّ، فإنّ وجه الشبه، وهو السواد ليس متقرر في الخطّ بل بتخيل الوهم وفرضه، وهذا ما قال في الحاشية: «ويكون وجه الشبه محققاً... إلخ»

(أداة التشبيه) أي: وأنّه التي يتوصّل بها إلى التشبيه (هي اللفظ الذي ←

يدل على معنى المشابهة كـ«الكاف» و«كأن» وما في معناهما، والكاف يليها المشبه به، بخلاف «كأن»، فليها المشبه، نحو: **كَانَ الْثَّرِيَا رَاحَةً تَشْبِيرُ الدُّجَى لِتَسْتَظِرَ طَالَ اللَّيْلُ أَمْ قَدْ تَعَرَّضَا** و«كأن» تفيد التشبيه إذا كان خبرها جامداً، و الشك إذا كان خبرها مشتقاً، نحو: «**كَائِنَكَ فَاهِمٌ**».

وقد يذكر فعل ينبي عن التشبيه، نحو قوله تعالى: **إِذَا رَأَيْتُهُمْ حَسِبْتُهُمْ لُؤْلُؤًا مَنْثُورًا** [الإنسان: ١٩].

يدل على معنى المشابهة كـ«الكاف» و«كأن» وما في معناهما اسماً كان أو فعلاً، كتشابه ويشابه ومشابه ومما يليها المشبه به لفظاً، نحو: «العلم كالنور»، أو تقديرأً نحو قوله تعالى: **أَوْ كَصَبَّ مِنَ السَّمَاءِ** [البقرة: ١٩]، إذ المراد أو كمثل: «ذوي صبيب من السماء» (بخلاف «كأن»، فليها المشبه، نحو: **كَانَ الْثَّرِيَا رَاحَةً تَشْبِيرُ الدُّجَى لِتَسْتَظِرَ طَالَ اللَّيْلُ أَمْ قَدْ تَعَرَّضَا**) فدخل فيه «كأن» على الثريّا، وهو مشبه (و«كأن» تفيد التشبيه إذا كان خبرها جامداً، **وَالشَّكُ إِذَا كَانَ خَبْرَهَا مَشْتَقًا** وذلك؛ لأن الخبر إذا كان جاماً كان مغايراً لاسمها في المفهوم والمصدق، فيصبح تشبيه الاسم بالخبر بلا مانع منه، فتحمل عليه كما هو أصلها بخلاف ما إذا كان الخبر مشتقاً؛ لأنّه حينئذ يكون متّحداً بالاسم مصداقاً، فلو حملت على التشبيه كان كتشبيه الشيء بنفسه، فيكون هذا مانعاً من حملها على التشبيه، فتحمل على شك المتكلّم بشبوت الخبر المغایر للاسم مفهوماً لما بين التشبيه والشك من التقارب (نحو: **كَائِنَكَ فَاهِمٌ**) فإنّ معناه: أن المتكلّم يشك في كون المخاطب فاهماً (وقد يذكر فعل ينبي عن التشبيه) مع كون هذا الفعل غير دال على التشبيه باعتبار أصل وضعه (نحو قوله تعالى: **إِذَا رَأَيْتُهُمْ حَسِبْتُهُمْ لُؤْلُؤًا مَنْثُورًا**) فذكر فعل «حسبت» ← ←

وإذا حذفت أداة التشبيه ووجهه يسمى «تشبيهاً بليغاً»، نحو: **﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا﴾** [البأ: ١٠]. أي: كاللباس في الستر.

هاهنا؛ لإفادة التشبيه بين الولدان المخلدين واللوؤ المنشور، ولا يذهب عليك أن كون الفعل المذكور مبنعاً عن التشبيه غير ظاهر للقطع بأنه لا دلالة للحسبان على التشبيه أصلاً بل الوجه فيه أن المفعول الثاني في باب «حسبتُ» يكون محمولاً بحسب المعنى على المفعول الأول، ومن المعلوم أنه لا يصح حمل لوؤ منشور عليهم بدون تقدير أداة التشبيه، فعدم صحة الحمل هاهنا ينبي عن التشبيه كما في قولنا: «زيد أسد» سواء ذكر الفعل أو لم يذكر، نعم بعد تحقق التشبيه بسبب الحمل يفيد تعلق الحسبان به أنه على وجه ظن المخاطب وإدراكه على سبيل الرجحان، لا على وجه العلم واليقين، كما أن قولنا: «علمتُ زيداً أسدًا» يفيد أن تشبيه زيد بالأسد على وجه العلم والتيقن، ويمكن أن يقال: إن المضاف في كلامه مخدوف، والمعنى: أن الفعل ينبي عن حال التشبيه من كونه على وجه العلم والقطع أو غيره **(وإذا حذفت أداة التشبيه ووجهه يسمى «تشبيهاً بليغاً»)** لوجود المبالغة في التشبيه حيث حمل المشبه به على المشبه، كأنه هو بعينه (نحو: **﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا﴾**، أي: كاللباس في الستر) عن العيون إذا أردتم هرباً من عدو، أو إخفاء ما لا تحبون الإطلاع عليه من كثير الأمور.

المبحث الثاني في أقسام التشبيه

ينقسم التشبيه باعتبار طرفيه إلى أربعة أقسام:

تشبيه مفرد بمفرد، نحو: «هذا الشيء كالمسك في الرائحة»،

(المبحث الثاني في أقسام التشبيه: ينقسم التشبيه باعتبار طرفيه) المشبه والمشبه به إفراداً وتركيباً (إلى أربعة أقسام) الأولى (تشبيه مفرد بمفرد) سواء كانا غير مقيدين بقييد، يكون له دخل في التشبيه أو كانا مقيدان به، فالأول (نحو: «هذا الشيء كالمسك في الرائحة») تشبيه الشيء المخصوص الجزئي المسك في الرائحة تشبيه مفرد غير مقيد بمفرد غير مقيد، ومن هذا الباب قوله تعالى: «هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ» [البقرة: ١٨٧]، أي: هنّ كاللباس لكم وأنتم كاللباس لهن، في أنّ كلاً من المرأة والرجل يشتمل على صاحبه عند الاعتناق، كما أنّ اللباس يشتمل على صاحبه، فوجه التشبيه هو وصف الاستعمال، ولا مدخل فيه؛ لقوله تعالى: «لَكُمْ وَلَهُنَّ»؛ لأنّ اللباس في حد ذاته موصوف بكونه يشتمل به من غير توقف على كونه للرجال أو للنساء، فلذا لم يعد المحروم قياداً في المشبه به، وجعل هذا القول من تشبيه المفرد بالفرد بلا قيد؛ لأنّ المراد بالقييد، ليس هو مطلق القيد بل ماله دخل في وجه التشبيه، والثاني نحو: «الساعي بغير طائل كالراقم على الماء»؛ لأنّ المشبه في هذا ليس مجرد الساعي ما لم يقييد بكونه بحيث لا يحصل من سعيه على شيء، وكذا المشبه به ليس مجرد معنى الراقم بدون أن يقييد بكون رقمه على الماء؛ لأنّ وجه التشبيه بينهما استواء وجود الفعل وعدمه في عدم الفائدة، وهو موقف على اعتبار هذين القيدين، فالقيدان هاهنا ممّا له ددخل في وجه التشبيه، ولهذا جعل هذا قول من باب تشبيه المفرد المقيد بالفرد المقيد، وهذا التفصيل اتضحت ما قال في الحاشية من قوله: «وقد يكون المفرد مقيداً... إلخ» ↪

وتشبيه مركب بمركب، بأن يكون كلّ من المشبه والمشبه به، هيئةً حاصلة من عدّة أمور، كقول بشار:

كَانَ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُسِنَا وَأَسِيافَنَا لَيْلٌ تَهَاوِي كَوَاكِبَه
فَإِنَّه شَبَّهَ هيئةَ الغبار؛ وفيه السيف مضطربة، بهيئة الليل؛ وفيه الكواكب تساقط في جهات مختلفة، وتشبيه مفرد بمركب، كتشبيه الشقيق

(و) القسم الثاني (تشبيه مركب بمركب، بأن يكون كلّ من المشبه والمشبه به، هيئة حاصلة من عدّة أمور) قد تضامت وتلاصقت حتى صارت شيئاً واحداً بحيث إذا انتزع الوجه من بعضها احتل التشبيه في قصد المتكلّم (قول بشار: كَانَ مُثَارَ النَّقْعِ) النقع الغبار، ومثار: اسم مفعول من آثار الغبار، إذا هيجه وحركه، فإذا ضافته إلى النقع من إضافة الصفة إلى الموصوف، والأصل: «كأنّ النقع المثار»، أي: المهيّج من أسفل لا على بحوار الخيل (فوق رؤوسنا) أي: الكائن أو المنعقد فوق رؤوسنا، هو صفة لمثار النقع (وأسيافنا) الواو يعني مع «أي»، كان مثار النقع الكائن أو المنعقد فوق رؤوسنا مع أسيافنا (لَيْلٌ تَهَاوِي كَوَاكِبَه) أي: تساقط كواكبه شيئاً فشيئاً: بأن يتبع بعضها بعضًا في التساقط من غير انقطاع على ما يفهم من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار التجددية (فَإِنَّه شَبَّهَ هيئةَ الغبار؛ وفيه السيف مضطربة) إلى جهات مختلفة في أحوال متناسبة من الأعوجاج والاستقامه والارتفاع والانخفاض (بهيئة الليل؛ وفيه الكواكب تساقط في جهات مختلفة) ولم يقصد تشبيه مثار النقع بالليل والسيوف بالكواكب حتى يكون فيه تشبيهان كلّ منها تشبيه مفرد بمفرد؛ لأنّه تقوّت معه الدقة التركيبية المرعية في وجه الشبه

(و) القسم الثالث (تشبيه مفرد) سواء كان مقيداً أو غيره (بمركب) أي: بهيئته متزرعة من أمور متعددة اثنان فأكثر (كتشبيه الشقيق) الذي هو مفرد ⇔

بِهِيَةِ أَعْلَامِ يَا قُوَّيَةِ مَنْشُورَةِ عَلَى رَمَاحِ زِبْرِجَدِيَّةِ، وَتَشْبِيهُ مَرْكَبٍ
بِمَفْرَدٍ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

يَا صَاحِبَيْ تَقْصِيَا نَظَرِيْكُمَا تَرَيَا وُجُوهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تَصَوَّرُ
تَرَيَا نَهَارًا مُشَمِّسًا قَدْ شَابَةً زَهْرُ الرُّبَا فَكَائِنًا هُوَ مُقْمِرُ
فَإِنَّهُ شَبَّهَ هِيَةَ النَّهَارِ الْمُشَمِّسِ الَّذِي اخْتَلَطَتْ بِهِ أَزْهَارُ
الرَّبُّوَاتِ بِاللَّيلِ الْمُقْمِرِ.

..... وينقسم باعتبار الطرفين

(بِهِيَةِ أَعْلَامِ يَا قُوَّيَةِ مَنْشُورَةِ عَلَى رَمَاحِ زِبْرِجَدِيَّةِ) كما مرّ في بيان معنى الحسبي (٥)
القسم الرابع (وَتَشْبِيهُ مَرْكَبٍ بِمَفْرَدٍ، نَحْوُ قَوْلِهِ: يَا صَاحِبَيْ تَقْصِيَا نَظَرِيْكُمَا) أي: إذا
أبلغا أقصى نظريكمَا وغایته بالمبالغة في تحديق النظر (تَرَيَا وُجُوهَ الْأَرْضِ) أي: أن
تقصيتما نظريكمَا، واجتهدتما فيه، ونظرتما ما قابلكمَا من الأرض، تريا وجوه
الأرض، أي: الأماكن البدائية منها كالوجه (كَيْفَ تَصَوَّرُ) بدل من وجوه الأرض،
أي: تريا كيف تبدو صورها أو تريا كيفية صورها بثبوت الإشراق لها كما دلّ
عليه قوله: (تَرَيَا نَهَارًا مُشَمِّسًا) أي: ذا شمس لم يستره غيم (قدْ شَابَةً) أي: خالط
ذلك النهار (زَهْرُ الرُّبَا) الربا: جمع «رُبُّوَة» بضم الأول وفتحه، وهي المكان
المرتفع، وأراد بالزهر: النيات مطلقاً (فَكَائِنًا هُوَ) أي: ذلك النهار الموصوف
(مُقْمِرٌ) أي: ليل ذو قمر، وذلك؛ لأنّ الأزهار باحضارها قد نقصت من ضوء
الشمس حتى صار كأنه ضوء مخلوط بالسوداد، فصار بذلك النهار المشمس كالليل
المقمر؛ لاختلاط ضوئه بالسوداد، وإنما كان هذا التشبيه من تشبيه المركب بالفرد (فَإِنَّهُ
شَبَّهَ هِيَةَ الْنَّهَارِ الْمُشَمِّسِ الَّذِي اخْتَلَطَتْ بِهِ أَزْهَارُ الرَّبُّوَاتِ بِاللَّيلِ الْمُقْمِرِ)
وكان المشبه فيه مركباً والمشبه به مفرداً مقيداً (وينقسم) التشبيه (باعتبار الطرفين ⇔

أيضاً إلى ملفوظ ومفروق، فالملفوف: أن يؤتى
بمشبهتين أو أكثر ثم بالمشبه بها نحو:
 كَانَ قُلُوبُ الطَّيْرِ رَطْبًا وَبَاسًا لَدَى وَكُرْهَا الْعَنَابُ وَالْحَسْفُ التَّالِي
 فِإِنَّهُ شَبَهَ الرَّطْبَ الْطَّرِيَّ مِنْ قُلُوبِ الطَّيْرِ بِالْعَنَابِ،
 وَالْيَابِسَ الْعَتِيقَ مِنْهَا بِالْتَّمَرِ الرَّدِيِّ.

والمفروق: أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر، نحو:
 الْتَّشْرُّ مِسْكٌ وَالْوُجُوهُ دَكَّا نِيرٌ وَأَطْرَافُ الْأَكْفَّ عَنْمَ

(أيضاً) من حيث وجود التعدد فيهما معاً (إلى ملفوظ ومفروق) ومن حيث وجود التعدد في أحدهما فقط إلى تشبيه النسوية وتشبيه الجمع (الملفوف: أن يؤتى) أو لاً (بمشبهتين أو أكثر) بطريق العطف أو غيره (ثم) يؤتى بالمشبه بهما أو (بالمشبة به)
 بذلك الطريق (نحو): قول امرئ القيس في وصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور (كَانَ قُلُوبُ الطَّيْرِ) حال كون بعضها (رَطْبًا) وبعضها (بَاسًا) فهما حالان من القلوب على التوزيع (لَدَى وَكُرْهَا) أي: وكر العقاب، والوكر عرش الطائر، وإن لم يكن فيه (الْعَنَابُ وَالْحَسْفُ) هو أردة التمر (التالي) صفة الحشف؛ لتأكيد المشاهدة حيث كان في مقابلة قلوب الطير اليابسة (فِإِنَّهُ شَبَهَ الرَّطْبَ الْطَّرِيَّ مِنْ قُلُوبِ الطَّيْرِ بِالْعَنَابِ، وَالْيَابِسَ الْعَتِيقَ مِنْهَا بِالْتَّمَرِ الرَّدِيِّ) فذكر أو لاً المشبهتين ثم المشبه بهما على الترتيب، وإنما سُمي هذا التشبيه بـ«الملفوف»؛ لوجود لف المشبهات، وضم بعضها إلى بعض فيه، وكذلك المشبهات بها (المفروق: أن يؤتى بمشبهة ومشبه به ثم) مشبهة (آخر) مشبه به (آخر) ثم كذلك (نحو: الْتَّشْرُّ مِسْكٌ) أي: النشر من هؤلاء النسوة، والرائحة الطيبة منها نشر المسك، ورائحته في الاستطابة (وَالْوُجُوهُ) منها (دَكَّانِيَّ) أي: كالدنانير من الذهب في الاستدارة ←

وإن تعدد المشبه دون المشبه به، سُمي «تشبيه التسوية»،

نحو:

صَدْغُ الْحَيْبِ وَحَالِيٌّ كَلَاهُمَا كَالَّى لَيْلَىٰ

وإن تعدد المشبه به دون المشبه، سُمي «تشبيه الجمع»، نحو:

كَائِمًا يَسِّمُ عَنْ لُؤْلُؤٍ مُنْضَدِّأً وَبَرَادٍ أَقَاحِ

والاستنارة مع مخالطة الصغرة؛ فإن الصغرة مما يستحسن في ألوان النساء (وأطافل الأكف) منها، المراد بها الأصابع (عَنْ) أي: كعنم؛ وهو شجر لين الأعصان حمر تشبه به أصابع الجواري المخصوصة، فيه ثلاثة تشبيهات؛ لأنَّه مشبه النشر بالمسك، والوجه بالدنانير، والأصابع بالعنم، وجعل كل مشبه مع ما هو مشبه به من غير أن يتصل أحد المشبهين بالمشبه الآخر بل فرق بين المشبهات بالمشبهات بها، وفرق بين المشبهات بما بالمشبهات؛ ولذا سُمي هذا القسم «مفروقاً» (وإن تعدد المشبه دون المشبه به، سُمي) هذا التشبيه الذي وجد فيه ذلك التعدد (تشبيه التسوية)؛ لوجود التسوية فيه بين المشبهات فيما ألحقت به، وهو المشبه به (نحو: صَدْغُ الْحَيْبِ) بضم الصاد، ما بين الأذن والعين، يطلق على الشعر المتذلي من الرأس على هذا الموضع، وهو المراد هاهنا (وَحَالِيٌّ كَلَاهُمَا كَالَّى لَيْلَىٰ) في السواد إلا أنَّ السواد في الصدغ حقيقي وفي الحال تخيلي، فقد تعدد فيه المشبه، وهو صدغ الحبيب وحال المتكلّم، واتحد المشبه به وهو الليالي (وإن تعدد المشبه به دون المشبه، سُمي) ذلك التشبيه الذي تعدد فيه المشبه به فقط (تشبيه الجمع)؛ لأنَّك جمعت فيه للمشبه الواحد أمور مشبهاً بها (نحو: كَائِمًا يَسِّمُ) مضارع من البسم وهو التبسّم، وأقل الضحك، وأحسنه، وفاعله ضمير فيه يرجع إلى «الأئمدة» المذكور في الشعر قبله، وهو الناعم البدن (عَنْ لُؤْلُؤٍ) وهو الجوهر الصافي المعروف (مُنْضَدِّأً) أي: منظم (أو) يسم عن (بَرَادٍ) وهو الحب ↪

وينقسم باعتبار وجه الشبه إلى تشيل وغير تشيل، فالتشيل:

ما كان وجهه منتزعاً من متعدد، كتشبيه الشريّا بعنقود العنبر

المنور، وغير التمثيل: ما ليس كذلك، كتشبيه النجم بالدرهم.

..... وينقسم بهذا الاعتبار أيضاً

النازل من السحاب مع المطر (أو) يسم عن (أفاح) جمع «أفحوان» بضم الهمزة،

وهو البابونج كما في الحاشية، وهو نور ينفتح كالورود أوراقه في شكلها، أشبه شيء بالأسنان في اعتدالها، فيه تشبيه الأسنان بثلاثة أشياء؛ اللؤلؤ المنضد،

والبرد، والأقاحي، فقد تعدد المشبه به واتحد المشبه (وينقسم) التشبيه (باعتبار

وجه الشبه إلى تشيل وغير تشيل، فالتمثيل: ما أي: تشبيه (كان وجهه منتزعاً) وأما خواصه

(من متعدد) أمرين أو أمور (كتشبيه الشريّا بعنقود العنبر المنور) في قول الشاعر:

وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية حين نوراً

ومعنى لاح: بدأ وظهر، وأراد بالصبح: ضوء الصباح في سواد الليل، والشريّا

تصغير «ثروى» مؤتث ثروان، كـ«سکری» مؤتث سکران للمرأة المتمولدة سُميَّ

بِمُصْغِرِهَا؛ لكثره كواكب، وضيق محله، و«ملاحية» بضم الميم وتشديد اللام،

عنبر أبيض طويل، فإذاً إضافة العنقود إلى ملاحية بيانية، وقوله: «حين نوراً» أي:

تفتح نوره، والنور الزهر، ومعنى البيت: أن الشريّا الشبيهة بالعنبر عين نور، قد

لاحت في الصبح كما ترى، فوجه الشبه من الشريّا والعنبر المنور: هو الهيئة

الحاصلة من تقارن صور النجوم في الشريّا وصور حبات العنبر المنور في العنقود

على الكيفية المخصوصة التي ليس فيها غاية التلاصق ولا شدة الافتراق (وغير

التمثيل: ما ليس كذلك) أي: لم يكن وجهه منتزعاً من متعدد (كتشبيه النجم

بالدرهم)؛ فإن وجه الشبه هاهنا وهو البياض والصفاء، ليس منتزعاً من متعدد

(وينقسم بهذا الاعتبار أيضاً) أي: وينقسم التشبيه انقساماً آخر باعتبار وجه الشبه ⇔

إلى مفصل ومجمل، فالأول: ما ذكر فيه وجه الشبه، نحو:

وَثَغْرُهُ فِي صَفَاءِ وَأَدْمَعِي كَالْلَّالِي

والثاني: ما ليس كذلك، نحو: «النحو في الكلام كالملح

في الطعام».

أيضاً (إلى مفصل ومجمل) المفصل والمجمل هاهنا من التفصيل الذي هو الصراحة بالذكر، ومن الإجمال الذي هو عدم ذكر الشيء صريحاً كما قال (فالأول ما ذكر فيه وجه الشبه، نحو: **وَتَغْرُهُ** أي: فمه، والمراد أسنان فمه (في صفاء) هذا وجه الشبه، وقوله: **(وَأَدْمَعِي)** عطف على ثغره، فالمعنى: أن ثغره وأدمعي كليهما في صفاء (**كَالْلَّالِي**) أي: كالجواهر الصافية، فهذا مثال للتشبيه المفصل؛ لكون التصريح بوجه الشبه فيه (والثاني: ما ليس كذلك) أي: لم يذكر فيه وجه الشبه، وإن كان يفهم معنى؛ إما ظاهراً بحيث يفهمه كل أحد، نحو: «زيد كالأسد»؛ فإنّ كلّ أحد ممّن يفهم معنى هذا الكلام يفهم أنّ وجه الشبه هو الشجاعة، أو خفيّاً لا يفهمه إلا الخواص (نحو: «النحو في الكلام كالملح في الطعام»)؛ فإنّ وجه الشبه بين النحو والملح: هو الصلاح بالأعمال والفساد بالإهمال، وهذا ممّا لا يفهمه كلّ من يفهم معنى هذا الكلام؛ ولذا خفي على بعض الأذهان وتوهم أنّ وجه الشبه بينهما كون القليل مصلحاً والكثير مفسداً، ولم يفهم أنّ وجه الشبه لا بدّ أن يكون مشتركاً بين المشبه والمشبه به، وهذا الوجه الذي ذكره هذا البعض لم يوجد في المشبه الذي هو النحو؛ لأنّ المراد بالنحو هاهنا: ما يستعمل منه، ويراعى في الكلام من قواعده المعلومة، وأحكامه المقررة، وهذا ممّا لا يتحمل القلة والكثرة؛ لأنّه إذا اعتبر بكماله صحة الكلام وصار صالحاً، لفهم المراد، وإن سقط منه شيء فسد، ولم ينتفع به بخلاف الملح؛ فإنه يقبل القلة والكثرة باعتبار ما يجعل فيه من الطعام فما جعله هذا البعض وجه الشبه لا ↪

وينقسم باعتبار أداته إلى مؤكّد: وهو ما حذفت أداته،

نحو: «هو بحر في الجود»، ومرسل: وهو ما ليس كذلك، نحو: «هو

كالبحر كرماً»، ومن المؤكّد ما أضيف فيه المشبه به إلى المشبه، نحو:

وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بِالْفَصْوَنِ وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ الْأَصْيَلِ عَلَى لَجْنَيِ الْمَاءِ

يصلح له (وينقسم باعتبار أداته إلى مؤكّد: وهو ما حذفت أداته) أي: بحيث لا يعتبر

تقديرها في نظم الكلام؛ لأنّه يفيد حينئذ جعل المشبه نفس المشبه به، فيتحقق

معنى تأكيد التشبيه بخلاف ما إذا اعتبرت مقدّرة؛ لأنّها تكون حينئذ كالمزكورة

فلا يتحقق معنى التأكيد؛ إذ من شأنه ادعاء الاتحاد بين المشبه والمشبه به (نحو: «هو

بحر في الجود») بادعاء كونه نفس البحر (ومرسل: وهو ما ليس كذلك) أي: لم

يُحذف أداته (نحو: «هو كالبحر كرماً») وإنما سُمي بذلك؛ لكونه مرسلًا من

التأكيد المستفاد من حذف الأداة (ومن المؤكّد ما أضيف فيه المشبه به إلى المشبه)

إضافة بيانية مقتضية للاتحاد بين المضاف والمضاف إليه فيتحقق منشأ التأكيد

وهو جعل المشبه نفس المشبه به (نحو: **وَالرِّيحُ تَعْبَثُ**) أي: تلعب (**بِالْفَصْوَنِ**)

وتحركها تحريكاً كفعل اللاعب (**وَقَدْ جَرَى**) أي: ظهر، والجملة حالية (**ذَهَبُ**

الْأَصْيَلِ) أي: صفرته التي كالذهب، «والأصيل» بفتح الحمزة: هو الوقت بعد

العصر إلى الغروب (**عَلَى لَجْنَيِ الْمَاءِ**) اللجين بضم اللام وفتح الجيم، هو الفضة،

وهذه الإضافة إضافة المشبه به إلى المشبه والتقدير باعتبار أصل التركيب،

وحاصل المعنى: على الماء الذي هو كاللجين في البياض والصفاء، فحذفت أداته

التشبيه حذفاً يُعتبر معه تناسي التقدير في نظم الكلام ثم نقل المشبه به عن مكانه

وجعل مضافاً إلى المشبه إضافة بيانية؛ ليشعر جعل أحدهما نفس الآخر، ويتحقق

معنى تأكيد التشبيه، وهذه الإضافة هي محل الاستشهاد.

المبحث الثالث في أغراض التشبيه

الغرض من التشبيه: إما بيان إمكان المشبه، نحو:

فَإِنْ تَقُلُّ الْأَنَامَ وَأَئْتَ مِنْهُمْ
فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَرَازِ
فَإِنَّهُ لَمَّا أَدْعَى أَنَّ الْمَدُودَ مِبَانَ لِأَصْلِهِ بِخَصَائِصِ جَعْلِهِ
حَقِيقَةً مُنْفَرِدةً، احْتَجَ عَلَى إِمْكَانِ دُعَوَاهُ بِتَشْبِيهِهِ بِالْمِسْكِ الَّذِي
أَصْلِهِ دَمُ الْغَرَازِ.
وَإِمَّا بِيَانٍ حَالَهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ:

(المبحث الثالث في أغراض التشبيه: الغرض من التشبيه: إما بيان إمكان

المُشَبَّهِ) وذلك إذا كان المشبه أمراً غريباً ربما يدعى الاستحالات فيه فيؤتي بتشبيهه بما هو مسلم الإمكان؛ ليثبت به إمكان المشبه (نحو: **فَإِنْ تَقُلُّ الْأَنَامَ**) أي: بصفاتك الفاضلة التي متناهي إلى حد تصير بها أنت كائن مبيان للأنام ومنفرد منهم (**وَأَئْتَ مِنْهُمْ**) أي: والحال أنت منهم بحسب الحقيقة؛ لكونك آدمياً بالإصالة، فلا بعد في ذلك؛ (**فَإِنَّ الْمِسْكَ**) في أصله (**بَعْضُ دَمِ الْغَرَازِ**) وقد صار بكمال أوصافه خارجاً عن جنسه مبائساً له، فأنت مثل المسك، وحالك كحاله، وهذا التشبيه وإن لم يذكر في البيت صراحة لكنه فهم منه ضمناً، والمقصود منه إثبات إمكان المشبه؛ (**فَإِنَّهُ لَمَّا أَدْعَى أَنَّ الْمَدُودَ مِبَانَ لِأَصْلِهِ بِخَصَائِصِ**) وصفات (**جَعْلِهِ**) تلك الخصائص والصفات (**حَقِيقَةً مُنْفَرِدةً**) وكان ذلك مما يستغرب جداً، ويمكن أن يدعى استحالاته (**احْتَجَ عَلَى إِمْكَانِ دُعَوَاهُ بِتَشْبِيهِهِ بِالْمِسْكِ الَّذِي أَصْلِهِ دَمُ الْغَرَازِ**) ومع ذلك صار هو مبائساً لأصله وشيئاً منفرداً بنفسه، وهذا مما لا يشك في إمكانه أحد؛ لوقوعه، فيسلم إمكان الدعوى، ولا يشك في إمكانه أيضاً (**وَإِمَّا بِيَانِ حَالَهُ**) بأنه على أيّ وصف من الأوصاف وهذا إنما يكون إذا علم السامع حال المشبه به وجهل حال المشبه، فيؤتي بالتشبيه؛ ليتقرر به حال المشبه، كما في قوله: ↵

كَائِنَكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوكَ كَوَاكِبٌ **إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَئِدْ مِنْهُنَّ كَوَكَبٌ**
 وَإِمَّا بَيْانُ مَقْدَارِ حَالَهُ، كَفُولَهُ:
فِيهَا اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلْوَةً **سُودًا كَخَافِيَّةِ الْغَرَابِ الْأَسْحَمِ**
 شَبَهَ النُّوقَ السُّودَ بِخَافِيَّةِ الْغَرَابِ؛ بِيَانِ لِمَقْدَارِ سُوادِهَا.
 وَإِمَّا تَقْرِيرُ حَالَهُ، نَحْوُ:

كَائِنَكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوكَ كَوَاكِبٌ **إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَئِدْ مِنْهُنَّ كَوَكَبٌ**
 فإنَّ وصف الشمس، وهو عدم ظهور الكواكب عند ظهورها، لما كان بيَّنا
 ومعلوماً للسامع شبه المدوح بما؛ لبيان أنَّ حاله بالنسبة إلى سائر الملوك كحال
 الشمس بالنسبة إلى الكواكب (وَإِمَّا بَيْانُ مَقْدَارِ حَالَهُ) يعني: إذا عرف أحد حال
 المشبه وجهل مقدار هذه الحال في القوَّةِ والضعف والزيادة والنقصان، فإنَّكَ تبيَّن
 له ذلك بتتشبيهه بما هو في مرتبة خاصَّة لتلك الحال من الشدَّةِ والضعف، فيكون
 غرضك من إيراد التشبيه بيان ذلك المقدار (نَحْوُ فِيهَا) أي: في قبيلة المحبوبة (اثْنَانِ
 وَأَرْبَعُونَ حَلْوَةً) أي: مخلوبة (سُودًا) أشار بهذا الوصف إلى أنَّهم يسرعون في السير
 ؛ فإنَّ سودًا لإبل تصير على العطش أكثر من غيرها (كَخَافِيَّةِ الْغَرَابِ) الخافيَّةِ
 واحد «الخوافي»، وهي الريشات التي تخفي عند ما يضم الطائر جناحيه (الْأَسْحَمِ)
 أي: الأسود، فلما كان حال سواد التوقي، السود معلوماً ولكنَّ جهل مقدار تلك
 الحال من شدَّةِ أو ضعف (شَبَهَ النُّوقَ السُّودَ بِخَافِيَّةِ الْغَرَابِ) في شدَّةِ سُوادِهَا (بِيَانِ
 لِمَقْدَارِ سُوادِهَا) أي: سواد التوقي السود (وَإِمَّا تَقْرِيرُ حَالَهُ) وإنَّما لم يقل هاهنا:
 «وَإِمَّا بَيْان تَقْرِيرِ حَالَهُ» بإيراد لفظ البيان كما قال في ما سبق؛ لأنَّ التقرير ليس
 شيئاً خارجاً عن البيان، بل هو نوع منه، وهو البيان على وجه التمكّن،
 والحاصل: أنَّ الغرض من التشبيه قد يكون تقرير حال المشبه في ذهن السامع ↵

إِنَّ الْقُلُوبَ إِذَا تَنَافَرَ وُدُّهَا مِثْلُ الرُّجَاجَةِ كَسْرُهَا لَا يُجْبَرُ

شَبَهَ تَنَافُرَ الْقُلُوبَ بِكَسْرِ الرُّجَاجَةِ؛ تَبَيَّنَتْ لَتَعْدَرُ عُودَتِهَا

إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْمُؤْدَةِ. وَإِمَّا تَزَيِّنُهُ، نَحْوُ:

سَوْدَاءُ وَاضِحَّةُ الْجَبَّينِ كَمُقْلَةِ الظَّبِّيِّ الْغَرِيبِ

شَبَهَ سُوادَهَا بِسُوادِ مَقْلَةِ الظَّبِّيِّ؛ تَحسِينًا لَهَا.

وَإِمَّا تَقْبِيْحُهُ، نَحْوُ:

وَإِذَا أَشَارَ مُحَدَّثًا فَكَائِنَةُ قِرْدٍ يُقْهَقِهُ أَوْ عَجْوَرٍ تَلْطِيمُ

وَتَمْكِينُهَا فِي نَفْسِهِ بِسَبَبِ إِلْحَاقِهِ بِأَمْرٍ وَجَدَتْ فِيهِ تَلْكِيَّةً عَلَى وَجْهِهِ أَظْهَرَ وَأَقْوَى (نَحْوُ):

إِنَّ الْقُلُوبَ إِذَا تَنَافَرَ وُدُّهَا مِثْلُ الرُّجَاجَةِ كَسْرُهَا لَا يُجْبَرُ

شَبَهَ تَنَافُرَ الْقُلُوبَ بِكَسْرِ الرُّجَاجَةِ؛ لِأَنَّ عَدْمَ جَبْرِ هَذَا الْكَسْرِ وَعَدْمَ عُودِ الرُّجَاجَةِ إِلَى

مَا كَانَتْ عَلَيْهِ، أَمْرٌ حَسِيْنٌ مَتْحَقِّقٌ بِالشَّهُودِ، فَأَتَى بِتَشْبِيهِ تَنَافُرَ الْقُلُوبَ بِهَذَا الْكَسْرِ

تَقْرِيرًا وَ(تَبَيَّنَتْ لَتَعْدَرُ عُودَتِهَا إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْمُؤْدَةِ)؛ لِأَنَّ النَّفْسَ بِالْحَسِيْنِ أَكْثَرُ أَفَّا

مِنْهَا بِغَيْرِهِ، فَيَحْصُلُ بِهَذَا التَّشْبِيهِ مِنْ تَقْرِيرٍ لَتَعْدَرُ الْعُودُ لِلْقُلُوبِ إِلَى الْمُؤْدَةِ مَا لَا يَحْصُلُ

بِغَيْرِهِ (وَإِمَّا تَزَيِّنُهُ) أَيْ: إِيقَاعِ زِينَةِ المَشَبِّهِ فِي عَيْنِ السَّامِعِ، وَتَصْوِيرِهِ بِصُورَةِ حَسَنَةٍ لَهُ

تَرْغِيْبًا فِي لَا بِيَانِ الزِّينِ الْكَائِنِ فِيهِ؛ وَلَذَا لَمْ يُورِدْ لَفْظُ الْبَيَانِ (نَحْوُ):

سَوْدَاءُ وَاضِحَّةُ الْجَبَّينِ كَمُقْلَةِ الظَّبِّيِّ الْغَرِيبِ

فَإِنَّهُ شَبَهَ سُوادَهَا بِسُوادِ مَقْلَةِ الظَّبِّيِّ تَحْسِينًا لَهَا) وَتَصْوِيرًا بِصُورَةِ حَسَنَةٍ عَنْدِ السَّامِعِ

؛ فَإِنَّ السُّوَادَ الْكَائِنَ فِي مَقْلَةِ الظَّبِّيِّ مُسْتَحْسِنٌ طَبِيعًا (وَإِمَّا تَقْبِيْحُهُ) أَيْ: إِيقَاعِ قَبْحِ

الْمَشَبِّهِ فِي ذَهَنِ السَّامِعِ؛ بِالْحَالَةِ بِهَا تَحْقِقُ فِيهِ الْقَبْحُ عَنْدَهُ؛ لِيَتَفَرَّعَ عَنْهُ (نَحْوُ):

وَإِذَا أَشَارَ مُحَدَّثًا فَكَائِنَةُ قِرْدٍ يُقْهَقِهُ أَوْ عَجْوَرٍ تَلْطِيمُ

وقد يعود الغرض إلى المشبه به، إذا عُكس طرفا التشبيه، نحو:
وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنْ غُرَّةً وَجْهُ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ
 ومثل هذا يسمى بـ«التشبيه المقلوب».

شَبَهَ المَهْجُونَ حَالَةً تَحْدِيدهُ بِقَرْد حَالَةَ الْقَهْقَهَةِ، أَوْ بِعَجُوز حَالَةَ لَطْمٍ وَجْهَهَا، تَقْبِيحاً لَهُ وَتَنْفِيرًا عَنْهُ (وَقَدْ يَعُودُ الغَرْضُ إِلَى المشْبَهِ بِهِ، إِذَا عُكِسَ طرْفَا التَّشْبِيهِ) بِأَنَّ يَجْعَلُ مَا هُوَ مشْبَهٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَنَاقِصٌ بِالإِصَالَةِ مشْبَهًا بِهِ، وَيَجْعَلُ مَا هُوَ مشْبَهٌ فِي فِيهَا، وَكَامِلٌ بِالإِصَالَةِ مشْبَهَا، لِإِيَّاهُمْ كَوْنَ المشْبَهِ الَّذِي جَعَلَ مشْبَهَا بِهِ أَنْتَمْ مِنَ المشْبَهِ بِهِ الَّذِي جَعَلَ مشْبَهَا؛ لِأَنَّ مَقْتَضِيَ اُصْلِ تَرْكِيبِ التَّشْبِيهِ كَوْنَ المشْبَهِ بِهِ فِي الْكَلَامِ أَكْمَلَ مِنَ المشْبَهِ، فَيَعُودُ الغَرْضُ إِلَى مَا جَعَلَ مشْبَهَا بِهِ لَفْظاً (نَحْوُ: وَبَدَا) أَيْ: ظَهَرَ (**الصَّبَاحُ كَأَنْ غُرَّةً**) أَيْ: بِيَاضِ الصَّبَاحِ وَإِشْرَاقِهِ (**وَجْهُ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ**) فَوْجَهُ الْخَلِيفَةِ مشْبَهٌ بِغَرَّةِ الصَّبَاحِ فِي الْحَقِيقَةِ، لَكِنَّ الشَّاعِرَ عَكَسَ التَّشْبِيهَ قَصْدًا إِلَى اَدْعَاءِ أَنَّهُ أَكْمَلَ مِنْ غَرَّةِ الصَّبَاحِ فِي الضَّيَاءِ عَلَى قَاعِدَةِ مَا يَفِيدُهُ التَّشْبِيهُ مِنْ كَوْنِ المشْبَهِ بِهِ فِي الْكَلَامِ أَقْوَى مِنْ المشْبَهِ فِي وَجْهِ الشَّبَهِ (وَمُثْلُهُ يُسَمَّى بـ«التشبيه المقلوب») وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ فِيهِ النَّاقِصَ فِي وَجْهِ الشَّبَهِ مشْبَهَا بِهِ وَالْكَامِلَ فِيهِ مشْبَهَا، وَهُوَ قَلْبٌ لِمَا هُوَ الْأُصْلُ فِي التَّشْبِيهِ مِنْ كَمَالِ المشْبَهِ بِهِ عَنِ المشْبَهِ فِي وَجْهِ الشَّبَهِ.

المجاز

هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة

(المجاز) قال في الحاشية: «إذا أطلق المجاز لا ينصرف إلا إلى اللغوي، وسيأتي مجاز يسمى بـ«المجاز العقلي» انتهت. يشير بهذا إلى أن المراد بالمجاز: هاهنا هو المجاز اللغوي، لكن لم يقيده؛ لأن المجاز إذا أطلق انصرف إلى اللغوي، فلا حاجة إلى التقييد به؛ لأنّه يحصل من الإطلاق ما يحصل بالتقييد من الاحتراز عن المجاز العقلي الذي سيجيء بيانه (هو اللفظ) قال في الحاشية: «عبر باللفظ دون الكلمة؛ ليشمل التعريف المجاز المفرد والمجاز المركب» انتهت. يعني: لو أخذ في التعريف الكلمة كان التعريف مختصاً بالمجاز المفرد، فلم يكن شاملًا للمجاز المركب مع أنّ المقصود هاهنا: هو تعريف مطلق المجاز الشامل لنوعيه؛ فلذا عبر باللفظ الشامل للمفرد والمركب؛ ليعمّ التعريف ويشمل المجاز المفرد والمجاز المركب، وإنّما قصد تعريف مطلق المجاز ولم يعرف كلاً من المجاز المفرد والمجاز المركب على حدة؛ لأنّ ما هو بصدره من بيان أحواهما وأقسامهما من المرسل والاستعارة، يكفي فيه معرفتهما مطلقاً سواء كان على وجه الإجمال، أو على سبيل التفصيل، ولا شكّ أنه يحصل من تعريف الجنس معرفة الأنواع المندرجة تحته ولو بالإجمال، فلذا أكتفى بتعريف مطلق المجاز ولم ير حاجة إلى تعريف كل من نوعيه على حدة (المستعمل في غير ما وضع له) إنّما قال ذلك؛ لأنّ ما لم يستعمل أصلاً، لا من الواقع ولا من غيره خارج عنه؛ لأنّه ليس بحقيقة ولا بمجاز، وكذا ما استعمل فيما وضع له فإنّه حقيقة لا بمجاز (العلاقة) وهي ما أوجب المناسبة المقتضية لنقل اللفظ عن الموضوع له إلى غيره كالتشابه في بني الاستعارة وكمناسبة بين الكل والجزء في المجاز المرسل، فخرج بهذا القيد الغلط، كقولنا: «خذ هذا الفرس» مشيراً إلى كتاب من غير اعتبار علاقة بين الفرس والكتاب (مع قرينة مانعة من ⇨)

من إرادة المعنى السابق، كالذرر المستعملة في الكلمات الفصيحة في قوله: «فَلَان يَتَكَلَّمُ بِالدَّرْرِ»؛ فإنّها مستعملة في غير ما وضعت له؛ إذ قد وضعت في الأصل للآليّة الحقيقة، ثم نقلت إلى الكلمات الفصيحة لعلاقة المشابهة بينهما في الحسن، والذي يمنع من إرادة المعنى الحقيقي قرينة «يتكلّم».

وكالأصابع المستعملة في الأنامل في قوله تعالى: «يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ» [البقرة: ١٩]، فإنّها مستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة أنّ الأنملة جزء من الأصبع، فاستعمل الكل في الجزء، وقرينة ذلك، الله لا يمكن جعل الأصابع بتمامها في الآذان. والمجاز إن كانت علاقته المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي،

(إرادة المعنى السابق) وهو الموضوع له؛ لكونه سابقاً في التحقق، أو؛ لكونه سابقاً إلى الفهم، فخرج به الكناية؛ لأنّها وإن كانت مستعملة في غير ما وضعت له؛ لعلاقة، لكنّ مع جواز إرادة ما وضعت له كما يأتي بيان ذلك فيما بعد (كالذرر المستعملة في الكلمات الفصيحة في قوله: «فَلَان يَتَكَلَّمُ بِالدَّرْرِ»؛ فإنّها) مجاز في هذا الاستعمال؛ لأنّها (مستعملة في غير ما وضعت له؛ إذ قد وضعت في الأصل للآليّة الحقيقة، ثم نقلت إلى الكلمات الفصيحة؛ لعلاقة المشابهة بينهما في الحسن، والذي يمنع من إرادة المعنى الحقيقي قرينة «يتكلّم») لأنّه لا يعقل التكلّم بالآليّة الحقيقة (وكالأصابع المستعملة في الأنامل في قوله تعالى: «يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ»)، فإنّها مستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة أنّ الأنملة جزء من الأصبع، فاستعمل الكل في الجزء، وقرينة ذلك، الله لا يمكن جعل الأصابع بتمامها في الآذان) بل رأسها الذي هو الأنملة، فالقرينة هنا عقلية، وفي المثال الأول لفظية (والمجاز إن كانت علاقته المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي) ↵

كما في المثال الأول، يسمى «استعارة»، وإلاً فـ«مجاز مرسل»، كما في المثال الثاني.

كما في المثال الأول، يسمى «استعارة» لكونه مستعاراً من المعنى الأصلي لغierre كاللباس الذي استعير من صاحبه واللبس غيره، فعلى هذا التسمية بالاستعارة من قبيل تسمية المفعول بالمصدر (**وإلا**) أي: وإن لم يكن علاقته المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي، بل غير هذه العلاقة من العلاقات التي سيأتي بيانها (**فـ«مجاز مرسل»؟ لأنَّ «الإرسال» في اللغة الإطلاق: وهو مطلق عن التقييد بالمشابهة (كما في المثال الثاني): فإنَّ العلاقة فيه ليست هي المشابهة بل الكلية والجزئية.**

الاستعارة

الاستعارة: هي مجاز علاقته المشابهة، كقوله تعالى:

﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾

[إبراهيم: ١]، أي: من الضلال إلى الهدى؛ فقد استعملت الظلمات

والنور في غير معناهما الحقيقي، والعلاقة المشابهة بين الضلال

والظلم والهدى والنور، والقرينة ما قبل ذلك.

وأصل الاستعارة: تشبيه حذف أحد طرفيه، ووجه

شبهه، وأداته.

(الاستعارة، هي مجاز علاقته المشابهة) بين ما استعمل فيه الآن وبين المعنى الأصلي (كقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾)، أي: من الضلال إلى الهدى؛ فقد استعملت الظلمات والنور في غير معناهما الحقيقي، والعلاقة المشابهة بين الضلال والظلم والهدى والنور) قال في الحاشية: «ويقال في إجرائها: شبهت الضلال بالظلمة... إلخ»، أقول: هذا الذي ذكره هو في إجراء استعارة الظلمة للضلال، ويقال في إجراء استعارة النور للهدى شبهت الهداية بالنور بجامع الابتداء في كل واستعير اللفظ الدال على المشبه به، وهو النور للمتشبه، وهو الهداية على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية، وسيجيء في كلام المصنف معنى الاستعارة التصريحية والأصلية (والقرينة ما قبل ذلك) وهو قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ﴾، لأن إزالة الكتاب ليس إلا لإخراج الناس مما هم فيه من الضلال والغي إلى الهدى والرشد (**وأصل الاستعارة: تشبيه**) لكن لا مطلقاً بل بحيث (حذف أحد طرفيه) هو المشبه في المتصحة، والمشبه به في المكتبة (و) حذف (وجه شبهه، وأداته) ليصبح ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، وإطلاق اسم ↵

والمشبه يسمى «مستعاراً له»، والمشبه به «مستعاراً منه»، ففي هذا المثال، المستعار له: هو الضلال والهوى، المستعار منه هو معنى الظلام والنور، لفظ الظلمات والنور يسمى «مستعاراً».

وتنقسم الاستعارة إلى مصريحة، وهي ما صرّح بلفظ المشبه به كما في قوله:

فَأَمْطَرَتْ لُؤُلُؤًا مِنْ نَرْجِسٍ وَسَقَتْ
وَرْدًا وَعَصَتْ عَلَى الْعَذَابِ بِالْبَرِّ

أحد هما على الآخر ثم لما كان الاستعارة بهذا الإطلاق مصدر أصح الاشتراق من لفظ الاستعارة، كما هو شأن كل مصدر، فيشتق منه المستعار له والمستعار منه والمستعار، وتطلق هذه الأسماء على متعلقات التشبيه كما أشار إليه بقوله: (والمشبه يسمى «مستعاراً له»؛ لأنّه هو الذي أتي به باللفظ الذي هو لغيره وأطلق عليه، فصار كالإنسان الذي استعير له الثوب من صاحبه (والمشبه به) يسمى «مستعاراً منه»؛ إذ هو الذي استعير منه لفظه وأطلق على غيره، فهو كالرجل الذي استعير منه ثوبه وأليس غيره (فهي هذا المثال) الذي ذكر من قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ﴾ الآية. (المستعار له: هو الضلال والهوى) المشبهين (والمستعار منه: هو معنى الظلام والنور) المشبه بهما ولفظهما أي: (ولفظ الظلمات والنور يسمى «مستعاراً»؛ لأنّه أتي به من صاحبه لغيره كالباس المستعار من صاحبه للباسه (وتنقسم الاستعارة إلى مصريحة، وهي ما صرّح فيها بلفظ المشبه به) وأريد به المشبه بادعاء كونه من جنسه (كما في قوله:

فَأَمْطَرَتْ لُؤُلُؤًا مِنْ نَرْجِسٍ وَسَقَتْ
وَرْدًا وَعَصَتْ عَلَى الْعَذَابِ بِالْبَرِّ

فقد استعار المؤلئ والترجس والورد والعتاب والبرد
للدموع والعيون والخدود والأنامل والأسنان.

وإلى مكينة: وهي ما حُذف فيها المشبه به، ورمز إليه بشيء من لوازمه، كقوله تعالى: ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [بني إسرائيل: ٢٤]. فقد استعار الطائر للذل ثم حذفه ودل عليه بشيء من لوازمه وهو الجناح، وإثبات الجناح للذل يسمّونه «استعارة تخيلية».

فقد استعار المؤلئ والترجس والورد والعتاب والبرد المشبه بما للمتشبهات الغير المذكورة أعني استعار (الدموع) المؤلئ (والعيون) الترجس (والخدود) الورد (الأنامل) العتاب (والأسنان) البرد، فقد صرّح لها هنا بلفظ المشبه به، وأريد به المشبه بادعاء أنه نفس المشبه به (وإلى مكينة: وهي ما) شبه فيها شيء بشيء ثم ذكر المشبه و(حذف فيها المشبه به) ولم يصرح بذلك ولكن (رمز إليه بشيء من لوازمه) الذي أثبت للمتشبه لينتقل منه إلى ما هو المقصود من الاستعارة، وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حيث لا يلبس ما لا يلبس المشبه به، (كقوله تعالى: ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ فـقد) شبه فيه الذل بالطائر، ثم (استعار الطائر) المشبه به (للذل) المشبه (تم حذفه) ولم يصرح بذلك (دل عليه شيء من لوازمه وهو الجناح) وأثبتت هذا اللازم للذل؛ ليدل على ادعاء أنه من جنس الطائر (و)؛ لذلك إثبات ذلك اللازم له أي: (إثبات الجناح للذل يسمّونه «استعارة تخيلية»)؛ فإنه يخيّل السامع أنّ المشبه من جنس المشبه به، قال في الحاشية: «ويقال في إجرائها... إلخ» وتقريره واضح غني عن الشرح والبيان ⇔

وينقسم الاستعارة إلى أصلية، وهي ما كان فيها المستعار اسمًا غير مشتق، كاستعارة الظلام للضلال والنور للهوى، وإلى تبعية، وهي ما كان فيها المستعار فعلاً أو حرفاً أو اسمًا مشتقاً، نحو: «فلان ركب كثيفي غريميه»، أي: لازمه ملازمنة شديدة، وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّنْ رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]. أي: تمكنا من الحصول على الهدية التامة،

(وتنقسم الاستعارة إلى أصلية وهي ما كان فيها) اللفظ (المستعار اسمًا غير مشتق) سواء كان اسم جنس (كاستعارة الظلام للضلال والنور للهوى) أو علمًا مشهوراً بنوع وصفية، كاستعارة لفظ «حاتم» لرجل كريم في قوله: «رأيت اليوم حاتماً»، وإنما سميت هذه الاستعارة أصلية؛ لكونها بالإصالحة من غير ابتنائها على استعارة أخرى بخلاف التبعية التي بينها بقوله: (إلى تبعية، وهي ما كان فيها المستعار فعلاً أو حرفاً أو اسمًا مشتقاً) فإنها تتوقف وتبني على استعارة أخرى، فإن استعارة فعل لفعل آخر، واستعارة اسم مشتق لمشتق آخر، إنما هما باعتبار استعارة مصدر الأوّلين لمصدر الآخرين، والاستعارة حرفة حرفة آخر، إنما هي باعتبار استعارة متعلق معنى الحرف الأوّل لمتعلق معنى الحرف الآخر، ففي قوله: (نحو: «فلان ركب كثيفي غريميه»، أي: لازمه ملازمنة شديدة) يقدر التشبيه أوّلاً بين مصدري هذين الفعلين بأن يجعل مصدر الثاني، أي: الملازمنة، مشبهًا، ويجعل مصدر الأوّل، أي: الركوب مشبهًا به بجامع القهر والتمكن ثم يستعار الملازمنة لفظ الركوب، ثم يشتق من الركوب المستعار فعل «ركب» فنكرون الاستعارة في المصدر الأصلية؛ لإصالحتها وأوليتها، وفي الفعل تبعية؛ لفرعيتها وتأخيرها، وهذا هو الحال لما في الحاشية من قوله: «ويقال في إجرائهما... إلخ» (و) في (قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّنْ رَّبِّهِمْ﴾، أي: تمكنا من الحصول على الهدية التامة) ↵

ونحو قوله:

وَلَئِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بِرَّكَ مُفْصِحًا فَلِسَانٌ حَالِيٌّ بِالشِّكَايَةِ الْأَطْقَ

ونحو: «أذقته لباس الموت»، أي: ألبسته إيه.

يقدر التشبيه أولاًً بين التعلق الذي للمهدي بالمهدي، وبين مطلق الاستعاء الذي هو متعلق معنى كلمة «على»؛ لأنّ المراد بمعتقدات معاني الحروف على ما قالوا: هو ما يعبر عنها عند تفسير معانيها، مثل قولنا: «من» معناها ابتداء الغاية، و«في» معناها الظرفية، فيجعل ذلك التعلق الذي بين المهدي والمهدي مشبهًا، والاستعاء الذي هو متعلق معنى كلمة «على» مشبهًا به، ووجه الشبه بينهما: ما لا يبس كلاماً منهما من النمك والسلط، ويتبّع هذا التشبيه تشبيه بين الجزئيين منهما، ثم يستعار كلمة «على» الموضوعة للجزئي المخصوص من الاستعاء لتعلق الخاص الجزئي من مطلق التعلق بين المهدي والمهدي، فيكون الاستعارة في الاستعاء الكلّي الذي هو متعلق معنى «على» أصلية وفي الاستعاء الجزئي الذي هو معنى «على» تبعية، وهذا هو التفصيل لما في الحاشية من قوله: «ويقال في إجرائها شبه مطلق ارتباط... إلخ»، (و) في (نحو قوله: وَلَئِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بِرَّكَ) أي: بشكر إحسانك وعطفك حال كوني (مُفْصِحًا فَلِسَانٌ حَالِيٌّ بِالشِّكَايَةِ الْأَطْقَ) أي: أول يقدر التشبيه، ولا للدلالة بالنطق بأن يجعل؛ للدلالة حال إنسان على شيء مشبهًا، ونطق الناطق مشبهًا به، ووجه الشبه بينهما اتضاح المدلول، والمعنى للذهن بكلّ منها ثمّ يعتبر استعارة لفظ النطق؛ للدلالة ثمّ يشتقّ من النطق المستعار الصفة المشتقة، أي: أنطق فتكون الاستعارة في المصدر أصلية، وفي الصفة المشتقة تبعية (و) في (نحو: أذقته لباس الموت)، أي: ألبسته إيه) يعتبر التشبيه أولاًً بين مصدر الفعل الأول، وهو الإذاقة، وبين مصدر الفعل الثاني، أي: الإلباس، بأن يجعل الإذاقة مشبهًا بالإلباس، ثمّ يستعار لفظ المشبه به، أي: الإلباس، للمشبّه، أي: ←

وتنقسم الاستعارة إلى مرشحة: وهي ما ذكر فيها ملائم المشبه به، نحو **﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الصَّنَاعَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبَحْتَ تِجَارَتُهُمْ﴾** [البقرة: ١٦]. فالاشتراء مستعار للاستبدال، وذكر الربح والتجارة ترشيح، وإلى مجردة، وهي التي ذكر فيها ملائم المشبه،

الإدافة، ثم يحذف لفظ المشبه به، ويرمز إليه بلازمه الذي هو اللباس على طريق الاستعارة المكنية، ثم يشقق من الإلباب المستعار منه «ألبيست» بمعنى «أخذت»، فتكون الاستعارة في المصدر استعارة مكنية أصلية، وفي الفعل استعارة مكنية تبعية، وهذا هو الحال لما قال في الحاشية: «ويقال في إجرائها شبهت الإدافة... إلخ»، فهذا أيضاً مثال لكون الاستعارة في الفعل تبعية كما أن المثال الأول، أي قوله: «نحو: ركب فلان كتفي غريمه»، مثال له إلا أن الاستعارة التبعية هناك تصريحية وهنا مكنية (**وتنقسم الاستعارة**) باعتبار وجود الملائم لأحد الطرفين وعدمه (**إلى مرشحة وهي ما ذكر فيها ملائم المشبه به**) وإنما سميت بما؛ لأن مبني الاستعارة على تناسي التشبيه، وجعل المشبه كأنه نفس المشبه به، ومن المعلوم أن ذكر ما يلائم المشبه به يفيد قوّة ذلك التناسي، وبقوّته تقوى الاستعارة، فلذلك سميت بـ«المرشحة» بفتح الشين، من الترشيح بمعنى: التقوية (**نحو: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الصَّنَاعَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبَحْتَ تِجَارَتُهُمْ﴾** فالاشتراء مستعار) من استبدال مال بآخر (**للاستبدال**) أي: لاستبدال الحق بالباطل بقرينة تعلقه بالضلال والهدى، والجامع تركه المرغوب عنه للتوصّل بالمرغوب فيه (**وذكر الربح والتجارة**) على السبيل التفريع على الشراء الملائمين له (**(ترشح)** وقوية للاستعارة، فكانت مرشحة (**والي مجردة، وهي التي ذكر فيها ملائم المشبه**) وإنما سميت مجردة؛ لتجريدها ⇔

نحو: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النحل: ١١٢].
 والإذاقة تجريد لذلك، وإلى مطلقة، وهي التي لم يذكر معها
 ملائم، نحو: ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧].
 ولا يعتبر الترشيح والتجريد إلا بعد تمام الاستعارة بالقرينة.

عمما يقويها من ترشيح (نحو: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾)، استعير اللباس لما
 غشى الإنسان عند الجوع والخوف) وتلبس به عندهما من بعض الشدائيد (والإذاقة)
 التي أوقعها على لباس الجوع والخوف ملائمة لما غشياهم من الجوع والخوف
 من البوس والضرر الذي هو المشبه بجريها مجرى الحقيقة في البلايا والشدائيد ما
 يمس الناس منها لشيوعها فيها، يقال: «ذاق فلان البوس والضراء»، و«أذاقه
 العذاب»، فهي (تجريد لذلك) الاستعارة عمما يقويها من الترشيح (إلى مطلقة، وهي
 التي لم يذكر معها ملائم) أصلًا لا للمتشبه به ولا للمشبه (نحو: ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ
 اللَّهِ﴾) فاستعير النقض، وهو الفسخ وفك طاقات الحيل؛ لإبطال العهد، ولم
 يذكر هاهنا ما يلائم النقض الذي هو المشبه به، ولا ما يلائم إبطال العهد الذي
 هو المشبه، فكانت الاستعارة مطلقة عن قيد الملائم؛ ولذا سميت بـ«المطلقة»
 (ولا يعتبر الترشيح والتجريد إلا بعد تمام الاستعارة بالقرينة) الدالة على وجود
 الاستعارة؛ لأنّ المراد بذكر ملائم المشبه به في الترشيح، وملائم المشبه في التجريد
 أئمّا هو ذكرهما مع الاستعارة التامة بقريتها لا ذكرهما مطلقاً، وإنّ لزم أن لا
 توجد الاستعارة المطلقة أصلًا؛ لأنّ كلّ استعارة لا بد لها من قرينة، وهي لا تخلو
 عن كونها ملائمة لأحد الطرفين، فلو اعتبر فيها ذكر الملائم مطلقاً لم توجد
 استعارة ما حالية عن أحدّهما، فلم يتصور وجود الاستعارة المطلقة.

المجاز المرسل

هو مجاز علاقته غير المشابهة:

(١) كالسيّة في قولك: «عظمت يد فلان»، أي: نعمته التي سبها اليـد.

(٢) والمسبيّة في قولك: «أمطرت السماء نباتاً»، أي: مطراً يتسبّب عنه النبات.

(٣) والجزئيّة في قولك: «أرسلت العيون لتطلع على أحوال العدو»، أي: الجواسيس.

(المجاز المرسل: هو مجاز علاقة غير المشابهة) وهي متعددة (السيّة في قولك: «عظمت يد فلان»، أي: نعمته التي سبها اليـد؛ لأنّ من شأن النعمة أن تصدر عن اليـد، ومنها تصل إلى الشخص المقصود بالنعمة، فإذا لفـق اليـد على النعمة فيما ذكر من إطلاق السبب على مسببه (والمسبيّة في قولك: «أمطرت السماء نباتاً»، أي: مطراً يتسبّب عنه النبات) فذكر النبات وأريد المطر؛ لأنّ المطر سبب النبات، فهو من إطلاق المسبب على سببه، وهذا عكس الأول (والجزئيّة في قولك: «أرسلت العيون لطلع على أحوال العدو»، أي: الجواسيس) فقد أطلقـت العينـيـة هي جزء الجـاسـوسـ عليهـ، وهو الشخص الرقيـبـ الذي يطلعـ على عوراتـ العـدوـ، ولكنـ لا يصلحـ إـلـاقـ كـلـ جـزـءـ عـلـىـ الـكـلـ مـجاـزاـ، وإنـما يـطلقـ اسمـ الجـزـءـ الـذـيـ لهـ مـزيـدـ اـخـتصـاصـ بـالـمعـنـىـ الـذـيـ قـصـدـ مـنـ الـكـلـ كـمـاـ فيـ هـذـاـ المـثـالـ؛ـ فـإـنـ إـلـإنـسـانـ أـنـماـ يـصـيرـ جـاسـوسـ وـشـخـصـ رـقـيـباـ بـالـعـيـنـ،ـ إـذـ لـوـلـاهـاـ اـنـتـفـتـ عـنـ الرـقـيـيـةـ بـخـالـفـ الـيـدـ وـغـيـرـهـاـ منـ أـجـزـاءـ الـجـاسـوسـ سـوـيـ الـعـيـنـ؛ـ فـإـنـهـ لـاـ يـجـوزـ إـلـاقـهـاـ عـلـيـهـ،ـ وـقـدـ مـرـ مـثـلـ هـذـاـ ↵

(٤) والكلية في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبَاعَهُمْ فِي آذَانِهِم﴾

[القراءة: ١٩]. أي: أناملهم.

(٥) واعتبار ما كان في قوله تعالى: ﴿وَأَثُوا إِلَيْتَامَى أَمْوَالَهُم﴾

[النساء: ٢]. أي: البالغين.

(٦) واعتبار ما يكون في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصَرُ حَمْرًا﴾

[يوسف: ٣٦]. أي: عنباً.

(٧) والخلية، نحو: «قرر المجلس ذلك»، أي: أهله.

(٨) والخالية في قوله تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾

[آل عمران: ١٠٧]. أي: جنته.

في بحث التعقید **(والكلية في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبَاعَهُمْ فِي آذَانِهِم﴾)**. أي: أناملهم فاستعملت الأصابع في الأنامل التي هي أجزاءها **(وعتبار ما كان)** الشيء عليه في الزمان الماضي وليس عليه الآن كما **(في قوله تعالى: ﴿وَأَثُوا إِلَيْتَامَى أَمْوَالَهُم﴾)**. أي: **البالغين** فقد أطلق اليتامي على البالغين باعتبار أنهم كانوا على وصف الitem قبل البلوغ، وليس هذا الوصف موجوداً لهم الآن؛ لأن إيتاء المال آثما هو بعد البلوغ **(وعتبار ما يكون)** في زمان المستقبل كما **(في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصَرُ حَمْرًا﴾)**. أي: **عنباً** يؤول إلى الخمر بعد العصر، فقد أطلق الخمر على العنبر باعتبار أنه يكون خمراً في الاستقبال **(والخلية، نحو: «قرر المجلس ذلك»، أي: أهله)** فإن المجلس اسم لمكان الاجتماع، وقد أطلق على أهله الذي يملكون فيه، فهو من إطلاق الخل على الحال، **(والخالية في قوله تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾)**. أي: **جنته** التي تخلّ في الرحمة، فقد أطلق اسم الحال على الحال.

المجاز المركب

المركب إن استعمل في غير ما وضع له؛ فإن كان لعلاقة غير المشاهدة سُمي «مجازاً مركباً»، كاجمل الخبرية إذا استعملت في الإنشاء، نحو قوله:

هَوَىٰ يَٰ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعِدُ جَنِيبٍ وَجُثْمَانِيْ بِمَكَّةَ مُؤْتَقُ

(المجاز المركب) قال في الحاشية: «المجاز المركب بقسميه من المجاز اللغويّ انتهت، والمراد بكون المجاز لغويّاً ثبوت المجازية له باعتبار الدلالة الوضعية؛ لأنّ له بهذا الاعتبار نسبة إلى اللغة، واحتزز به عن المجاز العقليّ؛ لأنّ ثبوت المجازية له باعتبار الإسناد الذي هو أمر عقليّ كما سيجيء اللفظ (المركب إن استعمل في غير ما وضع له) فلا بدّ أن يكون ذلك لعلاقة (فإن كان لعلاقة غير المشاهدة سُمي «مجازاً مركباً») هكذا في نسخة الموجودة عندنا، والظاهر أَنَّه سُمي «مجازاً مركباً مرسلًا»؛ لجريان قاعدة المجاز المرسل فيه، وتفصيل المقام: أنّ هذا القسم ما لم يتعرض له الجمهور، وخصوصاً المجاز المركب بالقسم الثاني، فلم يتأتّ منهم تسمية هذا القسم أصلًاً لا بالمجاز المركب ولا بالمجاز المركب المرسل، ولما حقّق المحققون: أنّ إهمال هذا القسم مع صحة جريان قاعديّ المجازين في المركب مما ليس له وجه تعرضاً بهذا القسم أيضاً، وسموه بـ«المجاز المركب المرسل» أو بـ«المجاز المرسل التركيبيّ»، ولم يظهر لنا من كلام أحد تسمية هذا القسم باسم العام أي: بـ«المجاز المركب» فقط. ولعلّ المصطفّ أطلع على ذلك، أو سقط من الكاتب لفظ المرسل بعد قوله: «سُمي مجازاً مركباً» والله سبحانه أعلم (كاجمل الخبرية إذا استعملت في الإنشاء، نحو قوله:

هَوَىٰ يَٰ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعِدُ جَنِيبٍ وَجُثْمَانِيْ بِمَكَّةَ مُؤْتَقُ

فليس الغرض من هذا البيت الإخبار بل إظهار التحزن والتحسر، وإن كانت علاقته المشابهة سُمّي «استعارة تمثيلية»، كما يقال للمتردد في أمر: «أراك تقدم رجلاً وتوخّر أخرى».

قد مرّ شرح هذا الشعر في بحث المضاف إلى المعرفة (فليس الغرض من هذا البيت الإخبار) بل إنشاء التأسف (وإظهار التحزن والتحسر) على مفارقة المحبوب، اللازم للإخبار بها، فوقع استعمال هذا الإخبار في غير الموضوع له؛ لعلاقة اللزوم لا علاقة المشابهة، فصار مجازاً مركباً مرسلاً (وإن كانت علاقته المشابهة سُمّي «استعارة تمثيلية») أمّا التسمية بـ«الاستعارة» فظاهره، وأمّا النسبة التمثيل؛ فلأنّ التشبيه الذي يتبني عليه هذا القسم من المجاز المركب لا يكون إلا تمثيلاً، وهو ما يكون وجهه متزرعاً من متعدد كما مرّ في بحث التشبيه (كما يقال للمتردد في أمر: «أراك تقدم رجلاً وتوخّر أخرى») فتشبه الصورة العقلية الحاصلة من تردد في هذا الأمر بالصورة الحسّية الحاصلة من تردد من قام ليذهب فيقدم رجلاً تارة لإرادة الذهاب، وتوخّر أخرى لعدم إرادته، ووجه الشبه بين الصورة المشبّه والصورة المشبّه بما يعقل من الهيئة التي هي كون كلّ واحد منهما متصفًا بمطلق الإقدام على أمر مرّة، والكفّ عنه أخرى، ثمّ لما اعتبر التشبيه بين الصورتين في هذا الوجه استعيير الكلام الموضوع للصورة الثانية المشبّه بها للصورة الأولى المشبّهة وبالغة في التشبيه وادعاء؛ لدخول الصورة العقلية في جنس الصورة الحسّية، ومثل هذا الكلام في كونه استعارة تمثيلية سائر الأمثال السائرة؛ لأنّها ليست إلاّ المجازات المركبة الفاشية الاستعمال التي تستعمل على حسب الاستعارة التمثيلية، وهذا تفصيل لما وقع في الحاشية حيث قال: «ويقال في إجراء الاستعارة شبهنا... إلخ».

المجاز العقلي

هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له عند المتكلّم في الظاهر لعلاقة، نحو قوله:

أشاب الصغير وأفني الكبير — سَكَرُ الغدَاءِ وَمَرُّ العَشِيُّ

فإن إسناد الإشارة والإفباء إلى كرّ الغدّة ومرور العشيّ إسناد إلى غير ما هو له؛ إذ المشيب والمفني في الحقيقة هو الله تعالى.

(المجاز العقلي: هو إسناد الفعل) وإسناد (ما) أي: لفظ هو (في معناه) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفصيل (إلى غير ما هو له) أي: إلى غير شيء ذلك الفعل، أو معناه مبني له، يعني غير الفاعل في المبني للفاعل، وغير المفعول به في المبني للمفعول، ولكن المراد بذلك الغير ليس ما هو غير في الواقع، ولا ما هو غير عند المتكلّم في الحقيقة بل ما هو غير (عند المتكلّم في الظاهر) أي: فيما يفهم من ظاهر حاله باعتبار نصبه قرينة على أنه غير ما هو له في اعتقاده، ولكن لا مطلقاً بل (**العلاقة**) بين ذلك الغير وبين ما هو له، وإنما نسب هذا المجاز إلى العقل وسي «مجازاً عقلياً»؛ لأن تجاوزه محله أئمّا هو بتصريف العقل وعمله من دون مدخلية اللغة بخلاف المجاز اللغوي، فإن تجاوزه إياته؛ لأن الواقع جعل محله غير هذا المعنى، ولهذا يصير: «أنبت الربيع البقل» من الموحد مجازاً، ومن الدهري حقيقة؛ لتفاوت عمل عقلهما لا لتفاوت الوضع عندهما (نحو قوله: أشاب الصغير) أي: أوجد الشيب في الصغير (**وأفني الكبير**) أي: أوجد الفباء في الكبير (**سَكَرُ**) أي: رجوعها بعد ذهابها (**وَمَرُّ العَشِيُّ**) أي: ذهابها بعد حضورها، والمراد بها: تعاقب الأزمان (فإن إسناد الإشارة والإفباء إلى كرّ الغدّة ومرور العشيّ إسناد إلى غير ما هو له؛ إذ المشيب والمفني في الحقيقة هو الله تعالى) هذا مما لا شبهة فيه لكن ↵

ومن المجاز العقلي:

(١) إسناد ما يبني للفاعل إلى المفعول، نحو: **عيشة راضية**

[الحافة: ٢١]

(٢) وعكسه، نحو: «سَيْلٌ مُفْعَمٌ».

(٣) والإسناد إلى المصدر، نحو: «جَدٌ جَدَّهُ».

(٤) وإلى الزمان، نحو: «نَهَارٌ صَائِمٌ».

(٥) وإلى المكان، نحو: «نَهْرٌ جَارٍ».

الثابت بهذا ليس إلا كون هذا الإسناد لغير ما هو له بحسب الواقع لا لغير ما هو له بحسب اعتقاد المتكلّم؛ لاحتمال أن قائله دهري يعتقد تأثير الزمان فلا يحمل هذا على المجاز ما لم يعلم بقرينة أن قائله لم يعتقد ظاهره، فإنه لو لم تكن قرينة على إرادة خلاف الظاهر كان الإسناد حقيقياً؛ لكونه إسناداً إلى ما هو له عند المتكلّم في الظاهر (ومن المجاز العقلي: (١) إسناد ما يبني للفاعل إلى المفعول، نحو: **عيشة راضية**) فإن الراضية مبنية للفاعل، وأسندة إلى ضمير المفعول به، وهو عيشة؛ لأنها مرضية، والراضي أئمّا هو صاحبها (وعكسه) أي: إسناد ما بين للمفعول إلى الفاعل (نحو: **سَيْلٌ مُفْعَمٌ**) بفتح العين، أي: مملوء، يقال: «أنفمت الإناء ملائة»، فالمفعوم مبني للمفعول، وأسنده إلى ضمير الفاعل، وهو السيل؛ لأنّه المائي والمملوء أئمّا هو الوادي (والإسناد) أي: إسناد ما بين للفاعل (إلى المصدر، نحو: **جَدٌ جَدَّهُ**) فإن الجد مصدر أسنده إليه الفعل المبني للفاعل (و) إسناد ما بين للفاعل (إلى الزمان، نحو: **نَهَارٌ صَائِمٌ**) فإن النهار مصوم فيه، وزمان للصوم، وقد أسنده إليه الصائم الذي بين للفاعل (و) إسناد ما بين للفاعل (إلى المكان، نحو: **نَهْرٌ جَارٍ**) فالجاري هو الماء والنهر مكان جريانه ←

(٦) وإلى السبب، نحو: «بنى أمير المدينة».

ويعلم مما سبق أنَّ المجاز اللغويَّ يكون في اللفظ، والمجاز العقليُّ يكون في الإسناد.

(و) إسناد ما بين للفاعل (إلى السبب، نحو: «بنى أمير المدينة») فإنَّ الأمير الذي أُسند إليه الفعل سبب أمر للبناء، والباقي حقيقة هو العملة، (ويعلم مما سبق) من تعريف قسمي المجاز اللغويِّ و العقليِّ (أنَّ المجاز اللغويَّ يكون في اللفظ، والمجاز العقليُّ يكون في الإسناد) الذي هو أمر يدرك بالعقل.

الكنية

هي لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة ذلك المعنى،
نحو: «طويل النجاد»، أي: طويل القامة.
وتنقسم باعتبار المكني عنده إلى ثلاثة أقسام:
الأول: كناية يكون المكني عنده فيها صفة،

(الكنية هي) في اللغة: ترك التصريح بشيء؛ لأنه مصدر كنيت بكذا عن كذا إذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح (لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة ذلك معنى) مع ذلك اللازم بخلاف المحاجة؛ فإنه وإن شارك الكنية في مطلق إرادة الازم به لكن لا يجوز معه إرادة المعنى الحقيقي وذلك الانفصال من جهةه أن الكنية لا تصحبها قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي والمحاجة لابد أن تصحبه قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي.

(نحو: طويل النجاد) وهو حمائل السيف إذا أطلق وأريد به لازم معناه (أي طويل القامة) مع جواز إرادة حقيقة طول النجاد أيضاً بأن لا توجد قرينة تمنع من إرادة نفس معنى طول النجاد (وتتقسم) الكنية (باعتبار المكني عنده) أي الذي يتطلب الانتحال من المعنى الأصلي إليه ويقصد إفادته بطريق الكنية (إلى ثلاثة أقسام)؛ لأنّه إماً أن يكون صفة من صفات أو يكون نسبته صفة لموصوف أو لا يكون صفة ولا نسبة بل موصوفاً (الأول كناية يكون المكني عنده فيها صفة) أي معنى قائمًا بالغير كالجحود والكرم وطول القامة لا خصوصية النعت النحوية وهذا القسم ضربان: قرينة وبعيدة؛ لأن الانتحال منها إلى المكني عنده الذي هو صفة إن لم يكن بواسطة فقرية وإن كان بواسطة بعيدة ثم لما كان معنى القراءة هاهنا عدم الواسطة لا نفي الخفاء أمكن أن يكون المعنى المكني عنده خفياً بالنسبة إلى الأصل وأن يكون ⇐

كقول النساء:

طَوِيلُ النِّجَادِ رَفِيعُ الْعِمَادِ كَثِيرُ الرَّمَادِ إِذَا مَا شَتَّا
تريد أنّه طويل القامة سيد كريم.

والثاني: كنایة يكون المکنی عنہ فیہا نسبۃ، نحو: «المجد
بین ثوبیه والکرم تحت ردائہ»، ترید نسبة المجد والکرم إلیه.

واضحا فانقسمت القرية إلى واضحة وخفية فكانت الأقسام لهذا القسم ثلاثة وقد اجتمعت في المثال الذي ذكره بقوله: (كقول النساء طويل النجاد رفيع العماد كثير
الرماد إذا ما شق) فإنها (ترید) من طويل النجاد بطريق الكنایة القرية الواضحة (أنه
طويل القامة) إذ لا شك أن طول النجاد اشتهر استعماله عرفا في طول القامة بحيث يفهم منه بلا تكلف وبلا احتياج إلى واسطة فكانت واضحة قرية وترید من رفيع
العماد بطريق الكنایة الخفية أنه (سيد)؛ فإن رفيع العماد مما يستدل به على
السيادة وينتقل منه إليها لكن في هذا الانتقال نوع خفاء يزيل بالتأمل من غير احتياج
إلى وسط فكانت قرية خفية وترید من كثير الرماد بطريق الكنایة البعيدة أنه (كرم)
أي: لأن الانتقال من كثيرة الرماد إلى الكرم يحتاج إلى وسائل كثيرة كما ستعلم من
كلام المصنف فكانت هذه الكنایة بعيدة ثم هذه الكنایات إنما كانت كنایات عن
الصفة لا عن النسبة؛ لأن النسبة هاهنا مصراً بها فهي ليست مقصودة بالكنایة وإنما
المقصود وبالذات الوصف فكان المکنی عنہ فیہا نسبۃ الصفة.

(والثاني كنایة يكون المکنی عنہ فیہا نسبۃ) أي نسبة صفة للموصوف (نحو المجد بين
ثوبیه والکرم تحت ردائہ)؛ فإن إثبات المجد والکرم لما يحيط بالمدوح ويشتمل عليه
وهو الشوب كنایة عن إثباتهما لذات المدوح فكان المکنی عنہ فیہا نسبۃ المجد
والکرم إليه لا نفس المجد والکرم؛ لأنهما مذكوران صريحا فلا ترید أنفسهما
بطريق الكنایة بل (ترید نسبة المجد والکرم إليه) فكان المکنی عنہ فیہا نسبۃ ←

والثالث: كتابة يكون المكفي عنه فيها غير صفة ولا

نسبة، كقوله:

**الضارِّيْبِينَ بِكُلِّ أَيْضَ مُخْلِمٍ وَالطَّاعِنِيْنَ مَجَامِعَ الْأَضْغَانِ
فِإِنَّهُ كَنَى بِمَجَامِعِ الْأَضْغَانِ عَنِ الْقُلُوبِ.**

والكتابية إن كثرت فيها الوسائل، سميت «تلويحاً»، نحو:

**«هُوَ كَثِيرُ الرَّمَادِ»، أي: كريم؛ فإنَّ كثرة الرماد تستلزم كثرة
الإحراق، وكثرة الإحراق تستلزم كثرة الطبخ والخبز، وكثراهما
تستلزم كثرة الأكلين،**

(والثالث كتابة يكون المكفي عنه فيها غير صفة ولا نسبة) بل نفس الموصوف (ك قوله
الضاريين) أي أمدح الضاريين (بكل أيض) أي بكل سيف أبيض (عند) بضم الميم
وسكون الخاء وكسر الذال أي القاطع (والطاعين) أي وأمدح الطاعين الضاريين
بالرمي (مجمع الأضغان) المجمع: جمع مجمع وهو إسم مكان من الجمع والأضغان:
جمع ضعن وهو الحقد (فإنه كنى بمجمِع الأضغان) التي هي مختصة بالقلوب؛ إذ لا تجتمع
الأضغان في غيرها (عن القلوب) فكانت الكتابة هاهنا ما يكون المكفي عنه فيه
الموصوف لا الصفة ولا النسبة؛ لأنهما مذكورتان صراحة فلا يطلبان بالكتابية
(والكتابية إن كثرت فيها الوسائل) في الانتقال منها إلى المكفي عنه (سميت تلويحاً)؛ لأن
كثرة الوسائل يوجب بعد الإدراك غالباً والتلويح في الأصل؛ أن يشار إلى الشيء من
بعد (نحو هو كثير الرماد أي كريم) فكثرة الرماد كتابة عن الكرم بوسائل كثيرة (فإن
كثرة الرماد) المكفي به (تستلزم كثرة الإحراق) ضرورة أن الرماد لا يكثر إلا بكثرة
الإحراق (وكثرة الإحراق تستلزم كثرة الطبخ والخبز)؛ لأن الغالب أن الإحراق لفائدة
الطبخ والخبز (وكثراهما تستلزم كثرة الأكلين)؛ لأن العادة إن المطبخ إنما يطبخ ليؤكل.

وهي تستلزم كثرة الضيافان، وكثرة الضيافان تستلزم الكرم.
 وإن قلت وخفيت سُمِّيت «رمزاً»، نحو: «هو سمين
 رخوه»، أي: غبى بليد، وإن قلت فيها الوسائط أو لم تكن
 ووضحت سُمِّيت «إيماء وإشارة»، نحو:
 أَوْمَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ الْقَرْحَلَةَ فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلْ
 كنایة عن کونهم أمجاداً.

(وهي) أي كثرة الآكلين (**تستلزم كثرة الضيافان**)؛ إذ الغالب أن كثرة الآكلين
 إنما تكون من الأضيفاف لا من العيال (**وكثرة الضيافان تستلزم الكرم**) الذي
 هو المكفي عنه (**إن قلت**) الوسائط فيها (**وخفيت**) في اللزوم (**سميت رمزاً**)
 لأن الرمز في الأصل: أن تشير إلى قريب منك مع خفاء الإشارة كالإشارة
 بالشفعية أو الحاجب (**نحو هو سمين رخوه اي غبي بليد**) فيكون عن كونه غبيا
 بليدا بكونه سمينا رخوا بواسطة أن السمن والرخوا يستلزمان في الغالب
 استرخاء القوي الذهنية وسكنها وهمما يستلزمان الغباء والبلادة لكن هذا
 الاستلزم ليس بواضح فقد تحقق في هذه الكتابة واسطة واحدة خفية (**إن**
قلت فيها الوسائط أو لم تكن) أي انعدمت بالكلية (**وضحت**) مع قلتها في
 اللزوم (**سميت إيماء وإشارة**) لأن أصل الإشارة أن تكون حسية وهي ظاهرة
 ومثلها الإيماء (**نحو: أو ما رأيت الجد الذي رحله**) أي الخيمة أو أثاث السفر
 (**في آل طلحه ثم لم يتحول**) أي لم يرتحل عنهم إلى غيرهم فإلقاء الجد الرحيل في
 آل طلحه بلا تحول عنهم (**كنایة عن کونهم أمجاداً**) بواسطة أن الجد صفة لا
 بد له عن موصوف يقوم به وهو آل طلحه؛ لعدم وجдан غيرهم معهم
 وهذه واسطة واحدة بنية بنفسها فهي كتابة قلت فيها الوسائط مع الظهور ⇔

وهناك نوع من الكنایة يعتمد في فهمه على السياق، يُسمى «تعريضاً»، وهو إمالة الكلام إلى عرض، أي: ناحية، كقولك لشخص يضر الناس: «خَيْرُ النَّاسِ مَنْ يَنْفَعُهُمْ».

(وهناك نوع من الكنایة يعتمد في فهمه على السياق) والقرائن (يسمى تعريضاً وهو إمارة الكلام) وتوجيهه (إلى عرض) بالضم (أي ناحية) وجانب يدل على المقصود بالسياق والقرائن (كقولك لشخص يضر الناس خَيْرُ النَّاسِ مَنْ يَنْفَعُهُمْ) فمعناه: الصريح حصر الخيرية في من ينفع الناس ويفهم من سياقه نفي الخيرية عنمن يضر الناس وهذا هو المعنى الكنائي الذي فهم من سياق الكلام هذا. والله سبحانه وتعالى أعلم.

علم البديع

البديع: علم يعرف به وجوه تحسين الكلام المطابق لمقتضى الحال، وهذه الوجوه ما يرجع منها إلى تحسين المعنى يسمى بـ«المُحسنات المعنوية»، وما يرجع منها إلى تحسين اللفظ يسمى بـ«المُحسنات اللفظية».

(البديع) في اللغة: الغريب، من بدع الشيء بضم الدال، إذا كان غاية فيما هو فيه من علم أو غيره حتى صار غريبا فيه لطيفا وفي الاصطلاح: (علم يعرف به وجوه تحسين الكلام المطابق لمقتضى الحال) أي: يعرف به الأمور التي يصير بها الكلام حسنا، لكن لا مطلقا بل إذا كان ذلك الكلام مطابقا لمقتضى الحال؛ فإن هذه الوجوه إنما تعدّ محسنة للكلام بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال وإن كانت تلك الوجوه كتعليق الدرر في أعناق الخنازير (وهذه الوجه) نوعان، الأول (ما يرجع منها إلى تحسين المعنى) بأن يكونقصد منها تحسين المعنى أولا وبالذات، وإن كان قد يفيد بعض تلك الوجود تحسين اللفظ أيضا لكن القصد الأصلي منها إنما هو إلى كونها محسنة للمعنى وهذا يناسب هذا النوع إلى المعنى (بأن يسمى بالحسنات المعنوية) والثاني (ما يرجع منها إلى تحسين اللفظ) وينسب إليه بأن (يسمى بالحسنات اللفظية) لكون المقصود منها تحسين اللفظ بالذات وإنتبع ذلك تحسين المعنى، ثم لما كان المقصود الأصلي هو المعنى، والألفاظ توابع وقوالب لها كان الاهتمام بال وجود المحسنة لها أولى من الاهتمام بال وجود المحسنة للألفاظ؛ فلذا قدمتها وقال:

محسنات معنوية

(١) التورية: أن يذكر لفظ له معنيان: قريب: يتبادر فهمه من الكلام، وبعيد: هو المراد بالإفادة لقرينة خفية، نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّ أَكُمْ بِاللَّيلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ﴾ [الأعراف: ٦٠]. أراد بقوله: «جرحتم» معناه بعيداً، وهو ارتكاب الذنوب، وك قوله:

(محسنات معنوية) وهي وجوه عديدة ذكر المصنف منها أربعة وعشرين (١) (التورية أن يذكر لفظ له معنيان) أحدهما (قريب يتبادر فهمه من الكلام) والآخر (بعيد) وهو بخلافه أي؛ لا يتبادر فهمه من الكلام والبعيد من معنيه (هو المراد بالإفادة) ثم لا بد أن يكون إرادة البعيد (قرينة خفية)، إذ لو لم تكن قرينة على إرادته أصلاً لم يفهم ولم يكن مراداً بالإفادة، فيخرج اللفظ عن التورية وإن كانت ثمة قرينة ظاهرة على إرادته صار قريباً بها وإن كان بعيداً في أصله فيخرج عن معنى التورية أيضاً وإنما سمى هذا النوع بالتورية؛ لأنّ فيه ستر المعنى البعيد بالقريب والتورية في الأصل: مصدر ورثي الخبر إذا ستره وأظهر غيره ثم التورية قسمان: الأولى مجردة: وهي التي لم تجتمع شيئاً مما يلائم المعنى القريب (نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّ أَكُمْ بِاللَّيلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ﴾)؛ فإن الجرح له معنيان: قريب: وهو الذي يعبر عنه بالغارسية «بنسته كردن» وبعيد: وهو ارتكاب الذنوب والمراد منه هاهنا: المعنى بعيد كما قال: (أراد بقوله جرحتم معناه بعيد وهو ارتكاب الذنوب) ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب فكان هذا من المجردة والثانية مرشحة وهي التي تجتمع شيئاً مما يلائم المعنى القريب نحو: ﴿وَالسَّمَاءُ بَيْنَهَا بَأْيَدٍ﴾؛ فإن المراد باليد في الآية ليس معناها القريب الذي هو الجارحة المخصوصة؛ لاستحالة الجارحة عليه سبحانه بل المراد بما على ما هو رأي عام المفسرين معناها بعيد: ⇔

يَا سَيِّدَ أَحَادِرَ طُفَّاً لَكَ الْبَرَائَةَ عَيْنَدُ
 أَتَ الْحُسَيْنُ وَلَكَنْ جَفَاكَ فِيْنَاهِ يَزِيدُ
 معنى «يَزِيدُ» القريب: أَنَّهُ عَلَم، وَمَعْنَاهُ الْبَعِيدُ الْمَقْصُودُ:
 أَنَّهُ فَعَلَ مَضَارِعَ مِنْ «زَادَ».

(٢) الإيهام: إيراد الكلام محتملاً لوجهين متضادين، نحو:
 بَارَكَ اللَّهُ لِلْحَسَنِ وَبِرْوَانَ فِيْنَاهِ
 يَا إِمَامَ الْهُدَى ظَفَرُ تَ وَلَكَنْ بِيَنْتَ مَنْ
 إِنْ قَوْلُهُ: «بِيَنْتٍ» مِنْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَدْحَى؛ لِعَظَمَةِ
 وَأَنْ يَكُونَ ذَمَّاً؛ لِدَنَاءَةِ.

وهو القوة والقدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة وهو قوله تعالى: **﴿بَنَيْنَا هَاهَا﴾** إذ البناء يلائم اليد بمعنى الجارحة وكقوله:

يَا سَيِّدَ أَحَادِرَ طُفَّاً لَكَ الْبَرَائَةَ عَيْنَدُ
 أَتَ الْحُسَيْنُ وَلَكَنْ جَفَاكَ فِيْنَاهِ يَزِيدُ
 فإن (معنى يزيد القريب) المبادر إلى الفهم منه (أنه علم) لابن معاوية المشهور وهو ليس مقصود و (معناه البعيد المقصود) منه هاهنا (أنه فعل مضارع من زاد) وقد اقترب به ذكر الحسين الذي هو ملائم لمعناه القريب فكان من قبيل التورية المرشحة (٢) الإيهام) و يسمى محتمل الضدين أيضاً (إيراد الكلام محتملاً لوجهين متضادين) على السواء بالنظر لنفس اللفظ وإن ترجح أحدهما بالنظر للقرينة كالملح والنرم والسب والدعاء:
 بَارَكَ اللَّهُ لِلْحَسَنِ وَلَبِرْوَانَ فِيْنَاهِ
 يَا إِمَامَ الْهُدَى ظَفَرُ تَ وَلَكَنْ بِيَنْتَ مَنْ
 فإن قوله **بِيَنْتٍ** باعتبار نفس لفظه (**يَحْتَمِل**) على السواء (أن يكون مدحا لعظمة) ⇔

(٣) التوجيه: إفادة معنىًّا بالفاظ موضوعة له ولكنها أسماءُ لناس

أو غيرهم، كقول بعضهم يصف نهراً:

إِذَا فَاخْرَجْتُهُ الرِّبْيْعَ وَلَتْ عَلَيْلَةً بِأَذْيَالِ كُبْبَانِ الشَّرَى تَعَسَّرَ
بِهِ الْفَضْلُ يَلْمُدُوا وَالرِّبْيْعُ وَكَمْ غَدَا

فالفضل والربيع ويحيى وجعفر أسماءُ ناس، وكتوله:

وَمَا حُسْنُ بَيْتٍ لَهُ زُخْرُفٌ تَرَاهُ إِذَا زُلْزِلَتْ لَمْ يَكُنْ
فَإِنَّ «زُخْرُفًا» و«إِذَا زُلْزِلَتْ» و«لَمْ يَكُنْ» أسماءُ سور من القرآن.

(٤) الطلاق: هو الجمع بين معنيين متقابلين،

وأن يكون ذماً للدعاة والمدح والذم فكان محتملاً لوجهين متضادين ((٣) التوجيه): إفادة معنى بالفاظ موضوعة له ولكنها أسماءُ لناس أو غيرهم) هذا ما ذكره المصنف في معنى التوجيه والمشهور في تعريفه ما بينه المصنف في تعريف الإيمام (كتوله بعضهم يصف هرماً:

إِذَا فَاخْرَجْتُهُ الرِّبْيْعَ وَلَتْ عَلَيْلَةً بِأَذْيَالِ كُبْبَانِ الشَّرَى تَعَسَّرَ
بِهِ الْفَضْلُ يَلْمُدُوا وَالرِّبْيْعُ وَكَمْ غَدَا

فالفضل والربيع ويحيى وجعفر الفاظ مفيدة لما وضعت له من المعانٰي ولكنها) مع ذلك (أسماءُ ناس) مشهورين (وكتوله:

وَمَا حُسْنُ بَيْتٍ لَهُ زُخْرُفٌ تَرَاهُ إِذَا زُلْزِلَتْ لَمْ يَكُنْ

فإن زخرف وإذا زلزلت ولم يكن) الفاظ مفيدة لمعانيها الموضوعة هي لها ولكنها أسماء (سور من القرآن) فتكون من التوجيه على ما ذكره المصنف ((٤) الطلاق: هو الجمع) في كلام واحد أو هو كالكلام الواحد في الاتصال (بين معنيين متقابلين) في الجملة سواء كان التقابل حقيقة أو اعتبارياً وسواء كان تقابل التضاد أو غيره ←

نحو قوله تعالى: ﴿وَتَحْسِبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨].
﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظَاهِراً مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الروم: ٦٧].

(٥) من الطلاق المقابلة: وهو أن يؤتى بمعنىين أو أكثر ثم يؤتى بما يقابل ذلك على الترتيب، نحو قوله تعالى: **﴿فَلَيُضْحِكُوا قَلِيلًا وَلَيُبَيِّكُوا كَثِيرًا﴾** [التوبه: ٨٢].

من أقسام التقابل وهو ضربان: طلاق الإيجاب بأن يكون اللفظان المتقابلان معناهما موجبا (نحو قوله تعالى: **﴿وَتَحْسِبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُودٌ﴾**) فذكرت اليقظة والرقاد المتقابلان بطريق الإيجاب والإثبات وطلاق السلب وهو أن يجمع المتقابلين أحدهما موجب والآخر سلب كقوله تعالى: **﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظَاهِراً مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾** فإن العلم الأول: منفي والثانى: مثبت وبين النفي والإثبات تقابل باعتبار أصلهما وإن لم يكن هاهنا باعتبار الحالة الراهنة؛ لأن المبني: هو العلم النافع في الآخرة والمثبت: علم لا ينفع فيها ولا تنافي بينهما لكن انتفاء التنافي بينهما بهذا الاعتبار لا يقدح في تحقق الطلاق؛ لأن المعتبر هو التنافي باعتبار أصلهما وإن لم يكن هاهنا باعتبار الحالة الراهنة. (٥) من الطلاق المقابلة: وهو أن يؤتى بمعنىين أو أكثر ثم يؤتى بما يقابل ذلك الماتى به على الترتيب أي على ترتيب ما أتى به أولا بحيث يكون الأول مما أتى به ثانياً مقابلًا للأول مما أتى به أولا والثانى للثانى وهكذا إلى الآخر (نحو قوله تعالى: **﴿فَلَيُضْحِكُوا قَلِيلًا وَلَيُبَيِّكُوا كَثِيرًا﴾**) فأتى سبحانه وتعالى بالضحك والقلة ثم بالبكاء والكثرة على الترتيب بأن قابل الأول من الطرف الثانى وهو البكاء بالأول من الطرف الأول وهو الضحك الثانى من الطرف الثانى وهو الكثرة بالثانى من الأول وهو القلة.

(٦) ومنه التدبيج وهو التقابل بين ألفاظ الألوان، كقوله:

تَرَدَّى ثِيَابُ الْمَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهِيَ مِنْ سُنْسُسٍ خُضْرِيًّا

(٧) الإدماج أن يُضمن كلام سبق لمعنى آخر، نحو قول

أبي الطيب:

((٦)) ومنه التدبيج: وهو أن يورد في معنى من المدح أو غيره التقابل بين ألفاظ الألوان؛ لقصد الكناية بتلك الألفاظ عن ذلك المعنى من المدح أو غيره (ك قوله: تردى) من تردية الثواب أحذته رداء والمراد: أنه ليس (ثياب الموت) أي: الثياب التي كان لا يلبسها وقت الموت والقتل حال كون تلك الثياب (حمراء) أي حمراء بالدم وملطخة به (فما أتى لها) أي: لتلك الثياب ولم يدخل (الليل إلا وهي) أي تلك الثياب (من سندس) أي من رقيق الحرير (حضر) وحاصل معنى البيت: أنه ليس الثياب الملطخة بالدم حين قتل ولم يدخل عليه الليل حتى صارت تلك الثياب من سندس حضر من ثياب الجنة فقد جمع فيه بين ألفاظ الألوان المتقابلة وهي الحمرة والحضراء وقد سعى بالأول الكناية عن القتل لظهور أن الترمي بثياب الموت حال كونها حمرا يلزم منه القتل عرفاً مع قرينة السياق وبالثاني عن دخول الجنة للعلم بأنّ أهل الجنة يلبسون الحرير الأخضر، فالمجموع كناية عن كونه شهيداً من أهل الجنة وإنما سمى هذا القسم بالتدبيج؛ لأنّه في الأصل: من دفع المطر الأرض إذا زينها بألوان النبات فشبه ذكر ألفاظ الألوان في الكلام بما يحدث بالمطر من ألوان النبات وسمى باسم التدبيج. ((٧)) الإدماج: أن يُضمن كلام سبق لمعنى آخر أي: أن يجعل المتكلم الكلام الذي سبق لمعنى متضمناً لمعنى فيكون المعنى الآخر ملفوظاً في الكلام وداخلاً فيه؛ ولذلك سمى بالإدماج؛ لأن الإدماج في اللغة: اللف والإدخال، يقال أدمج الشيء في ثوبه إذا لفه وأدخله فيه (نحو: قول أبي الطيب ←

أَقْلَبْ فِيهِ أَجْفَانِي كَائِنٌ أَعْدُ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الذُّنُوبِ
فِإِنَّهُ ضَمَّنَ وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر.

(٨) ومن الإدماج ما يسمى بـ«الاستبعاد»: وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر، كقول الخوارزمي:

سَمَحَ الْبَدَاهَةَ لَيْسَ يُمسِكُ لَفْظَهُ فَكَائِنًا أَلْفَاظَهُ مِنْ مَالِهِ

(٩) مراعاة النظير: هي جمع أمر وما يناسبه

أَقْلَبْ فِيهِ أي: ذلك الليل (**أَجْفَانِي كَائِنٌ أَعْدُهَا**) أي: بالأجفان من جهة حركتها (**عَلَى الدَّهْرِ الذُّنُوبِ**) أي: ذنوب الدهر علي من تفريقه بيني وبين الأحنة ومن عدم استقامة الحال وغير ذلك، فجعل أجفانه كالسبيحة حيث يعد بكل حركة من حركاتها ذنبا من ذنوب الدهر وفيه إشارة إلى كثرة هذا التقليل للعلم بكثرة الذنوب التي يعدها على الدهر؛ (**فِإِنَّهُ**) قصد من هذا الكلام وصف الليل بالطول مع السهر وهو المعنى الذي سيق له الكلام و(**ضمن**) هذا أي: (**وَصَفَ اللَّيْلَ** **بِالْطُّولِ**) مع السهر الذي يظهر معه الطول (**الشَّكَايَةُ مِنَ الدَّهْرِ**) فتلك الشكاية هي المعنى المضمن الغير المسوق؛ لأجلها الكلام وبها حصل الإدماج (٨) ومن الإدماج ما يسمى بالاستبعاد: وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر فالاستبعاد مختص بالمدح والإدماج يشمل المدح وغيره؛ ولذا جعل الاستبعاد نوعا من الإدماج ولم يعده قسما برأسه (كقول الخوارزمي: **سَمَحَ الْبَدَاهَةَ لَيْسَ يُمسِكُ لَفْظَهُ فَكَائِنًا أَلْفَاظَهُ مِنْ مَالِهِ**)؛ فإنه مدحه بطلاقة اللسان بالقصد الأول؛ لأنّه المعنى المسوق له الكلام لكن على وجه استبعاد مدحه بالكرم؛ فإنه لما جعل ألفاظه مشبّها بماله بعد ما حكم على تلك الألفاظ، أن المدح لا يمسكها علم منه أنه كريم لا يمسك المال فالمدح بالكرم معنى مستتبع للمدح بطلاقة اللسان. (٩)
مراعاة النظير: هي جمع أمر وما يناسبه سواء كان واحدا أو متعددًا بشرط أن يكون ↵

لا بالتضاد: كقوله:

إِذَا صَدَقَ الْجَدُّ افْتَرَى الْعُمُّ لِلْفَتَّى مَكَارِمُ لَا تَخْفَى وَإِنْ كَذَبَ الْخَالُ
فقد جمع بين الجد والعلم والخال، المراد بالأول: الحظ وبالثاني:
عامة الناس بالثالث: الظن.

(١٠) الاستخدام: هو ذكر اللفظ بمعنى وإعادة ضمير عليه بمعنى آخر، أو إعادة ضميرين تريده بثنائيهما غير ما أردته بأولهما،

التناسب (لا بالتضاد) والتقابل كما في الطلاق بل بالتوافق بأن يكون بينهما مصاحبة في الإدراك أو مناسبة في الشكل أو ما أشبه ذلك (كقوله):

إِذَا صَدَقَ الْجَدُّ افْتَرَى الْعُمُّ لِلْفَتَّى مَكَارِمُ لَا تَخْفَى وَإِنْ كَذَبَ الْخَالُ

فقد جمع بين الجد والعلم والخال) ومعانيها المتباينة منها متناسبة قطعاً وإن كان ما هو المراد هاهنا من المعانى ليس بينها تناسب بشئ من أوجه التناسب من التقارن في الإدراك أو المناسبة في الشكل أو نحو ذلك كيف (والمراد) هاهنا (بالأول) أي: الجد (الحظ وبالثاني) أي: العلم (عامة الناس وبالثالث) أي: الخال (الظن) ومن الظاهر أنه ليس بين هذه المعانى تناسب يوجه من وجوه التناسب فعلم من هذا أن المراد بتناسب المعانى في مراعاة النظير ليس هو تناسب المعانى المراده في الحال بل مطلقاً سواء كانت تلك المعانى مراده في الحال أولاً. ((١٠) الاستخدام: هو ذكر اللفظ الذي له معانيان أو أكثر سواء كانت حقيقة أو مجازية أو بعضها حقيقة وبعضها مجازية (معنى) من تلك المعانى واستعماله فيه (إعادة ضمير عليه) أي على ذلك اللفظ لكن لا باعتبار إرادته ذلك المعنى الذي أريد بل (معنى آخر) من جملة معانى ذلك اللفظ (أو) ذكر اللفظ بمعنى (إعادة ضميرين) إليه بالمعنى الآخر بحيث (تريده بثنائيهما) أي بثنائي الضميرين معنى (غير ما أردته بأولهما) وغير ما أردته باللفظ أيضاً

فالأول: نحو قوله تعالى: **﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمِّهُ﴾** [القراءة: ١٨٥]، أراد بالشهر الهلال، وبضميره الزمان المعلوم،

والثاني: كقوله:

شُبُوٰهُ بَيْنَ جَوَانِحِيْ وَضُلُوعِيْ
فَسَقَى الْعَصَاءَ وَالسَاكِنِيْهِ وَإِنْ هُمْ
الغضاء شجر بالبادية، وضمير «ساكنيه» يعود إليه بمعنى
مكانه، وضمير «شبوه» يعود إليه بمعنى ناره.

وإلاً لم يكن أحد الضميرين استخداماً والكلام في الضمير العائد على وجه الاستخدام (**فالأول**) من الوجهين المذكورين: وهو أن يذكر اللفظ ويراد به أحد المعنين وبضمير معناه الآخر (نحو قوله تعالى: **﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمِّهُ﴾**) فإنه سبحانه **(أراد بالشهر الهلال)** ولعل وجه هذه الإرادة؛ أنه لو أريد به الزمان المعلوم لم يترب عليه الأمر بالصوم؛ لأن شهود الشهر بتمامه إنما يكون بعد انقضائه ولا معنى؛ لترتبط وجوب الصوم فيه بعد انقضائه (و) أراد **(ضميره)** العائد إليه في **فليصمه (الزمان المعلوم)** وهو ظاهر جداً، فقد أريد بلفظ الشهر معنى وأريد بضميره معنى آخر فهذا من الوجه الأول (و) الوجه **(الثاني):** وهو أن يذكر اللفظ ويراد به معنى وبأحد ضميريه معنى يغايره وبضميره الآخر معنى يغايرهما **(কقوله):** فسقى الغداء الساكنيه وإن هم شبوه بين جوانحي وضلوعي الغضا شجر بالبادية وضمير ساكنيه يعود إليه بمعنى مكانه؛ إذ يطلق عليه الغضا مجازاً **(ضمير شبوه)** أي: أوندوه (يعود إليه بمعنى ناره)؛ إذ يقال لها: غضا أيضاً على سبيل المجاز؛ لتعلقها به والجوانح: جمع جانحة وهي العظم مما يلي الصدر، فقوله: وضلوعي من عطف التفسير وهذا أي: قوله بين جوانحي وضلوعي كناية عن القلب وشب النار في القلب عبارة: عن إيناء شدة الحب فقد ذكر في هذا البيت: الغضا بمعنى الشجر ثم ↪

(١١) الاستطراد: هو أن يخرج المتكلم من الغرض الذي هو فيه إلى آخر لمناسبة، ثم يرجع إلى تتميم الأول، كقول السؤول:

إِذَا مَا رَأَيْتُهُ عَامِرًا وَسَلُولًا
وَإِنَّ أَنَّاسًا لَا تَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً
وَتَكْرَهُهُ آجَالُهُمْ فَتَطُولُ
وَمَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ حَتَّىٰ أَنْفِسِهِ
وَلَا طُلُّ مِنَّا حَيْثُ كَانَ قَتِيلٌ

فسياق القصيدة للفخر، واستطرد منه إلى هجاء عامر وسلول،

أعاد إليه الضمير أولاً معنى المكان النابت فيه شجر الغضا مجازاً ثم أعاد إليه الضمير ثانياً معنى النار الموقدة فيه مجازاً أيضاً.

فهذا هو الوجه الثاني من الوجهين المذكورين للاستخدام. (١١) الاستطراد: هو أن يخرج المتكلم من الغرض الذي هو فيه كغزل أو فخر أو عظ أو غيرها (إلى) غرض (آخر لمناسبة) بين الغرضين وجهة جامعة مقبولة بينهما (ثم يرجع إلى تتميم) الغرض **(الأول كقول السؤول)** على وزن فعولل (**وإنَّ انسًا لَا نَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً**) السبة: ما يسب به كما أن الخدعة: ما يخدع به وأصل السب القطع ثم استعمل إلى الشتم والعار (**إِذَا مَا رَأَيْتُهُ عَامِرًا وَسَلُولًا**) قبيلتان يقول: إذا حسب هولاء القتل عاراً عده عشرة فخراً **(يقرب حبَّ الموت)** أي: جنباً للموت (**آجَالُهُمْ فَتَطُولُ**) يشير به إلى أنهم يغتبون: لاقتحامهم المنايا وإن عامراً وسلولاً يعمرون بجانبهم الشر كراهة للموت وجحًا للحياة (**وَمَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ حَتَّىٰ أَنْفِسِهِ**) يقال: مات فلان حتف نفسه، إذا مات من غير قتل ولا ضرب (**وَلَا طُلُّ مِنَّا**) أي لم يبطل دم قتيل منه، يقال: طل دمه إذا بطل ولم يطلب به وقد طله فلان أبوطله (**حيث كان قتيلاً**) و المعنى: إننا لا نموت ولكن نقتل دم القتيل منا لا يبطل ولا يذهب هدرا (**فسياق القصيدة للفخر**) وهو الغرض الأصلي للمتكلم ثم انتقل (**واستطرد منه إلى هجاء عامر وسلول**) بيان أنهم ضدان لعشرته في الشجاعة؛ ليظهر من هذا ↵

ثُمَّ عاد إِلَيْهِ.

(١٢) الافتتان: هو الجمع بين فَيْنِ مُخْتَلِفِينَ، كالغزل والحماسة، والمدح والهجاء، والتعرية والتهنية، كقول عبد الله بن همام السلوبي حين دخل على يزيد؛ وقد مات أبوه معاوية وخلفه هو في الملك: «آجِرْكَ اللَّهُ عَلَى الرُّزْيَّةِ، وَبَارِكْ لَكَ فِي الْعُطْيَةِ، وَأَعْانَكَ عَلَى الرَّعْيَةِ، فَقَدْ رُزِّئْتَ عَظِيمًا، وَأُعْطِيْتَ جَسِيمًا، فَاشْكُرْ اللَّهَ عَلَى مَا أُعْطِيْتَ، وَاصْبِرْ عَلَى مَا رُزِّئْتَ، فَقَدْ قَدِّتَ الْخَلِيفَةَ، وَأُعْطِيْتَ الْخَلَافَةَ، فَفَارَقْتَ خَلِيلًا، وَوُهِبْتَ جَلِيلًا».

اَصْبِرْ يَزِيدُ فَقَدْ فَارَقْتَ ذَا ثَقَةَ
وَاشْكُرْ حَبَاءَ الَّذِي بِالْمُلْكِ اَصْفَاكَ
لَا رُزْءَ اَصْبَحَ فِي الْاقْرَامِ تَعْلَمَهُ
كَمَا رُزِّئْتَ وَلَا عَقْبَى كَعْبَكَ

شجاعة عشيرته زيادة ظهور لما تقرر أن الأشياء تتبيّن بأضدادها (ثُمَّ عاد إِلَيْهِ) أي: إلى بيان الفخر الذي هو الغرض الأصلي له. ((١٢) الافتتان: هو الجمع بين فَيْنِ) أي نوعين من المعاني (مُخْتَلِفِينَ كالغزل والحماسة) فإنَّ الأول: عبارة عن محادثة النساء ومرادوهن والثاني: عن الشجاعة وما فتن مختلفان وكذا (حال المدح والهجاء والتعرية والتهنية) فإنَّ الهجاء نوع مختلف؛ لنوع المدح والتعرية نوع مغاير لنوع التعرية فالكلام الذي اجتمع فيه مثل هذين النوعين يسمى مفتناً وذلك الجمع افتناناً (كقول عبد الله بن همام السلوبي حين دخل على يزيد وقد مات أبوه معاوية وخلفه هو في الملك: آجرك الله على الرزية) بالفتح والياء المشددة، المصيبة و(بارك لك في العطية وأعانك على الرعية فقد رزئت عظيمًا وأعطيت جسيماً فاشكر الله على ما أعطيت واصبر على ما رزئت فقد فقدت الخليفة وأعطيت الخليفة ففارقته خليلاً ووهبت جيلاً

اَصْبِرْ يَزِيدُ فَقَدْ فَارَقْتَ ذَا ثَقَةَ
وَاشْكُرْ حَبَاءَ الَّذِي بِالْمُلْكِ اَصْفَاكَ
لَا رُزْءَ اَصْبَحَ فِي الْاقْرَامِ تَعْلَمَهُ
كَمَا رُزِّئْتَ وَلَا عَقْبَى كَعْبَكَ

- (١٣) الجمع: هو أن يجمع بين متعدد في حكم واحد، كقوله: **إِنَّ الشَّبَابَ وَالْفَرَاغَ وَالْجَدَّةَ مُفْسِدَةٌ لِّلْمَرْءِ أَيْ مُفْسِدَةٌ**
- (١٤) التفريق: هو أن يفرق بين شيئين من نوع واحد، كقوله: **مَا نَوَالُ الْغَمَامِ وَقَتَ رَبِيعٍ كَنْوَالُ الْأَمِيرِ يَوْمَ سَخَاءٍ فَنَوَالُ الْأَمِيرِ بَدْرَةً عَيْنٍ**
- (١٥) التقسيم: هو إما استيفاء أقسام الشيء، نحو قوله: **وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمٍ مَا فِي غَدِ عَمَّى**

فهذا الكلام قد اشتمل على نوع من الافتنان؛ لأنّه جمع فيه بين التعريّة على موت أبيه والتّهنة على خلافته وهو فتنان مختلفان ((١٣)) الجمع: هو أن يجمع بين متعدد في حكم واحد أي أمر كلّي يجمع ذلك المتعدد (كقوله: إنّ الشباب) الذي هو زمان أتباع الهوى (والفراغ) أي الخلو من الشواغل المانعة من اتباع الهوى (والجدة) أي: الاستغناء (مفاسدة للمرء أي مفسدة) أي: مفسدة عظيمة والمفسدة: الأمر الذي يدعو صاحبه للفساد فالفسدة هي الحكم الكلّي وقد جمع فيه الثلاثة.

((١٤)) التفارق: هو أن يفرق في المدح أو غيره (بين شيئين من نوع واحد كقوله: ما نوال الغمام وقت ربيع) الذي هو وقت ثروة الغمام (كنوال الأمير يوم سخاء) الذي هو يوم فقر الأمير: لكثرة السائلين وكمال بذلك (فنوال الأمير) الفاء تعليلية (بدرة عين) وهي عشرة آلاف درهم (ونوال الغمام قطرة ماء) ففرق بين نوال الأمير ونوال الغمام مع أنّهما من نوع واحد وهو مطلق النوال ((١٥)) التقسيم: هو إما استيفاء أقسام الشيء بحيث لا يبقى للمقسم قسم آخر غير ما ذكر (نحو قوله) في تقسيم العلم باعتبار تعلقه بالزمان:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمٍ مَا فِي غَدِ عَمَّى

وإما ذكر متعدد وإرجاع ما لكل إليه على التعين، كقوله:
 ولا يُقِيمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ إِلَّا الأَذْلَانُ عَيْرُ الْحَيِّ وَالْوَتَدُ
 هَذَا عَلَى الْخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرَمْتَهِ وَذَا يُشَجُّ فَلَا يَرْثِي لَهُ أَحَدٌ
 وإنما ذكر أحوال الشيء مضافاً إلى كل منها ما يليق به، كقوله:
 سَأَطْلُبُ حَقِّيْ بالقَنَاءِ وَمَشَايَخَ كَائِنُهُمْ مِنْ طُولِ مَا اسْتَشْمَوْا مُرْدُ

فهذ الشعر يتضمن إن العلم باعتبار تعلقه بالزمان ينقسم إلى العلم الذي يتعلق بالحال وإلى الذي يتعلق بالماضي وإلى الذي يتعلق بالمستقبل فهو تقسيم مستوف لأقسام العلم باعتبار التعلق بالزمان (وإما ذكر متعدد وإرجاع ما لكل) أي وإرجاع الحكم الذي لكل واحد من ذلك المتعدد بإضافته وإسناده (إيه على التعين ك قوله: ولا يقيم على ضيم يراد به) أي: ولا يقيمه ولا يتوطن أحد مع ظلم يراد بذلك الظلم بذلك الأحد (إلا الأذلان غير الحي والوتد) العبر الحمار سواء كان وحشياً أو أهلياً لكن إضافته إلى الحي اللعين الثاني وهو المناسب هاهنا؛ لأنّه الذي يربط ويحمل الذلّ (هذا) أي: غير الحي (على الخسف مربوط برمتها) أي: مع الخسف والذلّ مربوط بتمامه (وذَا) هي الوتد (يشج) أي يدقّ ويشقّ رأسه (فلَا يرثِي) فلا يرحم (له أحد) فذكر الشاعر العبر والوتد ثمّ رجع وأضاف إلى الأول الربط مع الخسف وإلى الثاني أشجّ على التعين.

(وإما ما ذكر أحوال الشيء) أي: بعد ذكر ذلك الشيء (مضافاً) أي: حال كون تلك الأحوال قد أضيف وأسنـد (إلى كل) واحد (منها ما يليق به) والفرق بين هذا وبين ما تقدم أنه يذكر هاهنا الأحوال المتعددة ويدرك ما كل واحد من تلك الأحوال ما يناسبه، بخلاف ما تقدم؛ فإنه يذكر هناك المتعدد أولاً ثمّ بعد ذكر المتعدد ويدرك ما يناسب لكل واحد منه على التعين (ك قوله: سأطلب حقي بالقنا) وهي الرمح (ومشائخ) خصّ المشائخ؛ لأنّهم أعرف بالأمور وأكثر تجربة (كائِنُهُمْ مِنْ

ثُقَالٌ إِذَا لَاقُوا خَفَافٌ إِذَا دُعُوا كَثِيرٌ إِذَا شَدُوا قَلِيلٌ إِذَا عَدُوا

(١٦) الطي والنشر: هو ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال ثم ذكر ما لكل واحد من المتعدد من غير تعين؛ اعتماداً على فهم السامع، كقوله تعالى: **﴿جَعَلَ لَكُمُ اللَّيلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾** [القصص: ٧٣].

طول ما الشموم الكلمة ما مصدرية أي: من طول الشامهم وهو عبارة: عن وضع اللشام واللشام بالكسر «دهان بند» كما في الصراح وكان من عادة العرب: اللشام في الحرب للمتوقى عن الغبار ولإخفاء الحال **(مرد)** لعدم ظهور لحاظهم من طول اللشام **(قال)** على الأعداء من شلة شوكهم وصعوبته وطأتهم **(إذا لاقوا)** وحاربوا **(خفاف)** أي: مسرعين بالإجابة **(إذا دعوا)** إلى كفاية مهم أو دفاع ملم **(كثير إذا شلو)** وحملوا على العدو؛ لأن واحداً منهم يقوم مقام الجماعة في النكبة **(قليل إذا عدوا)**: لأنّ أهل النجدتهم منهم في غاية القلة فقد ذكر المشايخ ثم ذكر أحواحلهم من التقل والخلفة والكثرة والقلة وأضاف لكل حال ما يناسبها فأضاف للشق ما يناسبه من الملاقة والخاربة والخلفة ما يناسبها من الدعوة للإجابة وللكثرة ما يناسبها من الشلة والحمل على الأعداء ولقلة ما يناسبها من العد. **(١٦) الطي والنشر هو** أي هذا النوع المسمى بالطي والنشر **(ذكر)** معنى **(متعدد على)** وجه **(التفصيل)** بأن يعبر عن كل من أحد جموع ذلك المعنى المتعدد بلفظ يخص به ويفصله عمّا عداه **(أو)** على وجه **(الإجمال)** بأن يبيّن جموع ذلك المعنى المتعدد بلفظ يجتمع فيه أحد ذلك المجموع وهذا هو الطي ويسمى اللف أيضا، **(ثم)** بعد ذكر المعنى المتعدد على أحد الوجهين المذكورين **(ذكر ما لكل واحد من)** أحد ذلك **(المتعدد من غير تعين)** من المتكلّم **(اعتماداً على** **فهم السامع)** للقرينة اللغوية، أو المعنوية على أنّ السامع يرد ما لكل واحد من المتعدد إليه وهذا هو النشر، فالقسم الأول: وهو أن يذكر المتعدد على التفصيل **(ك قوله):** **﴿جَعَلَ لَكُمُ اللَّيلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾** ففي هذه الآية الكريمة ذكر ←

فالسكون راجع إلى الليل، والابغاء راجع إلى النهار، وَكَوْلُ الشاعر:

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

(١٧) إرسال المثل والكلام الجامع: هو أن يؤتى بكلام صالح؛ لأنَّ

الليل والنهر على التفصيل ثم ذكر السكون والابغاء الراجعين إليهما **(فالسكون راجع إلى الليل)** لظهور مناسبته للليل **(والابغاء راجع إلى النهار)** للمناسبة أيضاً والقسم الثاني: وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الإجماع **(كَوْلُ الشاعر:**

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

فقد ذكر هذه الثلاثة أولاً على وجه الإجمال، من حيث التعبير عنها باسم العدد ثم يبيّنها على التفصيل والتعبير عن كل منها باسمه الخاص به بقوله: شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر، لكنَّ الوصف الذي ذكر لهذه الثلاثة وهو شرق الدنيا ببهجتها واحد مشترك بينها مع أنَّ ما ذكره في تعريف الطيِّ والنسر وهو المشهور أيضاً يقتضي أن يكون الوصف لكلَّ واحد من المتعدد المذكور أولاً على وجه التفصيل أو الإجمال علحدة من غير أن يعيّنه المتكلم ثقته بأنَّ الساعي يعيّنه بالأظهر في المثال قوله تعالى: **﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾** فإنه تعالى ذكر الفريقين على وجه الإجمال بالضمير في «قالوا»؛ لكونه عائد للفريقين ثم ذكر ما يخص كلاًّ منهما في قوله: **﴿إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾** أي: قالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هودا وقامت النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى والقرينة على التعين العلم بثبوت التضاد بين اليهود والنصارى وبتضليل كل فريق صاحبه، فلا يمكن أن يقول أحد الفريقين بدخول الفريق الآخر الجنة فوق بالعقل في أنه يعيّن كلَّ قول لفريقيه. (١٧) **إرسال المثل والكلام الجامع هو** توحيد الضمير باعتبار كونهما شيئاً واحداً بالذات **(أنْ يُؤْتَى بكلام صالح؛ لأنَّ تمثيل به في مواطن كثيرة)** وذلك؛ لأنَّه يقصد به حكم كلِّي غير ↵

يتمثل به في مواطنٍ كثيرة، والفرق بينهما أنَّ الأوَّل يكون بعضَ
بيت، كقوله: لِيس التكحُّل في العينين كالكحْل
والثاني: يكُون بيتاً كاملاً، كقوله:

إِذَا جَاءَ مُوسَى وَأَلْقَى الْعَصَماً فَقَدْ بَطَلَ السَّحْرُ وَالسَّاحِرُ
(١٨) المبالغة: هي ادعَاءٌ بلوغٌ وصفٌ في الشدة أو الضعف حدّاً
يُبعد أو يستحيل. وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

مقصود بشيء مخصوص فيجري به التمثيل في كل موضع يكون مناسباً لمعناه
(والفرق بينهما) أي: بين إرسال المثل والكلام الجامع ليس باعتبار المفهوم والذات
بل باعتبار (أنَّ الأوَّل) أي إرسال المثل (يكُون بعض بيت كقوله: لِيس التكحُّل في العينين
كالكحْل) فإنَّ كلام قصد به أنَّ حصول الزينة بالأسباب الخارجية والتکلف ليس
كالزينة الأصلية، فهو صالح؛ لأنَّ يتمثل به في مواضع كثيرة وليس بيتاً كاماً بل
بعض بيت، (والثاني) أي: الكلام الجامع (يكُون بيتاً كاملاً كقوله:
إِذَا جَاءَ مُوسَى وَأَلْقَى الْعَصَماً فَقَدْ بَطَلَ السَّحْرُ وَالسَّاحِرُ

إنَّ المقصود به أيضاً الحكم الكلي الصالح؛ لأنَّ يتمثل به في كل موطنٍ كان
المطلوب فيه بيان اضمحلال الباطل وذهاب أهله بمحاجةِ أهل الحقّ وظهور آثاره
وهو بيت كامل أيضاً فهو من أفراد الكلام الجامع. ((١٨) المبالغة هي ادعَاءٌ بلوغٌ
وصف) أي: إثبات بلوغه بطريق الدعوى لا بالتحقيق (في) مراتب (الشدة أو
الضعف حدّاً يُبعد) مع كونه ممكناً عقلاً وعادةً كما في القسم الأوَّل (أو يستحيل)
عقلاً وعادةً كما في القسم الثالث أو عادةً لا عقلاً كما في القسم الثاني ولا
احتمال؛ لكونه مستحيلاً عقلاً لا عادةً ضرورةً أَنَّ يلزم من إمكانه عادةً إمكانه
عقلاً؛ ولذا انحصرت المبالغة في أقسام ثلاثة كما قال (وتنقسم إلى ثلاثة أقسام): ⇔

(i) تبليغ، إن كان ذلك مكناً عقلاً وعادة، كقوله في وصف فرس:

إِذَا مَا سَابَقْتَهَا الرِّيحُ فَرَتْ

وَأَلْقَتْ فِي يَدِ الرِّيحِ التُّرَابَ

(ii) وإغراق، إن كان مكناً عقلاً لا عادة، كقوله:

وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِينَا وَتَتَبَعُهُ الْكَرَامَةُ حَيْثُ مَا لَا

(iii) وغلو، إن استحال عقلاً وعادة، كقوله:

تَكَادُ قِسْيَةً مِنْ غَيْرِ رَامٍ ثُمَّكَنْ فِي قُلُوبِهِمُ النِّبَالَ

لأنها (تبليغ إن كان) ذلك المدعى (مكنا عقلاً وعادة كقوله في وصف فرس) بأكثار العدد والسبق:

إِذَا مَا سَابَقْتَهَا الرِّيحُ فَرَتْ

فَإِنَّ ادْعَاءَ بلوغ الفرس في العدد والسبق إلى حالة إذا سبقتها الريح فرت وألقت

في يدها التراب، ممكن عقلاً وعادة وإن كان وجودها في الفرس في غاية الندور

والبعد (وإغراق إن كان) ذلك المدعى (مكنا لعادة، قوله: ونكرم جارنا ما دام)

مقينا (فيما وتبعد) أي: نرسل إليه ونبعث في أثره (الكرامة حيث مالا) أي: سار

ورحل عنا وسكن مع غيرنا، فإذا دعاء أنهم يكرمون الحار في حالة كونه مقينا

عندهم وفي حالة ارتحاله عنهم وكونه مع غيرهم إذ دعاء لما هو ممكن عقلاً وهو

ظاهر جداً لا عادة لانطباع النفوس على الشجّ وعدم مراعاة غير المكافأة حتى

أنه يكاد أن يتحقق بال الحال عقلاً في هذا الزمان (وغلو إن استحال) ذلك المدعى

عقلاً وعادة كقوله:

تَكَادُ قِسْيَةً مِنْ غَيْرِ رَامٍ ثُمَّكَنْ فِي قُلُوبِهِمُ النِّبَالَ

فقد بالغ في وصف قسيّة حيث صيرها حيث تمكن النبال في قلوبهم من غير رام

ومعلوم أن تمكنها النبال في القلوب من غير رام الحال عقلاً وعادة، فهذه المبالغة غلو.

(١٩) المغايرة: هو مدح الشيء بعد ذمه أو عكسه، كقوله في مدح الدينار:

أَكْرَمْ بِهِ أَصْفَرَ رَاقَتْ صُفْرَتْهُ

بعد ذمه في قوله:

تَبَّالَهُ مِنْ خَادِعِ مُمَادِقِ

(٢٠) تأكيد المدح بما يشبه الذم ضربان: أحد هما: أن يستثنى من صفة ذم منافية صفة مدح على تقدير دخولها فيها، كقوله: **وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوقَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ**

((١٩) المغافرة: هي مدح الشيء بعد ذمه أو عكسه، كقوله: مدح الدينار أكرم به صيغة تعجب ولفظه أمر بمعنى الماضي والباء زائدة متصلة بالفاعل، أي: كرم الدينار وصار ذا كرم حال كونه (**أَصْفَرَ رَاقَتْ**) من الروق بمعنى «خوش آمدن وبشكلقت آوردن كسي را» كما في الصراح (**صُفْرَتْهُ**) وهذا مدح الدينار (**بعد ذمه في قوله تبأله**) منصوب على إضمار الفعل أي: أَلْزَمَهُ اللَّهُ هلاكًا وَخَسْرَانًا (**من خادع من مادق**) أي منافق وهذا بعينه يكون مثala لقوله: أو عكسه أي: ذم الشيء بعد مدحه إذا جعل ذم الدينار في قوله تبأله... إلخ بعد مدحه في قوله: أكرم به كما هو الواقع في المقامات. ((٢٠) تأكيد المدح بما يشبه الذم ضربان: أحد هما: أن يستثنى من صفة ذم منافية عن الشيء (**صفة مدح**) لذلك الشيء (**على تقدير دخولها فيها**) بأن يقدر المتكلّم ويفرض أن صفة المدح المستثناء داخلة في صفة الذم المنافية (كقوله: **وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوقَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ**) الفلول: جمع فل وهو الكسر يصيب السيف في حده القاطع منه، والكتائب: جمع كتيبة وهي الجماعة المستعدة للقتال وقراعها مضاربتها عند اللقاء فقوله: لا عيب ←

وثانيهما: أن يثبت لشيء صفةً مدح ويؤتي بعدها بأداة استثناء تليها صفةً مدح أخرى، كقوله:

فَتَّى كَمْلَتْ أُوصَافَةَ غَيْرَ أَكَهْ جَوَادْ فَمَا يُبَقِّيْ عَلَى الْمَالِ بَاقِيَا

فيهم صفة ذم منافية؛ لأنّه نفي لكل عيب وقوله: «غير أنّ سيفهم» استثناء من هذه الصفة وهو في نفسه صفة مدح لظهور آنه إنما يكون من مصادمة القرآن في الحروب وذلك من الدليل على كمال الشجاعة لكن جعله مستثناء لا يتأتى إلا على تقدير دخوله في العيب؛ لأنّ الأصل في الإتيان بأداة الاستثناء بعد عموم النفي استثناء الإثبات من جنس المبني وهو العيب فقد استثنى فيه من صفة ذم منافية صفة مدح على تقدير دخولها فيها، ووجه تاكيد المدح فيه آنه لما أتي بصفة المدح بعد أداة الاستثناء دلّ على آنه طلب الأصل الذي هو استثناء العيب، فلمّا لم يجده اضطرّ إلى استثناء المدح وتحويل الاستثناء عن أصله إلى الانقطاع فجاء تاكيد المدح وزيادة بهذا الوجه وإن كان ذلك باعتبار أصل دلالة الأداة ذمّا فهو من تاكيد المدح بما يشبه الذم (وثانيهما: أن يثبت لشيء صفة مدح ويؤتي بعدها بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى) لذلك الشيء الموصوف بالأولى (قوله: فتى) يجوز أن يكون في موضع نصب على المدح والاختصاص، أي: أذكر فتى، هذه صفتتها ويجوز أن يكون في موضع رفع على آنه خبر مبتدأ مذوف، كأنه قال: هو فتى (كملت أوصافه غير آنه جواد فما يبقى على المال باقيا) فقوله: كملت أوصافه صفة مدح يشعر بكمال الموصوف والإتيان بأداة الاستثناء أي: الكلمة غير بعدها يشعر بأنّه أريد إثبات مخالف لما قبلها؛ لأنّ الاستثناء أصله المخالفة فيفهم الذمّ من هذا الوجه لكن لما كان المائي به هاهنا هو كونه في غاية الجود المستلزم؛ لتاكيد كماله في الأوّل صاف جاء زيادة المدح وتاكيده فكان مدحا في صورة الذمّ.

- (٢١) تأكيد الذم بما يشبه المدح ضربان أيضاً: الأول: أن يستثنى من صفة مدح منفيّة صفة ذم على تقدير دخولها فيها، نحو: «فلان لا خير فيه إلا أن الله يتصدق بما يسرق». والثاني: أن يثبت لشيء صفة ذم ويؤتى بعدها بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى، كقوله: **هُوَ الْكَلْبُ إِلَّا أَنَّ فِيهِ مَلَالَةً وَسُوءَ مُرَاعَاةً وَمَا ذَاكَ فِي الْكَلْبِ**
- (٢٢) التجريد: هو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله فيها

((٢١) تأكيد الذم بما يشبه المدح ضربان أيضاً) كتأكيد المدح بما يشبه الذم ضربان: (الأول: أن يستثنى من صفة مدح منفيّة) عن الشيء (صفة ذم) ثابتة لذلك الشيء (على تقدير دخولها فيها) أي: على تقدير دخول صفة الذم في صفة المدح (نحو: فلان لا خير فيها إلا أن الله يتصدق بما يسرق) فقد نفي صفتة مدح وهي الخيرية على الوجه الكلّي ثم استثنى بعد هذا النفي صفة هي كونه يتصدق بما يسرق فيجري فيه مثل ما تقدم في الضرب الأول في تأكيد المدح من الإشعار، بأنه طلب الأصل وهو استثناء المدح، ليقع الاتصال، فلما لم يجده استثنى صفة الذم فجاء فيه تأكيد الذم بوجه أبلغ مثبّتها للمدح (والثاني: أن يثبت لشيء صفة ذم ويؤتى بعدها بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى) كقوله:

هُوَ الْكَلْبُ إِلَّا أَنَّ فِيهِ مَلَالَةً وَسُوءَ مُرَاعَاةً وَمَا ذَاكَ فِي الْكَلْبِ

فقوله: «هو الكلب» إثبات صفة ذم والإتيان بعدها؛ لأداة الاستثناء يشعر بأنه أراد إثبات مخالف لما قبلها؛ لكون الأصل في الاستثناء المخالفه فيفهم المدح من هذه الوجه لكن لما كان المائي به بعد أداة الاستثناء هو كون الملالة وسوء المراعاة فيه المستلزم لزيادة الذم جاء فيه تأكيد ذم مثبّتها بالمدح. ((٢٢) التجريد: هو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله فيها) أي مثال ذلك الأمر ذي الصفة في تلك

بالغة؛ لكمالها فيه، ويكون بـ«من»، نحو: «لي من فلان صديق حميم»، أو «في»، كما في قوله تعالى: ﴿أَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨]. أو «الباء»، نحو: «لئن سالت فلاناً، لتسئلنَّ به البحر»

الصفة (**بالغة لكمالها فيه**) أي: وإنما يرتكب الانتزاع المذكور؛ لأجل إفاداة المبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الأمر المنتزع منه ووجه إفاداة ذلك الانتزاع المبالغة لما تقرر في العقول من أنَّ الأصل والمنشأ ما هو مثله في غاية القوَّة حتَّى صار يفيض بمتلاطه ثم التحرير: لا يخلو إما أن يكون بتوسط حرف يستعان به على إفاداة التحرير أو بدونه، والأول إما أن يكون بـ«من» أو بـ«في» أو بـ«الباء» والثاني إما إن يكون بمخاطبة الإنسان نفسه أو بغير ذلك فهذه أقسام أشار إليها وإلى أمثلتها بقوله: (**ويكون بـ«من»**) أي: ويكون التحرير حacula بدخول من التحريرية على المنتزع منه (**نحو**) قوله في المبالغة في وصف فلان في الصدقة (**لي من فلان صديق حميم**) أي: قريب بهتم لأمره كما قال في الصاحح: حميك قريبك الذي تهم لأمره فدخلت فيه من التحريرية على فلان؛ ليفيد المبالغة في وصفه بالصدقة، فإنه يدل على أنه بلغ في مراتب الصدقة إلى حيث ينتزع ويستخرج منه صديق آخر مثله (**أو**) يكون التحرير حacula بدخول (**في**) على المنتزع منه (**كما في قوله تعالى**) في التهويل بأمر جهنَّم ووصفها بكونها دارا ذات عذاب مخلد (**هم فيها دار الخلد**) أي: هم في جهنَّم دار الخلد مع أنَّ جهنَّم نفسها دار الخلد ولكن بولغ في اتصافها بكونها داراً للخلود وكونها لا ينفكَّ أهلها عن عذابها حتَّى صارت بحيث تفيس عندها دار أخرى هي مثلها في ذلك الاصفاف (**أو**) يكون التحرير بدخول (**الباء**) على المنتزع منه (**نحو**) قوله في المبالغة في وصف فلان بالكرم (**لئن سألت فلاناً لتسئلنَّ به البحر**) فقد بولغ في اتصاف فلان بالسماحة حتَّى صار بحيث يتزرع منه كريم آخر يسمى بحراً مثله في الكرم (**أو**) يكون التحرير بدون توسط حرف ⇔

أو بـ «مخاطبة الإنسان نفسه»، كقوله:

لَا خِيلَ عِنْدَكَ تَهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَيُسْعِدُ النَّطْقُ إِنْ لَمْ تُسْعِدِ الْحَالُ

أو بغير ذلك، كقوله:

فَلَئِنْ بَقِيتُ لَأَرْحَلَنَّ لِغَزْوَةِ ثَحْوِي الغَنَائِمَ أَوْ يَمُوتَ كَرِيمٌ

أصلاً بل («مخاطبة الإنسان نفسه») وإنما يستلزم ذلك التحريد أنّ مخاطبة الإنسان لنفسه لا يتأتى إلا إذا جعل نفسه أمامه؛ فإنّ الأصل في الخطاب أن يكون المخاطب أمام المتكلم ولا يتأتى جعل نفسه أمامه إلا بأن ينتزع من نفسه شخصا آخر يكون مثله في الصفة التي سبق الكلام لبيانها؛ ليتمكن من خطابه، فلذا يكون مخاطبة الإنسان نفسه من أقسام التحريد (ك قوله):

لَا خِيلَ عِنْدَكَ تَهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَيُسْعِدُ النَّطْقُ إِنْ لَمْ تُسْعِدِ الْحَالُ

المراد بالحال: على ما قيل الغنى والمعنى فليعن حسن النطق بالمدح والثناء أو بالاعتذار بالفقر على عدم الإهداء إن لم يعن الحال أي: الغناء على الإهداء إليه لعدم وجوده، فهذا الكلام سبق؛ لبيان فقره وأنه لا خيل ولا مال عنده يهدي منه ليكافئ بذلك إحسان المدوح فجرد من نفسه شخصا مثل نفسه في هذه الصفة التي هي كونه لا خيل عنده ولا مال يهدي منه ومخاطبه مبالغة؛ لكمال صفة الفقر (أو) يكون التحريد (بغير ذلك) بأن يؤتى بالمنتزع منه على وجه يفهم منه الانتزاع بقرائن الأحوال من غير مخاطبة الإنسان نفسه ومن غير توسط حرف أصلاً (ك قوله: فلن يقيت) حيّا (لأرحلن) أي: لأسافرن (لغزوة تحوي) تلك الغزوة (الغانائم) أي: يجمعها أهل تلك الغزوة وهو نفسه (أو يموت) أي: إلا أن يموت (كريم) فلمراد بالكريم: نفسه؛ لأنّ معنى الكلام كما أفاده السياق أي أجمع الغنائم أو أموات فقد انتزع من نفسه بقرينة التمدح بالكرم كريماً مبالغة في كرمه؛ فإنّ ↳

(٢٣) حسن التعليل: هو أن يُدعى لوصف علة غير حقيقة فيها غرابة، كقوله:

لَوْلَمْ تَكُنْ نِيَّةً الْجَوْزَاءِ خِدْمَتَهُ لَمَا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عَقْدًا مُنْتَطِقِي

(٤) ائلاف اللفظ مع المعنى: هو أن تكون الألفاظ موافقة للمعاني، فتحتار الألفاظ الجزلة والعبارات الشديدة للفخر والحماسة،

الانتراع يدل على أنه بلغ في الكرم إلى حيث يفيض عنه كريم آخر مثله في الكرم فقرينة المدح ها هنا دلت على قصد معنى التحرير. ((٢٣) حسن التعليل: هو أن يُدعى) أي يثبت بطريق الدعوى (لوصف علة غير حقيقة) أي: غير مطابقته الواقع بمعنى أنها ليست علة له في نفس الأمر بل مجرد الإدعاء بوجه يتخيل به كون التعليل صحيحا حتى يتحقق التصرف فيه، فيعد من محسنات الكلام ولو كانت علته له في نفس الأمر لم يكن ذلك من المحسنات؛ لعدم التصرف فيه ثم لا بد أن يكون مع ذلك (فيها) أي: في هذه العلة (غرابة) بحيث لا يدرك كونها علته إلا من له تصرف في دقائق المعاني وفي الاعتبارات اللطيفة (ك قوله):

لَوْلَمْ تَكُنْ نِيَّةً الْجَوْزَاءِ خِدْمَتَهُ لَمَا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عَقْدًا مُنْتَطِقِي

الجوزاء: إسم برج من البروج الفلكية وحولها نجوم تسمى نطاق الجوزاء، والنطاق: والمنطقة ما يشد به الوسط، وحاصل معنى البيت: أن الجوزاء مع ارتفاعها لها غرم ونية لخدمته المدوح ومن أجل ذلك انطبقت أي: شدت النطاق تهيؤاً لخدمته فلو لم تنو خدمته ما رأيت عليها نطاقاً شدّت به وسطها فقد جعل علة الانتraction نية خدمة المدوح وهي ليست علة حقيقة بل ادعائية محضة ومع ذلك فيها من الغرابة ما لا يخفى. ((٤) ائلاف اللفظ مع المعنى: هو أن تكون الألفاظ موافقة للمعاني) ولا تامة لمقصود الكلام (فتحتار الألفاظ الجزلة والعبارات الشديدة للفخر والحماسة) الحماسة في الأصل: مصدر بمعنى الشدة يقال: حمس الرجل في ⇔

والكلماتُ الرقيقةُ والعباراتُ اللينةُ للغزلِ ونحوه، كقوله:

إِذَا مَا غَضِبْنَا غَضْبَةً مُضَرَّةً
هَتَّكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ أَوْ قَطَرَتْ دَمًا
إِذَا مَا أَعْرَنَا سَيِّدًا مِنْ قَبِيلَةٍ
ذَرْوَى مِنْبَرٌ صَلَّى عَلَيْنَا وَسَلَّمَ

وقوله:

لَمْ يَطْلُ لَيْلِيٍّ وَلَكِنْ لَمْ أَنْمِ
وَنَفَى عَنِّي الْكَرَى طَيْفُ الْأَمِ

الأمر حمسا حمسة إذا اشتتد فيه ثم سميت الشجاعة حمسة؛ لأن الشجاع يستند على قوله (و) تختار (الكلمات الرقيقة والعبارات اللينة للغزل ونحوه) الغزل: اللهو مع النساء وكذلك المغزل ومعاذنن محادثهن ومراودهن (كقوله: إذا ما غضبنا غضبة مصرية) أي: منسوبة إلى مصر التي هي من أجل قبائل العرب (هتكا حجاب الشمس أو قطرت دما إذا ما أعرنا) من الإعارة وكلمة «ما» زائدة (سيدا من قبيلة ذي منبر صلي علينا وسلماء) فأورد هاهنا الألفاظ المفخمة الشديدة لكون المعاني من قبيل الفخر (وقوله لم يطل ليلى ولكن لم أنم ونفى عن الكرى) أي: النوم (طيف ألم) أي خيال نزل بي أورد فيه الألفاظ الرقيقة؛ لكون المعاني رشيقه من قبيل الغزل.

محسنات لفظية

- (١) تشابه الأطراف: هو جعل آخر جملة صدرً تاليتها، أو آخر بيت صدر ما يليه، كقوله: **﴿فيها مصباح المصباح في زجاجة الرجاجة كأنها كوكب ذري﴾** [النور: ٣٥]. وكقول الشاعر:
- إذا نزل الحجاج أرضًا مريضة
تبغُّ أقصى دائِها فشفَّاها
شفَّاها من الداء العضال الذي بها
غلام إذا هزَّ القناة سَقاها**
- (٢) الجناس: هو تشابه اللفظين في النطق لا في المعنى،

(محسنات لفظية) وهي أيضا أنواع عديدة ذكر المصنف في هذا الكتاب تسعه (١) تشابه الأطراف: هو جعل لفظ وقع في **(آخر جملة صدر)** جملة أخرى **(تاليتها)** أي: متصلة بجملته قبلها وهذا في النثر (أو) جعل لفظ وقع في **(آخر بيت صدر ما)** أي: بيت **(يليه)** أي: يتصل بيت قبله وهذا في النظم فالأول **(ك قوله تعالى: ﴿فيها مصباح المصباح في زجاجة الرجاجة كأنها كوكب ذري﴾)** فجعل آخر الجملة الأولى وهو لفظ الرجاجة صدر الجملة الثالثة التي تليها وأخر الجملة الثانية وهو لفظ **الثاني (٢) (كقول الشاعر:**

**إذا نزل الحجاج أرضًا مريضة
تبغُّ أقصى دائِها فشفَّاها
شفَّاها من الداء العضال الذي بها
غلام إذا هزَّ القناة سَقاها**

فجعل لفظ **«شفاها»** الواقع في آخر البيت الأول صدر بيت الثاني الذي يلي **الأول (٢) الجناس** بكسر الجيم في الأصل: مصدر جناس نحو: قاتل قتالا وفي الاصطلاح: **(هو تشابه اللفظين في النطق) والتلفظ فقط (لا في المعنى)** وحده نحو: أسد وسبع للحيوان المفترس ولا فيه وفي اللفظ جيئاً كالتأكيد اللفظي نحو: قام زيد قام زيد فإن التشابه المذكور في الجناس لا بد فيه من اختلاف المعنى كما دلت عليه ↵

ويكون تاماً وغير تام، فالناتم ما اتفقت حروفه في الهيئة والنوع والعدد والترتيب، وهو متماثل إن كان بين لفظين من نوع واحد، نحو:

لَمْ تُلْقِ غَيْرَكَ إِنْسَانًا يُلَادُ بِهِ فَلَا بَرِحْتَ لِعَيْنِ الدَّهْرِ إِنْسَانًا

الأمثلة الآتية (ويكون) الجنس (تاماً وغير تام فالناتم) من الجنس (ما) أي: لفظ (التفق حروفه) مع حروف لفظ آخر في الأمور الأربع الأولى (في الميئـة) أي: في هيئة الحروف الحاصلة باعتبار الحركات والسكنات، فنحو البرد: بفتح الباء والبرد بضمها ليس عينها جناس تام؛ لاختلاف حركته الباء (و) الثاني في (النوع) أي في نوع الحروف بأن يكون كل حرف في أحد اللفظين وهو في الآخر وإنما أورد لفظ النوع تبييناً أن: كل حرف من الحروف الهجائية التسعة والعشرين نوع برأسه فالآلف نوع تحته أصناف؛ لأنها إماً أصلية أو مقلوبة عن واو أو عن ياء والباء كذلك؛ لأنها إماً مدغمة أو مشددة أولاً و على هذا القياس وبهذا يخرج عن الناتم، نحو: يفرح ويمرح؛ لكونهما مختلفين في الميم والفاء.

(و) الثالث في (العدد) بأن يكون مقدار حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف اللفظ الآخر، فيخرج نحو: الساق والمساق لأن الميم في الثاني لا يقابلها شيء في الأولى فلم يتحقق عدد الحروف في اللفظين (و) الرابع في (الترتيب) بأن يكون المقدم والمؤخر في أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر فيخرج نحو: الحرف والفتح لاحتلافهم في الترتيب (وهو) أي: الناتم من الجنس (متماثل إن كان بين لفظين من نوع واحد) من أنواع الكلمة التي هي الإسم والفعل والحرف كأن يكونا إسمين أو فعلين أو حرفين وإنما سمي هذا بالتماثل جرياً على اصطلاح المتكلمين من أن التماثل: هو الاتحاد في النوع (نحو):

لَمْ تُلْقِ غَيْرَكَ إِنْسَانًا يُلَادُ بِهِ فَلَا بَرِحْتَ لِعَيْنِ الدَّهْرِ إِنْسَانًا

ومستوفٍ إنْ كَانَ مِنْ نُوَعِينَ، نحو:

فَدَارِهِمْ مَا دُمْتَ فِيْ دَارِهِمْ وَأَرْضِهِمْ مَا دُمْتَ فِيْ أَرْضِهِمْ

ومتشابهٍ إنْ كَانَ بَيْنَ لَفْظَيْنِ أَحَدُهُمَا: مركب والآخر: مفرد،

وائفقاً في الخط، نحو:

إِذَا مَلِكَ لَمْ يَكُنْ ذَا هَبَةً فَدَعَةً فَدَوْلَتَهُ ذَاهِبَةً

فإِلَّا إِنْسَانٌ الْأَوَّلُ الَّذِي يَعْنِي: الْبَشَرُ وَالْإِنْسَانُ الثَّانِي الَّذِي يَعْنِي: حَدْقَةُ الْعَيْنِ قَدْ اتَّفَقَا فِي نَوْعِ الْأَسْمَيْةِ مَعَ كُوكُمَا مُتَقَوِّيْنِ فِي جَمِيعِ الْأَوْجَهِ السَّابِقَةِ فَكَانَ الْجَنَّاسُ التَّامُ بَيْنَهُمَا مَتَّمَاثِلًا (ومستوفٍ إنْ كَانَ) التَّامُ مِنَ الْجَنَّاسِ بَيْنَ لَفْظَيْنِ (من نوعين) أي:

مِنْ اسْمٍ وَفَعْلٍ أَوْ مِنْ اسْمٍ وَحْرَفٍ أَوْ مِنْ فَعْلٍ وَحْرَفٍ، فَالْأَوَّلُ (نحو

فَدَارِهِمْ مَا دُمْتَ فِيْ دَارِهِمْ وَأَرْضِهِمْ مَا دُمْتَ فِيْ أَرْضِهِمْ

فَإِنَّ لَفْظَ «دار» فِي قَوْلِهِ: «فَدَارِهِمْ» فَعَلْ أَمْرٌ مِنَ الْمَدَارَةِ، وَفِي قَوْلِهِ: «في دَارِهِمْ»

إِسْمٌ لِمَسْمَى مَعْرُوفٍ وَالثَّانِي: كَانَ يَقَالُ: رَبَّ رَجُلٍ يَشْرُبُ رَبَّ رَجُلٍ آخَرُ فَإِنَّ

رَبَّ الْأَوَّلِ حَرْفُ وَرَبَّ الْثَّانِي إِسْمُ الْعَصِيرِ الْمَعْلُومِ وَالثَّالِثُ: كَقُولُكُ: عَلَا زِيدٌ

عَلَى جَمِيعِ أَهْلِهِ أَيْ: ارْتَفَعَ عَلَيْهِمْ فَعْلَا الْأَوَّلُ: فَعْلٌ وَالثَّانِي: حَرْفٌ وَلَا عِبْرَةُ بَلَامٌ

الْكَلْمَةُ فِي الْهَيْثَةِ بِأَنَّ هَيْثَتَهَا عَرْضَةً لِلتَّغْيِيرِ؛ إِذَا هِيَ مُحْلِّي إِعْرَابٍ وَوَقْفٍ فَلَا يَرِدُ أَنَّ

هَيْثَةً «عَلَا» الْفَعْلُ لَيْسَ بِمُتَّفَقَةٍ لَهَيْثَةً «عَلَى» الْحَرْفِ فَلَيْسَ بَيْنَهُمَا جَنَّاسٌ تَامٌ

وَالْمَسْتَوْفُ قَسْمٌ مِنْهُ وَإِنَّمَا يَعْنِي هَذَا الْقِسْمَ مَسْتَوْفٌ؛ لَا سَتِيفَاءُ كُلُّ مِنَ الْلَّفْظَيْنِ فِيهِ أَوْصَافٌ

الْآخَرُ وَإِنْ اخْتَلَفَ فِي نَوْعِ الْكَلْمَةِ (ومتشابهٍ إنْ كَانَ) ذَلِكُ التَّامُ مِنَ الْجَنَّاسِ (بَيْنَ لَفْظَيْنِ

أَحَدُهُمَا: مَرْكُبٌ) بِأَنَّ لَا يَكُونُ جَمْعُهُ كَلْمَةً وَاحِدَةً (وَالآخَرُ: مَفْرُدٌ) أَيْ: جَمْعُهُ كَلْمَةٌ

وَاحِدَةٌ (وائفقاً في الخط) بِأَنَّ لَا يَكُونُ مَا يَشَاهِدُ مِنْ هَيْثَةٍ مَرْسُومٌ الْمَرْكُبُ هُوَ مَا يَشَاهِدُ

مِنْ هَيْثَةٍ مَرْسُومٌ الْمَفْرُدُ (نحو: إِذَا مَلِكَ لَمْ يَكُنْ ذَا هَبَةً) أَيْ: صَاحِبُ هَبَةٍ وَعَطَاءُ

(فَدَعَهُ) أَيْ: أَتَرَكَهُ وَأَبْعَدَ عَنْهُ (فَدَوْلَتَهُ ذَاهِبَةً) أَيْ: مَنْقُطَةٌ غَيْرُ باقِيَةٌ فَقَوْلُهُ: ذَا هَبَةٍ ↲

مجلـس: "المـديـنة الـعلـمـيـة" جـمعـيـة (دعـوت إـسـلامـيـ)

ومفروق إن لم يتفقا، نحو:

كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الْجَامِ وَلَا جَامِ لَتَأْ
ما الَّذِي ضَرَّ مُدِيرَ الْجَامِ لَوْ جَامَلَنَا
وَغَيْرُ التَّامَّ مَا

الأول مركب من «ذا» وهي الكلمة بمعنى: صاحب ومن هبته وهي كلمته أخرى بمعنى: العطاء فمجموعه ليس الكلمة واحدة بل مركبا من كلمتين والثاني: مفرد؛ إذ هو إسم الفاعل المؤثر من ذهب وهو الكلمة واحدة وكتابتهما متفقة في الصورة فيسمى هذا الجنس متبايناً؛ لتشابه اللفظين في الخطّ كما تشابها في أنواع الاتفاقيات المتقدمة غير الإسمية والفعلية والحرفية (**ومفروق إن لم يتفقا**) أي: اللفظان المفرد والمركب في الخطّ هذا إذا شرط في المفروق كون أحد المتاجسين مركبا والآخر مفردا كما هو ظاهر عبارة المصنف أو اللفظان المتاجسان مطلقا إذا اكتفا في كون المفروق عدم اتفاق المتاجسين في الخطّ من غير أن يشترط كون أحدهما: مركبا والآخر: مفردا كما يشعر به عبارة البعض (**نحو: كُلُّكُمْ قدْ أَخَذَ الْجَامِ وَلَا جَامِ لَنَا مَا الَّذِي ضَرَّ**) أي: شيء ضر (مدير الجام لو جاملنا) أي: عاملنا بالجمليل يعني: لا ضر على مدير الجام وهو ساقى القوم بالجام في معاملتنا بالجمليل بأن يديره علينا كما أداره عليكم فاللفظ الأول من المتاجسين وهو «جام لنا» مركب من اسم «لا» وخبرها وهو المحروم مع حرف الخبر والثاني: أي: جاملنا مركب من فعل ومفعول وكتابتها ليست متفقة في الصورة فلو اكتفى في المفروق كون المتاجسين غير متفقين في الخطّ ولم يشترط كون أحدهما مركبا والآخر: مفردا أول في المركب من فعل ومفعول بأنهم لما علوا الضمير للتصوب المتصل بمنزلة جزء الكلمة صار ذلك المركب في حكم المفرد فصح التمثيل بهذا المفروق مع هذا الشرط أيضا وإنما سمى هذا القسم باسم المفروق؛ لأنّ لفظين فيه افترقا في صورة الكتابة (**وغير التام**) من الجنس (**ما**) أي: لفظ المتاجسين ←

اختلف في واحد من الأربعة المتقدمة، وهو مُحرّف إن اختلف لفظاه في هيئة الحروف فقط، نحو قوله:

جَبَّةُ الْبَرْدِ جَنَّةُ الْبَرْدِ

ومطّرف: إن اختلفا في عدد الحروف فقط وكانت الزيادة أولاً، ومذيل: إن كانت الزيادة آخرًا، نحو:

يَمْدُونَ مِنْ أَيْدٍ عَوَاصِمٍ قَوَاصِمٍ تَصُولُ بِأَسْيَافٍ عَوَاصِمٍ قَوَاصِبٍ

(اختلف في واحد من الأربعة المتقدمة) مع الاستواء في الثلاثة الباقية (وهو) أي: الجناس الغير النام (مُحرّف إن اختلف لفظاه في هيئة الحروف فقط) أي: واتفقا في النوع والعدد والترتيب (نحو قوله: **جَبَّةُ الْبَرْدِ**) أي: الجبة الماخوذة من البرد أي: الصوف (**جَنَّةُ الْبَرْدِ**) أي: وقایة (**الْبَرْدِ**) فلفظ البرد قد اختلفا في هيئة الحروف بسبب الاختلاف في حركة الباء لأنّها في الأول ضمة وفي الثاني فتحة مع كونها متّفقين في النوع والعدد والترتيب فسمّي هذا التجنيس محرفا؛ لأنّهارف هيئة أحد اللفظين عن هيئة الآخر (ومطّرف: إن اختلفا في عدد الحروف فقط) بأن يكون في أحد اللفظين حرفاً زائداً لا مقابل له في اللفظ الآخر (وكانت الزيادة أولاً) أي: في الطرف الأول من اللفظ الجناس وإنما سُمي هذا مطّرفا؛ لطرف الزيادة وكونها في الطرف نحو: إن كان فرافقاً مع الصحيح بدا لا أسف بعد ذلك صبح أبداً فالمهمزة في أبداً زائدة في الطرف الأول والباقي مجنساً بمجموع المقابل أي: بدا فكان من المطّرف (ومذيل إن كانت الزيادة آخر) أي: في آخر اللفظ الجناس؛ لكونها في ذيله (نحو: **يَمْدُونَ مِنْ أَيْدٍ**) أي يمدون سواعد كائنة من أيد فمفعول يمدون محنوف قوله: «من أيد» صفة لمفعول محنوف وكلمة «من» فيه للتبعيض إذا السواعد بعض الأيدي (**عواصِمٍ**) جمع عاصية من عصاها. معنى: ضربه بالعصا لكن المراد ⇔

ومضارع إن اختلفا في حرفين غير متباعدي المخرج، نحو: «ينهون» و«يثنون»، ولاحق إن تباعدا، نحو: ﴿وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌۚ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨-٧]، وجناس قلب إن اختلفا في ترتيب الحروف فقط، كـ: «نيل» و«لين» و«ساق» و«قاس».

بالعصا هاهنا السيف بدليل ما بعده (**عواصم**) جمع عاصمة من عصمه حفظه (**تصول بأسافيف قراض**) جمع قاضية من قضى بكذا حكم به (**قراضب**) جمع قاضبة من قضبه إذا قطعه والمعنى إنهم يمدون سواعد من أيد عاصيمات أي ضاربات الأعداء بالسيف عاصمات أي حافظات للأولباء من كل مهلكة صائلات على الأقران بسيوف قواض أي حاكمات على الأعداء باهلاك قواضب أي قاطعة لرقب الأعداء فعواص وعواصم متساويان إلّا في زيادة الميم في آخر الثاني وكذا قواض وقواضب متساويان إلّا في زيادة الباء آخر في الثاني ولا عبرة بالتنوين في عواص وعواض لأنّه في حكم الانفصال أو بصدق الزوال بالوقف أو الإضافة أو غير ذلك ولعله لم يذكر في أقسام الاختلاف في عدد الحروف ما كانت الزيادة في وسطه نحو جدي جهدي بفتح الجيم فيما مع زيادة الهاء في وسط الثاني لعدم اشتهره بالاسم الخاص (**ومضارع إن اختلفا**) في نوع الحروف فقط بأن يشتمل كلّ من اللفظين المتجانسين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا وكان ذلك الاختلاف (**في حرفين غير متباعدي المخرج**) كان يكونا حلقيّين أو شفوئيّين (**نحو ينهون ويتثنون**) فإنّهما مختلفان في الهاء والهمزة وهما غير متباعدي المخرج أذ هما حرفان حلقيان وإنّما سمّي هذا التجنّيس بجنّيس المضارعة لمضارعة المبائن من اللفظين لصاحبها (**في المخرج ولاحق أن تباعدا**) في المخرج؛ تكون أحد اللفظين ح ملحقا بالآخر في الجناس باعتبار حل الحروف نحو **إله** على ذلك لشهيدة وإله لحب الخير لشديدة فشهيد وشديد بينهما جناس الإلحاد؛ ↵

(٣) التصدير ويسمى «رَدُّ الْعَجْزِ عَلَى الصُّدْرِ»، هو في الشرأن يجعل أحد اللفظين المكررين أو المتاجنسين أو الملحقين بهما بأن جمعهما اشتراق أو شبهه في أول الفقرة والثاني في آخرها،

لاتحاد نوع حروفهما إلا الهاء والدال وهم متباعدان في المخرج؛ لأنّ الهاء من أقصى الحلق والدال من اللسان مع أصول الأسنان (**وجناس قلب إن اختلافاً في ترتيب الحروف فقط**) بأن يقدم في أحد اللفظين بعض الحروف ويؤخر ذلك البعض في اللفظ الآخر واتفقا في النوع والعدد والميئنة (**كيل ولين**) فإنّهما قد اختلفا في ترتيب الحروف لأنّ ما كان في أحد اللفظين قد ما صار مؤخراً في الآخر وما كان مؤخراً فيه صار مقدماً في الآخر فعكس ترتيب الحروف؛ ولذا سمي ذلك النوع من الجناس القلب وكذلك مثل: (**ساق وقس**) فإنّ اختلافاً أحدهما بالآخر ليس إلا في ترتيب الحروف؛ لأنّه قدم في أحدهما ما أخر في الآخر من الحروف.

ولم يعتبروا في القلب تغير الحرف الوسط فوقوع الأنف هاهنا والياء في المثال الأول؛ في مكائما لا يضرّ في وجود القلب. (٣) التصدير ويسمى رد العجز على **الصدر**: لأنّه ينطق بالعجز كما نطق بالصدر (هو في الشرأن يجعل أحد اللفظين المكررين) أي: المتفقين لفظاً ومعنى أو أحد المتاجنسين أي: المشابهين في اللفظ دون المعنى (**أو الملحقين هما**) أي: بالمتاجنسين (بأن جمعهما اشتراق) بأن يكونا مشتقة من أصل واحد (**أو جمعها شبهه**) أي: شبه الاشتراق بأن يكونا متفقين في جمل الحروف أو كلّها على وجه يتبارد منه إيهما يرجعان إلى أصل واحد كما في الاشتراق وليس في الحقيقة كذلك؛ لكون أصلهما مختلفاً في نفس الأمر في أول الفقرة متعلق بأن يجعل أي: هو في الشرأن يجعل (**في أول الفقرة**) أحد اللفظين المذكورين من تلك الأنواع (**و**) يجعل اللفظ (**الثاني منها في آخرها**) أي: في آخر ↵

نحو قوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. وقولك: «سائل اللئيم يرجع وダメعه سائل»؛ الأول من السؤال والثاني من السيلان، وهو: ﴿إِسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَارًا﴾ [نوح: ١٠]. أو نحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمْلِكُمْ مِّنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨].

تلك الفقرة فتكون أقسامها من رد العجز على الصدر أربعة؛ لأن اللفظين الموجود أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها أمّا أن يكونا مكررين أو متجلانسين أو ملحقين بالمتجلانسين من جهة الاشتراق أو ملتحقين بهما من جهة شبيه الاشتراق فهذه أربعة وقد مثل المصنف لها على هذا الترتيب، فقال (نحو قوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾) فهذا مثال للقسم الأول وهو ما يوجد فيه أحد المكررين في أول الفقرة والآخر في آخرها؛ إذ وقع لفظ «تخشى» في أول هذه الفقرة وكسر في آخرها ولا يضرّ اتصال الماء بالآخر في كونه آخر؛ لأن الضمير المنصل المفعول كالجزء من الفعل (وقولك: سائل اللئيم يرجع وダメعه سائل) وهذا مثال للقسم الثاني وهو ما يوجد فيه أحد المتجلانسين في أول الفقرة والآخر في آخرها؛ لأن لفظ سائل الذي في أول الفقرة وسائل الذي في آخرها متجلانسان؛ إذ (**الأول من السؤال والثاني من السيلان**) والمعنى طالب المعروف عن الرجل الموصوف باللامنة والرزالة يرجع والحال إن دمعه سائل أي: «حار» **و نحو قوله تعالى: ﴿إِسْتَغْفِرُوا رَبِّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَارًا﴾** وهذا مثال للقسم الثالث وهو ما يوجد فيه أحد الملحقين بالمتجلانسين من جهة الاشتراق في أول الفقرة والآخر في آخرها؛ فإن لفظ «استغفروا وغفارا» مشتقة من المغفرة ولذلك الاشتراق الحقا بالمتجلانسين (**و نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمْلِكُمْ مِّنَ الْقَالِينَ﴾**) وهذا مثال للقسم ↵

وفي النظم أن يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأول أو بعده، صدر المصراع الأول أو بعده،

الرابع وهو ما يوجد فيه أحد الملحقين بالمتجانسين من جهة شبه الاستتفاق في أول الفقرة والآخر في آخرها فإنّ بين قال والقاليين شبه الاستتفاق وبه الحقا بالمتجانسين، فإنّ الأول من القول والثاني من القلي مع أنه يتوجه في بادي الرأي إنّهما يرجعان لأصل واحد في الاستتفاق وهو القول مثل قال والقائل لكن بعد النظر والتأمل يظهر إن قال من القول والقاليين من القلي وهو البعض والمعنى قال لوطن عليه وعلى نبينا السلام لقومه: إني لعملكم من الباغضين (و) هو (في النظم أن يكون أحدهما) أي: أحد اللفظين المذكورين من الأنواع المذكورة (في آخر البيت) ويكون اللفظ الآخر المقابل لذلك الأحد (في صدر المصراع الأول) من هذا البيت أو يكون ذلك اللفظ الآخر بعده أي: بعد صدر المصراع الأول سواء كان في حشو المصراع الأول أو في آخره أو في صدر المصراع الثاني فهذه أربعة محال للغرض الآخر المقابل لذلك الأحد؛ إذ لم يعتبر كون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني؛ لأنّه لا يعقل الصداره لمصراع الثاني بالنسبة لعجزه، فلا يدخل في مسمى رد العجز إلى الصور وأما محلّ أحد اللفظين مما ذكر فليس له إلاّ محلّ واحد وهو آخر البيت فإذا ضرب الأقسام الأربعة الحاصلة من كون اللفظين مكررين أو المتجانسين أو ملحقين بالمتجانسين استتفقاً أو ملحقين بهما يشبه الاستتفاق في أربعة أقسام محال للغرض المقابل لما في عجز البيت وهي صدر المصراع الأول ووسطه وآخره، وصدر المصراع الثاني كانت أقسام رد العجز على الصدر في النظم ستة عشر، حاصلة من ضرب أربعة في أربعة وقد مثلت جميع هذه الأقسام في المطولات والمصنف اقتصر على المثالين من هذه الأمثلة أحدهما للمكرّرين والمكرّر الآخر منها في صدر المصراع الأول والثانی ↵

نحو قوله:

سَرِيعٌ إِلَى أَبْنِ الْعَمِ يَلْطِمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِي النَّدَى بِسَرِيعٍ

وقوله:

تَمَتَّعْ مِنْ شَمِيمٍ عَرَارٍ نَجْدٍ فَمَا بَعْدَ العَشِيشَةِ مِنْ عَرَارٍ

(٤) السجع: هو توافق الفاصلتين نثراً في الحرف الأخير، وهو

ثلاثة أنواع: مطرّف إن اختلف الفاصلتان في الوزن،

للمكرّرين والمكرّر الآخر في حشو المصراع الأوّل فقال: (نحو قوله: سريع إلى ابن العُم يلطم وجهه وليس إلى داع الندي بسرع).

أي: هذا المذموم سريع إلى الشرّ واللامنة في لطمه وجه ابن العُم وليس إلى العمل بها يدعى إليه من الندي أي: الكرم، فسرع الثانِي في آخر البيت والأوّل في أوّل المصراع الأوّل فهذا من أمثلة القسم الذي يكون أحد المكرّرين في آخر البيت والمكرّر الآخر في صدر المصراع الأوّل ونحو (قوله: تَمَتَّعْ مِنْ شَمِيمٍ عَرَارٍ نَجْدٍ فَمَا بَعْدَ العَشِيشَةِ مِنْ عَرَارٍ) والمعنى: أنه يأمر بالاستمتاع بشّم عراد نجد وهي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة تفرض على وجه الأرض لا ساق لها فإنّا نعدمه إذا أمسينا: لأنّ الحال يضطر إلى الخروج من أرض نجد ومن المواقع التي ينبع فيها ذلك العرار عند المساء بالسفر عنها، فurar الأوّل في حشو المصراع الأوّل وهو مكرّر مع عرار الثانِي الذي في آخر البيت فهذا من أمثلة القسم الذي يكون أحد المكرّرين في آخر البيت والمكرّر الآخر في حشو المصراع الأوّل. (٤) السجع: هو توافق الفاصلتين نثراً أي: للكلمتين اللتين في آخر الفقرتين من التمر (في الحرف الأخير) أي: في الحرف الواحد الواقع في آخر كل منهما (وهو) أي: السجع (ثلاثة أنواع:) الأوّل (منها: مطرّف إن اختلفت الفاصلتان في الوزن ⇅

نحو: «الإِنْسَانُ بِآدَابِهِ لَا بِزِيَّهُ وَثِيَابِهِ»، ومتوازٍ: إن اتفقنا فيه، نحو: «المرءُ بِعِلْمِهِ وَأَدَبِهِ لَا بِحَسْبِهِ وَنِسْبَهِ»، ومرصّع: إن اتفقنا
ألفاظ الفقرتين أو أكثرها في الوزن والتفقية، نحو:
يَطْبَعُ الْأَسْجَاعَ بِجَوَاهِرِ لَفْظِهِ وَيَقْرَعُ الْأَسْمَاعَ بِزَوَاجِهِ وَعَظِيمِهِ

نحو: **الإِنْسَانُ بِآدَابِهِ لَا بِزِيَّهُ وَثِيَابِهِ** فإن الفاصلة من الفقرة الأولى «آدابه» ومن الثانية «ثيابه» وهما مختلفتان وزناً كما لا يخفى وإنما التوافق بينهما في الطرف أي: الحرف الأخير فقط؛ ولذا سمي هذا القسم من السجع (**مطراً**) وثانيها: **(متوازٍ اتفقاً فيه)** أي: إن اتفقنا الفاصلتان في الوزن كما اتفقنا في الحرف الأخير وإنما سمي هذا القسم متوازياً لتوازي الفاصلتين أي: توافقهما وزناً وتفقية نحو: المرء بعلمه وأدبه لا بحسبه ونسبة؛ فإن الفاصلتين وما أدبه ونسبة متوافقتان في الوزن كما إنّهما متواافقتان في الحرف الأخير كما هو الظاهر (**ومرصع: إن اتفقت جمِيع ألفاظ الفقرتين أو أكثرها في الوزن و التفاقية**) كما إنّ فاصلتيهما متواافقتان وزناً وتفقية، وإنما سمي هذا القسم من السجع مرصعاً تشييه له يجعل إحدى الولعتين في العقد في مقابلة الأخرى مثلها المسمى بالترصيع لغة (**نحو: يطبع**) أي: يعمل يقال: طبع السيف والدرهم أي: عمله (**الأسجاع**) أي الكلمات المقفيات (**جواهير لفظه**) إضافة الجوادر للفظه من إضافة المشبه به للمشبه أي: بلفظه كالجوادر في النفاسة (**ويقرع الإسماع**) أي: يدقها والمراد لازماً الدق أي: يؤثر في الإسماع (**بزواجر وعظة**) من إضافة الصفة للموصوف أي: بوعظه الزاجر فكل كلمة من الفقرة الأولى موافقته لما يقابلها من الفقرة الثانية في الوزن والتفقية، فإن يطبع مساوية لقرع والإسماع مساوية للإسماع والجوادر مساوية للزواجر والفاصلة مساوية للفاصلة وهذا مثال لما تساوت فيه جميع المقابلات ولو بدل الإسماع بالأذان كان ←

(٥) مالا يستحيل بالانعكاس ويسمى «القلب»: هو كون اللفظ يقراء

طراًًا وعكساً، نحو: «كن كما أمكنك»، «وربك فكير» [المذكرة: ٣].

(٦) العكس: هو أن يقدم جزء في الكلام على آخر ثم يعكس، نحو قوله: «قول الإمام إمام القول»، «حر الكلام حر الكلام الحر».

(٧) التشريع: هو بناء البيت على قافيةين بحيث إذا سقط بعضه كانباقي شرعاً مفيداً،

هذا بعينه مثلاً لما تساوي فيه أكثر ما في أحد الفقرتين لما في الأخرى لا أكله؛ لأن الآذان لا يساوي الإسجاع تقفيه وإن ساواه وزناً ((٥) مالا يستحيل بالانعكاس) أي: النوع المسمى بما لا يستحيل أي: لا يتغير بالانعكاس (ويسمي) هذا النوع (القلب) أيضاً (هو كون اللفظ) بحيث (يقراء طراًًا أو عكساً) من غير تغيير في قراءته (نحو: كن كما أمكنك) فإنه لا يتغير سواء يقراء طراًًا أي: من أوله لآخره أو يقراء عكساً أي: من آخره لأوله وكذلك قوله تعالى: «وربك فكير» أي: من غير مراعاة الواو. ((٦) العكس: هو أن يقدم جزء في الكلام على جزء آخر فيه ثم يعكس) بأن يقدم ما آخر ويؤخر ما قدم (نحو قوله: قول الإمام إمام القول) فهذا كلام قدم فيه لفظ القول على لفظ الإمام وجعل الأول مضافاً إلى الثاني ثم عكس بينهما بأن قدم منهما ما كان مؤخراً وإذا كان مقدماً فصار المضاف أولاً مضافاً إليه والمضاف إليه مضافاً وكذلك: (حر الكلام حر حر) فإنه كلام قدم فيه لفظ الحر وأضيف إلى الكلام ثم عكس وجعل ما هو المضاف أولاً مضافاً إليه والمضاف إليه مضافاً. ((٧) التشريع) ويسمى التوشيع: وهذا القافيةن أيضاً (هو بناء البيت على قافيةين بحيث إذا سقط بعضه كانباقي شرعاً) مستقيم الوزن (مفيداً) للغبي ⇔

كقوله:

يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ الَّذِي عَمَ الْوَرَى
مَا فِي الْكَرَامِ لَهُ ظِيرٌ يُنْظَرُ
لَوْ كَانَ مِثْكَ آخَرُ فِي عَصْرِنَا
مَا كَانَ فِي الدُّنْيَا فَقِيرٌ مُعْسِرٌ
فَإِنَّهُ يَصْحَّ أَنْ تَحْذِفَ أَوْ أَخْرُ الشَّطُورَ الْأَرْبَعَةَ وَيَقِنُ:

يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ الَّذِي
مَا فِي الْكَرَامِ لَهُ ظِيرٌ
لَوْ كَانَ مِثْكَ آخَرُ مَا كَانَ فِي الدُّنْيَا فَقِيرٌ

(٨) المواربة: هي أن يجعل المتكلم كلامه بحيث يمكنه أن يُغيّر معناه بتحريف أو تصحيف أو غيرهما ليسلم من المواجهة.

كقول أبي نواس:

(كقوله: يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ الَّذِي عَمَ الْوَرَى
فِي عَصْرِنَا مَا كَانَ فِي الدُّنْيَا فَقِيرٌ مُعْسِرٌ) فقد بين الشاعر هذه الأبيات على قافيةين بحيث يصح المعنى والوزن عند الوقوف على كل منها (فَإِنَّهُ يَصْحَّ أَنْ تَحْذِفَ أَوْ أَخْرُ الشَّطُورَ الْأَرْبَعَةَ وَيَقِنُ)
مع ذلك كل من هذين البيتين بيتاً مستقيماً وزناً مفيد المعنى ويقال فيهما: (يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ الَّذِي مَا فِي الْكَرَامِ لَهُ ظِيرٌ لَوْ كَانَ مِثْكَ آخَرُ ما كَانَ فِي الدُّنْيَا فَقِيرٌ) من الأرب: وهو الحاجة والعقل أو من آخر ما كان في الدنيا فقير (٨) المواربة من الأرب: إذا فسد و(هي) في اصطلاح هذا الفن: (أَنْ يَجْعَلَ الْمُتَكَلِّمَ كَلَامَهُ
الذِي يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ فِي الْمَوْاخِذَةِ (بِحِكْمَتِهِ أَنْ يَغْيِرَ مَعْنَاهُ)) إذا أنكر عليه شخص (تحريف) لكلمته (أو تصحيف) لها (أو غيرها) من زيادة أو نقص أو نحو ذلك؛ (لِيَسْلِمَ مِنَ الْمَوْاخِذَةِ) ويتخلص عنها بذلك التحريف أو التتصحيف أو غيرهما (كقول أبي نواس) في حالصة حاربة الرشيد: ↵

لَقَدْ ضَاعَ شِعْرِيْ عَلَى بَابِكُمْ كَمَا ضَاعَ عِقْدُ عَلَى خَالِصَةٍ
فَلَمَّا أَنْكَرَ عَلَيْهِ الرَّشِيدُ ذَلِكَ قَالَ: «لَمْ أَقْلِ إِلَّا»:
لَقَدْ ضَاءَ شِعْرِيْ عَلَى بَابِكُمْ كَمَا ضَاءَ عِقْدُ عَلَى خَالِصَةٍ
(٩) اِيْتَلَافُ الْلَّفْظِ مَعَ الْلَّفْظِ هُوَ كُونُ الْفَاظِ الْعِبَارَةِ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ
فِي الْغَرَابَةِ وَالْتَّاهِلِ، كَقُولَهُ تَعَالَى: ﴿تَالَّهُ تَفْتَأِ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾
[يُوسُف: ٨٥]، لَمَّا أَتَى بِالثَّنَاءِ الَّتِي هِيَ أَغْرِبُ حُرُوفِ الْقَسْمِ، أَتَى
بِـ«تَفْتَأِ» الَّتِي هِيَ أَغْرِبُ أَفْعَالِ الْاسْتِمْرَارِ.

(لَقَدْ ضَاعَ شِعْرِيْ عَلَى بَابِكُمْ كَمَا ضَاعَ عِقْدُ عَلَى خَالِصَةٍ، فَلَمَّا أَنْكَرَ عَلَيْهِ الرَّشِيدُ ذَلِكَ)
قَالَ أَبُونُوَاسُ: (لَمْ أَقْلِ إِلَّا: لَقَدْ ضَاءَ شِعْرِيْ عَلَى بَابِكُمْ كَمَا ضَاءَ عِقْدُ عَلَى خَالِصَةٍ)
فَغَيَرَ الْمَعْنَى بِهَذَا التَّحْرِيفِ وَسَلَمَ مِنَ الْمُؤْخَذَةِ بِهِ.

((٩) اِتَّلَافُ الْلَّفْظِ مَعَ الْلَّفْظِ هُوَ كُونُ الْفَاظِ الْعِبَارَةِ الَّتِي يَعْبُرُ بِهَا عَنْ مَعْنَى مَا مُؤْتَلَفَةٌ
مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ فِي الْغَرَابَةِ وَالْتَّاهِلِ، كَقُولَهُ تَعَالَى: ﴿تَالَّهُ تَفْتَأِ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾) بِحَذْفِ كَلْمَةِ النَّفْيِ أَيْ: تَالَّهُ لَا تَفْتَأِ؛ وَلَذَا صَارَ مِنْ أَفْعَالِ الْاسْتِمْرَارِ بِمَعْنَى
لَا تَرْجِعَ، فَإِنَّهُ تَعَالَى (لَمَّا أَتَى) مِنْ حُرُوفِ الْقَسْمِ (بِالثَّنَاءِ الَّتِي هِيَ أَغْرِبُ حُرُوفِ الْقَسْمِ
أَتَى) مَعَهَا مِنْ أَفْعَالِ الْاسْتِمْرَارِ (بِـتَفْتَأِ الَّتِي هِيَ أَغْرِبُ أَفْعَالِ الْاسْتِمْرَارِ) فَحَصَلَ بَيْنَهُمَا
اِتَّلَافٌ؛ لِكَوْنِهِمَا مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ فِي الْغَرَابَةِ.

خاتمة

(١) سرقة الكلام أنواع: منها:

أن يأخذ الناشر أو الشاعر معنى لغيره بدون تغيير لنظمه،
 كما أخذ عبد الله بن الزبير بيته مَعْنَى، وادعاهما لنفسه، وهم:
 إِذَا أَتَتْ لَمْ تَنْصُفْ أَخَاكَ وَجَدْتُهُ عَلَى طَرَفِ الْهَجْرَانِ إِنْ كَانَ يَعْقُلُ
 إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السَّيْفِ مَرْحَلُ وَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيْفِ مِنْ أَنْ تُضِيمُهُ

(خاتمة) في سرقة الكلام وما يتصل بها من الاقباس والتضمين ونحوهما مما فيه إدخال معنى كلام سابق في لاحق. (١) سرقة الكلام أنواع عديدة ذكر المصنف منها ما هو سرقته ظاهرة مذمومة فقال.

منها: أن يأخذ الناشر أو الشاعر، فإن السرقة كما تكون في الشعر تكون في غير الشعر أيضاً (معنى لغيره بدون تغيير لظمنه) أي: لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات منه (كما أخذ عبد الله بن الزبير^(١)) بفتح الزاء وكسر الباء الموحدة شاعر مشهور وهو غير عبد الله بن الزبير الصحابي رضي الله تعالى عنه فإنه بضم الزاي وفتح الباء؛ ولذا قال في الحاشية الزبير بفتح فكسر... إلخ، (بيت معن^(٢)) بضم الميم وفتح العين وهو ابن أوس وأمّا معن بن زائدة، فهو بفتح الميم وسكون العين، كما قال في الحاشية معن بضم (فتح... إلخ، وإدعاهما لنفسه) وهو أذانت (لم تنصف أخاك) أي: لم تعطه النصفة والعدل ولم تعرف حقوقه وجدته على (طرف الهجران)، بكسر الهاء وإضافة الطرف إليه بيانه أي: على الطرف الذي هو الهجران إن كان ←

(١) الزبير بفتح فكسر في هذا ويوجد اسم آخر بضم فتح. ١٢ منه.

(٢) معن بضم ففتح ومعن بن زائدة بفتح فسكون. ١٢ منه.

ومثل هذا يسمى «نسخاً وانتحalaً»، ومن قبيله أن تبدل الألفاظ بما يراد بها، كأن يقال في قول الخطية:

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُعْيَتِهَا
وَأَقْعُدْ فِإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعُمُ الْكَاسِيُّ
ذَرِ الْمَآتِرَ لَا تَنْهَبْ لِمَطْلَبِهَا
وَاجْلِسْ فِإِنَّكَ أَنْتَ الْأَكِلُ الْلَّابِسُ

يعقل أي: وجدته هاجرا لك ورافضاً صحبتك إن كان له عقل (ويركب) ذلك الأخ الذي لم تنتصبه (حد السيف) أي: طرفة القاطع يعني: يتحمل شدائداً توثر فيه تأثير السيوف وتقطعها (من أن تضمه) أي: بدلاً من أن تظلمه (إذا لم يكن عن شفرة السيف) أي: عن ركوب حد السيف وتحمل الشدائداً (مزحل)، بفتح الميم والباء المهملة بينهما زاي معجمة أي: مبعد. معنى: البعد والانفصال، فهذا بيان من قصيدة معن بن أوس المذكور، قد سرقهما عبد الله الزبير كما حكى إن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية رضي الله تعالى عنه فانشده هذين البيتين فقال له المعاوية: لقد شعرت (بضم العن) أي: صرت شاعراً بعدي (أي: بعد ملاقتي الأولى) يا أبا بكر (كنية له) ثم إن عبد الله بن الزبير المذكور لم يفارق المجلس حتى دخل معن بن أوس على معاوية فانشده بين يديه قصيده التي فيها هذان البيتان، فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له: ألم تجزني إهتماماً لك؟ فقال: اللفظ له المعنى لي وبعد هذا فهو أخني من الرضاعة وأنا أحق بشعره (ومثل هذا) الأخذ والسرقة (يسمى نسخاً وانتحالاً)؛ لأنّه نقل كلام الغير وإدعاه لنفسه والنسيخ النقل؛ يقال: نسخت الكتاب أي: نقلت ما فيه إلى كتاب آخر والانتحال: أن تدعي أن ما لغيرك لك يقال: انتحل فلان شعر غيره إذا إدعاه لنفسه وهذا النوع من السرقة سرقة ظاهرة مذمومة جداً (ومن قبيله) في كونه سرقة ظاهرة مذمومة (أن تبدل الألفاظ بما يراد بها) وذلك؛ لأن المرادف ينزل منزلة ردifice، فلازم أحدهما من القبح لازم (للآخر كان يقال في قول الخطية): ↳

و قريب منه أن تبدل الألفاظ بما يضادها في المعنى مع

رعاية النظم والترتيب، كما لو قيل في قول حسان:

بِيَضُّ الْوُجُوهِ كَرِيمَةُ أَحْسَابِهِمْ شَمُّ الْأَنُوفِ مِنَ الطِّرَازِ الْأَوَّلِ

سُودُ الْوُجُوهِ لَثِيمَةُ أَحْسَابِهِمْ فُطْسُ الْأَنُوفِ مِنَ الطِّرَازِ الْآخِرِ

و منها: أن يأخذ المعنى و يغير اللفظ، ويكون الكلام الثاني

دع المكارم أي: دع طلبها (**لا ترحل لعيتها**) البغية: بكسر الباء و ضمها يعني: الحاجة و الطلب (**و اقعد؛ فإنك أنت الطاعم الكاسي**) أي: الأكل للابس و المعنى: لست أهلاً للمكارم و المعاني فدعها لغيرك واقنع بالمعيشة أي: مطلق الأكل و التستر باللباس (**ذر المأثر لا تذهب مطلبهما**. **واجلس؛ فإنك أنت الآكل للابس**، هذا معقول؛ لأن يقال: فقد يدل كل لفظ من البيت الأول بمرادفه فإن ذر مرادف لدع والمأثر مرادف للمكارم ولا تذهب مرادف لاترحيل وملطلبها مرادف لعيتها واجلس مرادف لاقعد والأكل مرادف للطاعم واللباس مرادف للكاسي (**و قريب منه**) أي: و قريب من تبديل الألفاظ بإيرادفها في القبح أن تبدل الألفاظ (**عما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب**)؛ لقرب تناول ذلك التبديل فكان في حكم تبديل الألفاظ بما يرادفها في كونه سرقة مذمومة، (**كما لو قيل في قول حسان**) بن ثابت رضي الله تعالى عنه: (**بِيَضُّ الْوُجُوهِ كَرِيمَةُ أَحْسَابِهِمْ شَمُّ الْأَنُوفِ**) بضم الشين جمع أشمش من الشنم: وهو ارتفاع قصبة الأنف مع استواء في أعلىه وهو صفة مدح عند العرب (**من الطراز الأول**) الطراز: العلم والمراد هاهنا: المجد أي: إنهم من النمط الأول في الجد والشرف، هذا شعر سيدنا حسان رضي الله تعالى عنه، فلو قيل فيه: هذا الشعر سود الوجه (**لثِيمَةُ أَحْسَابِهِمْ فُطْسُ الْأَنُوفِ من الطراز الآخر**) لكن تبديلاً بالضد، كما هو الظاهر (**و منها: أن يأخذ**) القائل الثاني (**المعنى و يغير اللفظ**) بحيث يدل على ذلك المعنى بوجه آخر حتى يقال: هذا تركيب ⇨

دون الأول، أو مساوياً له، كما قال أبو الطيب في قول أبي تمام:
 هَيَّهَاتٌ لَا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمُثْلِهِ إِنَّ الزَّمَانَ بِمُثْلِهِ لَبَخِيلٌ
 أَعْدَى الزَّمَانَ سَخَاوَهُ فَسَخَا بِهِ وَلَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَانُ بَخِيلًا
 فَالْمَصْرَاعُ الثَّانِي مَاخُوذٌ مِنَ الْمَصْرَاعِ الثَّانِي لِأَبِي تمام، وَالْأَوَّلُ أَجُودُ
 سِبْكًا، وَمُثْلُ هَذَا يُسَمَّى

آخر (ويكون الكلام الثاني دون الأول)؛ لفوات فضيلة وحدث في الأول (أو مساوياً له) في الحسن والفضيلة، (كما قال أبو الطيب في قول أبي) تمام الواقع في مرثية محمد بن حميد حين استشهد في بعض غزوهاته: «هيئات»: اسم فعل ماض معنى: بعد وفائه مخدوف أي: بعد إتيان الزمان بمثل المرثي المدوح بقرينته قوله: (لا يأْتِي الزَّمَانُ بِمُثْلِهِ) أي: بمثل ذلك (المرثي إنَّ الزَّمَانَ بِمُثْلِهِ لَبَخِيلٌ) فهذا قول أبي تمام قد أخذ منه أبو الطيب وقال: (أَعْدَى الزَّمَانَ سَخَاوَهُ الْأَعْدَاءِ) أن يتتجاوز الشيء من صاحبه إلى غيره فالمعنى سري سخاوه الزمان (فسخا به) أي فجاد الزمان بالمدوح وأخرجه من العدم إلى الوجود (لقد يكون به الزمان بخيلاً على الدنيا بإيجاده)، (فالصراع الثاني) من بيت أبي الطيب (ما خوذ من المصراع الثاني لأبي تمام) ولا يضر في كونه ماخوذًا منه كون البخييل في قول أبي تمام متعلقاً بالمثل وفي قول أبي الطيب متعلقاً بنفس المدوح؛ لأنَّ المصraعين اشتراكاً في الحال مع أن بخل الزمان بمثله في قول أبي تمام كافية عن بخله بنفسه (وال الأول) أي: قول أبي تمام (أجود سبكاً) وخلواً من التعقيد اللغطي والمعنوي وذلك: لأنَّ أبي الطيب عبر بصيغة المضارع والمناسبة صيغة الماضي بأن يقال: ولقد كان به الزمان بخيلاً؛ إذ لا معنى لكونه جاد به الزمان هو بدخله في المستقبل، فيحتاج فيه إلى أن وضع يكون موضع كان فقول أبي الطيب مع كونه ماخوذًا من قول أبي تمام مفوضاً أيضاً (ومثل هذا) أي: أخذ المعنى مع تغيير اللفظ وإن كان الثاني أفضل من الأول (يسمي ⇔

«إغارة ومسخاً».

ومنها: أن يأخذ المعنى وحده، ويكون الثاني دون الأول، أو مساوياً له، كما قال أبو تمام في قول من رثى ابنه:

وَالصَّبْرُ يُحْمَدُ فِي الْمَوَاطِنِ كُلَّهَا
إِلَّا عَلَيْكَ فِيَّ إِلَّا يُحْمَدُ
وَقَدْ كَانَ يُدْعَى لِأَبْسُ الصَّبْرِ حَازِمًا
فَاصْبَحَ يُدْعَى حَازِمًا حِينَ يَجْذَعُ
وَهَذَا يُسَمَّى «إِلْمَامًا وَسَلْخًا».

إغارة: لأنه أغار على ما هو للغير، فغيره عن وجهه و(مسخاً؛ لأنَّه) بدل صورة ما للغير بصورة آخرى والغالب كونها أقيح والمسخ في الأصل: تبديل صورة بما هو أভق منها (إلا أنَّ) المصتف لم يذكر في هذا النوع ما يكون الثاني أفضل من الأول مع كونه أيضاً من أقسامه؛ لأنَّه بصدق بيان ما هو غير حال عن القبح والذم وهذا القسم من الإغارة والمسخ ممدوح ومقبول؛ لكونه مشتملاً على فضيلة أخرى جعلته إلى نوع من الإبداع (ومنها: أن يأخذ المعنى وحده) بدون شيء من اللفظ (ويكون الثاني دون الأول أو مساوياً له)، لم يذكر هاهنا أيضاً كون الثاني أفضل من الأول للوجه الذي عرفته، كما قال أبو تمام في قول من رثى ابنه: (والصَّبْرُ يُحْمَدُ فِي الْمَوَاطِنِ كُلَّهَا إِلَّا عَلَيْكَ فِيَّ إِلَّا يُحْمَدُ وَقَدْ كَانَ يُدْعَى لِأَبْسُ الصَّبْرِ حَازِمًا فَاصْبَحَ يُدْعَى حَازِمًا حِينَ يَجْذَعُ)، فهذا البيت من أبي تمام وإن كان لفظه غير لفظ الأول لكن معناه معنى الأول فإنَّ كلاماً من البيتين أفاد أن الصبر مع كونه ممدحاً في نفسه ليس بممدوح بالنسبة إلى المرثي لكن الأول أوضح دلالته على هذا المعنى وأختصر لفظاً كما لا يخفى، فهو أجدود من الثاني (وهذا يُسَمَّى إِلْمَامًا) من ألم بالمنزل إذا نزل به ويعبر به عن القصد، كما هنا؛ فإنَّ القائل الثاني قد قصد أخذ المعنى من لفظ غيره (وَسَلْخًا) وهو في اللغة: كشط الجلد عن الشاة فكانه ←

(٢) الاقتباس: هو أن يضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث

لا على الله منه، كقوله:

وَأَنْكِرْ بُكْلَ مَا يُسْتَطَاعُ
مَا مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٌ يُطَاعُ

لَا تَكُنْ ظَالِمًا وَلَا تَرْضَ بِالظُّلْمِ
يَوْمَ يَأْتِي الْحِسَابُ بِالظُّلْمِ

وقوله:

قَلَمَّا يُرْعَى غَرِيبُ الْوَطَنِ
خَالِقُ النَّاسَ بِخَلْقٍ حَسَنٍ

لَا تَعْادُ النَّاسُ فِي أَوْطَانِهِمْ
وَإِذَا مَا شَتَّ عِيشَا بِيَنَهُمْ

كشط عن المعنى جلدًا والبسه جلدًا آخر؛ فإنّ اللفظ للمعنى. منزلة الجلد واللباس.

(الاقتباس: هو أن يضمن الكلام نظاماً) كان أو نثرا (شيئاً من القرآن أو الحديث)

أي: أن يؤتى بشيء من لفظ القرآن أو من لفظ الحديث في ضمن الكلام
بشرط أن يكون المatic به على الله من كلام المضمن (لا على الله منه) أي: لا
على وجه يكون فيه إشعار بأنه من القرآن أو الحديث كأن يقال في إثناء
الكلام قال الله تعالى كذا أو قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذا، فإنه
لكونه سهل التناول ليس مما يستحسن ويتحقق بالبداع (قوله: لا تكن ظالماً ولا
ترض بالظلم وأنكر بكل ما يستطيع يوم يأتي الحساب بالظلم ما من حميم ولا شفيع
يطاع) فقد اقتبسه من قوله تعالى: **(وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ)**؛
فإنّه أتي به لا على الله من القرآن، فهذا مثال للاقتباس من (القرآن وقوله: لا
تعاد الناس في أوطانهم قلماً يرعى غريب الوطن وإذا ما شئت عيشاً بينهم خالق الناس
بخلق حسن قوله: خالق الناس بخلق حسن) من حديث النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم أتي به لا على الله من الحديث: فهو مثال للاقتباس من الحديث ↵

ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن أو غيره، نحو:
 قَدْ كَانَ مَا خِفْتُ أَنْ يَكُونَ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعُوْنَا
 وفي القرآن: ﴿إِنَّا لِهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُون﴾ [البقرة: ١٥٦].

(٣) التضمين ويسمى «الإيداع» هو أن يضمن الشعر

شيئاً من شعر آخر مع التنبية عليه إن لم يشتهر، كقوله:
 إِذَا ضَاقَ صَدْرِيْ وَخَفْتُ الْعَدَا
 تَمَثَّلَتْ بَيْتًا بِحَالِيْ يَلِيقُ
 وَبِاللَّهِ أَدْفَعُ مَا لَا أَطِيقُ
 فَبِاللَّهِ أَبْلَغُ مَا أَرْتَجَيْ

ولا بأس بالتغيير اليسير، كقوله:
 أَقُولُ لِمَعْشِرِ غَلَطُوا وَغَضَّوا
 مِنْ الشَّيْخِ الرَّشِيدِ وَأَنْكَرُوهُ

(ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس) بحيث لا يظهر به أنه شيء آخر (الوزن أو غيره) كاستقامة القرآن (في الشر نحو: قد كان ما خفت أن يكون). إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعُونا فقوله: إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعُونَا، مقتبس بنقص ويسير من التغيير كيف (وفي القرآن: ﴿إِنَّا لِهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُون﴾) ((٣)) بالتضمين ويسمى الإيداع: هو أن يضمن الشعر؛ فإنَّ النثر لا يجري فيه (التضمين شيئاً ولو بعض مصراع من شعر آخر مع التنبية عليه) أي: مع التنبية على أنه من شعر آخر؛ لعلَّا يظنَّ به السرقة (إن لم يشتهر) نسبته لصاحبه وإلا فشهرته يعني عن التنبية عليه (كقوله: إذا ضاق صدري وخفت العدا تجلَّت بيتي بحالٍ يليق، فبِاللَّهِ أَبْلَغُ مَا أَرْتَجَيْ وَبِاللَّهِ أَدْفَعُ مَا لَا أَطِيقْ). فالبيت الثاني من شعر غيره قد ضمنه الشاعر ونبيه عليه بقوله: «تمثَّلت»؛ فإنَّ التمثل إنما يكون بشيء قد سبق (نظمه ولا بأس) في التضمين (بالتغيير اليسير) إذا توقف ذلك التضمين على وجه المناسب للمراد على هذا التغيير (كقوله) في ذمَّ يهودي به: داء الشُّعلب المسمى بالقراع وهو داء ينتشر منه (الشعر أقول لمعشر: غلطوا) ↵

هُوَ ابْنُ جَلَّ وَطَلَّعَ النَّبَّا
مَتَى يَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُوهُ
(٤) العقد والحل الأول: نظم النشور، والثاني: نشر المنظوم،
فالأول: نحو:

وغضوا من الشيخ الرشيد وأنكروه هو ابن جلا وطلع الشابا. متى يضع العمامة تعرفوه.
فالبيت الثاني للسحيم بن وثيل وهو في الأصل هكذا. أنا ابن جلا وطلع الشابا.
متى أضع العمامة تعرفوني. ومراده: الافتخار وإنه ابن رجل جلا أمره وأتضحك
وإنه أمني يضع العمامة للحرب وتوجد له يعرف قدرة في الحرب؛ فإن المراد
بالعمامة: ملبوس الحرب فضممه الشاعر بتغييره إلى الغيبة؛ ليناسب مقصوده
ويتنظم به وهو كون من نسب إليه ما ذكر على وجه التهكم متحدثاً عنه
متحدثاً عن نفسه كما في الأصل. وعلى هذا فمعنى البيتين هكذا (أقول):
للمعشر أي: جماعة من اليهود (غلطوا) في حق ذلك اليهودي حيث ذكروه
على وجه التلميح بما يناسب ما كان يفتخر به عليهم فإذا فهم لم يغلطوا في
تبعيده وإنكاره (وغضوا) أبصارهم عند رؤيته احتقاراً به (من الشيخ الرشيد)
أي: من ذلك اليهودي ومراده بالرشيد اللغوي على وجه التهكم وأنكروه أي:
ذلك اليهودي (هو ابن جلا) أي: هو ابن شعر وصاحب جلا الرأس منه انكشف
(وأله طلائع الشابا) أي: ر CAB صعب الأمور والمراد بما هاهنا: مشاق داء الثعلب
ومشاق الذل والمowan (متى يضع عن رأسه العمامة تعرفوه) أي: تعرفوا دائه وعييه
(٤) العقد والحل هما شيئاً متقابلان جمعهما في فصل واحد فقال (الأول) أي: العقد (نظم
النشر) سواء كان ذلك الشرقاً وغربياً و غير ذلك بأن كان مثلاً وحكمته من الحكم
المشهورة (والثاني) أي: الحل عكس العقد أي: (نشر المنظوم) وإنما سمي نظم المشور عقداً
ونشر المنظوم حالاً لأن الكلام في الأول كان ثراً محلولاً فصار نظماً معقوداً وفي
الثاني كان نظماً معقوداً فصار ثراً محلولاً (فالأول) أي العقد ونظم المشور (نحو ←

وَالظُّلْمُ مِنْ شَيْءِ النُّفُوسِ فَإِنْ تَجِدُ ذَا عَفْفَةً فَلَعْلَةٌ لَا يَظْلِمُ
عَقْدُ فِيهِ قَوْلُ حَكِيمٍ: «الظُّلْمُ مِنْ طَبَاعِ النُّفُوسِ، وَإِنَّمَا
يَصِدُّهَا عَنِهِ إِحْدَى عَلَيْتَيْنِ: دِينِيَّةً، وَهِيَ خَوْفُ الْمَعَادِ، وَدِنْيَوَيَّةً، وَهِيَ
خَوْفُ الْعِقَابِ الدِّينَوِيِّ».

وَالثَّانِي، نَحْوُ قَوْلِهِ: «الْعِيَادَةُ سَنَةٌ مَاجُورَةٌ مَكْرُمَةٌ مَأْثُورَةٌ،
وَمَعَ هَذَا فَنَحْنُ الْمَرْضَى، وَنَحْنُ الْعَوَادُ، وَكُلُّ وَدَادٍ لَا يَدُومُ فَلَيْسُ
بِوَدَادٍ». وَحَلَّ فِيهِ قَوْلُ الْقَائِلِ:

إِذَا مَرِضْنَا أَتَيْنَاكُمْ نَعُوذُ كُمْ وَتَذَبَّنُونَ فَقَاتِيْكُمْ وَنَعْتَذِرُ
(٥) التَّلْمِيْحُ: هُوَ أَنْ يُشَيرَ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ فِي كَلَامِهِ لَآيَةً، أَوْ حَدِيثَ، أَوْ
شَعْرًا مشهورًا، أَوْ مَثَلًا سَائِرًا، أَوْ قَصَّةً

وَالظُّلْمُ مِنْ شَيْءِ النُّفُوسِ فَإِنْ تَجِدُ ذَا عَفْفَةً فَلَعْلَةٌ لَا يَظْلِمُ
مِنْ طَبَاعِ النُّفُوسِ وَإِنَّمَا يَصِدُّهَا عَنِهِ إِحْدَى عَلَيْتَيْنِ: دِينِيَّةً، وَهِيَ خَوْفُ الْمَعَادِ وَدِنْيَوَيَّةً وَهِيَ
خَوْفُ الْعِقَابِ الدِّينَوِيِّ، فَأَخْذَ الشَّاعِرُ هَذَا الْكَلَامَ النَّثَرَ المشهورَ فِي الْحُكْمَةِ
وَنَظَمَهُ مَعَ شَيْءٍ مِنْ التَّغْيِيرِ (وَالثَّانِي) أَيِّ: الْخَلُ وَنَثْرُ الْمَنْظُومِ (نَحْوُ قَوْلِهِ: الْعِيَادَةُ
سَنَةٌ مَاجُورَةٌ مَكْرُمَةٌ مَأْثُورَةٌ وَمَعَ هَذَا فَنَحْنُ الْمَرْضَى وَنَحْنُ الْعَوَادُ وَكُلُّ وَدَادٍ لَا
يَدُومُ فَلَيْسُ بِوَدَادٍ) فِيهَا نَثَرُ أَخْذَهُ مِنَ النَّظَمِ فِي الْحُكْمَةِ أَيْضًا.

(وَحَلَّ فِيهِ قَوْلُ الْقَائِلِ: إِذَا مَرِضْنَا أَتَيْنَاكُمْ نَعُوذُ كُمْ وَتَذَبَّنُونَ فَقَاتِيْكُمْ وَنَعْتَذِرُ)
وَلَا مُضَائِقَةٌ فِي تَغْيِيرِ الْأَصْلِ فِيهِ، فَإِنَّ التَّغْيِيرَ وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا جَائِزٌ فِيهِ
وَكَذَا فِي الْعَدْدِ. ((٥) التَّلْمِيْحُ: هُوَ أَنْ يُشَيرَ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ فِي) فَحْوِي (كَلَامَهِ
لَآيَةً أَوْ حَدِيثَ أَوْ شَعْرًا مشهورًا أَوْ مَثَلًا سَائِرًا) أَيِّ: شَائِعٌ بَيْنَ النَّاسِ
(أَوْ قَصَّةً) مِنْ غَيْرِ أَنْ يُذَكَّرَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ وَمِنْ غَيْرِ اسْتِقْصَاصِهِ ⇔

لَعْمُرُو مَعَ الرَّمْضَاءِ وَالنَّارُ تَلْتَظِي
أَرْقُ وَأَحْفَى مِنْكَ فِي سَاعَةِ الْكَرْبِ
أشار إلى البيت المشهور، وهو:

كَالْمُسْتَجِيرُ بِعَمْرٍو عِنْدَ كُرْبَتِهِ
(٦) حسن الابتداء: هو أن يجعل المتكلم مبدءاً كلامه عذب اللفظ، حُسْنُ السُّبُكِ، صحيح المعنى، فإذا اشتمل على إشارة لطيفة إلى المقصود، سُمِّي «براعة الاستهلال»، كقوله في تهنية

(كقوله لعمرو) اللام فيه لام الابتداء وهو مبتدأ خبره «إرق» وقوله: (مع الرمضاء) أي: مع الأرض الحارة التي ترمش فيها القدم وترق حال من الضمير في إرق إذا جوز تقديم معمول اسم التفضيل عليه وإلا فهو صفة لعمرو أي: لعمرو المصاحب لذكر الرمضاء (**والنار حال**) كونها (تلحظ) وتتوقد (إرق) من الرقة التي هي الرحمة (**وأحْفَى مِنْكَ**) من حفي عليه تلطف وتشفق عليه في ساعة الكرب والغم الذي يأخذ النفس وحاصل المعنى: لعمرو الذي ذكر معه الرمضاء والنار في البيت المشهور الآتي وهو عمرو القاتل لклиوب إرق وأحْفَى مِنْكَ يا مخاطب في ساعة الكرب، فهذا بيت (أشار فيه إلى البيت المشهور وهو المستجير لعمرو عند كربته بالمستجير من الرمضاء بالنار). (٦) حسن الابتداء: هو أن يجعل المتكلم شاعراً كان أو كاتباً (مبدء كلامه عذب اللفظ) بأن يكون في غاية البعد عن التنافس واستئصال الطبع (**حسن السُّبُكِ**) بأن يصاغ صياغة تكون في غاية البعد عن التعقيد وعن كل ما يخل بالفصاحة صحيح المعنى بأن يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف ونحو ذلك، (**فإذا اشتمل**) مبدء الكلام مع ذلك (**على إشارة لطيفة إلى المقصود**) مشعرة به في الجملة (**ستي**) المبدء بهذا الاشتتمال (**براعة الاستهلال**)، الاستهلال في الأصل: أول ظهور الملال ثم استعمل الأول كل شيء والبراعة: مصدر برع ↵

بزوال مرض:

الْمَجْدُ عُوْفِيَ إِذْ عُوْفِيَتْ وَالْكَرَمُ وَزَالَ عَنْكَ إِلَى أَعْدَائِكَ السُّقْمُ

وَكَوْلُ الْآخِرِ فِي التَّهْنِيَّةِ بِبَنَاءِ قَصْرٍ :

فَقَصْرٌ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ وَسَلَامٌ خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمَالَهَا الْأَيَّامُ

(٧) **حسن التخلص:** هو الانتقال مما افتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة بينهما، كقوله:

**دَعَتِ النَّوْيَ بِفَرَاقِهِمْ فَتَشَتَّتُوا وَقَضَى الزَّمَانُ يَيْنَهُمْ فَبَدَدُوا
دَهْرٌ ذَمِيمٌ الْحَالَتَيْنِ فَمَا بِهِ شَيْءٌ سِوَى جُودِ بْنِ أَرْقَيْ حُمَدٍ**

الرجل إذا فاق أقرانه في العلم وغيره، فتسمية المبدء المشتمل على الإشارة اللطيفة إلى المقصود ببراعة الاستهلال؛ لكونه ابتداء فائقاً غيره من الابتداءات التي ليست كذلك (ك قوله في نكبة بزوال مرض: المجد) والشرف: (عوفي إذ عوفيت) أيها المدوح وعوفي (الكرم وزال) خير ليس بدعاية؛ لأنَّه خاطبه بعد زوال مرضه (عنك إلى أعدائك السقم) والمرض وهو مطلع قصيدة لأبي الطيب يهني لسيف الدولة بحصول العافية عن المرض وهو مشتمل على الإشارة بالتهنية والبشرارة بالعافية التي هي المقصودة من القصيدة فكان من براعة الاستهلال (وَكَوْلُ الْآخِرِ فِي التَّهْنِيَّةِ بِبَنَاءِ قَصْرٍ) عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الأيام أي: نزعـتـ الأـيـامـ جـمالـهـ وـطـرـحـتـهـ عـلـىـ ذـلـكـ القـصـرـ فـضـمـنـ خـلـعـ مـعـنـ طـرـحـ،ـ ولـذـاـ عـدـاهـ وـبـعـدـهـ وـكـونـهـ منـ البرـاعـةـ وإـشـعـارـهـ بـالـتـهـنـيـةـ بـالـبـنـاءـ غـيرـ خـفـيـ.ـ ((٧) **حسن التخلص:** هو الانتقال مما افتح به الكلام من الافتخار أو الشكایة أو الهجو أو المدح أو نحو ذلك (إلى المقصود) مما افتحا بالكلام (مع رعاية المناسبة بينهما) أي بين المنتقل منهم وهو ما افتح بالكلام والمنتقل إليه وهو المقصود (ك قوله: دعت نوى بفراقهم فتشتوا وقضى ←

(٨) براعة الطلب: هو أن يشير الطالب إلى ما في نفسه دون أن

يصرّح في الطلب، كما في قوله :

وَفِي النَّفْسِ حَاجَاتٌ وَفِيْكَ فَطَائَةٌ سُكُونٌ كَلَامٌ عَنْدَهَا وَخَطَابٌ

(٩) حسن الانتهاء: هو أن يجعل آخر الكلام عذب اللفظ،

حسُن السُّبُك، صَحِيحَ الْمَعْنَى، فَإِنْ اشْتَمَلَ عَلَى مَا يُشَعِّرُ بِالْأَنْتَهَى

سُمِّيَ «براعة المقطع»، كقوله:

الزَّمَانَ بَيْنَهُمْ فَتَبَدَّلُوا دُهْرَ ذَمِيمِ الْحَالَتَيْنِ فَمَا بَهْ شَيْءٌ سُوِيْ جُودُ بْنِ ارْتَقِيْ مُحَمَّدٍ). فقد انتقل من ذم الدهر وكون كل شيء فيه غير محمود إلى المدوح وكون جوده محموداً مع وجود المناسبة الظاهرة بينهما فكان فيه حسن التخلص. ((٨) براعة الطلب: هو أن يشير الطالب) في كلامه إلى طلب (ما في نفسه) من المطالب (دون أن يصرّح في الطلب كما في قوله: وفي النفس حاجات وفيك فطائة. سكوني كلام عندها وخطاب) ففيه من الإشارة إلى ما في نفسه من المطالب ما لا يخفى.

((٩) حسن الانتهاء: هو أن يجعل آخر الكلام) من القصيدة أو الرسالة أو الخطبة (عذب اللفظ حسن السُّبُك صَحِيحَ الْمَعْنَى) كما أن حسن الابتداء هو أن يجعل مبدء الكلام كذلك فإن اشتمل آخر الكلام على ما يشعر بالانتهاء أي: بانتهاء الكلام الذي جعل ذلك الآخر آخره بحيث لا يبقى للنفس تشوف وانتظار إلى ما وراءه وذلك إما بأن يشتمل على لفظ يدلّ بالوضع على الختم والانتهاء كلفظ الختم ولفظ الانتهاء ولفظ الكمال وما يشبه ذلك وأما بأن يكون مدلوله يفيد عرفاً إنه لا يؤتى بشيء بعده مثل قولهم في آخر الرسائل والمكاتبات والسلام ومثل الدعاء كما في البيت الآتي؛ فإن العادة جارية بالختم بالدعاء سمي براعة (المقطع؛ لكون المقطع) والمنتهى فائقاً من المقطوعات التي ليست كذلك (كقوله: ↪

بَقِيَّتْ بَقَاءَ الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ وَهَذَا دُعَاءُ لِلْبَرِّيَّةِ شَامِلٌ

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله. الكهف في الأصل: الغار في جبل يؤدى ويلحاء إليه، ثم استعمل في الملحأ مطلقاً كما هاهنا (**وهذا دعاء للبرية شامل**) ووجه ذلك الشمول أنه جعل بقاءه سبباً للنظام البرية وصلاح حالم برفع الخلاف فيما بينهم ودفع ظلم بعضهم بعضاً وتمكن كل واحد ببلغ مصالحه فكان الدعاء ببقاءه ودعاه بنفع كل البرية فكان شاملاً لجميعهم فآخر هذا البيت؛ لكونه مشتملاً على الدعاء يشعر بانتهاء الكلام لما تعرف من الإتيان بالدعاء في الانتهاء، فإذا سمع سامع ذلك لم يتضرر بشيء وراءه وعلى هذا فيمكن أن يكون في إتيان هذا البيت باخر الكتاب إشارة إلى أن هذا الكتاب قد ختم فلا يتشفى الطالب بشيء وراءه وإلى أن مؤلفه كان يدعو له بأنه يبقى بين أهله وهو أهل العلم بقاء الدهر؛ لأن بقاءه؛ لكونه متضمناً لزبد جميع ما صنف في هذا الفن نفع لجميع البرايا نفعنا الله به وبسائر ما علمنا وختم لنا ولجميع المؤمنين بالحسنى. وأآخر دعوانا أن الحمد لله رب السموات ورب الأرض رب العالمين والصلة والسلام على سيدنا خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

تَمَّ

تنبيه

ينبغي للمعلم أن يناقش تلامذته في مسائل كلّ مبحث شرحه لهم من هذا الكتاب؛ ليتمكنوا من فهمه جيداً، فإذا رأى منهم ذلك، سألهم مسائل أخرى يمكنهم إدراكها ممّا فهموه.

(الف) كان يسألهم بعد شرح الفصاحة والبلاغة وفهمهما عن أسباب خروج العبارات الآتية عنها، أو عن إدراهما.

(١) **رُبَّ جَفْنَةً مُثْعِجَرَةً، وطعنة مسحقرة،** تبقى غداً بـ«أنقرة»، أي: جفنة ملاي وطعنة متّسعة تبقى ببلدة أنقرة.
(٢) **الحمد لله العليّ الأجلّ.**

(٣) **أكلت العرين، وشربت الصمادح،** تريد اللحم، والماء الحالص.
(٤) **وأزور من كان له زائراً** وعاف في العرف عرفانه

(٥) **ألا ليبن شعرى هل يلومنْ قومه** زهيراً على من جرّ من كلّ جانب
(٦) **من يهتدى في الفعل مالا يهتدى** في القول حتّى يفعل الشعراة

أي: يهتدى في الفعل ما لا يهتدى الشعراة في القول حتّى يفعل.

(٧) **قرب منا فرأيناهأسدا** (تريد البحر)^(١).
(٨) **يحب عليك: أن تفعل كذا** (تقوله بشدّة مخاطباً لمن إذا فعل عدّ فعله كرمًا وفضلاً).

(١) فإن الوصف الخاص الذي اشتهر به الأسد هو الشجاعة لا البحر وإن كان من أوصافه ١٢ .

(ب) وكأن يسألهم بعد باب الخبر والإنشاء: أن يجيبوا عمّا

يأتي:

(١) أمن الخبر أم الإنشاء قوله: «الكلّ أعظم من الجزء» قوله تعالى:

﴿إِنَّ قَارُونَ مِنْ قَوْمٍ مُّوسَى﴾؟

(٢) ما وجه الإتيان بالخبر جملة في قوله: «الحقّ ظهر» و«الغضب

آخره ندم»؟

(٣) ما الذي يستفيده السامع من قوله: «أنا معترف بفضلك»، «أنت

تقوم في السحر»، «ربّ إِي لا استطيع اصطباراً»؟

(٤) من أيّ الأضرب قوله تعالى حكاية عن رسول عيسى: ﴿إِنَا إِلَيْكُمْ

مُرْسَلُونَ﴾ ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾؟

(٥) هل للمهتمي أن يقول: ﴿إِهْدُنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾؟

(٦) من أيّ أنواع الإنشاء هذه الأمثلة وما معانيها المستفادة من

القرائن؟

أولئك آباءِي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا ياحرير المجامع

«اعمل ما بدا لك»، «لا ترجع عن غيّك»، «لا أبيالي أقعد ألم

قام»، «أليس الله بكاف عبده»، «هل يجازي إِلَّا الكفور»، «ألم نربّك

فيينا وليداً

ليت هنداً أنجزتنا ما تعدد وشفت أنفسنا ممّا تجد

«لو يأتيانا فيحدثنا»، «أسُكّان العقيق كفى فراقاً».

(ج) وكان يسألهم بعد الذكر والحدف عن دواعي الذكر في هذه الأمثلة: «أم أراد بهم رشدًا»، «الرئيس كَلْمَنِي في أمرك والرئيس أمنِي بمقابلتك»؛ (تُخاطِبُ غَيْبًا) «الأمير نشر المعرف وأمن المخاوف»؛ (جواباً لمن سُئل: ما فعل الأمير)، «حضر السارق»؛ (جواباً لائل: هل حضر السارق؟)، «الجدار مُشَرِّفٌ على السقوط»؛ (تقوله بعد سُبْق ذكره تبيّناً لصاحبه)،

فعباس يصدّ الخطاب عنا وعباس يُحير من استجارة
(تقوله في مقام المدح).

وعن دواعي الحذف في هذه الأمثلة: «وَإِنَّا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدَةِ
بِمَنْ فِي الْأَرْضِ»، «فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَيَسْرُهُ
لِيُسْرَى»، «خَلَقَ فَسَوَى»، «أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَأَوَى»، «سَوَّلَتْ لَكُمْ
أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبَرْ جَمِيلٌ»، «منضحة الزروع ومصلحة الهواء محتال
مراوغ»؛ (بعد ذكر إنسان)،

أم كيف ينطق بالقبح مُجاهاً والهرّ يحدث ما يشاء في الدفن

(د) وكان يسألهم عن دواعي التقديم والتأخير في هذه الأمثلة: «وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ»، «ما كُلُّ ما يَتَمَّيِّزُ المرِيدُ يُدرِكُه»، «السفاح في دارك»، «إذا أقبل عليك الزمان نفترح عليك ما نشاء»، «الإنسان حسم نام حسّاس ناطق»، «الله أَسْأَلَ أَنْ يَصْلِحَ الْأَمْرَ»، «الدهر فودي شيئاً»، «لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ»،

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجهتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

وَمَا أَنَا أَسْقَمْتُ جَسْمِي بِهِ وَمَا أَنَا أَضْرَمْتُ فِي الْقَلْبِ نَارًا
 (٩) وَكَانَ يَسْأَلُهُمْ عَنْ أَغْرِاضِ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ فِي هَذِهِ

الْأُمَّةِ:

إِذَا أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلْكَهُ وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ النَّبِيِّمْ تَمَرَّدًا
 «وَإِذَا رَأَيْتُهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَأَنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَآنَهُمْ
 خُشُبٌ مُسْتَدَّةٌ»، «تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ»، «مَا كَانَ مُحَمَّدًا أَبَا أَحَدٍ مِنْ
 رِجَالِكُمْ»،

عَبَّاسٌ عَبَّاسٌ إِذَا احْتَدَمَ الْوَغْيُ وَالْفَضْلُ فَضْلُ وَالرَّبِيعُ رَبِيعُ
 قَرَأْنَا شِعْرَ أَبِي الطَّيْبِ وَحِبِيبٍ وَلَمْ نَقْرَأْ شِعْرَ الْوَلِيدِ»، «وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ
 الدُّنْيَا إِلَّا لَعْبٌ وَلَهُوَ»، «هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا»،
 هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرِداً فِي مَحَاسِنِهِ مِنْ نَسْلِ شِيَانِ بَنِي الْضَّالِّ وَالسَّمَرِ
 «فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى»، «الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَائِنُوا هُمُ
 الْخَاسِرِينَ»، «الَّذِي خَاطَ مَلَابِسَ الْأَمْرِيْرِ خَاطَ هَذَا الثَّوْبُ»، «أَنْخَدَ مَا
 أَعْطَيْتِهِ وَسَارَ»، «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ»، «عَالَمُ الْعَيْبِ وَالشَّهَادَةِ»،
 «الْيَوْمُ يَسْتَقْبِلُ إِلَّا مَالَ رَاجِيَهَا»، «لَبِثَ الْقَوْمُ سَاعَةً وَقَضَوْا السَّاعَةَ فِي
 الْجَدَالِ»، «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ»، «أُدْخِلُ السَّوقَ وَاشْتَرِ
 الْلَّحْمَ»، «زَيْدُ الشَّجَاعَ»، «عُلَمَاءُ الدِّينِ أَجْمَعُوا عَلَى كَذَا»، «رَكَبَ
 وزَرَاءِ السُّلْطَانِ»، «هَذَا قَرِيبُ الْلَّصِ»، «أَنْحَوَ الْوَزِيرُ أَرْسَلَ لِي»، «وَإِنَّ
 شَفَائِيْ عِبْرَةٌ مَهْرَاقَةٌ»، «يَا بُوّابَ افْتَحْ الْبَابَ، وَيَا حَارِسَ لَا تَبْرِحْ»،

وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ، «وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ»، «إِنَّ لَهُ
لِإِبْلًا وَإِنَّ لَهُ لَغُنْمًا»، «مَا قَدِمَ مِنْ أَحَدٍ»،

وَاللَّهُ عِنْدِي جَانِبٌ لَا أَضِيعُه
فِيهِمَا بِعِحْلٍ تُطْرَدُ الرُّومُ عَنْهُمْ وَبِيَوْمًا بِجُودٍ يُطْرَدُ الْفَقَرُ وَالْجَدْبَا
«وَإِنْ يُكَذِّبُوكُمْ فَقَدْ كَذَبْتُ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكُمْ»، «إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا».

(و) وكان يسألهم بعد التشبيه عن التشبيهات الآتية:

كعنقود ملاحية حين نورا
والفخم من فوقها يغطيها
من فوق نارنجية لتخفيها
درد نثرن على بساط أزرق
لو لم يكن للثاقبات أقول
أوسعته حلقاً يزيد نباتاً
علي ولم يحدث سواك بدليل
تطاولت به مدة الأيام وهو قتيل
أمل يرجحى لنفع وضر

«وعظام تحت التراب وفوق الأرض منها آثار حمد وشكر»،
كان انتصاء البدر من تحت غيمه بحاجة من الأسأء بعد وقوع

وقد لاح في الصبح الثريّا لمن رأى
كأنما النار في تلهّها
زنجيّة شبكت أناملها
وكان أجرام النجوم لواماً
عزماته مثل النجوم ثوابقاً
ابذر فإن المال شعر كلما
ولمّا بدا لي منك ميل مع العدا
صددت كما صد الرمي
رب حي كميّت ليس فيه

(و) وكان يسألهم عن المحسّنات البديعيّة فيما يأتي:

فاطرح قيلاً وقولاً
كان ما كان وزلا

————— حسبك الله تعالى —————

أيهـا المـعرض عـنـا
ليـتـ الـمنـيـةـ حـالـتـ دونـ نـصـحـكـ ليـ
«يـُحـيـيـ وـيـمـيـتـ»، «أـوـ مـنـ كـانـ مـيـتاـ فـأـحـيـيـنـاهـ»،

عـلـىـ رـأـسـ حـرـّـ تـاجـ عـزـ يـزـينـهـ
نـهـبـتـ مـنـ الـأـعـمـارـ ماـ لـوـ حـويـتـهـ
وـاسـطـوـنـواـ السـرـ مـنـيـ وـهـ مـتـرـلـهـمـ
مـنـ قـاسـ جـدـوـاـكـ يـوـمـاـ

الـسـحـبـ تـعـطـيـ وـتـبـكـيـ
آرـأـؤـكـمـ وـوـجـوهـكـمـ وـسـيـوـفـكـمـ
مـنـهـاـ مـعـاـ لـمـ لـلـهـدـيـ وـمـصـابـحـ
إـنـمـاـ هـذـهـ الـحـيـاةـ مـتـاعـ

ماـ مـضـىـ فـاتـ وـالـمـؤـمـلـ غـيـبـ
وـسـابـقـ آـيـانـ وـجـهـتـهـ
فـيـ السـبـقـ لـمـاـ لـمـ يـجـدـ مـشـبـهاـ

لـاعـبـ فـيـهـمـ سـوـىـ أـنـ التـزـيلـ بـهـمـ يـسـلـوـ عـنـ الـأـهـلـ وـالـأـوـطـانـ وـالـحـشـمـ

عـاـشـرـ النـاسـ بـالـجـمـيـ

لـلـمـزـاحـمـ

وـيـتـقـظـ وـقـلـ لـمـنـ

يـعـاطـىـ الـمـزـاحـ مـهـ

فـلـمـ تـضـعـ الـأـعـادـيـ قـدـرـ شـائـيـ

وـلـاـ قـالـواـ فـلـانـ قـدـرـ شـائـيـ

«أَيْ شِيءٍ أَطِيبُ مِنْ ابتسامَ الشَّغُورِ وَدُوَامِ السُّرُورِ وَبَكَاءِ الْغَمَامِ وَنُوحَ
الْحَمَامِ»، «كَمَالُكَ تَحْتَ كَلَامِكَ»، «يُولِّجُ اللَّيلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِّجُ النَّهَارَ
فِي اللَّيلِ»،

يا خاطب الدنيا الدنيا إنها
دارٌ متى ما أضحكـت في يومها
مدحت مجدك والإخلاص ملتمي
ولا يصعب على المعلم اقتداء هذا المنهج والله الهادي إلى طريق
النجاح.

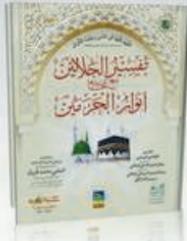
تہمت

شعبہ دری کتب کی شائع شدہ کتب کی فہرست

نمبر شمار	کتاب کا نام	نمبر شمار	کتاب کا نام
1	نور الایشاح مع حاشیہ انور والضیاء	23	قصیدہ بردہ سے روحانی علاج
2	شرح مائتہ عامل	24	شرح عقائد مع حاشیہ مجع الفراد
3	الحادیث الغریبۃ	25	الفرح الکامل علی شرح مائتہ عامل
4	تلقیح اصول شاہی	26	ہدایۃ الحجۃ مع حاشیہ عناویۃ الحجۃ
5	خوبیہ مع حاشیہ تجویز	27	اصول الشاہی مع احسن الموثقی
6	صرف بہائی مع حاشیہ صرف بہائی	28	الاربعین النوویۃ فی الاحادیث الجویۃ
7	تعریفات الحجۃ	29	دیوان الحماسۃ مع شرح اتقان الفراہدة
8	مراح الارواح مع حاشیہ ضیاء الاصلاح	30	خاطیات ابواب الصرف
9	جلالین مع حاشیہ انوار الحرمین (جلد اول)	31	فیض الادب (تملک)
10	درویں البالغین مع شموس البراءۃ	32	نصاب اصول حدیث
11	قصیدۃ البردة مع شرح عصیدۃ الشہداء	33	نصاب الحجۃ
12	نخبۃ القیرمین مع شرح نزہۃ النظر	34	نصاب الصرف
13	مقدمة الحجۃ مع حاشیہ الحجۃ المرضیۃ	35	نصاب الحجۃ
14	اعلین الرضوی علی الحجۃ ابخاری	36	نصاب المتعلق
15	منتخب الابواب من احیاء علوم الدین	37	نصاب الادب
16	الکافی مع شرح الناجیہ (عربی)	38	خلاصۃ الحجۃ (حصہ اول)
17	شرح الجایی مع حاشیہ الفرج النامی	39	خلاصۃ الحجۃ (حصہ دوم)
18	انوار الحجۃ	40	فیضان تجوید
19	الحجۃ المکملین	41	شرح الفقہ الکبر
20	کتاب العقاہد	42	جلالین مع حاشیہ انوار الحرمین (جلد دوم)
21	فیضان سورۃ نور	43	منظوم مائتہ عامل (فارسی مع ترجمہ و تعریف)
22	خلافۃ راشدین		

عقریب زیورط سے آراستہ ہونے والی کتب

44	جلالین مع حاشیہ انوار الحرمین (جلد سوم)	48	حاشیہ مرقاۃ فی المتعلق
45	تیسیر مصلحت الحدیث	49	حاشیہ تلقیح المفتاح
46	حاشیہ ریاض الصالحین	50	حاشیہ قدوری
47	حاشیہ دیوان المتنبی	51	حاشیہ دیوان الحماسۃ



دعوة للسنن

يتم بحمد الله تعالى تعليم وتعلم السنن والأداب في البيئة المتدينة لمركز الدعوة الإسلامية العالمي الغير السياسي، الرجاء منكم الحضور في الاجتماعات الأسبوعية المليئة بالسنن التي تعقدتها مركز الدعوة الإسلامية في بلادكم عقب صلاة المغرب كل يوم الخميس، وقضاء الليل كلّه فيها بالنيات الحسنة بقصد إرضاء الله وابتغاء وجهه، والسفر في قواقل المدينة مع عشاق الحبيب المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم بقصد حصول الثواب، ومحاسبة النفس يومياً بطريق ملء كثيّب جوائز المدينة (جدول الأعمال التربوية)، وتسلیمه إلى المسؤول خلال العشرة الأيام الأولى من كل شهر، وذلك سيجعلكم تطبقون السنة، وتكرهون المعاصي وتفكرون في الثبات على الإيمان إن شاء الله عزوجل، وعلى كل مسلم أن يضع هذا الهدف نصب عينيه: على محاولة إصلاح نفسي وجميع أنساب العالم إن شاء الله عزوجل، حيث يلزمني العمل بجوائز المدينة للإصلاح النفسي، والسفر مع قواقل المدينة لمحاولة إصلاح جميع الناس في العالم إن شاء الله عزوجل.

المركز العالمي جامع فيضان المدينة سوق الخضار القديم جي سودا غران كراتشي، باكستان.



الهاتف: ٩٣٨٩٢١٣٨٩ ، التحويلة: ١٢٨٤

www.dawateislami.net Email: ilmia@dawateislami.net

مكتبة المدينة
(دفاتر إسلامي)
MC 1206

مكتبة المدينة
المطبعة والنشر والتوزيع